السنة السابعة بعد المائة - عدد 6738 مكرر — 19 ربيع الآخر 1440 (27 ديسمبر 2018)

ISSN 0851 - 1195

المملكة المغربية

الجريدة الرسمية

النشرة العامة

بيان النشرات	تعريفة الاشتراك: في المغرب — ستة أشهر	في المغرب — سنة	في الخارج
النشرة العامة	250 درهما	400 درهم	فيما يخص النشرات الموجهة إلى الخارج عن الطريق العادي أو عن طريق الجو أو البريد الدولي السريع، تضاف إلى مبالغ التعريفة المنصوص عليها يمنته مصاريف الإرسال كما هي محددة في النظام البريدي الجاري به العمل.
نشرة الترجمة الرسمية	150 درهما	200 درهم	
نشرة الاتفاقيات الدولية	150 درهما	200 درهم	
نشرة الإعلانات القانونية والقضائية والإدارية	250 درهما	300 درهم	
نشرة الإعلانات المتعلقة بالتحفيظ العقاري	250 درهما	300 درهم	

يطلب الاشتراك من المطبعة الرسمية
الرباط - شالة
الهاتف : 0537.76.50.25 - 0537.76.50.24
0537.76.54.13
الحساب رقم :
33 310 810 1014029004423101
المفتوح بالخزينة الإقليمية بالرباط
في إسم المحاسب المكلف بمداخيل
المطبعة الرسمية

تدرج في هذه النشرة القوانين والنصوص التنظيمية وكذلك المقررات والوثائق التي تفرض القوانين أو النصوص التنظيمية الجاري بها العمل نشرها بالجريدة الرسمية

صفحة

فهرست

نصوص عامة

بنك المغرب.- تقرير عن السنة المالية 2017.

تقرير مرفوع إلى صاحب الجلالة نصره الله من والي بنك المغرب السيد عبد اللطيف الجواهري عن السنة المالية 2017 9838

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

نصوص عامة

تـــــقـــــريـــــــر السنة المالية 2017

مرفوع إلى صاحب الجلالة نصره الله

من والي بنك المغرب السيد عبد اللطيف الجواهري

مـــولاي صاحـــب الجـلالـــة،

لي عظيم الشرف أن أرفع إلى جلالتكم، طبقا للمادة 57 من القانون رقم 76.03 المتعلق بالقانون الأساسي لبنك المغرب، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.05.38 في 20 شوال 1426 (23 نونبر 2005)، التقرير الخاص بسنة 2017، وهي السنة التاسعة والخمسون لمعهد الإصدار.

مولاي،

شهد الاقتصاد العالمي في سنة 2017 تحسنا ملموسا، بفضل انتعاش التجارة والاستثمار، حيث تسارع النمو من 3,2% إلى 3,8%، مدفوعا على الخصوص بالاقتصادات المتقدمة. فقد ارتفع الناتج الداخلي الإجمالي في الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 2,3% مع استمرار تحسن أوضاع سوق الشغل، إذ تدنت البطالة إلى أدنى مستوياتها منذ سنة 2000. كما شهد النشاط الاقتصادي في منطقة الأورو، بفضل عودة ثقة الفاعلين الاقتصاديين، وتيرة نمو كانت الأسرع طيلة السنوات العشر الأخيرة، وذلك موازاة مع تراجع شبه عام للبطالة التي ظلت مع ذلك في مستويات مرتفعة في بعض بلدان المنطقة.

وقد شمل هذا التحسن كذلك الاقتصادات الصاعدة والنامية. وبشكل خاص، انتعش النمو في البرازيل وروسيا بعد سنتين من الانكماش، وتسارعت وتيرته بشكل طفيف في الصين لتصل إلى 6,9%. وبالمقابل، تباطأ نمو الاقتصاد الهندي إلى 6,7%، لا سيما بفعل الاضطرابات المترتبة عن إلغاء التعامل ببعض الأوراق النقدية.

وفي أسواق السلع الأساسية، وبعد أربع سنوات من الانخفاض، سجلت أسعار النفط ارتفاعا ملموسا، نتيجة خفض الإنتاج وتزايد الطلب. وعلى العكس من ذلك، واصلت أسعار المنتجات الفلاحية تراجعها.

في ظل هذه الظروف، تسارع التضخم في الاقتصادات المتقدمة، وإن بقي دون أهداف البنوك المركزية الرئيسية، بينما تباطأ في البلدان الصاعدة والنامية.

وأخذا هذه التطورات بالاعتبار، اتجهت البلدان المتقدمة على العموم نحو إعادة سياساتها النقدية إلى مسارها الطبيعي مع الإبقاء على طابعها التيسيري. فقد رفع بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي النطاق المستهدف لسعر فائدته الرئيسي ثلاث مرات وشرع في خفض حصيلته. ومن جانبه، أبقى البنك المركزي الأوروبي على أسعار فائدته الرئيسية دون تغيير إلا أنه قلص حجم برنامجه الخاص بشراء الأصول وقام بتمديده إلى غاية شتنبر 2018. أما بنك إنجلترا، ومن أجل مواجهة تبعات قرار الخروج من الاتحاد الأوروبي وخاصة تدني قيمة الجنيه الإسترليني، فقد عمل وللمرة الأولى منذ عشر سنوات على رفع سعر فائدته الرئيسي، مع مواصلة تنفيذ تدابيره غير التقليدية.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

وقد استفاد الاقتصاد الوطني من هذه الظرفية المواتية على العموم ومن الظروف المناخية الجيدة، حيث تسارع نموه بشكل ملموس من 1,1% إلى 4,1%. فقد تزايدت القيمة المضافة الفلاحية بنسبة 15,4%، بعد انكماش حاد في السنة السابقة، في حين واصلت الأنشطة غير الفلاحية تعافيها وإن بوتيرة لا تزال بطيئة، متزايدة بنسبة 2,7%، خاصة مع الأداء الجيد للصناعات الاستخراجية والسياحة والتحسن النسبي للصناعات التحويلية. وعلى العكس من ذلك، ظل النشاط ضعيفا في قطاع البناء والأشغال العمومية، مسجلا أدنى نسبة نمو خلال العقدين الأخيرين.

ومن جانب الطلب، تراجعت مساهمة الطلب الداخلي، المحرك التقليدي للنمو، إلى 3,6 نقطة مئوية، مع تباطؤ ملموس للاستثمار واستمرار النمو المطرد لاستهلاك الأسر. وفي المقابل، عادت مساهمة الصادرات الصافية إلى معدلاتها الإيجابية، وبلغت 0,5 نقطة.

وقد انعكس تحسن النمو على سوق الشغل، إذ ارتفعت مناصب الشغل الصافية المحدثة بمقدار 86 ألف منصب، نصفها تقريبا في قطاع الفلاحة. أما الصناعة، بما فيها الصناعة التقليدية، فلم تحدث سوى 7 آلاف منصب، ليصل مجموع المناصب المحدثة في هذا القطاع منذ 2015، وهي السنة التي شهدت إطلاق مخطط تسريع التنمية الصناعية، إلى 30 ألفا. وظل مجموع المناصب المحدثة أقل بكثير من العدد الصافي للباحثين الجدد عن العمل الذي بلغ 135 ألفا، وهو عدد كان سيكون أعلى لولا انخفاض معدل النشاط من جديد. وبالتالي، ارتفعت نسبة البطالة إلى 10,2% على الصعيد الوطني وإلى 14,7% في الوسط الحضري. وبشكل أخص، تفاقمت البطالة في صفوف شباب المدن، حيث إن أكثر من أربعة من كل عشرة منهم عاطلون عن العمل.

وعلى صعيد التوازنات الماكرو اقتصادية، تواصل التحسن الملاحظ منذ 2013 بعد توقف في سنة 2016. فعلى مستوى المالية العمومية، تقلص عجز الميزانية إلى 3,6% من الناتج الداخلي الإجمالي. وشهدت السنة ارتفاعا ملموسا للعائدات الضريبية إلى جانب تحصيل مبالغ هامة برسم هبات بلدان مجلس التعاون الخليجي بقيمة 9,5 مليار درهم. في المقابل، تزايدت تكاليف المقاصة للسنة الثانية على التوالي، لتصل إلى 15,3 مليار، وتواصل المجهود الاستثماري للخزينة حيث ارتفعت نفقات الاستثمار إلى 66,9 مليار. وفي ظل هذه الظروف، واصلت نسبة المديونية منحاها التصاعدي الذي بدأ سنة 2009، لتصل إلى 65,1% من الناتج الداخلي الإجمالي بالنسبة لمديونية الخزينة وإلى 82% بالنسبة للدين العمومي الإجمالي.

وبخصوص الحسابات الخارجية، سجلت الصادرات أداء جيدا هم جميع السلع والخدمات، مع تحسن ملحوظ في صادرات الفوسفاط ومشتقاته ومبيعات المهن العالمية للمغرب. وبموازاة ذلك، وعلى الرغم من تزايد الفاتورة الطاقية، سجلت وتيرة نمو الواردات تباطؤا ملموسا يعكس بالأساس تباطؤ وتيرة مشتريات سلع التجهيز وتراجع واردات القمح. وارتفعت تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج بنفس وتيرة السنتين السابقتين، بينما تزايدت مداخيل الأسفار بما يقارب 12%، وهي أعلى نسبة منذ 2006، لتساهم بذلك في تخفيف عجز الحساب الجاري من 4,2% إلى 3,6% من الناتج الداخلي الإجمالي.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

وعلاوة على ذلك، استمر بلدنا في جذب المستثمرين الأجانب، إذ ارتفعت التدفقات الصافية للاستثمارات المباشرة الأجنبية إلى ما يعادل 2,4% من الناتج الداخلي الإجمالي، واستفاد منها على الخصوص قطاعا العقار والصناعات التحويلية. وبلغت استثمارات المغاربة بالخارج 9,3 مليار درهم وهمّت في معظمها القارة الإفريقية. وأخذا في الاعتبار هذه التطورات وارتفاع موجودات الصرف لدى البنوك، تدنت الاحتياطيات الدولية الصافية بنسبة 3,3% إلى 240,9 مليار، مما يمكن من تغطية 5 أشهر و20 يوما من واردات السلع والخدمات.

وقد أدى هذا الانخفاض في الاحتياطيات والارتفاع الهام لحجم النقد المتداول إلى تزايد حاجة البنوك من السيولة. وفي هذا السياق، سجلت أسعار الفائدة بمختلف الأسواق ارتفاعا طفيفا وعرفت وتيرة نمو القروض البنكية المقدمة للقطاع غير المالي شبه استقرار في نسبة 3,8%. لكن مع تسارع قروض التجهيز الممنوحة للمقاولات، سواء العمومية منها أو الخاصة.

وعلى مستوى بورصة الدار البيضاء، ارتفعت أسعار الأسهم للسنة الثانية على التوالي، بفضل النتائج الإيجابية التي حققتها الشركات المدرجة وأسعار الفائدة المتدنية. إلا أنه رغم التحسن النسبي لحجم التداولات، لا يزال مستوى السيولة يعاني من ضعف بنيوي ويقل بكثير عن المستويات المسجلة في بورصات الأسواق الحدودية والصاعدة الرئيسية. أما سوق العقار، فقد ظل نشاطه ضعيفا مع تراجع المبيعات، في حين شهدت الأسعار ارتفاعا شمل كافة فئات الأصول العقارية.

في هذه الظروف، ورغم التزايد الملموس لأسعار الوقود في السوق المحلية، تباطؤ التضخم على نحو ملحوظ إلى 0,7%. ويعزى ذلك بشكل حصري إلى تدني أسعار المواد الغذائية المتقلبة الأثمنة نتيجة تحسن العرض.

وأخذا في الاعتبار معدلات التضخم المعتدلة على المدى المتوسط واستمرار انتعاش الأنشطة غير الفلاحية، حافظ بنك المغرب على التوجه التيسيري لسياسته النقدية، وأبقى بالتالي على سعر فائدته الرئيسي دون تغيير في 2,25% كما واصل تنفيذ برنامجه الخاص بدعم تمويل المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة.

وتميزت السنة أيضا بإتمام مسار طويل من التحضير لانتقال المغرب نحو نظام صرف أكثر مرونة. وقد همت هذه الاستعدادات جوانب مختلفة، من بينها على الخصوص الإطاران الاستراتيجي والتنفيذي والتواصل ومواكبة الفاعلين الاقتصاديين. ويمر تنفيذ هذا الإصلاح، الذي بدأ في مستهل سنة 2018، في ظروف جيدة تتسم باستيعاب النظام البنكي والمقاولات لفحواه. ومن شأن إنجاح هذا الإصلاح إلى نهايته، الذي يبقى رهينا بالحفاظ على التوازنات الماكرو اقتصادية وضبط أوضاع الميزانية، أن يساعد على دعم تنافسية الاقتصاد ويرفع قدرته على امتصاص الصدمات ويشكل رافعة للسياسات الماكرو اقتصادية الأخرى.

وبفضل تنوع أنشطته وتطوره دوليا، ظل القطاع البنكي متينا وقادرا على الصمود في سياق ينطوي على العديد من المخاطر. وشرعت البنوك التشاركية في تقديم خدماتها بشكل تدريجي، إلا أن تطور نشاطها يبقى رهينا بتوفر العناصر الضرورية الأخرى، لا سيما التأمين التكافلي وإصدار الصكوك والضمانات التشاركية.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

كما استمر البنك في تعزيز إطار الإشراف البنكي من خلال اعتماد نصوص تنظيمية جديدة تتعلق بتدبير الأزمات وتعديل معايير تصنيف القروض والمؤونات. وفي مجال محاربة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، قام البنك برفع المتطلبات المفروضة على المؤسسات البنكية وفق معايير مجموعة العمل المالي الدولية.

علاوة على ذلك، وضمن مواكبته لتطور البنوك المغربية في الخارج، عمل بنك المغرب على توسيع نطاق التعاون بالتوقيع على ثلاث اتفاقيات جديدة بشأن التنسيق في مجال الإشراف البنكي.

وبخصوص المراقبة الاحترازية الكلية، وضع بنك المغرب، بالتعاون مع الوزارة المكلفة بالمالية وباقي الهيئات المشرفة على القطاع المالي، الصيغة النهائية لآليات الحكامة الخاصة بلجنة التنسيق ومراقبة المخاطر النظامية. كما واصل تنزيل الأدوات التي أوصت بها لجنة بازل وتعزيز الإطار التحليلي للاستقرار المالي، الذي قام بإغنائه من جوانب متعددة، لا سيما ما يتعلق بالمخاطر الناشئة والمخاطر الصادرة عن التجمعات المالية.

وعلى مستوى أنظمة ووسائل الأداء، استمر البنك في جهوده الرامية إلى تعزيز مصداقيتها ودعم متانة البنيات التحتية للأسواق المالية. وعلى الصعيد التنظيمي، تم اعتماد النصوص التطبيقية للقانون البنكي المتعلقة بمؤسسات الأداء، مما أتاح إطلاق عملية الترخيص للمؤسسات المعنية، إذ تم منح التراخيص الخمسة الأولى خلال شهر يناير من سنة 2018.

وفي مجال الإدماج المالي، واصل البنك والوزارة المكلفة بالمالية جهودهما من أجل إعداد الاستراتيجية الوطنية للإدماج المالي، مع إشراك الأطراف المعنية. وستمكن هذه الاستراتيجية على الخصوص من تحديد التدابير الكفيلة بتقليص النقص الحاصل في تعميم الخدمات المالية الذي يظل، حسب نتائج الاستقصاء المنجز بتعاون مع البنك الدولي، مرتفعا خاصة في المناطق القروية وفي صفوف الشباب والنساء.

مولاي،

لقد أحرز بلدنا بعض التقدم في سنة 2017، إذ تمكن على الخصوص من تحقيق تحسن نسبي في النمو والتوازنات الماكرو اقتصادية. إلا أن وتيرة التقدم تظل بطيئة، ولا تزال الإنجازات دون مستوى الانتظارات وهشة ورهينة إلى حد كبير بالعوامل الخارجية.

وهكذا، فإن المحيط الخارجي ينطوي على مخاطر متعددة، حيث يشكل الاتجاه التصاعدي لأسعار المنتجات النفطية وتقلباتها ضغوطا على العجز التجاري والمالي وكذلك على تكاليف الإنتاج المحلية. كما أن إعادة السياسات النقدية إلى مسارها الطبيعي من شأنها أن تؤدي إلى ارتفاع تدريجي في تكلفة التمويل الخارجي، في وقت وصل فيه برنامج الهبات الممنوحة من طرف شركاء المغرب في مجلس التعاون الخليجي إلى نهايته. وبالإضافة إلى ذلك، من شأن

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

تنامي المخاوف الأمنية في المنطقة وتزايد النزعة الشعبوية والتوترات الجيوسياسية أن يؤثر سلبا على جاذبية بلدنا ويولد تحولا مفاجئا في وضعية بعض القطاعات التي تعتمد على الطلب الخارجي، في وقت تتزايد فيه النزعة الحمائية.

على المستوى الداخلي، شهد النمو الاقتصادي، الذي يبقى رهينا بالظروف المناخية، تباطؤا ملموسا في مكونه غير الفلاحي خلال السنوات الخمس الأخيرة، حيث تراجعت وتيرة نمو القيمة المضافة غير الفلاحية إلى 2,2% مقابل 4,4% في العقد الأول من القرن الحالي. ونتيجة لذلك، ضعفت دينامية التشغيل غير الفلاحي، إذ انخفض المتوسط السنوي لعدد مناصب الشغل المحدثة من حوالي 130 ألفا إلى 50 ألفا. وبعد منحى تنازلي منذ بداية العشرية الأولى من هذا القرن، بدأ معدل البطالة في التفاقم، ويرجح أن يزداد ارتفاعا مع استقبال سوق الشغل لأفواج عريضة من الشباب الذين أفرزهم التحول الديمغرافي وأيضا مع تأثيرات الثورة الرقمية التي بدأت تمس العديد من المجالات. لكن ما يثير القلق بشكل أكبر هو أن الحصول على العمل لا يضمن في حد ذاته مستوى معيشيا لائقا. فحوالي 20% من السكان النشيطين المشتغلين لا يتقاضون أجرا عن عملهم و 80% منهم لا يتوفرون على تغطية صحية وثلثا الأجراء يشتغلون بدون عقد عمل.

بالإضافة إلى ذلك، لا يزال الاستثمار الخاص ضعيفا على الرغم من التحفيزات الممنوحة والمجهود الاستثماري العمومي الذي يفترض أن يشكل رافعة له. فبسبب عدم وضوح الرؤية، يبدو أن الفاعلين الاقتصاديين يفضلون الانتظار والترقب، مما يقلل من فرص الانتعاش السريع للنمو.

على مستوى الإدارة العمومية، وبينما يتقلص الهامش المالي للدولة بسبب المنحى التصاعدي للمديونية التي وصلت إلى مستويات قريبة من عتبة استمرارية القدرة على تحمل الدين وفي الوقت الذي وصلت فيه نسبة الأجور إلى الناتج الداخلي الإجمالي للفرد إلى مستوى يعد من بين الأعلى في العالم، تتزايد مطالب الرفع من الأجور ولا تزال تولد مناخا من التوتر وعدم الاستقرار، مما يزيد من إضعاف إنتاجية المرفق العمومي وجودة خدماته.

في الوقت نفسه، وعلى الرغم مما تم بذله من مجهودات في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية ومختلف البرامج الاجتماعية، لا يزال معدل الهشاشة مرتفعا، لا سيما في المناطق القروية، وتظل التفاوتات كبيرة، مما يولد شعوراً بالإقصاء لدى شرائح واسعة من المواطنين.

وإزاء هذه الوضعية، التي تأتي بعد الأداء المتميز الذي شهدته بلادنا في العشر سنوات الأولى من القرن الحالي، ما فتئ صاحب الجلالة يتساءل في العديد من خطبه حول مدى ملاءمة نموذجنا التنموي في السياق الحالي وقدرته على الاستجابة للتطلعات المشروعة للمواطنين، داعيا إلى مراجعته وإعادة التفكير فيه.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

ومما لا شك فيه أن المغرب بذل جهودا كبيرة خلال السنوات الأخيرة، إلا أن مستوى ما تحقق من إنجازات يشير إلى أن بلادنا ليست فقط بحاجة لمواصلة الإصلاحات وتوسيع نطاقها، بل أيضا وبصفة خاصة لإنجاح تنفيذها وإتمامها في الآجال المحددة. فالعديد من الأوراش المهيكلة التي تم إطلاقها لم يتم إتمامها بعد وبعضها الآخر لم يحقق النتائج المرجوة.

وعلى سبيل المثال، ففي مجال إصلاح منظومة التربية والتكوين، لم يتم بعد تنزيل الرؤية الاستراتيجية 2030 رغم مضي أكثر من ثلاث سنوات على اعتمادها، في الوقت الذي تستمر فيه المدرسة المغربية في تسجيل نتائج باهتة وإفراز شباب تنقصه المؤهلات اللازمة للاندماج بشكل ملائم في سوق الشغل. وإزاء هذه الوضعية، ينبغي اليوم على جميع الفاعلين أن يتجاوزوا الانقسامات ويتعبؤا لإنجاح هذا المشروع المهيكل. ولعل إحدى الأولويات في هذا الإطار تتمثل في التعجيل بالمصادقة على مشروع القانون الإطار الذي من شأنه أن يشكل ميثاقا حقيقيا يلزم كافة الأطراف المعنية.

وفيما يتعلق بإشكالية التشغيل، فإننا نلحظ منذ عدة سنوات وضع العديد من البرامج والإجراءات المتفرقة التي لم تأت بنتائج ملموسة. ومؤخرا، شرعت السلطات في إعداد استراتيجية وطنية للتشغيل أفضت إلى وضع مخطط للنهوض بالتشغيل يروم تحقيق عدة أهداف تبدو غير واقعية وتحتاج إلى تدابير ملموسة لبلوغها.

ويعتبر إصلاح المقاصة، الذي يعد تجربة ناجحة في المنطقة، مثالا آخر على ذلك. فبعد تنفيذه في سياق مواتٍ اتسم بانخفاض أسعار النفط، لم يتم إجراء التتبع الذي كان متوقعا لأسعار الوقود بعد تحريرها ولم يتم تطبيق إجراءات المواكبة. وبعد خمس سنوات من إطلاقه، فإن المنحى التصاعدي لأسعار النفط حاليا يضع هذا الإصلاح على المحك ويثير التساؤل من جديد حول الظروف التي أحاطت بتطبيقه. ويتعين اليوم استكماله وتعميمه في إطار سياسة أكثر شمولا تنبني على اعتماد الأسعار الحقيقية من أجل توزيع أفضل للموارد وفي الوقت نفسه دعم الأسر الأشد احتياجا.

وفي هذا السياق، فإن التفكير بشأن وضع نظام لاستهداف الساكنة، والذي تم إطلاقه منذ عدة سنوات، لم يتجسد بعد على أرض الواقع، بينما يشكل في حد ذاته مطلبا أساسيا لإضفاء قدر أكبر من الانسجام والفعالية على مجهودات الدولة في المجال الاجتماعي. ويزداد هذا الأمر إلحاحا بالنظر لما تعانيه العديد من البرامج الاجتماعية من إكراهات مالية شديدة تهدد استمراريتها.

ومن جهته، فإن ورش الجهوية الموسعة، رغم التقدم المحرز في تطبيقه خاصة على المستوى التشريعي، يبقى رهينا بتوفر الكفاءات الضرورية لتدبير الشأن العمومي، والتنسيق الفعال بين السلطات الإدارية المحلية والمركزية، وتطوير موارد للتمويل خاصة بالجماعات الترابية علاوة على تحويلات الدولة. وهناك تحدي رئيسي آخر أمام هذا الورش أبرزته التجربة المعاشة منذ الانتخابات الجماعية والجهوية التي تم تنظيمها لأول مرة بعد هذا الإصلاح، ويتعلق بضرورة إفراز منتخبين يولون اهتماما أكبر بالمصلحة العامة ويضعونها فوق الاعتبارات الحزبية.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

وفي الإدارة العمومية، لا يزال مشروع الإصلاح الشامل الذي يتضمن تعديل القانون الأساسي للوظيفة العمومية ومنظومة الأجور يسجل بعض التأخر، في الوقت الذي تعاني فيه الإدارة من ضعف الحكامة وقلة الإنتاجية كما أشار إلى ذلك صاحب الجلالة في خطاب العرش في يوليوز 2017. إضافة إلى ذلك، فإن التوجه مؤخرا نحو اعتماد نظام التعاقد لا يبدو أنه يشكل إجابة ملائمة للتحدي الذي يفرضه هذا الإصلاح.

وفيما يتعلق بإصلاح أنظمة تقاعد الموظفين، فإن التدابير التي تم تنفيذها في شتنبر 2016 ليست سوى خطوة أولى لا تقدم إلا علاجا مؤقتا. فارتفاع أعداد المحالين على التقاعد يسرع تدريجيا من وتيرة نضوب موارد الصندوق المغربي للتقاعد، وبالتالي يؤكد الحاجة الملحة للشروع في الخطوات المقبلة من أجل استكمال الإصلاح الشامل بشكل يضمن استدامة جميع أنظمة التقاعد.

وفي مجال مناخ الأعمال، تعاني بعض المؤسسات الدستورية التي ينتظر أن تلعب دورا حاسما في توفير الظروف المواتية للاستثمار وإحداث فرص الشغل من الجمود بسبب طول آجال اتخاذ القرار.

إن كافة هذه الملاحظات تفضي إلى استنتاج ضرورة تعزيز ممارسة التقييم من أجل ضمان التنفيذ السليم للإصلاحات وإتمامها في الآجال المحددة من أجل تحقيق أقصى قدر من المردودية. ومما لاشك فيه أن هذه الممارسة قائمة لكنها غير ممنهجة ونطاقها محدود، مما يثير جدلا متكررا حول نتائج بعض الاستراتيجيات القطاعية.

مولاي،

لقد حقق بلدنا تحت قيادتكم تقدما ملحوظا من حيث تعزيز استقراره ووضعه الإقليمي، كما يدل على ذلك عودته إلى الاتحاد الإفريقي وانضمامه إلى اتفاقية التجارة الحرة القارية ورغبته في الانضمام إلى المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا. كما أنه لا يزال يستقطب الاستثمارات الأجنبية ويتمتع بثقة المؤسسات الدولية ويحظى بتقييم إيجابي من لدن وكالات التصنيف.

ولتدعيم هذه المكتسبات والحفاظ عليها، ينبغي لبلدنا إعادة النظر في حكامة السياسات العمومية لإضفاء قدر أكبر من الانسجام والنجاعة والمردودية على الإصلاحات التي يتم تنفيذها. ويتعين كذلك تقوية الشفافية في عملية صنع القرار على المستويين المركزي والمحلي، وزيادة ربط المسؤولية بالمحاسبة، وتقييد الحرية الفردية بواجب احترام الآخر والقانون. ومن شأن ذلك كله أن يعطي رؤية أوضح للمواطن وللفاعل الاقتصادي ويقوي التماسك الاجتماعي والانخراط في الشأن العمومي.

إن المغرب، في ضوء ما يواجهه من تحديات، يحتاج اليوم إلى إقلاع حقيقي وتعبئة شاملة لجميع قواه الحية بغية إعادة إرساء مناخ من الثقة والسلم الاجتماعي ووضع الاقتصاد على مسار يحقق نسبة نمو أعلى وفرص شغل أكبر. حينئذ، سيكون بلدنا قادرا على ضمان ظروف معيشية أفضل لمواطنيه والتصالح مع شبابه وإعادة منحهم الأمل بمستقبل أفضل.

عبد اللطيف الجواهري

الرباط، يونيو 2018

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

الجزء 1

الوضعية الاقتصادية والنقدية والمالية

1.1 المحيط الدولي

بالرغم من الشكوك والضغوط السياسية والجيوسياسية التي عرفتها العديد من المناطق، شهد الاقتصاد العالمي انتعاشا ملحوظا سنة 2017، إذ سجل أسرع وتيرة نمو له منذ سنة 2011، بواقع 3,8%، مدعوما بنمو الاقتصادات المتقدمة، أبرزها الولايات المتحدة ومنطقة الأورو. وبفضل هذا الانتعاش، إلى جانب ارتفاع أسعار المواد الأولية، تعزز النشاط الاقتصادي في البلدان الصاعدة والنامية، خاصة مع خروج كل من البرازيل وروسيا من حالة الركود.

وقد صاحب هذا الأداءَ الجيد استمرارُ تحسن أوضاع سوق الشغل في البلدان المتقدمة الرئيسية. ففي الولايات المتحدة، انخفضت نسبة البطالة إلى أدنى مستوى لها منذ سنة 2000، كما شهدت تراجعا شبه عام في منطقة الأورو، وإن ظلت مرتفعة في بعض بلدان المنطقة.

علاوة على ذلك، عرفت التجارة العالمية انتعاشا ملحوظا، بعد سنتين من الركود، خاصة بفضل التسارع القوي لصادرات الدول الصاعدة والنامية. في المقابل، تنامت الاستثمارات المباشرة الأجنبية نحو البلدان النامية والبلدان التي تعيش مرحلة انتقالية، في حين ظلت تلك الموجهة إلى البلدان المتقدمة مستقرة.

وفي أسواق المواد الأولية، عرفت أسعار النفط ارتفاعا ملحوظا لأول مرة منذ سنة 2013، وذلك على إثر توقيع اتفاقية خفض الحصص وحدوث فترات تعطل متكررة في الإنتاج وكذا تنامي الطلب. وارتفعت أسعار المعادن هي الأخرى، في حين تراجعت أسعار المواد الفلاحية من جديد نتيجة وفرة العرض.

في هذا السياق، تسارعت نسبة التضخم في الاقتصادات المتقدمة، لكنها ظلت أقل من المستوى المستهدف من طرف البنوك المركزية الرئيسية. أما في البلدان الصاعدة والنامية، فقد استمرت هذه النسبة في التباطؤ.

وبالنظر إلى هذه التغيرات، واصلت البلدان المتقدمة الرئيسية سياساتها النقدية التيسيرية، وتوجهت نحو إعادتها إلى مسارها الطبيعي، خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية. وأخذا في الاعتبار أفق توجه التضخم نحو هدف 2% وانتعاش سوق الشغل، قام الاحتياطي الفدرالي الأمريكي، ثلاث مرات، برفع النطاق المستهدف لسعر فائدته الرئيسي، كما شرع في خفض حصيلته. من جهة أخرى، عمل البنك المركزي الأوروبي على تمديد برنامجه الخاص بشراء الأصول إلى غاية شتنبر 2018 وتقليص حجمه بشكل كبير، مع الإبقاء على أسعار فائدته دون تغيير.

على مستوى الأسواق المالية، تميزت السنة بارتفاع قوي للأسعار في أبرز أسواق البورصة، خاصة بفضل تحسن أداء المقاولات. وشهدت أسعار الفائدة السيادية الطويلة الأمد ارتفاعا طفيفا بفعل قيام البلدان المتقدمة الرئيسية بإعادة السياسات النقدية إلى مسارها الطبيعي. أما في أسواق الصرف، فقد ارتفع سعر الأورو بفضل تعزيز أسس الاقتصادات الرئيسية في منطقة الأورو. في المقابل، واصل الجنيه الاسترليني تراجعه، وإن بحدة أقل مقارنة بسنة

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

2016، متأثرا بالشكوك المحيطة بالمفاوضات حول خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي. من جهة أخرى، تسارعت وتيرة نمو القروض البنكية في منطقة الأورو، فيما تباطأت بشدة في الولايات المتحدة إثر تراجع الطلب وتضييق شروط منح بعض أصناف القروض.

وقد أثار الارتفاع المهول لأسعار الأصول المشفّرة خلال السنة، إلى جانب المخاطر المرتبطة بتطورها، شكوك المؤسسات الدولية والسلطات التنظيمية على مستوى مختلف البلدان.

1.1.1 النمو الاقتصادي

بعد تباطؤه سنة 2016، شهد النمو العالمي سنة 2017 انتعاشا ملحوظا، إذ تسارع من 3,2% إلى 3,8% على العموم، ومن 1,7% إلى 2,3% في البلدان المتقدمة ومن 4,4% إلى 4,8% في الاقتصادات الصاعدة والنامية.

جدول 1.1.1: النمو الاقتصادي في العالم (%)

2017	2016	2015	2014	2013	
3,8	**3,2**	**3,5**	**3,6**	**3,5**	**العالم**
2,3	**1,7**	**2,3**	**2,1**	**1,3**	**الاقتصادات المتقدمة**
2,3	1,5	2,9	2,6	1,7	الولايات المتحدة
2,3	1,8	2,1	1,3	-0,2	منطقة الأورو
2,5	1,9	1,5	1,9	0,6	ألمانيا
1,8	1,2	1,1	0,9	0,6	فرنسا
1,5	0,9	1,0	0,1	-1,7	إيطاليا
3,1	3,3	3,4	1,4	-1,7	إسبانيا
1,8	1,9	2,3	3,1	2,1	المملكة المتحدة
1,7	0,9	1,4	0,4	2,0	اليابان
4,8	**4,4**	**4,3**	**4,7**	**5,1**	**الاقتصادات الصاعدة والنامية**
6,5	**6,5**	**6,8**	**6,8**	**6,9**	**البلدان الصاعدة والنامية الأسيوية**
6,9	6,7	6,9	7,3	7,8	الصين
6,7	7,1	8,2	7,4	6,4	الهند
1,3	**-0,6**	**0,3**	**1,3**	**2,9**	**أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي**
1,0	-3,5	-3,5	0,5	3,0	البرازيل
2,0	2,9	3,3	2,8	1,4	المكسيك
2,1	**0,4**	**-2,0**	**1,0**	**2,5**	**رابطة الدول المستقلة**
1,5	-0,2	-2,5	0,7	1,8	روسيا
5,8	**3,2**	**4,7**	**3,9**	**4,9**	**بلدان أوروبا الصاعدة والنامية**
7,0	3,2	6,1	5,2	8,5	تركيا
2,8	**1,4**	**3,4**	**5,1**	**5,3**	**إفريقيا جنوب الصحراء**
1,3	0,6	1,3	1,8	2,5	جنوب إفريقيا
2,2	**4,9**	**2,4**	**2,6**	**2,5**	**الشرق الأوسط وشمال إفريقيا**

المصدر: صندوق النقد الدولي.

ففي الولايات المتحدة، استفاد النشاط الاقتصادي من الاستثمار القوي ومن ملاءمة الأوضاع النقدية، رغم لجوء الاحتياطي الفدرالي إلى إعادة سياسته إلى مسارها الطبيعي. بذلك، شهد النمو ارتفاعا ملحوظا، إذ انتقلت نسبته من 1,5% سنة 2016 إلى 2,3% سنة 2017.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

وبفضل تليين الأوضاع النقدية وعودة ثقة المستثمرين، سجل الناتج الداخلي الإجمالي في منطقة الأورو أعلى نسبة نمو منذ عشر سنوات، إذ بلغت 2,3%. وفي الاقتصادات الرئيسية لمنطقة الأورو، تعززت نسبة النمو من 1,9% إلى 2,5% بألمانيا، على إثر تنامي استهلاك الأسر والاستثمار. وانتقلت من 1,2% إلى 1,8% في فرنسا ومن 0,9% إلى 1,5% في إيطاليا، مستفيدة في جزء منها من ارتفاع الاستثمار. وفي إسبانيا، ظل النمو مطردا، بالرغم من تراجعه الطفيف من 3,3% إلى 3,1%، بفعل تباطؤ الاستهلاك الخاص وتدني الطلب الخارجي، في حين ظل تأثير أزمة كاتالونيا محدودا.

أما في المملكة المتحدة، وفي سياق الشكوك التي تحيط بمآل المفاوضات المتعلقة بخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، تباطأ النمو من 1,9% إلى 1,8%، في حين تأثر استهلاك الأسر بضعف القدرة الشرائية نتيجة تراجع سعر الجنيه الاسترليني. أما في اليابان، فقد عرفت نسبة النمو تسارعا ملحوظا، إذ انتقلت من 0,9% إلى 1,7%، نتيجة انتعاش الاستهلاك الخاص والاستثمار.

واستفادت البلدان الصاعدة الرئيسية من انتعاش الاقتصاد العالمي ومن إجراءات تعزيز الطلب الداخلي، حيث انتقلت نسبة النمو في الصين من 6,7% إلى 6,9% في سياق إعادة التوازن إلى الاقتصاد وتنامي المخاوف المرتبطة بارتفاع مستويات المديونية (إطار رقم 1.1.1.1). في المقابل، تراجعت نسبة النمو من 7,1% إلى 6,7% في الهند، على إثر تباطؤ استهلاك الأسر بفعل الاضطرابات الناجمة عن إلغاء التعامل ببعض الأوراق النقدية وعن تطبيق إصلاح الضريبة على السلع والخدمات[1].

في البرازيل، وبعد سنتين من الركود، تنامى الاقتصاد بنسبة 1% بفضل تحسن استهلاك الأسر. علاوة على ذلك، وبفضل ارتفاع أسعار المنتجات الطاقية وتليين شروط التمويل، استأنف الاقتصاد الروسي نموه ليسجل نسبة 1,5% مقابل 0,2-% سنة 2016.

كما استفادت بلدان إفريقيا جنوب الصحراء من ارتفاع أسعار المواد الأولية، إذ انتعش نموها من 1,4% إلى 2,8%. وفي اقتصاداتها الرئيسية، تنامى الناتج الداخلي الإجمالي بنسبة 0,8% في نيجيريا، بعد تراجعه بواقع 1,6%، في حين ارتفع بنسبة 1,3% مقابل 0,6% في جنوب إفريقيا، حيث انتعش الإنتاج الفلاحي بشكل واضح بعد فترة طويلة من الجفاف.

على النقيض من ذلك، سجل النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تباطؤا ملحوظا، إذ تراجع من 4,9% إلى 2,2%، خاصة بفعل تدني إنتاج النفط في البلدان المصدّرة الرئيسية وتنامي الضغوط الجيوسياسية. وعلى وجه الخصوص، تراجعت نسبة النمو من 1,7% إلى 0,7-% في السعودية ومن 3% إلى 0,5% في الإمارات ومن 3,3% إلى 2% بالجزائر.

1 بتاريخ فاتح يوليوز 2017، أعطت الحكومة الهندية انطلاقة نظام جديد للضرائب على السلع والخدمات. وينص هذا الإصلاح على دمج العديد من الضرائب غير المباشرة في ضريبة واحدة كنوع من الضريبة على القيمة المضافة موحدة على البلد كاملا. على إثر ذلك، واستعدادا لتطبيق هذه الضريبة يوم فاتح يوليوز 2017، لجأت المقاولات إلى الحد من إنتاجها بشكل جذري كما عملت على تصريف مخزوناتها بأثمنة جد منخفضة.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

إطار 1.1.1: المخاوف المرتبطة بتطور القطاع المالي في الصين

يعزى النمو الاقتصادي القوي الذي عرفته الصين بعد الأزمة المالية العالمية، في جزء منه، إلى الارتفاع السريع للائتمان الذي أدى إلى بلوغ مديونية القطاع غير المالي مستوى جد مرتفع. وبالنظر إلى الأهمية النظامية التي تحتلها الصين في الاقتصاد العالمي، فإن هذا التغير قد أثار مخاوفا عديدة لدى الأسواق وبعض المؤسسات الدولية.

فقد تطورت القروض المقدمة للقطاع غير المالي بوتيرة جد عالية مقارنة بالنمو. وانتقلت نسبتها إلى الناتج الداخلي الإجمالي من 142,8% سنة 2008 إلى 256,4%[1] سنة 2017، فيما بلغ فارق الائتمان مقارنة بتوجهه، حسب صندوق النقد الدولي، حوالي 25% من الناتج الداخلي الإجمالي، متجاوزا بذلك عتبة 10% التي ينصح بعدها بنك التسويات الدولية بتكوين هوامش لمواجهة تقلبات الدورة الاقتصادية. وحسب القطاعات المؤسساتية، فقد سجلت المقاولات العمومية أعلى نسبة ارتفاع، إذ انتقلت نسبتها إلى الناتج الداخلي الإجمالي من 40% سنة 2008 إلى 74% سنة 2016. وارتفعت هذه النسبة من 35% إلى 54% على مستوى الشركات غير الحكومية ومن 18% إلى 44% لدى للأسر.

وإذا كانت بلدان أخرى قد سجلت نفس مستوى المديونية، كما هو الحال في كندا بنسبة 290,9% من الناتج الداخلي الإجمالي، وإيطاليا بواقع 264,3% والولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 250,2%، فإن وتيرة نموها في الصين قد تسارعت بشكل استثنائي. في المقابل، ارتفعت نسبة الائتمان إلى الناتج الداخلي الإجمالي بين سنتي 2008 و2017 بواقع 114 نقطة مئوية في هذا البلد عوض 43 نقطة كمتوسط للبلدان الثلاثة المذكورة أعلاه. من جهة أخرى، وحسب دراسة أجراها مؤخرا صندوق النقد الدولي[2]، أبانت التجارب الدولية أن مثل هذا النمو المتسارع للائتمان لا يكون مستداما، بل إنه يؤدي إلى أزمة مالية و/أو إلى تباطؤ ملحوظ للنمو. فمن بين 43 حالة ارتفعت فيها نسبة الائتمان إلى الناتج الداخلي الإجمالي بما لا يقل عن 30 نقطة مئوية في خمس سنوات، 5 حالات[3] فقط لم تتأثر بهذا التغير ولم تسجل أي انخفاض في النمو الاقتصادي ولا أية أزمة مالية.

وأشار صندوق النقد الدولي أيضا إلى أن القروض الإضافية التي استفادت منها الصين في السنوات الأخيرة لم يصاحبها أي ارتفاع في القيمة المضافة بنفس الحدة التي سجلت في السابق. فلرفع الناتج الداخلي الإجمالي بمقدار 5 آلاف مليار يوان في السنة، استدعى الأمر إقراض ما مجموعه 20 ألف مليار يوان في 2015-2016 مقابل 6,5 فقط في 2007-2008.

إلا أن بعض المميزات التي ينفرد بها الاقتصاد الصيني، والمرتبطة بهذا الارتفاع في المديونية، قد تزيد من خطر حدوث أزمة. ويتعلق الأمر بالبعد الذي أخذته الخدمات البنكية الموازية[4] منذ سنة 2008، والتي أصبحت تعادل، حسب وكالة موديز، 82,6% من الناتج الداخلي الإجمالي مع متم سنة 2017، إلى جانب ضعف مردودية المقاولات العمومية التي تستحوذ على ما يقارب نصف القروض الجديدة.

1- تشمل الإحصائيات الخاصة بسنة 2017 متوسط الفصول الثلاثة الأولى.

2- Kang J.S و Chen S (2018) "Credit booms : Is China different?"، ورقة عمل صندوق النقد الدولي رقم 2/18.

3- نيو زيلاندا سنة 1992وهونغ كونغ سنة 1983 وفنلندا سنة 2003 وأندونيسيا سنة 1990 وسويسرا سنة 1985.

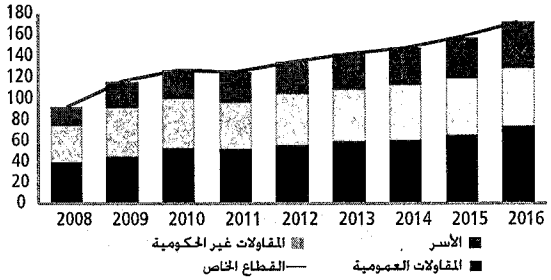
4- يقصد بالخدمات البنكية الموازية كافة الفاعلين والأنشطة التي تساهم في التمويل غير البنكي للاقتصاد.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

رسم بياني إ.1.1.1.1.1: القروض المقدمة للقطاع غير المالي والنمو الاقتصادي (%)



رسم بياني إ.2.1.1.1.1: مكونات القروض المقدمة للقطاع غير المالي الخاص (% من الناتج الداخلي الإجمالي)



المصدر: بنك التسويات الدولية وصندوق النقد الدولي

من جهة أخرى، تساهم العديد من العوامل الأخرى على التخفيف من خطر انفجار فقاعة الائتمان على المدى القصير في الصين. ويتعلق الأمر بالعوامل التالية: 1- فائض حسابها الجاري وضعف دينها الخارجي؛ 2- مستوى ادخارها المهم واستقرار ودائعها الداخلية؛ 3- مردودية قطاعها الخاص؛ 4- ضعف مستوى دينها العمومي الذي بلغ 47,8% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2017؛ 5- القيود المفروضة على حساب رأسمالها.

ولتحسين وضعية القطاع المالي، اتخذت السلطات الصينية مجموعة من الإجراءات همّت، من جهة، تشديد القواعد الخاصة بالوساطة غير البنكية، ومن جهة أخرى، تأهيل المقاولات العمومية عن طريق الدمج وتحويل الأصول والتصفية.

ويوصي صندوق النقد الدولي باعتماد إجراءات عديدة كحذف الضمانات الضمنية[5] الممنوحة للمقاولات العمومية بشكل حذر والحد من نفقات ميزانيتها بغية تقليص لجوئها إلى القروض، وكذا تعزيز الإطار التنظيمي والإشرافي. وحسب الصندوق، من شأن تطبيق هذه الإجراءات كاملة أن تضمن استقرار القروض المقدمة للقطاع غير المالي لتصل إلى حوالي 270% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2022.

5- عادة ما يفترض دائنو المقاولات العمومية أن الدولة ستتدخل في حال عسر السداد.

2.1.1 سوق الشغل

صاحب انتعاش النشاط الاقتصادي في البلدان المتقدمة الرئيسية تحسنٌ ملحوظ في وضعية سوق الشغل. ففي الولايات المتحدة، استمرت حيوية الاقتصاد بإحداث 2,2 مليون منصب شغل جديد مقابل 2,3 مليون سنة 2016. في حين تراجعت نسبة البطالة بواقع 0,5 نقطة لتصل إلى 4,4%. على العكس من ذلك، ظل تطور الأجور معتدلا إذ سجل نسبة 1,6% مقابل 0,7% السنة الماضية. مقارنة بمتوسطه الذي بلغ 3,8% في الفترة الممتدة بين 2000 و2009.

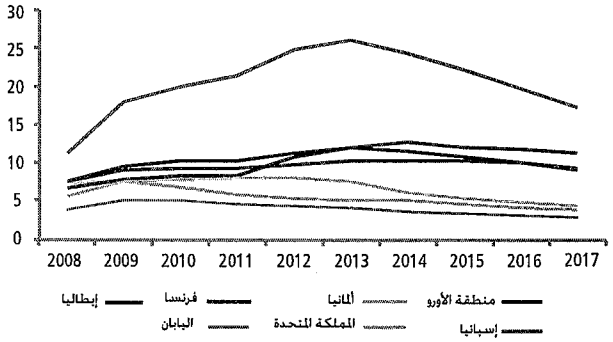
Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

جدول 2.1.1: نسبة البطالة في العالم (%)

	2013	2014	2015	2016	2017
البلدان المتقدمة					
الولايات المتحدة	7,4	6,2	5,3	4,9	4,4
منطقة الأورو	12,0	11,6	10,9	10,0	9,1
ألمانيا	5,2	5,0	4,6	4,2	3,8
فرنسا	10,3	10,3	10,4	10,0	9,4
إيطاليا	12,1	12,6	11,9	11,7	11,3
إسبانيا	26,1	24,4	22,1	19,6	17,2
المملكة المتحدة	7,6	6,2	5,4	4,9	4,4
اليابان	4,0	3,6	3,4	3,1	2,9
البلدان الصاعدة والنامية					
الصين	4,1	4,1	4,1	4,0	3,9
روسيا	5,5	5,2	5,6	5,5	5,2
البرازيل	7,2	6,8	8,3	11,3	12,8
تونس	15,3	15,3	15,4	15,5	15,3
مصر	13,0	13,4	12,9	12,7	12,2
الجزائر	9,8	10,6	11,2	10,5	11,7

المصدر: صندوق النقد الدولي

رسم بياني 1.1.1: نسبة البطالة في البلدان المتقدمة (%)



وفي منطقة الأورو، واصلت البطالة تراجعها إذ تدنت من 10% إلى 9,1%، وهو أدنى مستوى لها منذ سنة 2007. وقد همّ هذا الانخفاض كافة بلدان المنطقة، إلا أن مستواه ظل مرتفعا في العديد من الاقتصادات، خاصة اليونان واسبانيا وإيطاليا، وبدرجة أقل، فرنسا. أما ألمانيا، فلا زالت تسجل أدنى نسبة لها، أي 3,8%. من جهة أخرى، ظل نمو الأجور في منطقة الأورو محدودا إذ لم تتجاوز نسبته 1,5% سنة 2017، علما أن نموه وصل إلى 2,9% في العقد ما قبل الأزمة. واستمرت نسبة البطالة في التراجع في المملكة المتحدة واليابان إذ انتقلت من 4,9% إلى 4,4% ومن 3,1% إلى 2,9% على التوالي.

وفي أبرز الاقتصادات الصاعدة والنامية، تراجعت نسبة البطالة إلى 3,9% في الصين و5,2% في روسيا فيما ارتفعت من 11,3% إلى 12,8% في البرازيل. وفي إفريقيا الشمالية، واصلت نسبة البطالة انخفاضها لتصل إلى 15,3% في تونس و12,2% في مصر مقابل تفاقمها في الجزائر اذ انتقلت من 10,5% إلى 11,7%.

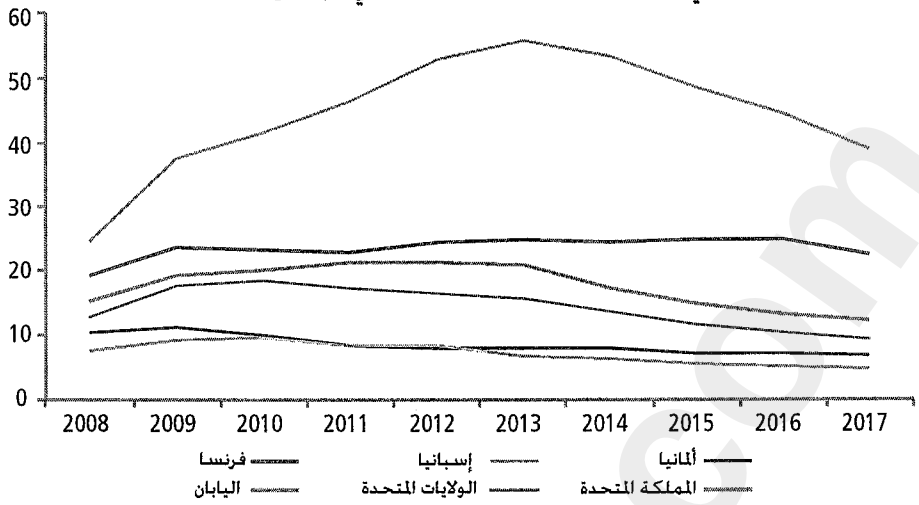
وبشكل خاص، استمرت بطالة الشباب[1] في التراجع سنة 2017 في معظم البلدان المتقدمة، إذ انتقلت من 10,4% إلى 9,2% في الولايات المتحدة ومن 13% إلى 12,1% في المملكة المتحدة ومن 5,1% إلى 4,7% في اليابان. وباستثناء ألمانيا حيث بقيت نسبة البطالة متحكما فيها في حدود 6,8%، ظلت بطالة الشباب في منطقة

1 أشخاص تتراوح أعمارهم بين 15 و24 سنة.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

الأورو في مستويات عالية، بالرغم من انخفاضها، حيث بلغت 22,3% في فرنسا و38,6% في إسبانيا و43,7% في اليونان.

رسم بياني 2.1.1: نسبة بطالة الشباب في البلدان المتقدمة (%)

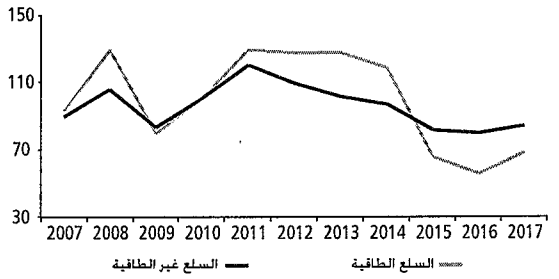


المصدر: مكتب الاحصاء الأوروبي EUROSTAT

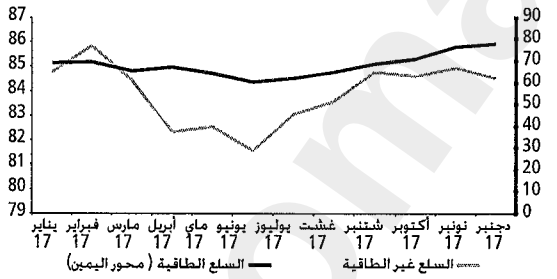
3.1.1 أسواق السلع الأساسية

عرفت أسعار السلع الأساسية، التي شهدت منحى تنازليا خلال السنوات الأخيرة، انتعاشا عاما خلال سنة 2017، إذ ارتفعت بنسبة بلغت 23,6% للسلع الطاقية و5,5% للسلع غير الطاقية.

رسم بياني 3.1.1: التطور السنوي لمؤشرات أسعار السلع الأساسية



رسم بياني 4.1.1: التطور الشهري لمؤشرات أسعار السلع الأساسية في 2017



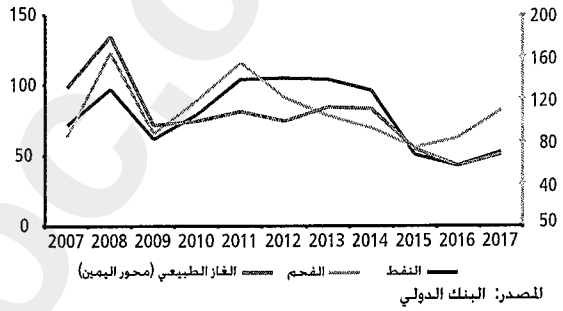
المصدر: البنك الدولي

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

في سوق النفط الدولي، ارتفعت الأسعار[1] بنسبة 23,3% مقارنة بسنة 2016 لتصل إلى ما متوسطه 52,81 دولار للبرميل مقابل 42,81 دولار. ويعزى هذا الارتفاع إلى تنامي الطلب وإلى القيود التي أثرت على العرض، خاصة منها تلك المتعلقة باحترام وتمديد اتفاقية البلدان المنتمية وأخرى غير منتمية لمنظمة الدول المصدرة للنفط، إلى جانب الانقطاعات المتكررة في الإنتاج.

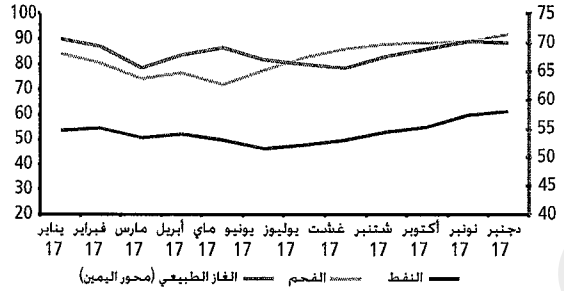
وشهد تطور سعر البرميل خلال السنة تراجعا طفيفا في البداية بفعل انتعاش نشاط استخراج النفط الصخري في الولايات المتحدة وتنامي الإنتاج في ليبيا ونيجيريا، اللتان تم استثناؤهما في بداية الأمر من اتفاقية منظمة الدول المصدرة للنفط. وابتداء من شهر يوليوز بدأ سعر النفط في الارتفاع ليبلغ ذروة 63,8 دولار في نهاية دجنبر 2017. أما بالنسبة لباقي المواد، فقد عاد سعر الغاز الطبيعي إلى الارتفاع بواقع 20,5% مقابل 32,3% بالنسبة لسعر الفحم[2]، الذي تأثر باستدامة الطلب واستمرار تقليص القدرات الإنتاجية في بعض البلدان.

رسم بياني 5.1.1: التطور السنوي لمؤشرات أسعار السلع الطاقية



المصدر: البنك الدولي

رسم بياني 6.1.1: التطور الشهري لمؤشرات أسعار السلع الطاقية في 2017



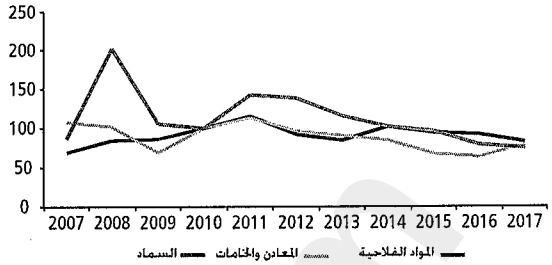
وارتفعت أسعار المعادن والخامات بنسبة إجمالية قدرها 24,2%، تشمل 38,3% للزنك و26,7% للنحاس و24% للرصاص. ويعزى هذا التغير في جزء منه إلى انتعاش الطلب العالمي، الصادر بالأساس عن قطاع الصناعات التحويلية والبنيات التحتية الصينية، ومن جهة أخرى إلى تدني الطلب ارتباطا بالجهود الرامية إلى تقليص القدرات الإضافية وبانقطاع إنتاج بعض المواد.

في المقابل، عادت أسعار المواد الفلاحية لتتدنى من جديد بنسبة 0,5% نتيجة وفرة العرض. فقد انخفضت أسعار الحبوب بشكل طفيف بلغت نسبته 0,2% تشمل تراجع أسعار الشعير بواقع 6% وأسعار الذرة بنسبة 2,9% وارتفاع أسعار القمح الصلب بواقع 4,5%. في ظل هذه الظروف، تراجعت أسعار السماد بنسبة بلغت 2,7 % للفوسفاط الثلاثي الممتاز (TSP) ليصل إلى 283,3 دولار و19,9% لكلور البوتاسيوم ليبلغ 212,1 دولار. أما ديامونيوم الفوسفاط DAP، فقد ارتفع سعره بواقع 1,4% ليبلغ 354,8 دولار في حين تنامى سعر اليوريا بنسبة 11,8% ليصل إلى 221,4 دولار. وبلغ سعر الفوسفاط الخام 97,2 دولار للطن، متدنيا بواقع 22,8%.

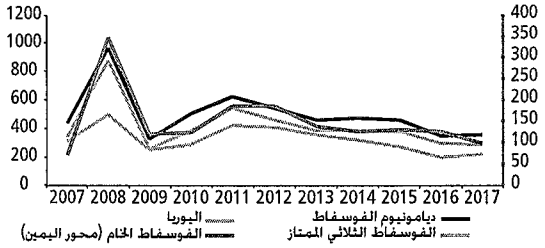
1 متوسط أسعار البرنت ونفط غرب تكساس المرجعي WTI، ونفط دبي.
2 متوسط الأسعار في أسواق أستراليا وكولومبيا وجنوب إفريقيا.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

رسم بياني 7.1.1: مؤشر أسعار السلع الأساسية غير الطاقية



رسم بياني 8.1.1: أسعار الفوسفاط ومشتقاته (بالدولار للطن)



المصدر: البنك الدولي

وعرفت أسعار المعادن الثمينة ارتفاعا طفيفا بلغت نسبته 0,4% نتيجة تزايد سعر الذهب بواقع 0,7% إثر تدني سعر الدولار وتنامي الضغوط الجيوسياسية. في المقابل، تراجع سعر كل من الفضة بنسبة 0,5% والبلاتين بنسبة 3,9%.

4.1.1 التضخم

في سياق ارتفاع أسعار المواد الأولية وتعزيز النشاط الاقتصادي، ارتفعت نسبة التضخم في العالم من 2,8% سنة 2016 إلى 3% سنة 2017، إذ تسارعت بشكل ملحوظ في الاقتصادات المتقدمة من 0,8% إلى 1,7% وتراجعت من 4,3% إلى 4% في الاقتصادات الصاعدة والنامية.

جدول 3.1.1: التضخم في العالم (%)

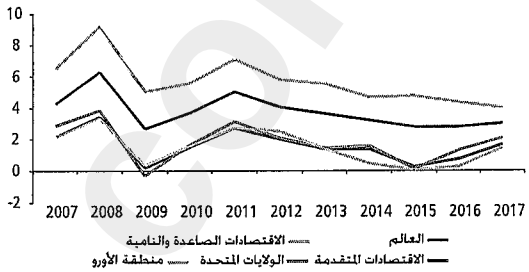
	2013	2014	2015	2016	2017
العالم	**3,7**	**3,2**	**2,8**	**2,8**	**3,0**
البلدان المتقدمة	**1,4**	**1,4**	**0,3**	**0,8**	**1,7**
الولايات المتحدة الأمريكية	1,5	1,6	0,1	1,3	2,1
منطقة الاورو	1,3	0,4	0,0	0,2	1,5
ألمانيا	1,6	0,8	0,1	0,4	1,7
فرنسا	1,0	0,6	0,1	0,3	1,2
إيطاليا	1,2	0,2	0,1	-0,1	1,3
إسبانيا	1,4	-0,1	-0,5	-0,2	2,0
المملكة المتحدة	2,6	1,5	0,0	0,7	2,7
اليابان	0,3	2,8	0,8	-0,1	0,5
البلدان الصاعدة والنامية	**5,5**	**4,7**	**4,7**	**4,3**	**4,0**
روسيا	6,8	7,8	15,5	7,1	3,7
الصين	2,6	2,0	1,4	2,0	1,6
الهند	9,4	5,8	4,9	4,5	3,6
البرازيل	6,2	6,3	9,0	8,7	3,4
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	**9,4**	**6,5**	**5,8**	**4,9**	**6,6**

المصدر: صندوق النقد الدولي.

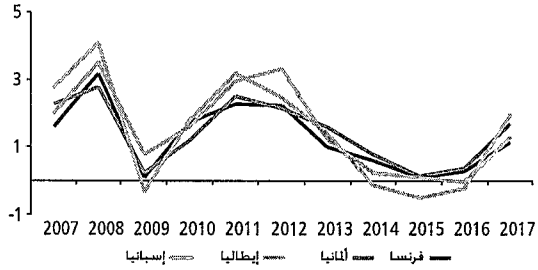
Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

وفي الولايات المتحدة، تأثر التضخم أيضا بضعف الدولار فارتفعت نسبته من 1,3% إلى 2,1%. وفي منطقة الأورو، وبعد أن بلغت نسبة التضخم مستويات قريبة من الصفر على مدى السنوات الثلاث الماضية، عادت لتتسارع بشكل ملحوظ إلى 1,5%، لكنها تبقى دون الهدف الذي حدده البنك المركزي الأوروبي. وحسب البلدان، انتقلت هذه النسبة من 0,4% إلى 1,7% في ألمانيا، ومن0,3% إلى1,2%في فرنسا، ومن 0,1-% إلى1,3% في إيطاليا ومن 0,2-% إلى 2% في إسبانيا. من ناحية أخرى، ارتفعت هذه النسبة بشكل حاد من 0,7% إلى 2,7% في المملكة المتحدة، متأثرة بتدني سعر الجنيه الإسترليني، ووصلت إلى 0,5% في اليابان، بعد أن كانت قريبة من الصفر سنة 2016.

رسم بياني 9.1.1 : التضخم في العالم (%)



رسم بياني 10.1.1: التضخم في الاقتصادات الرئيسية لمنطقة الأورو (%)



المصدر: صندوق النقد الدولي.

أما في البلدان الصاعدة الرئيسية، فقد تراجعت نسبة التضخم، خاصة بفعل تدني أسعار المنتجات الغذائية وارتفاع قيمة عملاتها مقارنة بالدولار. فقد انتقلت نسبة التضخم من 2% إلى 1,6% في الصين ومن 4,5% إلى 3,6% في الهند ومن 8,7% إلى 3,4% في البرازيل ومن 7,1% إلى 3,7% في روسيا. وفي شمال إفريقيا، ارتفعت نسبة التضخم من 10,2% إلى 23,5% في مصر[1] ومن 3,7% إلى 5,3% في تونس، في حين انخفضت من 6,4% إلى 5,6% في الجزائر.

5.1.1 المالية العمومية

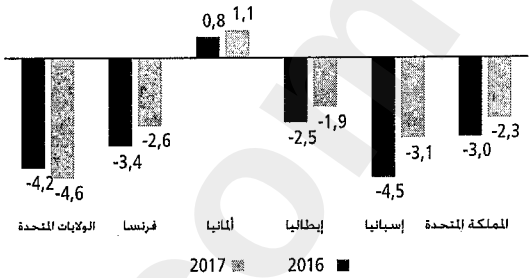
بفضل تحسن الوضعية الاقتصادية وضعف مستويات نسب الفائدة، استمرت وضعية المالية العمومية في التحسن في منطقة الأورو، بالرغم من بقاء المديونية في مستوى عالٍ. فقد تراجع عجز الميزانية من 1,5% إلى 0,9% من الناتج الداخلي الإجمالي، خاصة بفعل تدنيه من 4,5-% إلى 3,1-% في إسبانيا ومن 3,4-% إلى 2,6-% في فرنسا وكذا بفعل تعزيز فائض الميزانية من 0,8% إلى 1,1% من الناتج الداخلي الإجمالي في ألمانيا. علاوة على ذلك، وباستثناء فرنسا التي شهدت ارتفاعا طفيفا لحصة الدين العمومي لتصل إلى 97% من الناتج الداخلي الإجمالي، تراجعت هذه الحصة إلى 64,1% في ألمانيا و98,4% في اسبانيا وإلى 86,6% في منطقة الأورو كاملة. وفي المملكة المتحدة، ساهمت السياسة المالية التقييدية في تخفيف العجز من 3% إلى 2,3% من الناتج الداخلي الإجمالي، وفي تراجع حصة الدين من 88,2% إلى 87%.

1 يعزى التسارع القوي للتضخم في مصر بالخصوص إلى تدني قيمة الجنيه المصري على إثر عملية الانتقال إلى نظام الصرف العائم.

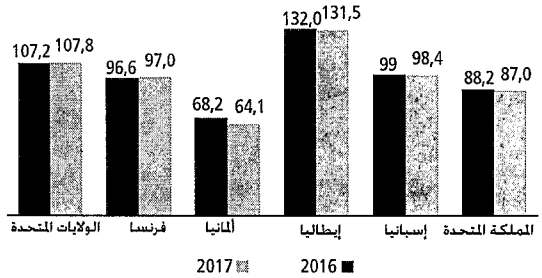
Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

أما في الولايات المتحدة الأمريكية، فقد استمرت الوضعية في التدهور إذ تفاقم عجز الميزانية من 4,2% إلى 4,6% من الناتج الداخلي الإجمالي وارتفع الدين العمومي من 107,2% إلى 107,8% من الناتج الداخلي الإجمالي. وفي اليابان، تفاقم عجز الميزانية من 3,7% إلى 4,2% كما ارتفعت نسبة المديونية من 235,6% إلى 236,4%.

رسم بياني 11.1.1: رصيد ميزانية البلدان المتقدمة الرئيسية (% من الناتج الداخلي الإجمالي)



رسم بياني 12.1.1: الدين العمومي في البلدان المتقدمة الرئيسية (% من الناتج الداخلي الإجمالي)



المصدر: صندوق النقد الدولي

وعلى مستوى أبرز البلدان الصاعدة، أدى تراجع المداخيل الضريبية في الصين إلى تفاقم العجز من 3,7% إلى 4% من الناتج الداخلي الإجمالي، وزيادة الدين العمومي من 44,3% إلى 47,8% من الناتج الداخلي الإجمالي. كما تنامى عجز رصيد الميزانية في الهند من 6,7% إلى 6,9% وزاد عبء الدين العمومي من 68,9% إلى 70,2%. في المقابل، ساهمت السياسة التقشفية المعتمدة في روسيا، إلى جانب ارتفاع أسعار المواد الأساسية الطاقية، في تقليص العجز بشكل ملحوظ لينخفض من 3,7% إلى 1,5%، وكذا في الإبقاء على نسبة المديونية في مستوى منخفض، بالرغم من ارتفاعه الطفيف. وقد لوحظ نفس التطور في البرازيل التي سجلت تراجع العجز من 9% إلى 7,8% من الناتج الداخلي الإجمالي وارتفاع الدين من 78,4% إلى 84%.

وفي منطقة الشرق والأوسط وشمال إفريقيا، وبعد التدهور الكبير الذي شهدته في السنوات الأخيرة، عادت الوضعية لتتحسن من جديد سنة 2017، نتيجة للجهود الرامية إلى تطهير الميزانية ولارتفاع أسعار النفط. فقد سُجل تقلص ملحوظ لعجز الميزانية في كل من السعودية، إذ انتقل من 17,2% إلى 9% من الناتج الداخلي الإجمالي والجزائر من 13,1% إلى 6,4% في حين تنامى رصيد الفائض بشكل ملموس في الكويت من 0,6% إلى 4%.

6.1.1 الحسابات الخارجية

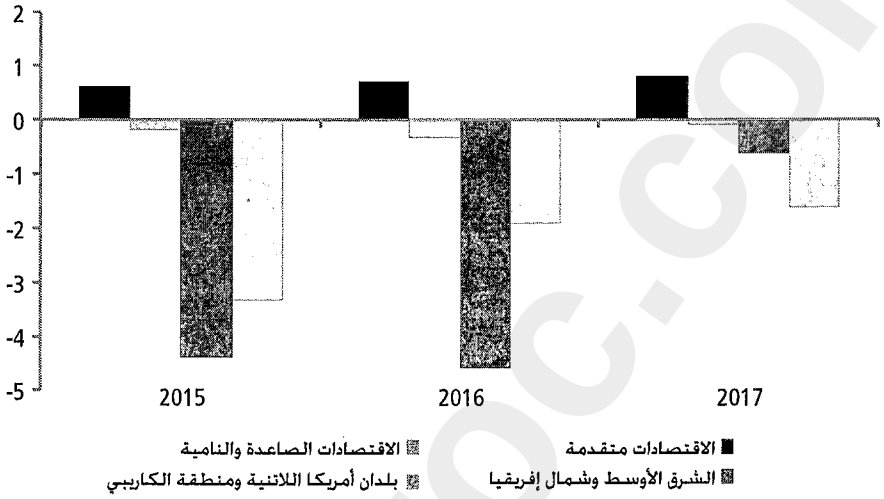
شهدت التجارة العالمية انتعاشا قويا سنة 2017، إذ تنامت بنسبة 4,9%، بعد ارتفاعها بوتيرة ضعيفة لم يتجاوز متوسطها للسنوات الخمس الأخيرة 3,1%. ويعكس هذا التغير تسارعا واضحا لوتيرة صادرات البلدان الصاعدة والنامية، والتي انتقلت من 2,6% إلى 6,4%، وبدرجة أقل، صادرات البلدان المتقدمة التي تزايدت بنسبة 2% بعد 4,2%.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

في ظل هذه الظروف، تحسن رصيد الفائض في البلدان المتقدمة بشكل طفيف، إذ ارتفع من 3,4% إلى 3,5% في منطقة الأورو ومن 3,8% إلى 4% في اليابان. كما استقر عجز الحساب الجاري في حدود 2,4% في الولايات المتحدة فيما تراجع من 5,8% إلى 4,1% في المملكة المتحدة.

وفي الاقتصادات الصاعدة والنامية، تقلص الفائض الجاري في الصين ليصل إلى 1,4% من الناتج الداخلي الإجمالي في حين تعزز في روسيا ليبلغ 2,6%. من جهة أخرى، تفاقم عجز الحساب الجاري إلى 2% في الهند وتقلصت حدته إلى 0,5% في البرازيل و0,6% في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

رسم بياني 13.1.1: رصيد الحساب الجاري في العالم (% من الناتج الداخلي الإجمالي)



المصدر: صندوق النقد الدولي

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

جدول 4.1.1: رصيد الحساب الجاري في العالم (%من الناتج الداخلي الإجمالي)

	2013	2014	2015	2016	2017
الاقتصادات المتقدمة	**0,4**	**0,5**	**0,7**	**0,7**	**0,8**
الولايات المتحدة الأمريكية	-2,1	-2,1	-2,4	-2,4	-2,4
منطقة الاورو	2,2	2,4	3,2	3,4	3,5
ألمانيا	6,7	7,5	8,9	8,5	8,0
فرنسا	-0,9	-1,3	-0,4	-0,9	-1,4
إيطاليا	1,0	1,9	1,5	2,7	2,9
إسبانيا	1,5	1,1	1,1	1,9	1,7
المملكة المتحدة	-5,5	-5,3	-5,2	-5,8	-4,1
اليابان	0,9	0,8	3,1	3,8	4,0
الاقتصادات الصاعدة والنامية	**0,6**	**0,5**	**-0,2**	**-0,3**	**-0,1**
البلدان الصاعدة والنامية الآسيوية	**0,7**	**1,5**	**2,0**	**1,4**	**0,9**
الصين	1,5	2,2	2,7	1,8	1,4
الهند	-1,7	-1,3	-1,1	-0,7	-2,0
أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي	**-2,7**	**-3,1**	**-3,4**	**-1,9**	**-1,6**
البرازيل	-3,0	-4,2	-3,3	-1,3	-0,5
المكسيك	-2,4	-1,8	-2,5	-2,1	-1,6
رابطة الدول المستقلة	**0,6**	**2,1**	**2,8**	**0,0**	**1,3**
روسيا	1,5	2,8	5,0	2,0	2,6
بلدان أوروبا الصاعدة والنامية	**-3,6**	**-2,9**	**-1,9**	**-1,8**	**-2,6**
تركيا	-6,7	-4,7	-3,7	-3,8	-5,5
إفريقيا جنوب الصحراء	**-2,2**	**-3,8**	**-6,0**	**-4,1**	**-2,6**
جنوب إفريقيا	-5,9	-5,3	-4,4	-3,3	-2,3
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	**10,6**	**5,9**	**-4,4**	**-4,6**	**-0,6**

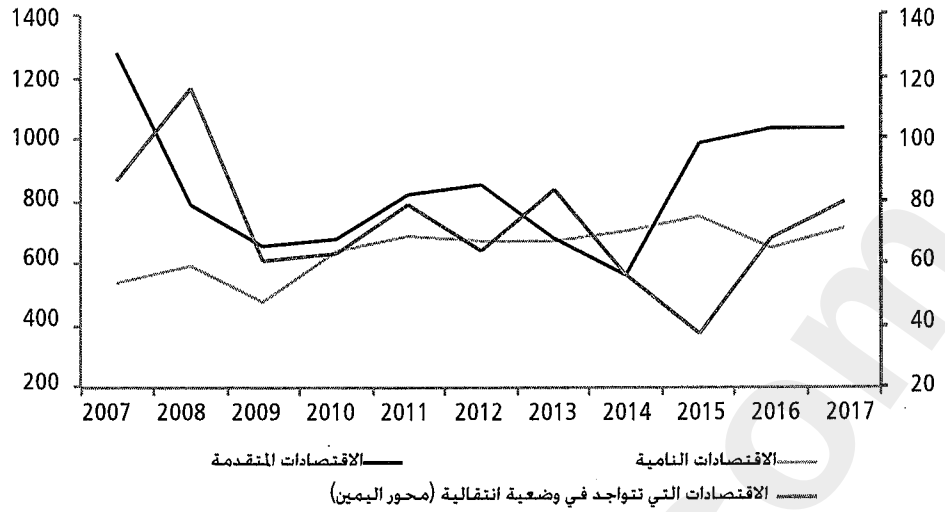
المصدر: صندوق النقد الدولي

وشهدت سنة 2017 أيضا انتعاش الاستثمارات المباشرة الأجنبية بعد تدنيها سنة 2016. فبفضل الأوضاع الملائمة وتحسن أرباح المقاولات، تنامت التدفقات بواقع 5% لتصل إلى حوالي 1800 مليار دولار. وقد عاد هذا التغير بالنفع خاصة على البلدان النامية التي استقطبت ما مجموعه 710 مليار دولار، بزيادة قدرها 10%. وتنامت التدفقات نحو البلدان الآسيوية بواقع 16,3% لتصل إلى 515 مليار، كما تزايدت تلك الموجهة نحو إفريقيا بنسبة 10,2% إلى 65 مليار. في المقابل، سُجل تراجع جديد بنسبة 8,5% في بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة الكارايبي. وفي البلدان التي تتواجد في وضعية انتقالية[1]، ساهم تعافي الاقتصاد، إلى جانب برامج الخوصصة، في استقطاب حوالي 80 مليار دولار، بزيادة بنسبة 17,6%. أما التدفقات الموجهة للبلدان المتقدمة، فقد ظل حجمها مستقرا في حوالي 1000 مليار دولار، إذ تنامت على الخصوص بنسبة 5,1% في أوروبا لتصل إلى 560 مليار في حين تراجعت التدفقات نحو أمريكا الشمالية بواقع 15,3% لتصل إلى 360 مليار.

1 ألبانيا ، أرمينيا ، أذربيجان ، بيلاروس ، البوسنة والهرسك ، جورجيا ، كازاخستان ، قيرغيزستان ، مونتينيغرو ، مولدوفيا ، روسيا ، صربيا ، طاجيكستان ، مقدونيا ، تركمنستان ، أوكرانيا ، أوزباكستان.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

رسم بياني 14.1.1: مداخيل الاستثمارات الأجنبية المباشرة (بملايير الدولارات)



المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

7.1.1 السياسات النقدية

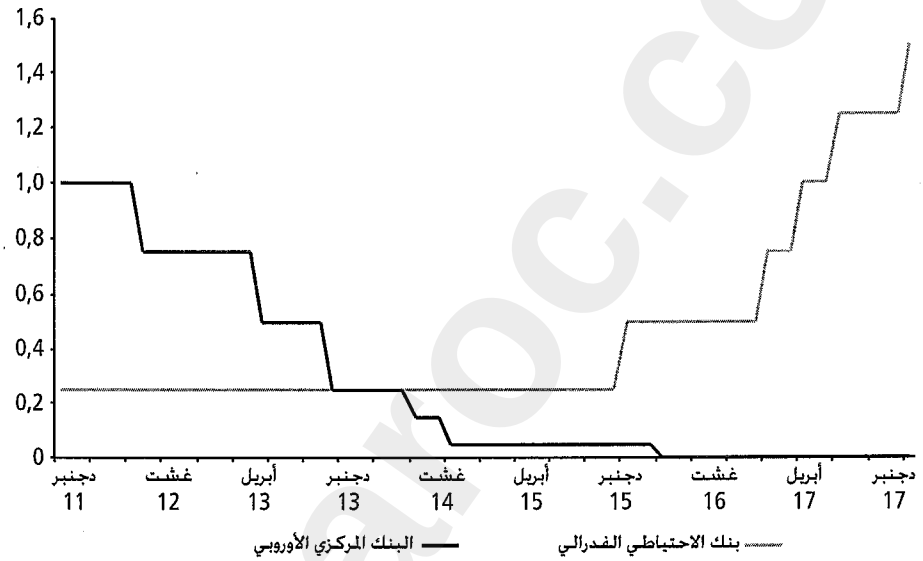
في الولايات المتحدة الأمريكية، وعلى إثر تحسن الاقتصاد وانتعاش سوق الشغل وتوقع توجه التضخم نحو نسبة 2% المستهدفة، لجأ الاحتياطي الفدرالي إلى تسريع عملية إعادة سياسته النقدية إلى طبيعتها، مع الاستمرار في رفع نسبة فائدته الرئيسية والشروع في تقليص حصيلته.

في هذا الصدد، قام الاحتياطي الفدرالي برفع النطاق المستهدف لسعر فائدته الرئيسي بربع نقطة مئوية لثلاث مرات، في مارس ويونيو ودجنبر، ليصل إلى [1,25%؛ 1,50%]. وبعد مرور ثلاث سنوات من إنهائه لبرنامج شراء الأصول، أعطى البنك، في شهر أكتوبر، الانطلاقة لعملية إعادة حصيلته إلى مسارها الطبيعي بشكل تدريجي. وتشمل هذه العملية تقليص مبالغ إعادة الاستثمار بما قدره 6 مليار دولار شهريا بالنسبة للأداءات الرئيسية المحصلة على سندات الخزينة و4 ملايير بالنسبة لباقي أشكال السندات. ويرتقب أن يتم رفع هذه المبالغ بشكل فصلي بمقدار 6 و4 ملايير دولار إلى أن تبلغ 30 مليار و20 مليار دولار على التوالي. وطيلة السنة، أكد البنك المركزي الأمريكي أن توجه سياسته النقدية يبقى تيسيريا، وأن الأوضاع الاقتصادية تتطور بشكل يبرر فقط الارتفاع التدريجي لسعر فائدته الرئيسي.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

أما البنك المركزي الأوروبي، فقد واصل سياسته النقدية التيسيرية إذ أبقى على نسب فائدته دون تغيير، كما واصل، وإن بوتيرة أقل، برنامجه الخاص بشراء الأصول[1] بغية تشجيع عودة مستدامة للتضخم إلى مستويات أقل لكن قريبة من 2%. بذلك، أبقى البنك المركزي الأوروبي على النسبة المطبقة على عمليات إعادة التمويل الرئيسية في حدود 0% وتلك الخاصة بتسهيلات القروض الهامشية والإيداع في 0,25% و0,40-% على التوالي. أما بخصوص برنامجه المتعلق بشراء الأصول، فقد قرر البنك المركزي الأوروبي، خلال اجتماعه المنعقد في أكتوبر، تمديده إلى غاية شتنبر 2018 أو أبعد، عند الضرورة. إلى جانب ذلك، وبعد أن قلّص مبلغه الشهري من80 مليار إلى 60 مليار أورو في أبريل، أعلن البنك عن عملية جديدة لإنقاص 30 مليار أورو ابتداء من يناير 2018. وأكد البنك الأوروبي أنه يترقب بقاء هذه النسب في مستواها الحالي إلى ما بعد الأفق المحدد لعمليات شراء الأصول الصافية وأنه سيواصل إعادة استثمار تسديدات المبلغ الرئيسي للسندات المستحقة حتى بعد نهاية برنامج شراء الأصول، إذا اقتضت الضرورة ذلك.

رسم بياني 15.1.1: أسعار الفائدة الرئيسية للبنك المركزي الأوروبي والبنك الاحتياطي الفدرالي (%)



المصدر: Thomson Reuters

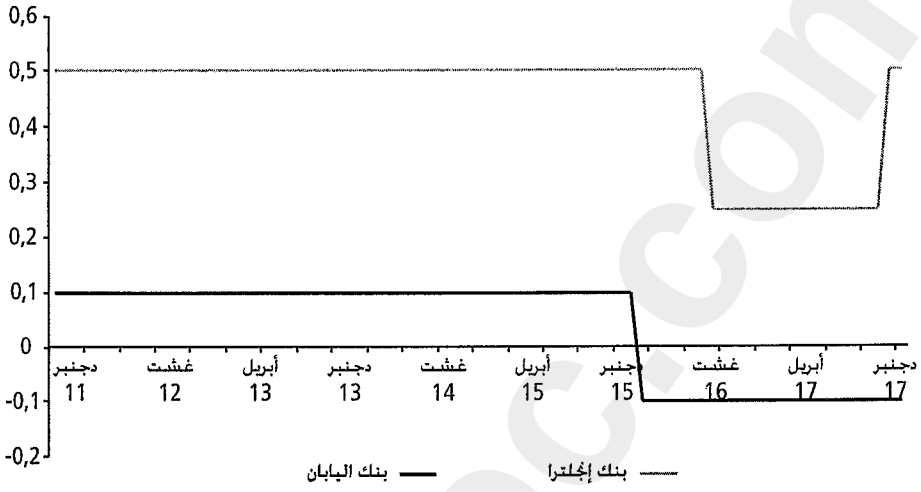
أما في بنك إنجلترا، وأمام تسارع التضخم الذي تجاوز نسبة 2% المستهدفة طيلة السنة تقريبا، قام البنك، للمرة الأولى منذ عشر سنوات، برفع سعر فائدته الرئيسي بواقع 0,25 نقطة مئوية ليصل إلى 0,5%. وعلى مستوى الإجراءات غير التقليدية، أبقى البنك على مخزون السندات المشتراة الحاصلة على تصنيف «الدرجة الاستثمارية» والصادرة عن المقاولات غير المالية البريطانية، في 10 مليار جنيه استرليني والمخزون الخاص بشراء السندات الحكومية في 435 مليار. وأمام الشكوك المحيطة بكيفيات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، أكد البنك عن نيته في توجيه سياسته النقدية من خلال إيجاد حل وسط بين وتيرة توجه التضخم نحو النسبة المستهدفة والحاجة إلى دعم التشغيل والنشاط الاقتصادي.

1 برنامج "Asset Purchase Program : APP"

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

من جهة أخرى، واصل بنك اليابان التوجه التيسيري لسياسته النقدية، مشيرا إلى استمراره إلى أن يبلغ التضخم نسبة 2% بشكل مستدام. بذلك، أبقى البنك كلا من سعر فائدته الرئيسي في 0,1-% ووتيرته السنوية لعمليات الشراء في ما يقارب 80 ألف مليار ينّ بالنسبة لسندات الخزينة و6000 مليار لسندات الصناديق المدرجة في البورصة، و90 مليار بالنسبة للصناديق العقارية الجماعية.

رسم بياني 16.1.1: أسعار الفائدة الرئيسية لبنك إنجلترا وبنك اليابان (%)



المصدر: Thomson Reuters

أما في البلدان الصاعدة الرئيسية، فقد اعتمد بنك الصين الشعبي سنة 2017 سياسة نقدية محايدة على العموم، وأبقى سعر فائدته الرئيسي دون تغيير في 4,35%. إلا أنه عمل، وللمرة الأولى منذ أربع سنوات، على رفع أسعار فائدته على المدى القصير[1] ثلاث مرات، بما مجموعه 25 نقطة أساس لكل سعر لتصل إلى 2,5% بالنسبة لأسعار الفائدة لأجل 7 أيام، و2,6% لأجل 14 يوما و2,8% لأجل 28 يوما. ويسعى البنك من خلال هذه الإجراءات إلى تفادي خروج رؤوس الأموال من أجل الحفاظ على استقرار اليوان في سياق تضييق السياسة النقدية الأمريكية وتقليص مخاطر انفجار فقاعات الأصول، خاصة منها العقارية.

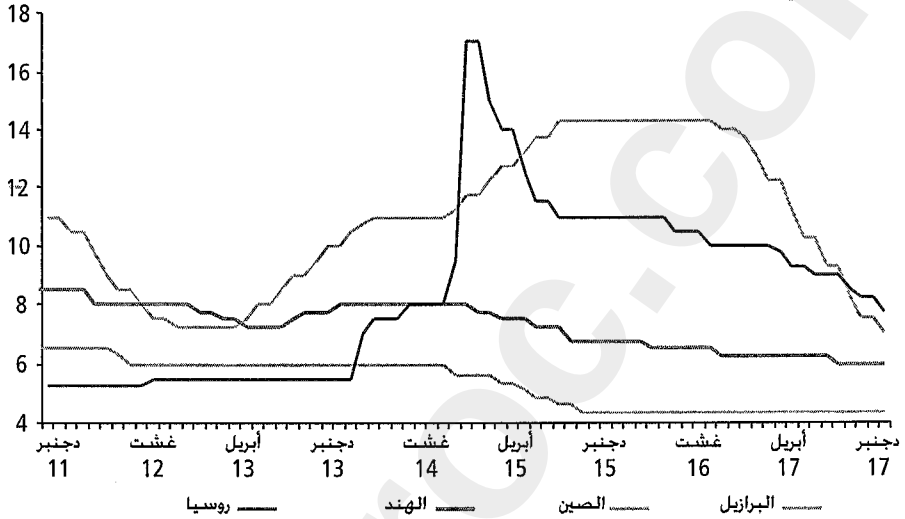
علاوة على ذلك، وأمام تباطؤ النمو الاقتصادي وتراجع التضخم، قام بنك الاحتياطي الهندي في غشت بخفض سعر فائدته الرئيسي بواقع 25 نقطة أساس ليصل إلى 6%، وهو أدنى مستوى له منذ شتنبر 2010. وفي بلاغ له، أكد البنك المركزي طيلة السنة التزامه ببلوغ نسبة التضخم المستهدفة على المدى المتوسط، ألا وهي 4%، مع ضمان تقلبها داخل نطاق 2% بالزيادة أو النقصان.

1 يتعلق الأمر بأسعار الفائدة على «عمليات إعادة الشراء المعاكس» في السوق النقدية.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

أما في البرازيل، وفي سياق الانتعاش التدريجي للاقتصاد وتناقص الضغوط التضخمية، عمل البنك المركزي على تسريع عملية تليين سياسته النقدية، إذ قام بتقليص سعر فائدته الرئيسي ثمان مرات، لينتقل من 13% إلى 7%، وهو أدنى مستوى له. إلى جانب ذلك، وأخذا في الاعتبار تباطؤ التضخم بوتيرة أسرع من المتوقع، واستمرار تحسن النشاط الاقتصادي، عمل البنك المركزي الروسي على تخفيض سعره الرئيسي ست مرات لينتقل من 10% إلى 7,75%. إلا أنه أعلن في أكتوبر أمام استمرار المخاطر التضخمية، أنه ينوي الانتقال تدريجيا نحو سياسة نقدية محايدة.

رسم بياني 17.1.1: أسعار الفائدة الرئيسية للبنوك المركزية للبلدان الصاعدة الرئيسية (%)



المصدر: Thomson Reuters

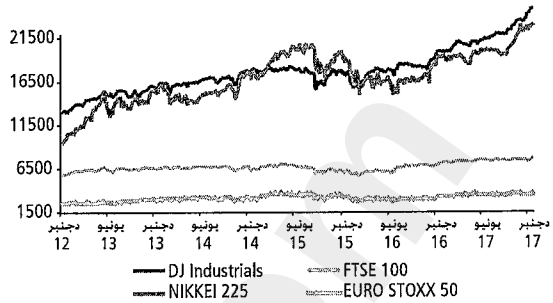
8.1.1 الأسواق المالية

انعكس تحسن الوضعية الاقتصادية العالمية سنة 2017، إلى جانب النتائج المالية الجيدة للمقاولات، على أسواق البورصة الرئيسية التي سجلت أداء ملحوظا. فقد ارتفع مؤشر داو جونز الصناعي بنسبة 21,3% ومؤشر نيكي 225 بواقع 19,4% والأوروستوكس 50 بنسبة 16,2% ومؤشر الفوتسي 100 بنسبة 14%. وارتفع مؤشر MSCI EM[1] بنسبة 23,1%، تشمل تناميه بمقدار 30,6% في الصين و18,9% في الهند. وقد صاحب هذا الارتفاعَ تراجعٌ في التقلب، بالرغم من تنامي حدة الشكوك المحيطة على الخصوص ببطء المفاوضات حول خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، وتزايد حدة التوتر بين الولايات المتحدة وكوريا الشمالية وكذا توجه السياسة المالية الأمريكية.

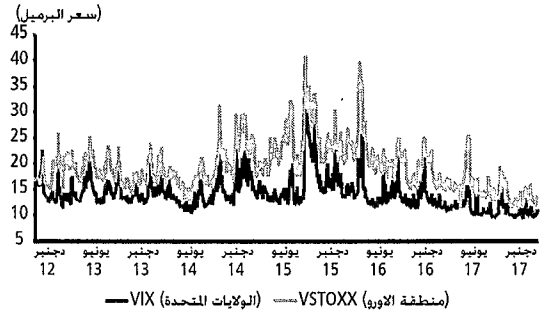
1 مؤشر MSCI EM هو مؤشر مركب يغطي أسواق الأسهم في البلدان التالية: البرازيل، تشيلي، الصين، كولومبيا، جمهورية التشيك، مصر، اليونان، المجر، الهند، إندونيسيا، كوريا، ماليزيا، المكسيك، باكستان، البيرو، الفلبين، بولندا، روسيا، قطر، جنوب أفريقيا، تايوان، تايلاند، تركيا والإمارات العربية المتحدة.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

رسم بياني 18.1.1: مؤشرات البورصة الرئيسية للبلدان المتقدمة

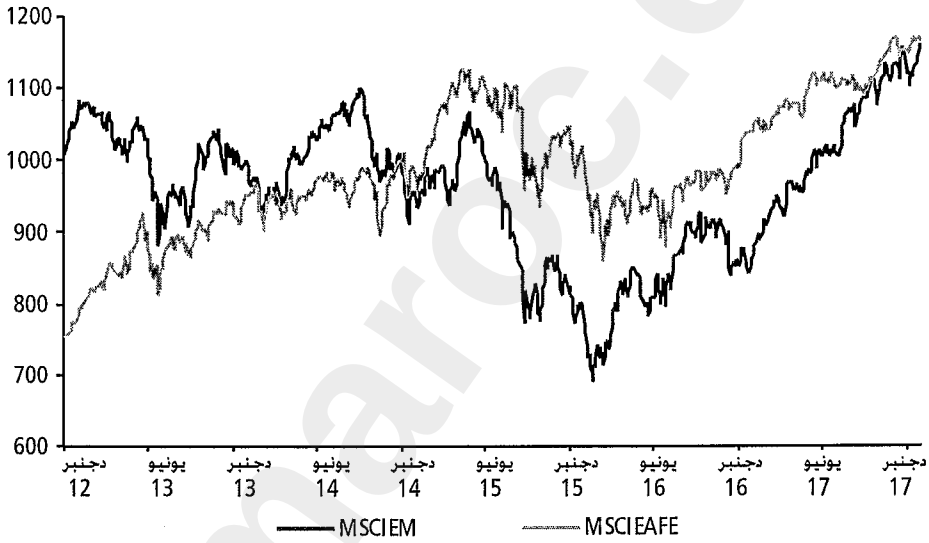


رسم بياني 19.1.1: مؤشرات تقلب[1] أسواق البورصة



[1]مؤشرا VSTOXX وVIX هما مؤشران مرجعيان لقياس تقلب كل من EUROSTOXX 50 وS&P 500 على التوالي.

رسم بياني 20.1.1: مؤشر MSCI EM ومؤشر MSCI EAFE[1]



1 مؤشر MSCI EAFE هو مؤشر مركب يضمن مؤشرات البورصة التي تمثل عمليات الرسملة الكبرى والمتوسطة في البلدان المتقدمة، باستثناء الولايات المتحدة وكندا. ويشمل مؤشرات البلدان التالية: أستراليا، النمسا، بلجيكا، الدانمارك، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، هونغ كونغ، إيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، اليابان، هولاندا، نيوزيلاندا، النرويج، البرتغال، سنغافورة، إسبانيا، السويد، سويسرا والمملكة المتحدة.

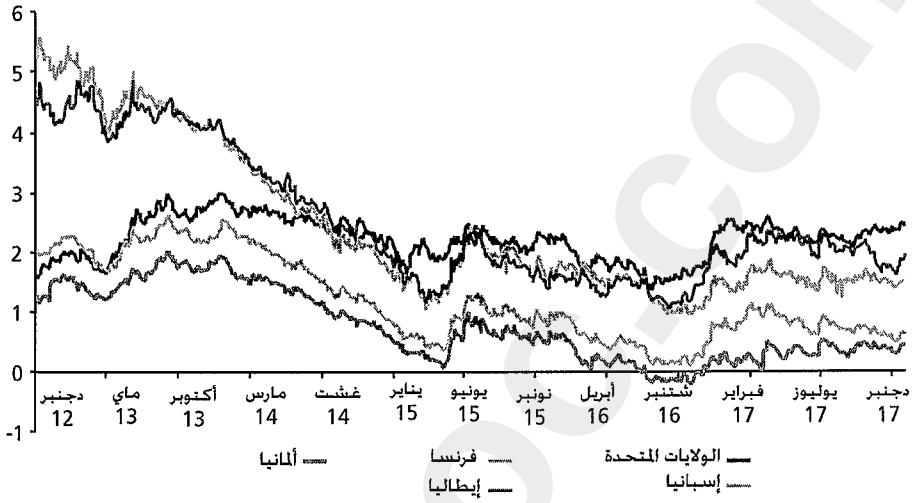
المصدر: Thomson Reuters

وتنامت مردودية أسواق السندات نتيجة لجوء البلدان المتقدمة الرئيسية إلى إعادة سياساتها النقدية إلى مسارها الطبيعي. ففي الولايات المتحدة الأمريكية، ارتفعت نسبة مردودية السندات السيادية لأجل 10 سنوات بواقع 49 نقطة أساس لتصل إلى 2,3%، خاصة إثر الإعلان في شهر شتنبر عن مشروع الإصلاح الضريبي. أما في منطقة الأورو، فقد كان الارتفاع أقل حدة نتيجة بطء توجه التضخم نحو الهدف الذي حدده البنك المركزي الأوروبي، إذ ارتفعت

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

هذه النسبة بواقع 24 نقطة أساس إلى 0,3% في ألمانيا وبمقدار 32 نقطة أساس إلى 0,8% في فرنسا. أما في اليونان، فقد تراجعت مردودية السندات السيادية من 8,4% إلى 6% بفعل استعادة الثقة في اقتصاد البلاد، خاصة بعد عودة هذا الأخير إلى سوق السندات الدولي في شهر يوليوز بعد غياب دام ثلاث سنوات. وفي البلدان الصاعدة الرئيسية، ارتفعت نسبة هذه العائدات من 2,9% إلى 3,6% في الصين في حين تراجعت من 12,9% إلى 10% في البرازيل ومن 7,2% إلى 6,7% في الهند.

رسم بياني 21.1.1: عائدات السندات السيادية لأجل 10 سنوات في الولايات المتحدة والبلدان الرئيسية لمنطقة الأورو (%)

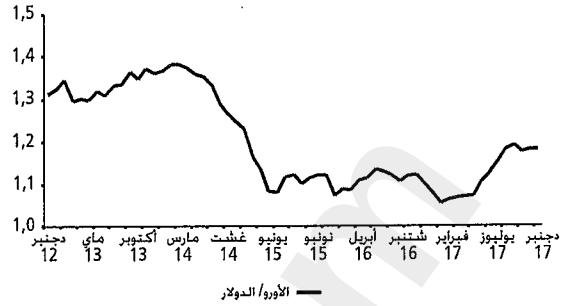


المصدر: Thomson Reuters

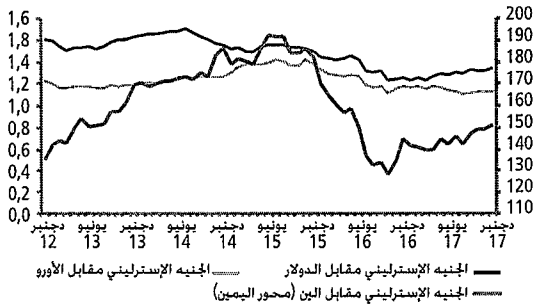
وفي سوق الصرف، تعززت قيمة الأورو أمام الدولار إثر عودة الثقة في الاقتصاد الأوروبي وتنامي الشكوك حول السياسات المالية والنقدية الأمريكية. وفي متم سنة 2017، بلغ سعر الأورو 1,18 دولار، مرتفعا بواقع 12,2% مقارنة بسنة 2016. وبسبب بطء المشاورات حول خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، واصل الجنيه الاسترليني تباطؤه، وإن بوتيرة أقل مقارنة بسنة 2016، إذ انخفض بنسبة 6,8% مقابل الأورو و5% أمام الدولار. أما على مستوى عملات البلدان الصاعدة الرئيسية، فقد تراجع سعر اليوان الصيني بواقع 1,7% مقابل الدولار، متأثرا بالمخاطر المحيطة باستدامة النمو. في المقابل، ونتيجة تحسن الآفاق الاقتصادية وأسعار المواد الأساسية، تنامى سعر كل من الريال البرازيلي بواقع 8,5% تجاه الدولار، والروبل الروسي بواقع 14,3% والروبية الهندية بنسبة 3,2%.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

رسم بياني 22.1.1: سعر صرف الأورو مقابل الدولار

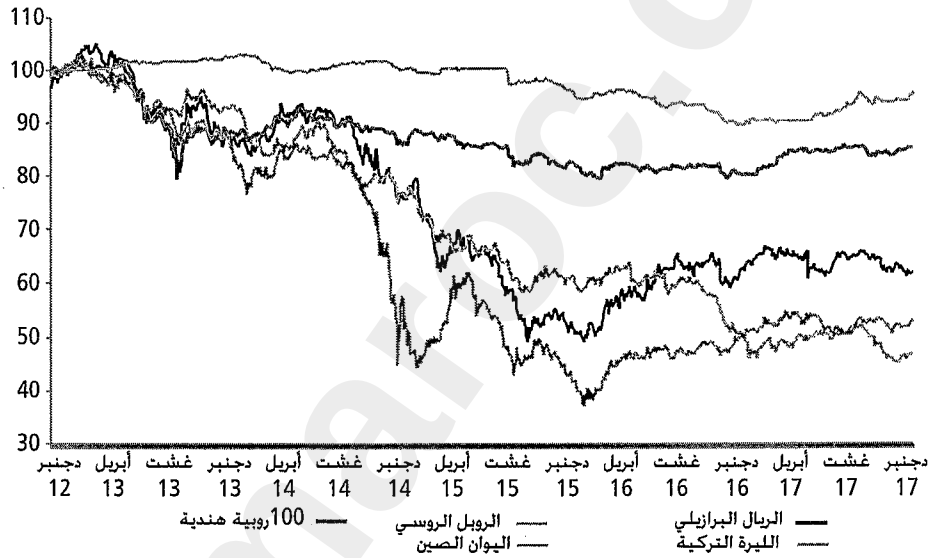


رسم بياني 23.1.1: سعر صرف الجنيه الاسترليني



المصدر: Thomson Reuters

رسم بياني 24.1.1: تطور سعر صرف عملات البلدان الصاعدة الرئيسية مقابل الدولار.
(مؤشر سنة الاساس: فاتح يناير 2013)



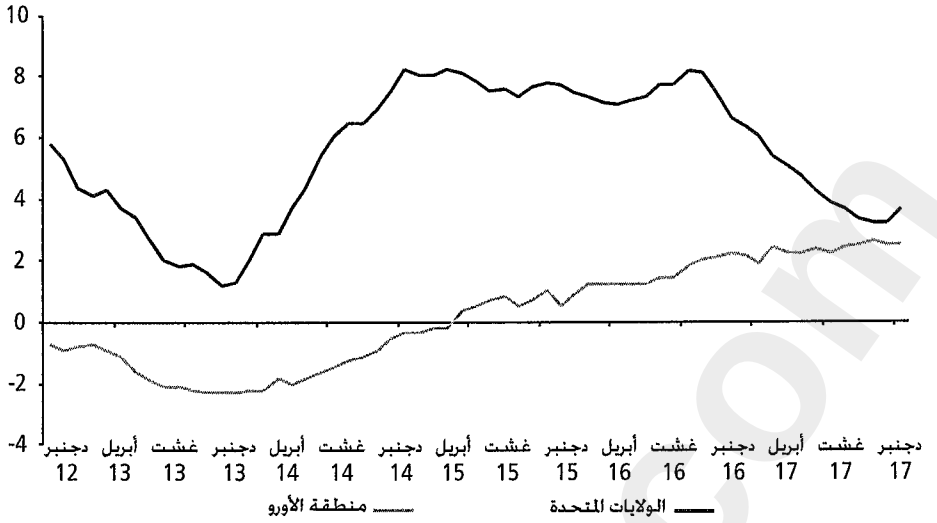
المصدر: Thomson Reuters

وبفضل الأوضاع النقدية التيسيرية وعودة ثقة الفاعلين الاقتصاديين، واصل الائتمان البنكي تسارعه في منطقة الأورو إذ تنامى بنسبة 2,3% مقابل 1,5% سنة من قبل. أما في الولايات المتحدة، فقد تباطأت وتيرة نمو الائتمان بشكل واضح، إذ انتقلت من 7,4% إلى 4,4% خاصة بفعل تراجع الطلب على القروض التجارية والصناعية وتضييق شروط عرض بعض أنواع القروض المقدمة للخواص. وفي البلدان الصاعدة الرئيسية، تنامى الائتمان البنكي بنسبة 30,1% عوض 28,2% في الصين[1] وبواقع 6,1% عوض 2,7% في روسيا. في المقابل، تقلص الائتمان بنسبة 1,4% في البرازيل، بعد ارتفاعه الطفيف بواقع 0,2% سنة 2016.

1 تخص المعطيات المتاحة القروض المقدمة للاستهلاك.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

رسم بياني 25.1.1: تطور الائتمان في الولايات المتحدة وفي منطقة الأورو (على أساس سنوي، %)



المصدر: Thomson Reuters

إطار 2.1.1: تطور الأصول المشفرة

أدى انهيار الثقة في بعض الأنظمة البنكية في ذروة الأزمة المالية الدولية، إلى جانب التقدم التكنولوجي والرقمي، إلى ظهور الأصول المشفرة ابتداء من سنة 2009. ويقصد بالأصول المشفرة أصول افتراضية تستعمل كأداة للتبادل لإجراء معاملات بين أعضاء شبكة واحدة من خلال نظام أداء لامركزي يعتمد على تقنية دفاتر الحسابات الموزعة Distributed Ledger Technology, DLT[1]. ويبقى استعمال هذه الأصول مشروطا بقبول وثقة مستعمليها، ذلك أنها لا تصدر عن أية جهة قانونية، كما أنها ليست خصوما في ذمة شخص ذاتي أو معنوي.

لا يمكن اعتبار الأصول المشفرة بمثابة عُملة، ذلك أنها لا تقوم بكافة وظائف هاته الأخيرة كأداة للتبادل أو كاحتياطي للقيمة أو كوحدة حساب. لهذا، لا يقبل التعامل بهاته الأصول إلا عددٌ محدود من التجار لكونها لا تتوفر على قيمة ذاتية كما أن طابع المضاربة الذي تتسم به يجعل قيمتها تتقلب كثيرا.

ففي متم يناير 2018، تم إحصاء ما يزيد عن 1.300 أصل مشفّر أهمها، من حيث الرسملة، عملة البيتكوين التي ظهرت سنة 2009 والريبل سنة 2012 والإيثريوم سنة 2015. وتمثل هاته الأصول الثلاثة 35% و20% و10% على التوالي من إجمالي رسملة الأصول المشفرة[2]. إلا أن هذه الأخيرة، التي تعادل ما يقارب 410 مليار دولار أمريكي، تبقى ضعيفة مقارنة بمخزون النقود السيادية المتداولة. ففي الولايات المتحدة على سبيل المثال، يصل هذا المخزون، الذي يتم حسابه بناء على المجمع م1، إلى أكثر من 3500 مليار دولار[2].

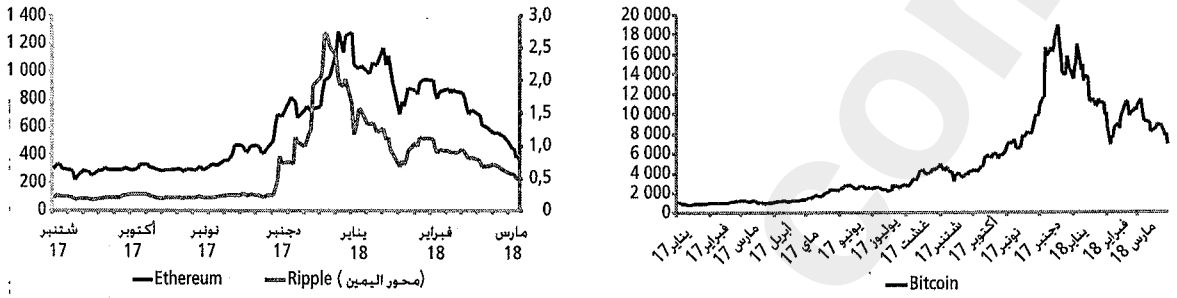
1- تعتمد تقنية DLT على تمكين حواسيب متباعدة من اقتراح معاملات وإثباتها وحفظها بشكل متناسق في سجل افتراضي لامركزي. ومع تخيين كل عملية، تتغير الشبكة كاملة لتصبح بذلك السجلات المحينة رهن إشارة كل مستعمل بشكل دائم، دون تدخل أية سلطة مركزية.

2- المصدر بنك فرنسا، مجلة Focus رقم 16، 5 مارس 2016.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

وبخصوص أسعار أهم الأصول المشفرة، التي شهدت تطورا بطيئا من قبل، فقد عرفت ارتفاعا مطردا منذ سنة 2017 رافقه تقلب قوي. بذلك، ارتفع سعر البيتكوين من 959 دولار في نهاية شتنبر 2016 ليبلغ ذروته يوم 17 دجنبر 2017 بمقدار 20.089 دولار، ثم ينخفض ثانية يوم 30 مارس 2018 إلى 6.850 دولار. وتزايد الحجم اليومي للمعاملات المنجزة بهذه الأصول من 150 مليون دولار سنة 2016 إلى ما يفوق 750 مليون سنة 2017[3]. وقد أدى التهافت الملحوظ على هذه الأصول إلى خلق آليات استثمارية تستند إليها، كإنشاء صندوق أو أدوات مشتقة، على غرار المبادرة التي قامت بها بورصة شيكاغو (Chicago Mercantile Exchange) في دجنبر 2017.

رسم بياني إ1.2.1.1: تطور أسعار الأصول المشفرة الرئيسية الثلاثة (بالدولار الأمريكي)



المصدر: Thomson Reuters.

ودفع هذا التطور الهائل العديدَ من المؤسسات والهيئات الدولية إلى تدارس آثاره ونتائجه والبت فيها. بذلك، وإقرارا منها بالإمكانيات التي تتيحها التقنيات الكامنة وراء استعمال الأصول المشفرة من أجل تحسين فعالية أنظمة الأداء وتعزيز الإدماج المالي، قام صندوق النقد الدولي ومجموعة العشرين بتسليط الضوء على التحديات المرتبطة بهاته الأصول، والتي لا تخضع لأي نوع من المراقبة أو التنظيم. فبفعل التقلب الكبير لهاته الأصول وكون معاملاتها تتم دون الكشف عن الهوية، تحوم حولها العديد من المخاطر المرتبطة بحماية المستهلكين والمستثمرين ونزاهة السوق والتهرب الضريبي وغسل الأموال وتمويل الإرهاب والاستقرار المالي.

إلى جانب ذلك، عملت العديد من سلطات التنظيم الوطنية على لفت الانتباه إلى المخاطر المرتبطة بهذه الأصول، ومن بينها البنك المركزي الأوروبي وبنك فرنسا وبنك المغرب، بل إن العديد من السلطات قررت منع التعامل بها (كالبنغلاديش وبولويفيا والإكوادور).

وترى المؤسسات الدولية أن الأمر يستدعي إعداد قوانين جديدة، كما أن الهيئات المكلفة بإعداد المعايير، خاصة منها مجموعة العمل المالي ومجلس الاستقرار المالي، مطالبة بالعمل نحو تحقيق هذا الهدف. لذلك، فإن تعاون الهيئات الدولية يبقى ضروريا لرفع هذا التحدي.

3- المصدر: بنك التسويات الدولية، التقرير الفصلي، شتنبر 2017.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

2.1 الإنتاج والطلب

تحسن نمو الاقتصاد الوطني من 1,1% في 2016 إلى 4,1%- في 2017، مستفيدا من انتعاش الاقتصاد العالمي ومن الظروف المناخية المواتية.

وتزايدت القيمة المضافة الفلاحية بنسبة 15,4%، بعد الانخفاض القوي الذي شهدته في السنة الماضية، وواصلت الأنشطة غير الفلاحية تعافيها وإن بوتيرة لا تزال بطيئة، حيث ارتفعت بنسبة 2,7% بعد 2,2%، خاصة مع الأداء الجيد للصناعات الاستخراجية والسياحة وخدمات النقل. وعلى العكس، ظل قطاع البناء والأشغال العمومية ضعيفا. ولأول مرة منذ 2003، انكمش فرع «التربية، والصحة والعمل الاجتماعي».

وبخصوص الطلب، حققت الصادرات الصافية مساهمة إيجابية في النمو بلغت 0,5 نقطة مئوية، في حين تراجعت مساهمة مكونه الداخلي إلى 3,6 نقطة. وشهد هذا الأخير تباطؤا ملموسا للاستثمار واستقرار نمو الاستهلاك النهائي للأسر بوتيرة مطردة، في حين تزايدت نفقات الإدارات العمومية بنفس النسبة المسجلة في السنة السابقة.

وبالأسعار الجارية، بلغ الناتج الداخلي الإجمالي 1063,3 مليار درهم، مرتفعا بنسبة 4,9%. وأخذا بالاعتبار نمو التحويلات الجارية الصافية المتأتية من الخارج بنسبة 6,1% والمدفوعات الصافية برسم عائدات الملكية بنسبة 22,5%، ارتفع الدخل الوطني الإجمالي المتاح بنسبة 4,7% إلى 1124,8 مليار درهم.

جدول 1.2.1: القيمة المضافة بأسعار السنة السابقة (التغير %)

	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
القطاع الأولي	**6,7**	**-7,8**	**17,8**	**-2,3**	**11,5**	**-12,5**	**13,2**
الفلاحة، الغابات وخدمات ملحقة	5,7	-9,1	17,2	-2,2	11,9	-13,7	15,4
الصيد البحري	24,8	9,7	26,8	-4,0	7,3	1,1	-8,3
القطاع الثانوي	**6,3**	**0,8**	**0,6**	**3,5**	**1,8**	**1,0**	**3,1**
الصناعة الاستخراجية	5,0	-2,1	-1,2	3,0	-2,1	0,1	16,5
الصناعة التحويلية	6,8	1,8	-0,7	4,1	2,3	0,7	2,2
الكهرباء والماء	8,3	-6,7	14,9	1,3	6,2	2,5	3,3
البناء والأشغال العمومية	4,9	2,2	1,6	2,6	0,7	1,6	0,7
القطاع الثالثي	**6,2**	**6,3**	**1,9**	**2,3**	**1,7**	**2,9**	**2,7**
التجارة	7,4	4,1	-2,0	1,6	0,5	5,2	2,6
الفنادق والمطاعم	-1,1	2,6	4,7	2,2	-1,3	3,6	11,5
النقل	7,0	2,4	1,0	3,6	3,2	0,7	4,3
البريد والاتصالات	9,5	29,5	2,9	5,2	2,8	6,9	0,7
الأنشطة المالية والتأمينات	8,6	4,2	0,2	2,5	2,6	0,2	3,6
العقار والكراء والخدمات المقدمة للمقاولات	5,6	4,5	1,5	2,7	4,2	4,4	4,0
الإدارة العامة والضمان الاجتماعي	9,9	5,1	3,7	2,5	0,5	1,6	3,1
التعليم والصحة والعمل الاجتماعي	1,6	7,1	5,0	1,4	0,1	1,4	-2,1
خدمات غير مالية أخرى	2,1	3,0	2,9	0,2	3,4	3,0	1,0
القيمة المضافة غير الفلاحية	**6,4**	**4,5**	**1,8**	**2,7**	**1,8**	**2,2**	**2,7**
القيمة المضافة الإجمالية	**6,3**	**2,7**	**3,7**	**2,0**	**3,0**	**0,1**	**4,3**
ضرائب على المنتجات صافية من الدعم	**-3,8**	**6,8**	**14,6**	**9,7**	**18,1**	**8,8**	**2,8**
الناتج الداخلي الإجمالي	**5,2**	**3,0**	**4,5**	**2,7**	**4,5**	**1,1**	**4,1**

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

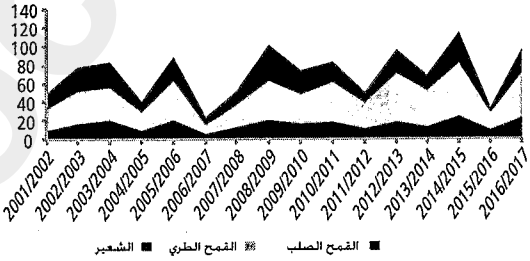
1.2.1 الإنتاج

بعد الانكماش المسجل بنسبة 12,5%، ارتفعت القيمة المضافة للقطاع الأولي خلال سنة 2017 بنسبة 13,2%، نتيجة لتزايد القيمة المضافة الفلاحية بنسبة 15,4% وتدني تلك الخاصة بالصيد البحري بنسبة 8,3%.

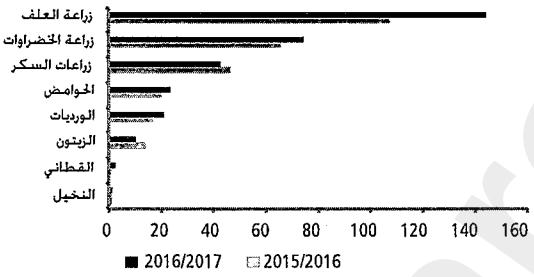
وباستثناء العجز في التساقطات المطرية المسجل في البداية، تميز الموسم الفلاحي بظروف مناخية مواتية حيث ارتفعت التساقطات المطرية بنسبة 48,9% إلى 300 ملم. وبلغت المساحة المزروعة 5,4 مليون هكتار وانتقل محصول الحبوب[1] من 33,5 مليون إلى 95,6 مليون قنطار، ليصل عائد الهكتار الواحد إلى 17,7 قنطار عوض 9,3.

أما الزراعات الرئيسية الأخرى، فقد نما إنتاجها بمقدار 16,1% بالنسبة للحوامض، و25,7% بالنسبة للورديات و13% بالنسبة لزراعة الخضراوات. وعلى العكس، تراجع إنتاج الزيتون بنسبة 26,6% وزراعات السكر بنسبة 7,6%.

رسم بياني 1.2.1: إنتاج الحبوب
(بملايين القناطير)



رسم بياني 2.2.1: المحاصيل الرئيسية باستثناء الحبوب
(بملايين القناطير)



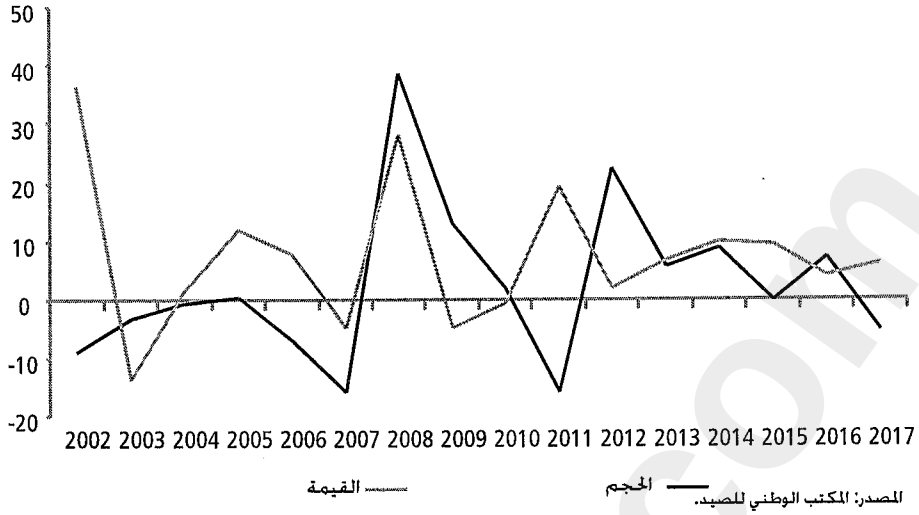
المصدر: وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات.

وفي ما يخص الصيد البحري، تشير المعطيات المتاحة المتعلقة بمكونه الساحلي والتقليدي[2] إلى تراجع الإنتاج المسوق بنسبة 5,3% إلى 1,3 مليون طن من حيث الحجم وإلى تحسنه بنسبة 6,4% إلى 7,3 مليار درهم من حيث القيمة. وخصص نصف الكميات المفرغة للتجميد، فيما وجه الربع للاستهلاك والباقي للتصبير ولصناعة دقيق وزيت السمك.

1 يتعلق الأمر بالقمح الطري والقمح الصلب والشعير.
2 معطيات قطاع الصيد في أعالي البحار لسنة 2017 الذي يمثل 40% من الإنتاج الوطني للأسماك في المتوسط بين 2012 و2016، ليست متاحة بعد.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

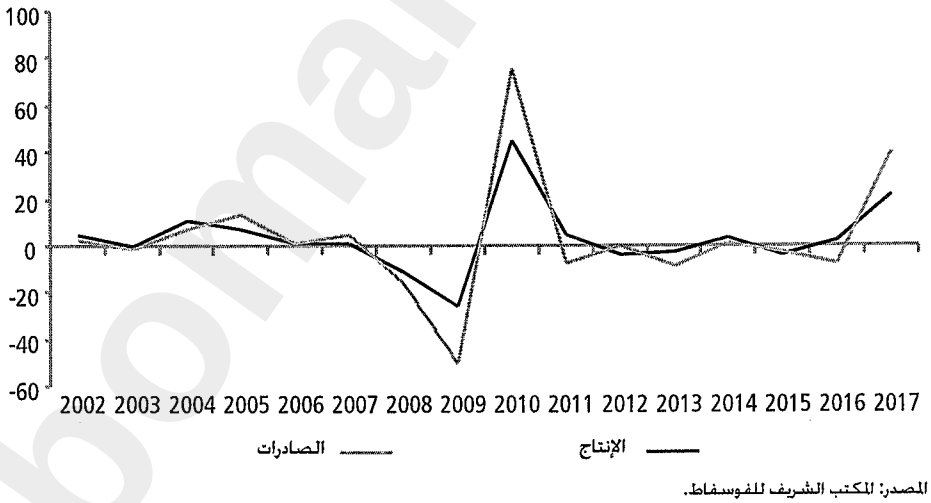
رسم بياني 3.2.1: الكميات المفرغة من الصيد الساحلي والصيد التقليدي (التغير %)



المصدر: المكتب الوطني للصيد.

وعلى مستوى القطاع الثانوي، وبعد سنتين من التباطؤ، تسارع النمو من 1% إلى 3,1%. فقد سجلت القيمة المضافة للصناعات المعدنية ارتفاعا هاما بنسبة 16,5% مقابل 0,1% سنة من قبل، ما يعكس انتعاش الإنتاج التسويقي من الفوسفاط الخام بنسبة 22% وذلك في سياق متميز بنمو الطلب الخارجي على هذا المعدن ومشتقاته.

رسم بياني 4.2.1: إنتاج وتصدير الفوسفاط الخام من حيث الحجم (التغير %)



المصدر: المكتب الشريف للفوسفاط.

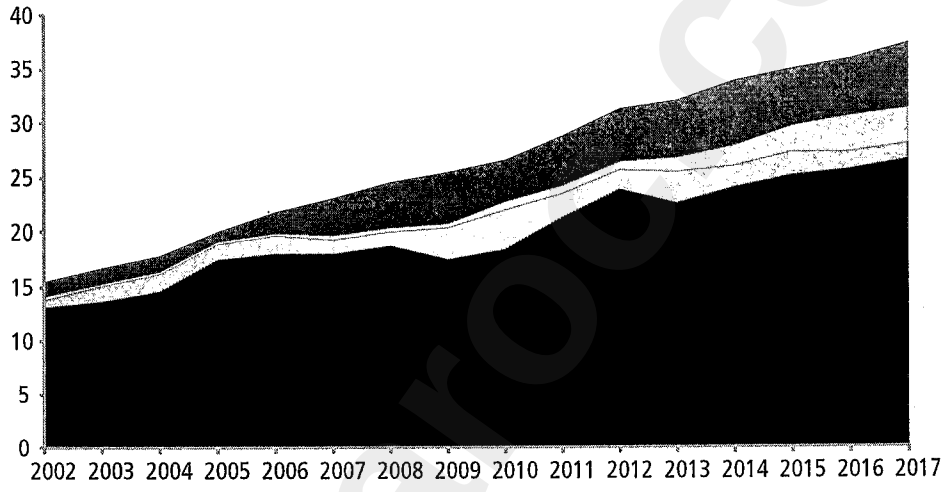
وتحسن النشاط في الصناعات التحويلية التي ارتفعت قيمتها المضافة بنسبة 2,2% بعد 0,7%. ونمت الصناعة الغذائية بنسبة 3,3% بعد 1,5% بفضل موسم فلاحي جيد، والصناعة الكيماوية وشبه الكيماوية بنسبة

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

4,6% مقابل تراجع قدره 0,4% والنسيج والجلد بواقع 3,5% عوض 1,8%. ومن جهتها، انخفضت وتيرة نمو الصناعات الميكانيكية والمعدنية والكهربائية من 2,3% إلى 1,2%، نتيجة بالخصوص لتباطؤ نمو فرع صناعة السيارات[1] من 14,1% إلى 4,4%.

وفي ما يخص فرع «الكهرباء والماء»، فقد تسارعت وتيرة نمو قيمته المضافة من 2,5% إلى 3,3%. ونما إنتاج الكهرباء بنسبة 3,6% على العموم، و3,8% بالنسبة للطاقة الحرارية التي تمثل 84,5% من مجموع الإنتاج، و1,4% بالنسبة للطاقة الريحية و1,3% بالنسبة للطاقة الشمسية، بينما انكمش بنسبة 5,9 % بالنسبة للطاقة المائية. وبموازاة ذلك، ارتفع الطلب بنسبة 4,5% نتيجة لتزايد فئات الضغط العالي جدا، والعالي والمتوسط بنسبة 5% والضغط الضعيف بنسبة 3%. وبالتالي، تزايدت الواردات بنسبة 14,5% مقابل 2,9% سنة 2016.

رسم بياني 5.2.1: الكهرباء المتاحة حسب المصدر (بآلاف جيغاواط للساعة)



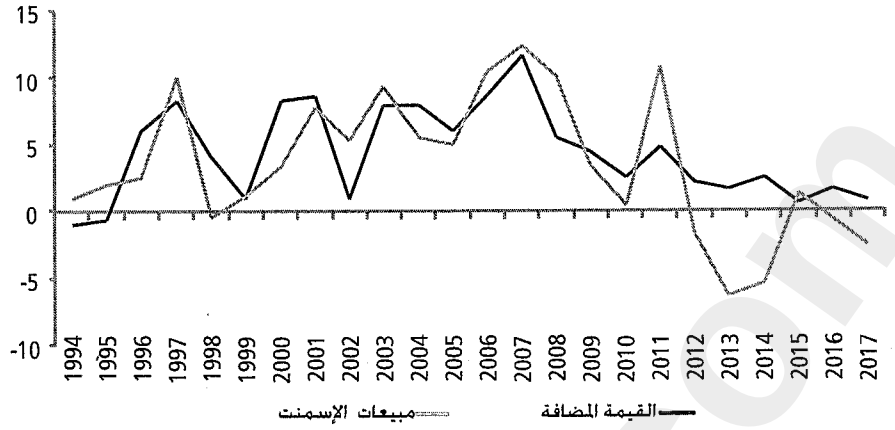
المصدر: المكتب الوطني للكهرباء والماء، فرع الكهرباء.

وبالمقابل، واصل قطاع البناء والأشغال العمومية نمو قيمته المضافة بنسبة 0,7% وتراجعت من جديد مبيعات الإسمنت بنسبة 2,5%، بعد 2,6% في المتوسط ما بين 2011 و2016. ويرجح أن هذا الوهن يعكس جزئيا قلة حيوية سوق العقار، إذ أن عدد المعاملات انخفض بنسبة 7,6% في 2017 وتباطأت القروض العقارية إلى 3,1%.

1 حسب المعطيات المتعلقة بمؤشر الإنتاج الصناعي التي أصدرتها المندوبية السامية للتخطيط.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

رسم بياني 6.2.1: القيمة المضافة لقطاع البناء والأشغال العمومية ومبيعات الإسمنت (التغير %)



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط والجمعية المهنية لشركات الإسمنت.

أما في ما يخص القطاع الثالثي، فقد انخفضت وتيرة نموه من 2,9% إلى 2,7%، مساهما بذلك في حدود 1,4 نقطة مئوية في النمو. وعلى مستوى القطاع السياحي، تشير المؤشرات المتاحة[1] إلى تحسن ملموس في النشاط، مع نمو القيمة المضافة لفرع «الفنادق والمطاعم» بنسبة 11,5%.

وبفضل تعزز النشاط في أبرز البلدان المصدرة للسياح، بلغ عدد الوافدين إلى المراكز الحدودية 11,3 مليون، بعد أن استقر في حوالي 10 ملايين خلال السنوات الأربع الأخيرة. ويعزى هذا التطور إلى تزايد عدد السياح الأجانب بنسبة 14,9%، بعد انخفاضين متتاليين، وإلى تسارع ارتفاع عدد الوافدين من المغاربة المقيمين بالخارج إلى 4,9%. وحسب الجنسيات، تم تسجيل زيادات ملموسة بلغت 27,3% بالنسبة للألمان، و15,4% بالنسبة للإسبان، و12,3% بالنسبة للإيطاليين و11,3% بالنسبة للفرنسيين. وهم هذا التحسن أيضا الأسواق الصاعدة الرئيسية بالنسبة لوجهة المغرب، مع تنامي خاص للوافدين من الصين بنسبة 150,8% ومن أمريكا الشمالية بنسبة 23,6%. وبالمقابل، تراجع عدد السياح القادمين من الشرق الأوسط بنسبة 1,7% والمغرب العربي بنسبة 0,9% وروسيا بنسبة 16,1%.

1 المعطيات الخاصة بالقيمة المضافة صادرة عن المندوبية السامية للتخطيط، والمعطيات الأخرى متأتية من وزارة السياحة، والنقل الجوي، والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

جدول 2.2.1: عدد الوافدين إلى المراكز الحدودية

	بالآلاف				التغير (%)	
	2014	2015	2016	2017	2015/2014	2016/2015	2017/2016
السياح الأجانب	5 437	5 152	5 103	5 865	-5,2	-1,0	14,9
الاتحاد الأوروبي	4 115	3 826	3 622	4 105	-7,0	-5,3	13,3
فرنسا	1 798	1 564	1 450	1 614	-13,0	-7,3	11,3
اسبانيا	684	627	616	711	-8,3	-1,8	15,4
ألمانيا	255	286	260	331	12,2	-9,1	27,3
إيطاليا	254	228	219	246	-10,3	-3,8	12,3
أوروبا خارج الاتحاد الأوروبي	325	297	308	373	-8,6	3,7	21,1
روسيا	35	23	47	40	-32,3	102,4	-16,1
أمريكا	303	333	379	480	9,9	13,8	26,6
أمريكا الشمالية	187	209	251	311	11,8	20,5	23,6
الشرق الأوسط	391	393	418	411	0,5	6,4	-1,7
البلدان المغاربية	214	195	210	208	-8,6	7,5	-0,9
باقي دول العالم	303	302	376	495	-0,3	24,5	31,6
الصين	9	11	43	107	11,8	307,5	150,8
المغاربة المقيمون بالخارج	4 845	5 025	5 229	5 484	3,7	4,1	4,9
المجموع	10 282	10 177	10 332	11 349	-1,0	1,5	9,8

المصدر: وزارة السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي.

وارتفع عدد ليالي المبيت في المؤسسات الفندقية المصنفة بنسبة 14,8%، نتيجة تزايد قدره 18,4% بالنسبة لغير المقيمين و7,7% بالنسبة للمقيمين. وأخذا بالاعتبار ارتفاع الطاقة الإيوائية بنسبة 3,5% إلى 251.206 سرير، انتقلت نسبة الملء من 40% إلى 43% على الصعيد الوطني. وعلى صعيد الوجهات السياحية الرئيسية، بلغت هذه النسبة 55% بأكادير والدار البيضاء، و53% بمراكش و34% بالصويرة.

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

جدول 3.2.1: عدد ليالي المبيت في المؤسسات الفندقية السياحية المصنفة

	بالآلاف				التغير (%)		
	2014	2015	2016	2017	2014/2015	2015/2016	2017/2016
السياح الأجانب	14 299	12 504	12 703	15 046	-12,6	1,6	18,4
أوروبا	10 847	9 324	9 239	10 815	-14,0	-0,9	17,1
فرنسا	4 742	3 732	3 622	4 172	-21,3	-2,9	15,2
اسبانيا	754	630	606	725	-16,4	-3,8	19,6
ألمانيا	1 188	1 343	1 270	1 745	13,0	-5,4	37,4
إيطاليا	429	271	218	273	-36,9	-19,6	25,2
روسيا	168	535	286	175	218	-46,6	-38,7
أمريكا الشمالية	457	438	469	599	-4,2	7,1	27,7
الشرق الأوسط	628	361	713	623	-42,5	97,4	-12,6
البلدان العربية	340	438	376	339	29,1	-14,2	-9,8
باقي دول العالم	2 027	1 720	1 907	2 670	-15,1	10,9	40,0
سياح مغاربة	5 270	5 892	6 551	7 055	11,8	11,2	7,7
المجموع	19 569	18 397	19 255	22 101	-6,0	4,7	14,8

المصدر: وزارة السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي.

وبخصوص خدمات النقل، وبعد سنتين من التباطؤ، تسارعت وتيرة نمو قيمتها المضافة إلى 4,3% في 2017. وتحسن النقل البحري للسلع بنسبة 10,6% على العموم، وبنسبة 15% على مستوى ميناء طنجة المتوسط و8,1% بالنسبة للموانئ الأخرى. وبموازاة ذلك، ارتفع عدد المسافرين بنسبة 11,6% إلى 20,4 مليون شخص بالنسبة للنقل الجوي و5,5% إلى 5,2 مليون بالنسبة للنقل البحري.

أما قطاع البريد والاتصالات، فقد سجلت قيمته المضافة تباطؤا ملموسا من 6,9% إلى 0,7%. وبالنسبة للهاتف الثابت، تراجع عدد المشتركين بنسبة 1,2% ومعدل الاستخدام المتوسط بنسبة 9,8%، بينما ارتفع عدد المشتركين في الهاتف النقال بنسبة 5,8% إلى 43,92 مليون لكن مع تدني الاستهلاك المتوسط بنسبة 4,4%. ومن جانب آخر، تزايدت قاعدة المشتركين في خدمة الأنترنت، التي تهيمن عليها خدمة الإنترنت النقال في حدود 93,9%، بنسبة 30,1% واستقر متوسط الفاتورة للزبون الواحد.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

إطار 1.2.1: قياس الاقتصاد غير المرئي بالمغرب

يمثل العائد الداخلي الإجمالي المؤشر الأكثر استعمالا لقياس مستوى النشاط الاقتصادي. غير أنه جد محدود لاسيما بطابعه الجزئي الذي لا يأخذ بالاعتبار في غالب الأحيان بعض الأنشطة التي تدخل عادة ضمن ما يسمى الاقتصاد غير المرئي. ويصنف نظام الحسابات القومية لسنة 2008 ودليل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية هذه الأنشطة ضمن أربع مجموعات:

- الإنتاج التحتي: هي أنشطة إنتاجية وقانونية، لكنها تُحجب قصدا عن أنظار السلطات العمومية لتفادي أداء الضرائب أو تطبيق بعض النصوص التنظيمية؛
- الإنتاج غير المشروع: ويتعلق الأمر بأنشطة إنتاج سلع وخدمات يمنعها القانون أو يمارسها منتجون غير مرخص لهم؛
- الإنتاج غير المهيكل: وهو إنتاج تسويقي تقوم به مقاولات غير مشكلة كشركات في ملكية الأسر، غير مسجلة و/أو يكون عدد المشتغلين بها أقل من عدد محدد؛
- إنتاج الأسر لفائدة حسابهم الخاص: ويتعلق الأمر بأنشطة إنتاجية لسلع وخدمات تقوم الأسر المنتجة لها باستهلاكها أو مراكمتها.



ويرجع عدم أخذ كل هذه المكونات بالاعتبار عند حساب الناتج الداخلي الإجمالي إلى عدة أسباب منها بالخصوص عدم توفر المعطيات نظرا في بعض الأحيان لحساسية المواضيع المعالجة، وصعوبة التحديد المفاهيمي والتجريبي للأنشطة المعنية.

ولتقييم حجم الاقتصاد غير المرئي، تم تطوير عدة طرق، يركز بعضها مباشرة على جزء أو عدة أجزاء من مكونات هذا الاقتصاد على أساس الاستقصاءات الإحصائية أو الأبحاث لاسيما الضريبية. أما الطرق غير المباشرة، فتحاول الإحاطة بكامل نطاق الاقتصاد غير المرئي من خلال تقنيات النمذجة الكلية باستعمال معطيات صادرة عن الحسابات الوطنية أو المجمعات النقدية. ويفصل دليل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بين الطريقة النقدية، وتلك الخاصة بالمتغير الكامن أو «تعدد المؤشرات بتعدد الأسباب» و المقاربة المبنية على استهلاك الكهرباء.

وبالنسبة للمغرب، تدرج الأنشطة غير المهيكلة[1] ضمن الناتج الداخلي الإجمالي استنادا إلى عمليات الاستقصاء التي تنجزها المندوبية السامية للتخطيط لدى الأسر. وحسب تقييم المندوبية، بلغ وزن هذه الأنشطة 11% في 2007 و11,5% في 2014. واستعملت المندوبية أيضا نتائج الاستقصاء الوطني حول استعمال الوقت 2012/2011 للتثمين النقدي للعمل المنزلي. وحسب الفرضية المعتمدة بالنسبة للأجور المؤداة مقابل هذا العمل، تغير وزن العمل المنزلي في الناتج الداخلي الإجمالي ما بين 34,5% و62% في 2012.

1 حسب تعريف المندوبية السامية للتخطيط، القطاع غير المهيكل هو جميع وحدات الإنتاج غير الفلاحية التي لا تملك محاسبة طبقا للقوانين المحاسبية المعمول بها.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

ولتحديد حجم الاقتصاد غير المرئي في مجمله بالمغرب، استعمل بنك المغرب الطريقة النقدية نظرا بالخصوص لتوفر المعطيات الضرورية. وتفترض هذه الطريقة أن معاملات الاقتصاد غير المرئي تسوى نقدا حتى لا تتمكن السلطات من تتبعها. وتنجز هذه المقاربة على مرحلتين. تتمثل الأولى في تقييم «مجموع» الطلب على النقد بناء على عدد معين من المتغيرات التي تعتبر ذات صلة مثل الضغط الضريبي (TW)، ونسبة التمدن (URB)، والدخل الفردي (Y/N)، وسعر الفائدة (R)، أو حتى حصة أجور الأسر ضمن الدخل الوطني (WS/Y) من خلال المعادلة الآتية:

$$Ln(C/M_1) = \beta_0 + \beta_1 \ln(1+Tw)_t + \beta_2 \ln(WS/Y)_t + \beta_3 \ln R_t + \beta_4 \ln(Y/N)_t + \beta_5 \ln(URB)_t + u_t$$

مع $\beta_5>0$ أو $\beta_5<0$; $\beta_3<0$; $\beta_1, \beta_2, \beta_4>0$.

وبعد ذلك، يتم تقييم طلب النقد «المشروع» أو الطلب الذي قد يكون سجل في حالة عدم مبادرة الفاعلين بإدماج الاقتصاد غير المرئي، من خلال المعادلة المحصل عليها باعتبار الضغط الضريبي منعدم. ويعطي الفرق بين هاتين النتيجتين تقديرا تقريبيا لطلب النقد «غير المشروع».

وتتمثل المرحلة الثانية في استعمال معادلة فيشر[2] بهدف تحويل كمية النقود المرتبطة بالاقتصاد غير المرئي إلى دخل. ويتم حساب هذا الأخير بافتراض نفس سرعة تداول النقود المطبقة بالنسبة للاقتصاد المرئي.

وتشير النتائج المحصل عليها إلى أن معدل إنتاج الاقتصاد غير المرئي نسبة إلى الناتج الداخلي الإجمالي يصل في المتوسط خلال الفترة 2007-2016 إلى 31,3%، وهو مستوى قريب من تقديرات عدة دراسات أنجزت على الصعيد الدولي وأدرجت المغرب داخل نطاق تغطيتها (انظر الجدول).

جدول إ 1.2.1: تقييم نسبة الاقتصاد غير المرئي إلى الناتج الداخلي الإجمالي بالمغرب

الدراسات	الفترة	نسبة الاقتصاد غير المرئي إلى الناتج الداخلي الإجمالي
بنك المغرب	2016-2007	%31,3
فريديريك شنيدر و لياندرو مدينا، اقتصادات الظل حول العالم: نتائج جديدة بالنسبة لما عدده 158 بلدا من 1991 إلى 2015، (2017).	2015-1991	%34
فريديريك شنيدر وأندرياس بوهن، اقتصاد الظل: طرق التقييم، والمشاكل، والنتائج والأسئلة المفتوحة، (2017).	2014-1996	%33,8
فريديريك شنيدر وأندرياس بوهن وكلاوديو مونتينيكرو، اقتصادات الظل حول العالم: تقييم جديد بالنسبة لما عدده 162 دولة من 1999 إلى 2007، (2010).	2007-1999	ما بين 34,9% و35,7%

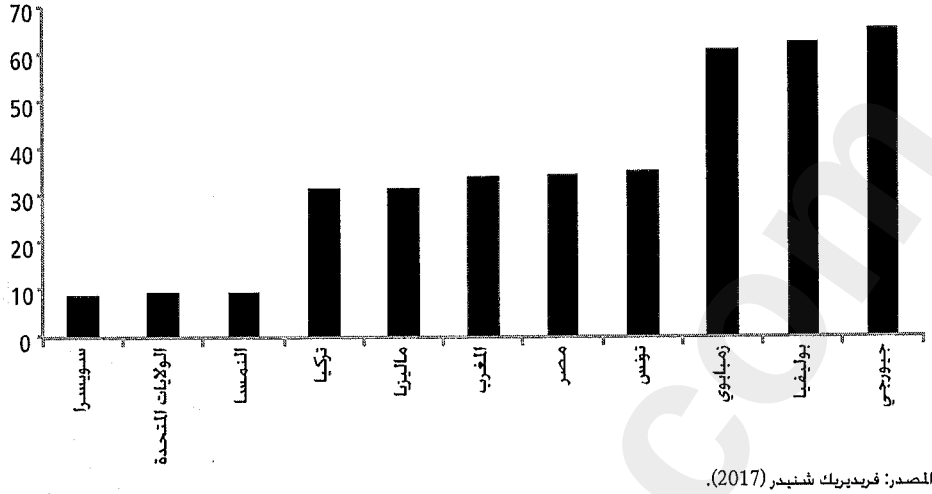
على الصعيد الدولي، قامت دراسة ف. شنيدر[3] (2017) التي تستعمل طريقة المتغير الكامن بتقييم وزن الاقتصاد غير المرئي بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي بالنسبة لعينة مكونة من 158 دولة خلال الفترة 1991-2015. ويتضح أن سويسرا هي البلد التي تتوفر على أقل نسبة للاقتصاد غير المرئي (9% من الناتج الداخلي الإجمالي)، متبوعة بالولايات المتحدة (9,4%) والنمسا (9,9%). أما النسب الأكثر ارتفاعا فقد سجلت في جورجيا (64,9%)، وبوليفيا (62,3%) وزمبابوي (60,6%). وبنسبة 34%، يحتل المغرب المرتبة 91، أمام بلدان مثل مصر (34,2%) أو تونس (35,3%)، لكنه يبقى خلف اقتصادات مثل ماليزيا (31,5%) أو تركيا (31,3%).

2 كمية النقود المتداولة * سرعة التداول = سعر العمليات * عدد العمليات.

3 اقتصادات الظل حول العالم: نتائج جديدة بالنسبة لما عدده 158 بلدا خلال الفترة 1991-2015.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

رسم بياني إ1.1.2.1: حجم الاقتصاد غير المرئي بالنسبة لعينة من الدول
(بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي)



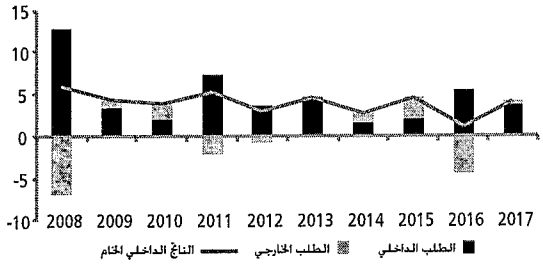
المصدر: فريدبريك شنيدر (2017).

2.2.1 الطلب

يعكس تسارع النمو من 1,1% إلى 4,1% في 2017 تزايد حجم الصادرات بنسبة 10,9% بعد 5,5% وتباطؤا ملموسا للواردات من 14,7% إلى 7,4%. أما الطلب الداخلي، فقد سجل ارتفاعا معتدلا نسبته 3,3% عوض 5,1%.

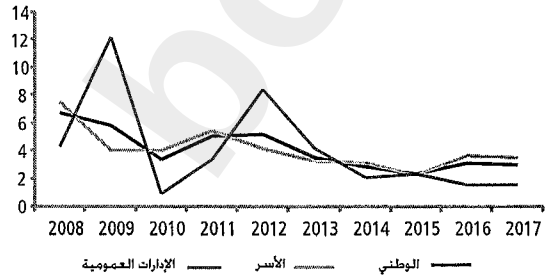
وحسب المكونات، تباطأ الاستهلاك النهائي الوطني من 3,1% إلى 3%، لتتراجع بذلك مساهمته من 2,4 نقطة مئوية إلى 2,3 نقطة. أما الاستهلاك النهائي للأسر، الذي يشكل ما يقارب 75% من الاستهلاك النهائي الوطني، فقد نما بنسبة 3,5% مقابل 3,7%. وبالتالي، انتقلت مساهمته في النمو من 2,1 نقطة مئوية إلى نقطتين مئويتين. وفيما يخص الاستهلاك النهائي للإدارات العمومية، فقد ظلت وتيرة نموه مستقرة في 1,5% مع مساهمة في النمو قدرها 0,3 نقطة مئوية.

رسم بياني 7.2.1: مساهمة الطلب الداخلي والخارجي في النمو (بالنقط المئوية)



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

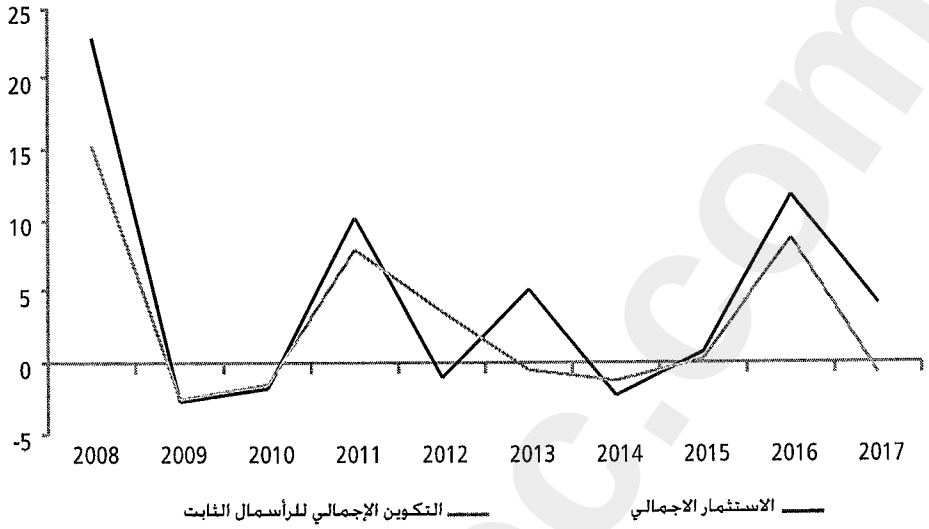
رسم بياني 8.2.1: الاستهلاك النهائي الوطني
(التغير %)



Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

وبخصوص الاستثمار، وبعد ارتفاعه الاستثنائي بنسبة 9,8% في 2016، سجل نموا قدره 4,0% في 2017 وتراجعت مساهمته في النمو من 3,0 نقطة مئوية إلى 1,3 نقطة. ويعزى هذا التطور إلى انكماش التشكيل الإجمالي للرأسمال الثابت بنسبة 0,8% وارتفاع تغير المخزونات بنسبة 56,6%.

رسم بياني 9.2.1: تطور الاستثمار (التغير %)



المصدر: المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

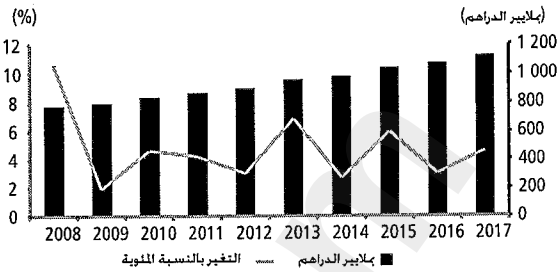
أما الطلب الخارجي، فقد سجل مساهمة إيجابية في النمو قدرها 0,5 نقطة مئوية مقابل 4,3- نقطة سنة من قبل. ونمت صادرات السلع والخدمات بنسبة 10,9% بعد 5,5% والواردات بنسبة 7,4% عوض 14,7%.

3.2.1 المجمعات الرئيسية بالقيمة الاسمية

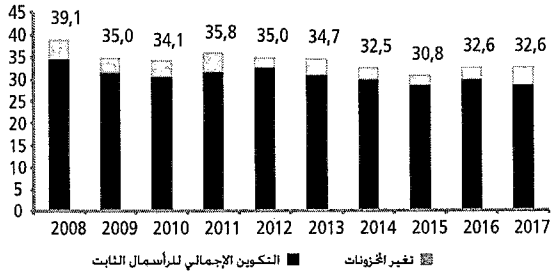
وبالأسعار الجارية، بلغ الناتج الداخلي الإجمالي 1063,3 مليار درهم، مرتفعا بنسبة 4,9%. وبلغت المدفوعات الصافية برسم مداخيل الملكية 23,0 مليار والتحويلات الجارية الصافية من الخارج 84,5 مليار، 65,4 مليار منها متأتية من المغاربة المقيمين بالخارج و9,5 مليار على شكل هبات من دول مجلس التعاون الخليجي. وبالتالي، بلغ الدخل الوطني الإجمالي المتاح 1.124,8 مليار، مرتفعا بنسبة 4,7%.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

رسم بياني 10.2.1: الدخل الوطني الإجمالي المتاح



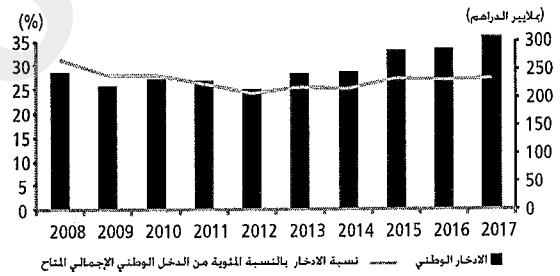
رسم بياني 11.2.1: معدل الاستثمار
(بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي)



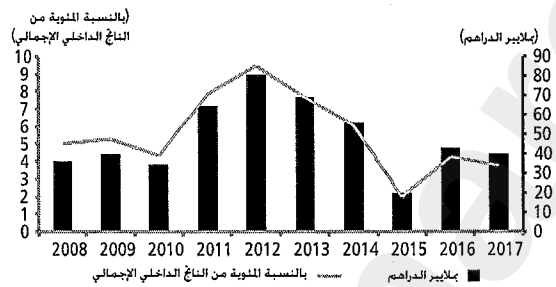
المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

وارتفع الاستهلاك النهائي الوطني إلى 817,9 مليار درهم في 2017، أي 72,7% من الدخل الوطني الإجمالي المتاح. وبلغ الادخار الوطني 306,9 مليار أو ما يعادل 28,9% من الناتج الداخلي الإجمالي، وهي نسبة متزايدة من سنة إلى أخرى بما قدره 0,5 نقطة مئوية. أما مجموع الاستثمار، فقد بلغ 346,5 مليار وظلت نسبته إلى الناتج الداخلي الإجمالي مستقرة في 32,6%. وفي هذه الظروف، بلغت حاجة الاقتصاد إلى التمويل 39,6 مليار أو 3,7% من الناتج الداخلي الإجمالي.

رسم بياني 12.2.1: الادخار الوطني



رسم بياني 13.2.1: الحاجة للتمويل



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

3.1 سوق الشغل[1]

بعد تدهور ملموس في سنة 2016، أفرز تطور وضعية سوق الشغل في سنة 2017 نتائج متباينة. فرغم إحداث الاقتصاد الوطني 86 ألف منصب شغل، إلا أن هذا المستوى ظل غير كاف بالنظر إلى العدد الصافي للباحثين الجدد عن العمل والذي بلغ 135 ألفاً. نتيجة لذلك، ارتفعت نسبة البطالة بمقدار 0,3 نقطة إلى 10,2% إجمالا. وبشكل أخص في صفوف الشباب في الوسط الحضري، حيث تصل هذه النسبة إلى أكثر من 40%.

وعلى الصعيد القطاعي، وبعد فقدان ما مجموعه 151 ألف منصب شغل خلال السنتين الأخيرتين، أحدث قطاع الفلاحة 42 ألف منصب شغل بفضل الموسم الفلاحي الجيد. أما وضعية التشغيل في القطاع غير الفلاحي فقد ظلت تعاني من بطء انتعاش النشاط الاقتصادي، حيث لم يتجاوز عدد مناصب الشغل المحدثة 44 ألف منصب بدلا من 82 ألف منصب في 2016. وفي قطاع الخدمات، وهو المشغل الرئيسي لليد العاملة، فقد تم إحداث 26 ألف منصب شغل صاف مقابل متوسط بلغ 37 ألف منصب خلال الفترة 2016-2014 و90 ألف منصب ما بين 2000 و2013. وعلى نفس المنوال، ظلت دينامية التشغيل ضعيفة في قطاع الصناعة، بما فيها الصناعة التقليدية، بإحداث 7 آلاف منصب شغل جديد، ليصل بذلك مجموع مناصب الشغل المحدثة منذ 2015، وهي السنة الأولى لتنفيذ مخطط تسريع التنمية الصناعية، إلى 30 ألفاً. وفي قطاع البناء والأشغال العمومية، تم إحداث 11 ألف منصب شغل جديد مقابل 36 ألف منصب في 2016 و18 ألفاً في 2015.

وفي ظل هذه الظروف، تحسنت الإنتاجية الظاهرية للشغل[2] في الأنشطة غير الفلاحية بنسبة 2,0%. وسجلت الأجور[3] بالقيمة الحقيقية في القطاع الخاص نموا بواقع 1,6% بدلا من 0,4% فيما تراجعت بنسبة 2,6% في الوظيفة العمومية بعد تدنيها بواقع 0,5% في العام السابق.

1.3.1 الساكنة النشيطة

في سنة 2017، ارتفع عدد السكان النشيطين البالغين 15 سنة فما فوق بنسبة 1,1% ليصل إلى 11,9 مليون شخص، حيث بلغ عدد الباحثين الجدد عن عمل 135 ألفا مقابل انسحاب 80 ألف شخص في السنة السابقة. وشمل هذا الارتفاع الوسطين الحضري والقروي بنسب بلغت على التوالي 1,2% و1,1%، وكان ملموسا بشكل أكبر في صفوف النساء. فقد تحسنت نسبة النساء ضمن الساكنة النشيطة بواقع 0,2 نقطة إلى 24,4% على الصعيد الوطني، لتصل إلى 22,3% في المدن و27,3% في القرى. ويبقى مستوى التأهيل لدى الساكنة النشيطة

1 في أعقاب التعديلات التي أدخلتها المندوبية السامية للتخطيط على الاستقصاء حول التشغيل، قامت هذه الأخيرة بنشر جزء من نتائجه للسنتين 2016 و2017. ولأغراض التحليل في هذا الفصل، تم ربط سلسلات المعطيات الإحصائية كلما كان ذلك متاحا.

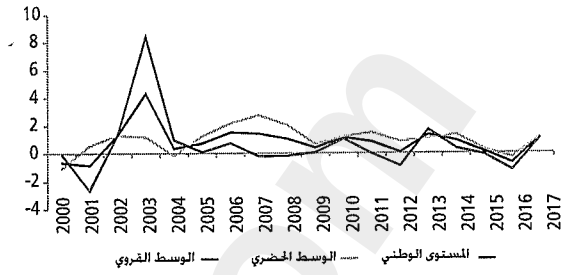
2 يتم حسابها من خلال نسبة القيمة المضافة إلى التشغيل.

3 يحسب متوسط الأجور اعتمادا على معطيات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بالنسبة للقطاع الخاص، ومعطيات وزارة الاقتصاد والمالية بالنسبة للوظيفة العمومية.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

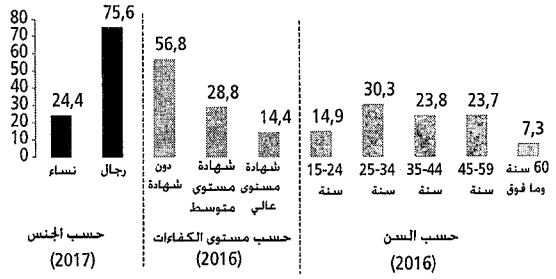
متدنيا، حيث تصل نسبة غير الحاملين لشهادة إلى 56,8% على الصعيد الوطني و77,3% في الوسط القروي.

رسم بياني 1.3.1: الساكنة النشيطة حسب وسط الإقامة (التغير %)



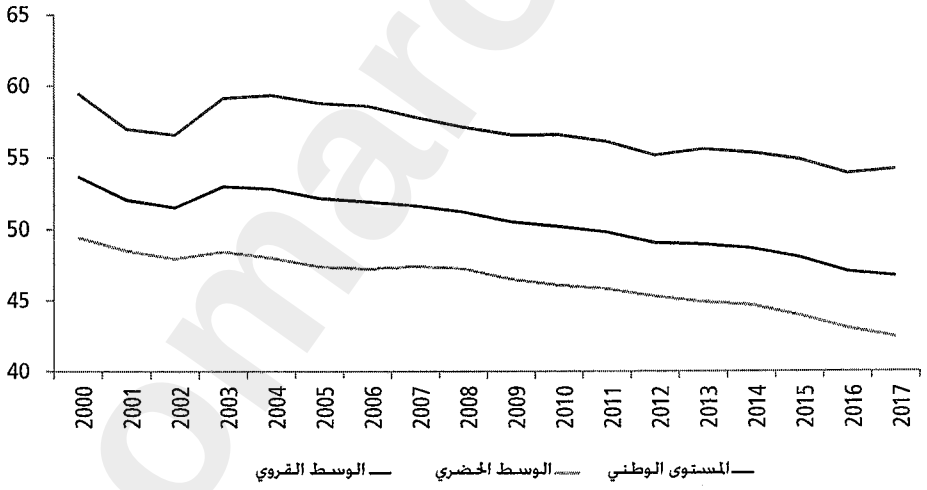
المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

رسم بياني 2.3.1 : بنية الساكنة النشيطة (%)



أخذا بعين الاعتبار نمو عدد السكان البالغين 15 سنة فما فوق بنسبة 1,7%، واصل معدل النشاط[1] تراجعه، وإن بوتيرة أقل من سنة 2016، ليتدنى من 47% إلى 46,7%. ويعكس هذا الانخفاض تراجعا بواقع 0,6 نقطة مئوية إلى 42,4% في الوسط الحضري، خاصة لدى الرجال حيث عرف هذا المعدل انخفاضا ملموسا بمقدار 1,1 نقطة إلى 67,6%. أما في المناطق القروية، فقد انتقل معدل النشاط من 53,8% إلى 54,1%، مع تسجيل زيادة قدرها 0,3 نقطة إلى 29,6% في صفوف النساء و0,2 نقطة إلى 78,4% لدى الرجال.

رسم بياني 3.3.1: معدل النشاط حسب وسط الإقامة (%)



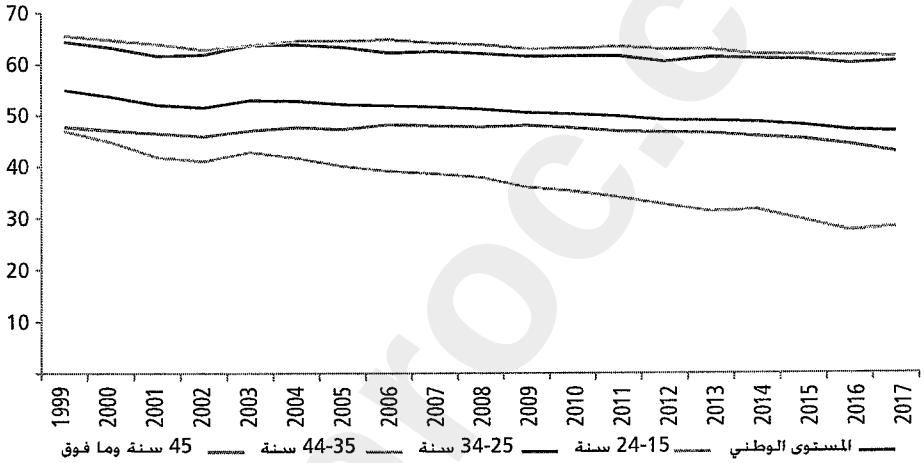
المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

1 يحسب هذا المعدل على أساس نسبة عدد الساكنة النشيطة إلى مجموع السكان البالغين سن العمل.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

وحسب الفئات العمرية، تراجع من جديد معدل النشاط في صفوف الأشخاص البالغين 35 سنة فما فوق، مع تسجيل انخفاض على الخصوص بواقع 1,5 نقطة لدى البالغين 45 سنة فما فوق. وعلى النقيض من ذلك، ارتفع هذا المعدل بواقع 0,4 نقطة بالنسبة للأشخاص المتراوحة أعمارهم ما بين 25 و34 سنة وبمقدار 0,7 نقطة بالنسبة للشباب المتراوحة أعمارهم ما بين 15 و24 سنة. وضمن هذه الفئة الأخيرة، فإن قرابة ثلاثة من أصل عشرة أشخاص لا يوجدون في وضعية شغل ولا تمدرس ولا تكوين(NEET)[1]. وبالنسبة لوضعية عدم التمدرس بشكل أخص، يشير تقرير أعدته المندوبية السامية للتخطيط والبنك الدولي[2] إلى أن أسبابه ترجع بنسبة 26% من الحالات إلى عدم إبداء أي اهتمام بالدراسة، وبنسبة 20% إلى صعوبة الوصول إلى المؤسسات التعليمية، وبنسبة 14% إلى الرسوب المدرسي أو تكرار السنة، وبنسبة 13% من الحالات إلى عدم توفر الموارد المالية الكافية لتغطية نفقات الدراسة.

رسم بياني 4.3.1: معدل النشاط حسب الفئة العمرية (%)



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

1 Not in Employment, Education or training.

2 "سوق الشغل في المغرب: التحديات والفرص"، المندوبية السامية للتخطيط والبنك الدولي، نونبر 2017.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

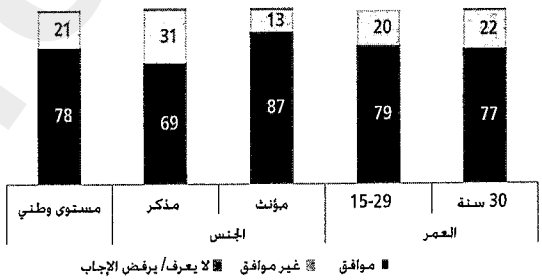
إطار 1.3.1: مشاركة المرأة في سوق الشغل: بين التصورات والواقع

تظل مشاركة المرأة في سوق الشغل في المغرب، على غرار البلدان الأخرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، من بين الأضعف عالميا. فقد بلغت نسبة مشاركة المرأة في اليد العاملة 22,4% في سنة 2017 مقابل 50,8% في المتوسط في بلدان أوروبا وآسيا الوسطى، و51,5% في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكارايبي و59,2% في شرق آسيا والمحيط الهادي.

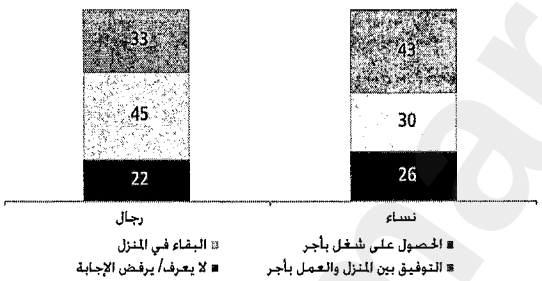
ويعتبر هذا الوضع مثيرا للقلق على أكثر من صعيد. فإلى جانب التداعيات الاجتماعية بل وحتى النفسية التي قد يخلفها إقصاء المرأة من سوق العمل، فإن الفرص الاقتصادية الضائعة كبيرة للغاية. وحسب تقرير صادر عن صندوق النقد الدولي1، فإن تقليص الفجوة في معدل النشاط بين الرجل والمرأة من ثلاثة أضعاف إلى ضعفي متوسط الأسواق الصاعدة والنامية الأخرى من شأنه أن يؤدي إلى ارتفاع نسبة النمو بالضعف في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال العقد الأخير، وبالتالي تحقيق ربح يصل في المجمل إلى ألف مليار دولار. وبالنسبة للمغرب، يشير تقرير آخر لنفس المؤسسة2 إلى أن الكلفة المرتبطة بالفجوة بين الجنسين في نسبة المشاركة في اليد العاملة تمثل 46% من نصيب الفرد من الناتج الداخلي الإجمالي مقارنة بوضعية تتمتع فيها المرأة بنفس نسبة مشاركة الرجل.

أما عن أسباب هذه المشاركة الضعيفة، فتعزى حسب العديد من الدراسات الكمية إلى عدة عوامل منها المستوى التعليمي والوضعية الأسرية والسن والأعراف الاجتماعية. وحاولت بعض الدراسات الأخرى مقاربة هذه الأسباب من خلال إجراء استقصاءات لتصورات الناس، من أحدثها دراسة أنجزتها منظمة العمل الدولية3 بالتعاون مع مؤسسة غالوب (Gallup)، في إطار مبادرتها المئوية للمرأة في العمل. وبالنسبة للمغرب، يتبين مبدئيا أن الرفض الأسري لا يشكل عائقا أمام عمل المرأة، حيث يعتبر 69% من الرجال أن عمل المرأة خارج البيت أمر مقبول. لكن عند سؤالهم عن الأفضل بالنسبة لهم، قال 45% منهم إنهم يفضلون بقاء المرأة في المنزل، وفضّل 33% منهم أن توفق المرأة بين العمل ورعاية الأسرة، بينما اعتبر 22% الباقون أنه من الأفضل أن تشتغل المرأة مقابل أجر.

رسم بياني إ1.1.3.1: تأييد عمل المرأة (%)



رسم بياني إ2.1.3.1: الأفضلية فيما يتعلق بعمل المرأة (%)



المصدر: «نحو مستقبل أفضل للمرأة في العمل: إيصال صوت المرأة والرجل»، منظمة العمل الدولية ومؤسسة غالوب، 2017.

وفي نفس السياق، تكشف معطيات نسخة 2011 من "الاستطلاع العالمي حول القيم[4] " أن 74,7% من الرجال المغاربة يعتبرون أنه ينبغي أن تكون لهم الأولوية عندما تكون فرص الشغل نادرة، فيما يرى 63,8% منهم أن بقاء المرأة في المنزل له نفس القيمة مثل العمل المؤدى عنه.

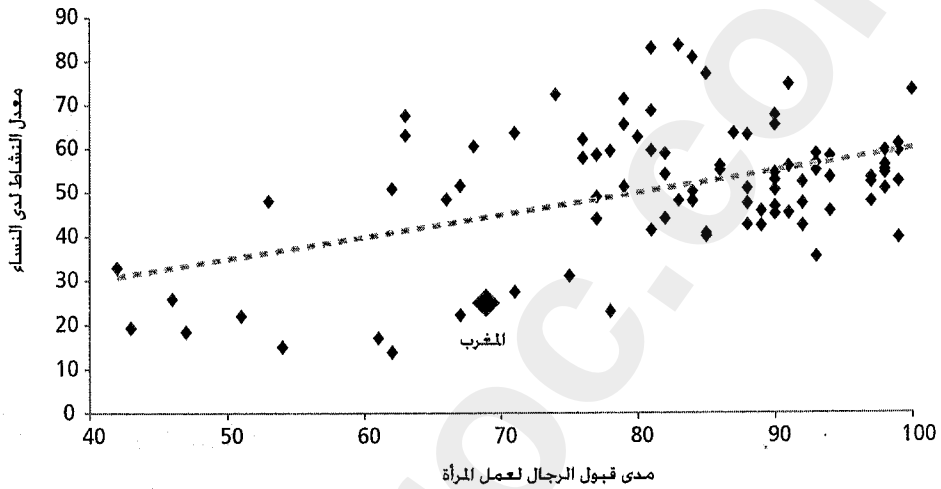
1 " آفاق الاقتصاد الاقليمي : الشرق الأوسط وآسيا الوسطى"، صندوق النقد الدولي، نونبر 2013.
2 تقرير صندوق النقد الدولي حول المغرب، رقم 17/65، قضايا مختارة، مارس 2017.
3 "نحو مستقبل أفضل للمرأة في العمل: إيصال صوت المرأة والرجل" منظمة العمل الدولية ومؤسسة غالوب، 2017.
4 أنجز هذا الاستقصاء في عدة بلدان من طرف جمعية World Values Survey Association، وهي مؤسسة غير ربحية يوجد مقرها في ستوكهولم.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

وتأتي هذه النتائج متطابقة مع خلاصات استقصاء أنجز في المغرب من طرف البنك الدولي[5] ما بين دجنبر 2009 ومارس 2010. وتشير تلك الخلاصات إلى أن الضعف البنيوي في نشاط المرأة يعزى بالنسبة للفئة العمرية ما بين 15 و29 سنة إلى رفض الزوج أو الوالدين بنسبة 53,8% من الحالات، وصعوبة تحقيق التوازن بين العمل والبيت بحصة 22,9% والأعراف الاجتماعية بنسبة 11,1%.

وإجمالا، تشير كافة هذه المعطيات إلى أنه رغم كون الرجال يصرحون بشكل عام بأنهم يشجعون عمل المرأة، إلا أنهم إلى حد ما يتحفظون في حال ما إذا كانت فرص الشغل قليلة أو في حالة المفاضلة بين العمل في الخارج والعناية بشؤون البيت. وبالتالي، يمكن استخلاص أهمية القيام بأنشطة توعوية في هذا المجال، لا سيما وأن المعطيات الدولية تظهر الترابط الإيجابي بين موقف الرجل ومشاركة المرأة.

رسم بياني إ 3.1.3.1: قبول عمل المرأة من لدن الرجال ومعدل النشاط لدى النساء (%)



المصادر: تم إعداده بناء على المعطيات الواردة في مؤشرات التنمية العالمية (البنك الدولي) وتقرير منظمة العمل الدولية ومؤسسة غالوب بعنوان «نحو مستقبل أفضل للمرأة في العمل: إيصال صوت المرأة والرجل»، 2017.

5 "تعزيز الفرص ومشاركة الشباب"، البنك الدولي، ماي 2012.

2.3.1 تطور التشغيل

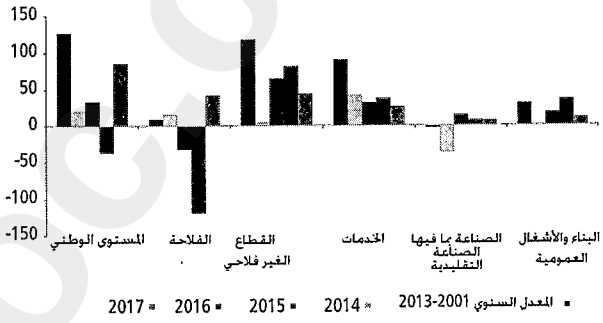
بعد فقدان 37 ألف منصب شغل صاف في 2016، أحدث الاقتصاد الوطني 86 ألف منصب شغل، ليصل بذلك عدد السكان النشيطين المشتغلين إلى 10,7 مليون، مرتفعا بنسبة 0,8%. وأخذا بعين الاعتبار تزايد السكان الذين هم في سن العمل، واصلت نسبة التشغيل[1] توجهها نحو الانخفاض، لتنتقل من 42,3% إلى 41,9%. وحسب مكان الإقامة، فقد تقلصت هذه النسبة بواقع 0,8 نقطة إلى 36,1% في المدن وارتفعت في المقابل بواقع 0,3 نقطة إلى 52% في القرى.

1 نسبة السكان النشيطين المشتغلين البالغين 15 سنة فما فوق إلى مجموع الساكنة البالغة 15 سنة فما فوق. يعكس قدرة الاقتصاد على استخدام موارده من اليد العاملة.

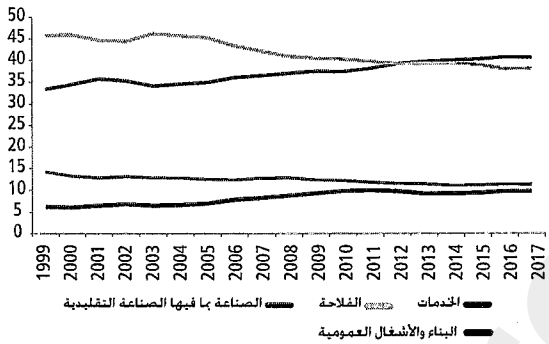
Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

حسب القطاعات. وبعد سنتين متتاليتين من الانخفاض، تزايد عدد مناصب الشغل المحدثة في القطاع الفلاحي بواقع 42 ألف منصب وانتقلت حصته ضمن مجموع المناصب المحدثة إلى 38,1%. بالمقابل، لم تتجاوز المناصب الصافية المحدثة في القطاعات غير الفلاحية 44 ألف منصب مقابل 82 ألف منصب في 2016. وبلغ عدد مناصب الشغل المحدثة في قطاع الخدمات 26 ألف منصب فقط مقابل 38 الف، لتسجل بذلك حصتها انخفاضا للمرة الأولى منذ 2011، حيث تدنت من 40,8% إلى 40,7%. وفي الصناعة، بما فيها الصناعة التقليدية، كان عدد المناصب المحدثة ضعيفا بشكل أكبر ولم يتجاوز 7 آلاف منصب شغل، 5 آلاف منها في الصناعة الغذائية، لتتراجع بذلك حصتها من 11,4% إلى 11,3%. وعلى نفس المنوال، أحدث قطاع البناء والمقاولات العمومية 11 ألف منصب شغل مقابل 36 ألف منصب، إلا أنه حافظ على نفس حصته في 9,8%.

رسم بياني 5.3.1: عدد مناصب الشغل المحدثة حسب القطاعات (بالآلاف)



رسم بياني 6.3.1: بنية الشغل حسب القطاعات (%)

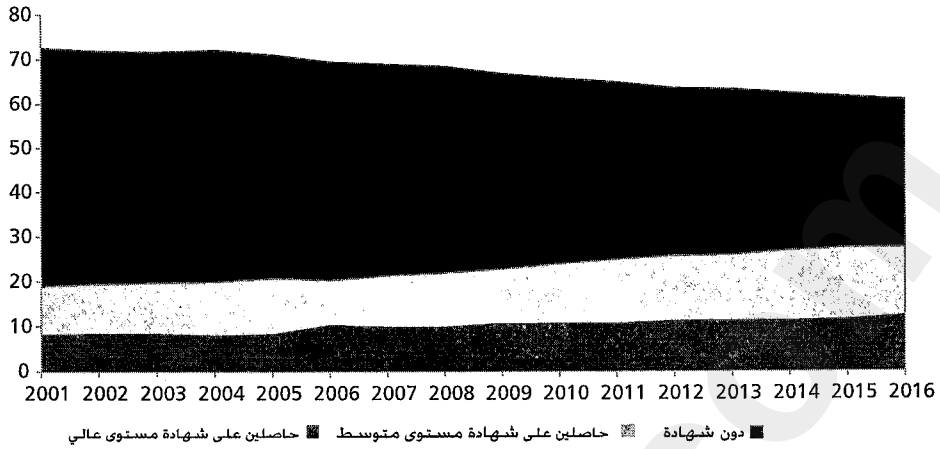


المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

يظهر تحليل مواصفات السكان النشيطين المشتغلين أن مستوى تأهيلهم ضعيف بنيويا حيث أن نحو 6 من أصل عشرة لا يتوفرون على أي دبلوم. وحسب القطاعات، تصل هذه النسبة إلى 82,2% في الفلاحة، و61,1% في البناء والأشغال العمومية، و50,3% في الصناعة بما فيها الصناعة التقليدية و40,5% في قطاع الخدمات. وبالإضافة إلى غياب الشهادة، يعتبر التكوين المستمر شبه غائب، حيث صرح 97,6% من الأجراء بعدم استفادتهم من أي تكوين على نفقة المشغل خلال الإثني عشر شهرا الأخيرة.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

رسم بياني 7.3.1: بنية الشغل حسب مستوى التأهيل (%)

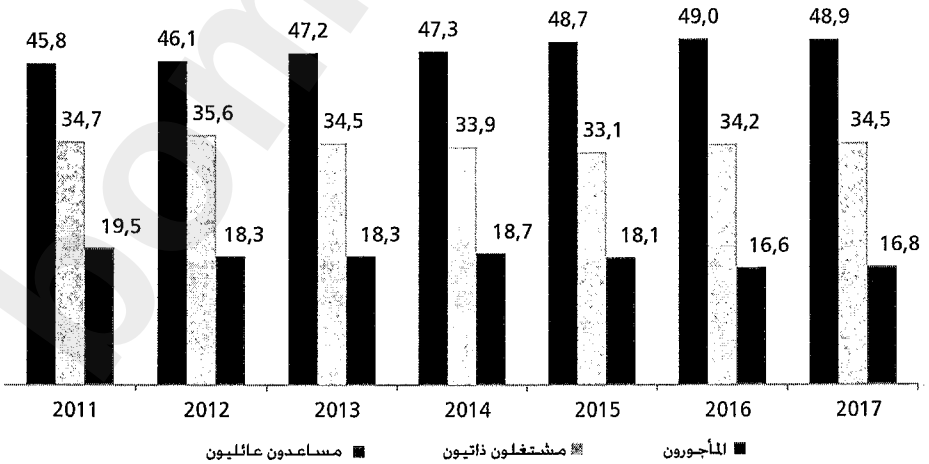


المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

يظل التشغيل أيضا هشا وضعيف الجودة بالنسبة لشريحة واسعة من السكان المشتغلين. وبالفعل، يلاحظ انتشار التشغيل غير المأجور، بحصة تصل إلى 16,8%، فيما يشكل الأجراء أقل من 50%. ثلثاهم لا يتوفرون على عقود عمل. علاوة على ذلك، لا يستفيد 77,5% من السكان النشيطين المشتغلين من التغطية الصحية كما أن 79% منهم غير منخرطين في أي نظام من أنظمة التقاعد. من ناحية أخرى، يبقى انخراط المستخدمين في النقابات ضعيفا بنسبة لا تتجاوز 3,3%.

وتفسر هذه الجودة المتدنية الرغبة التي أبدتها 18,5% من الساكنة النشيطة المشتغلة في تغيير العمل. وتسعى هذه الأخيرة بالأساس إلى البحث عن أجر أفضل، وبدرجة أقل، عن ظروف عمل أكثر ملاءمة، عن عمل مستقر أو أكثر تناسبا مع التكوين المحصل عليه.

رسم بياني 8.3.1: بنية الشغل حسب الوضعية المهنية (%)



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

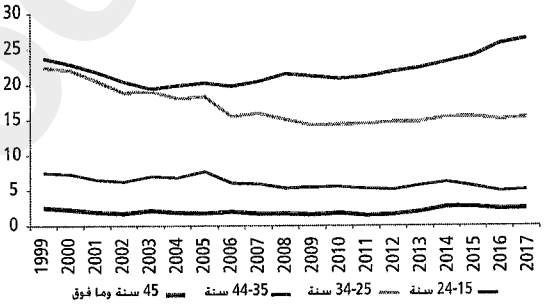
Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

3.3.1 التشغيل والتشغيل الناقص

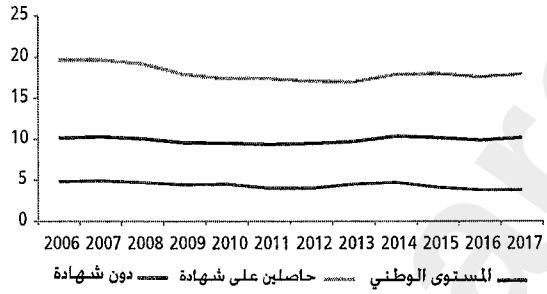
ارتفع في سنة 2017 عدد السكان النشيطين العاطلين عن العمل بنسبة 4,2% ليصل إلى 1,2 مليون نسمة. ويعكس هذا التطور نمو العاطلين عن العمل بنسبة 5,1% في الوسط الحضري، مع تسجيل ارتفاع ملموس بنسبة 6,8% لدى النساء. وفي المناطق القروية، ظل عدد العاطلين مستقرا، حيث ارتفع عددهم بنسبة 0,1% لدى الرجال فيما تراجع بنسبة 0,5% لدى النساء.

وأخذا بعين الاعتبار تطور الساكنة النشيطة المشتغلة، انتقلت نسبة البطالة من 9,9% إلى 10,2%، شملت ارتفاعا من 14,2% إلى 14,7% في الوسط الحضري واستقرارا في 4% في الوسط القروي. وشمل تفاقم البطالة كافة الفئات العمرية، لا سيما فئة الشباب المتراوحة أعمارهم بين 15 و24 سنة التي تزايدت فيها بواقع 0,7 نقطة إلى 26,5% على الصعيد الوطني وبواقع نقطة واحدة إلى 42,8% في الوسط الحضري. بالإضافة إلى ذلك، لا تزال البطالة تخص بشكل رئيسي اليد العاملة المؤهلة، بنسبة تصل إلى 23,3% لدى الحاملين لشهادات عليا مقابل 3,8% لدى غير الحاصلين على شهادة، وهو معطى يتعارض مع ما هو ملاحظ في الاقتصادات المتقدمة.

رسم بياني 9.3.1: نسبة البطالة حسب الفئة العمرية (%)



رسم بياني 10.3.1: نسبة البطالة حسب مستوى التأهيل (%)



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

وتظل الساكنة العاطلة عن العمل مرتكزة في المدن بنسبة تصل إلى 83,5% ويهيمن عليها الشباب المتراوحة أعمارهم ما بين 15 و29 سنة الذين يمثلون 65,2%. وتصل نسبة الباحثين عن الشغل لأول مرة إلى 58,4% فيما نسبة العاطلين عن العمل لمدة طويلة[1] إلى 71,2%.

1 أكثر من سنة

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

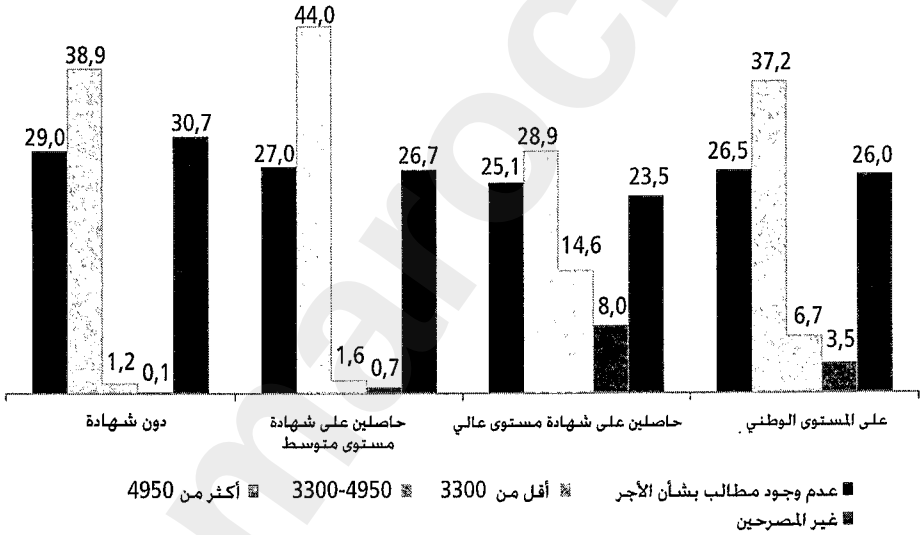
إطار 2.3.1: الباحثون عن الشغل لأول مرة بالمغرب

يشكل الباحثون عن الشغل لأول مرة، وهم السكان النشيطون الذين لم يسبق لهم العمل، فئة العاطلين التي تلاقي صعوبات أكبر في الإدماج. بالفعل، عادة ما تعمد المقاولات، لاسيما خلال الفترات الاقتصادية غير الملائمة، إلى إعطاء الأفضلية خلال التوظيف للأشخاص الذين يتوفرون على تجارب مهنية سابقة، مما يفاقم وضعية الذين لا يتوفرون عليها ويزيد من مدة بطالتهم.

وفي سنة 2017، بلغ عدد السكان الباحثين عن الشغل لأول مرة 710 الف شخص، يستقر 85% منهم في المدن وتصل فيهم نسبة النساء إلى 35%. ويتكونون في الغالب من شريحة الشباب، حيث يشكل الأشخاص المتفاوتة أعمارهم ما بين 15 و34 سنة نسبة 93%، ومن المؤهلين نسبيا، 39% منهم حاصلون على شهادة عليا، و46% على شهادات متوسطة المستوى، فيما فقط 15% دون شهادة.

ولا يبدو أن المطالب المتعلقة بالأجر تمثل عائقا أمام توظيف الباحثين عن الشغل لأول مرة. وفي الواقع، وحسب معطيات المندوبية السامية للتخطيط الصادرة في 2013[1]، فقد صرح أكثر من ربع المستجوبين عدم توفرهم على شروط فيما يخص الأجر، فقط 3,5% منهم إجمالا و8% من بين الحاصلين على شواهد عليا يشترطون الحصول على أجر يفوق 4950 درهم شهريا في المتوسط.

رسم بياني إ 1.2.3.1: توقعات الأجر شهريا، بالدرهم، لدى الباحثين عن الشغل لأول مرة (%)



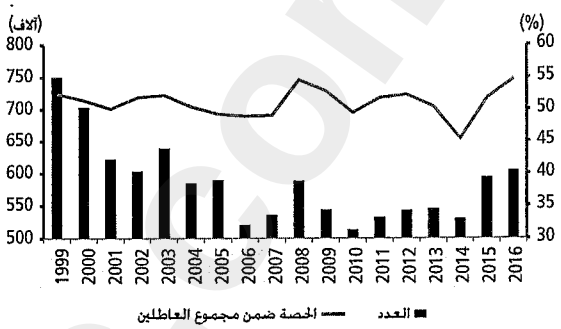
المصدر: النشاط الاقتصادي، الشغل والبطالة، 2013، نتائج تفصيلية، المندوبية السامية للتخطيط.

1 تقرير "النشاط الاقتصادي، الشغل والبطالة، 2013، نتائج تفصيلية"، المندوبية السامية للتخطيط.

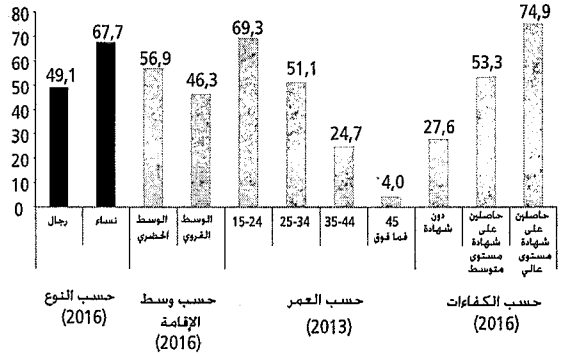
Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

بعد انخراطه في منحى تنازلي منذ سنة 1999، سجل عدد الباحثين عن الشغل لأول مرة توجها نحو الارتفاع ابتداء من سنة 2011 في سياق اتسم بتباطؤ نمو الأنشطة غير الفلاحية. وارتفع عددهم بوتيرة أسرع مقارنة بنمو السكان العاطلين، لتنتقل بذلك حصة هذه الفئة من 49,5% في 2010 إلى 58,4% في 2017. وحسب المستوى التعليمي، انتقلت هذه النسبة من 27,6% بالنسبة للأشخاص دون شهادات إلى 74,9% بالنسبة لحاملي الشهادات العليا، لتعكس بالتالي صعوبة الانتقال من التكوين إلى عالم الشغل.

رسم بياني إ.2.2.3.1: تطور عدد الباحثين عن الشغل لأول مرة



رسم بياني إ.3.2.3.1: حصة الباحثين عن الشغل لأول مرة ضمن السكان العاطلين (%)



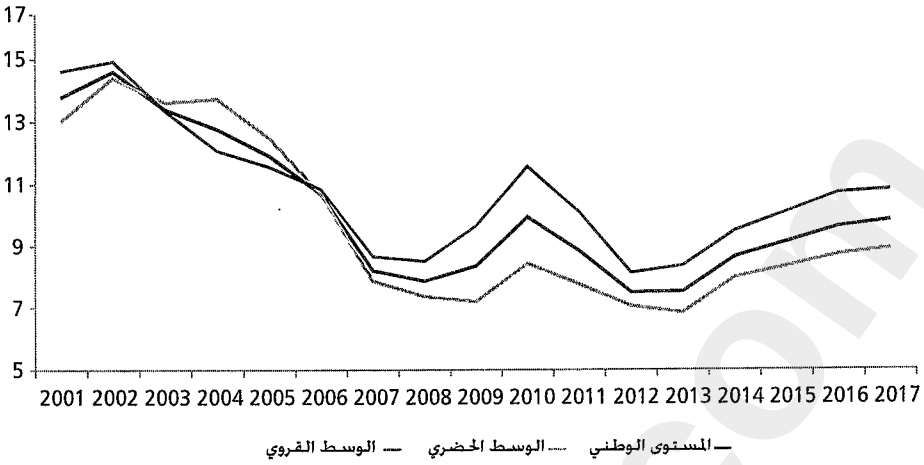
المصادر: تقارير سنوية مختلفة حول التشغيل، المندوبية السامية للتخطيط.

بموازاة التفاقم المسجل على مستوى البطالة، عرف سوق الشغل مرة أخرى ارتفاعا في التشغيل الناقص[1]، وهي ظاهرة شملت 67,7% من حالات السكان النشيطين الذين يعتبرون أن تأهيلهم غير ملائم أو أن أجرهم غير كاف. هكذا، انتقلت نسبة الأشخاص الموجودين في هذه الوضعية من 9,6% إلى 9,8% على الصعيد الوطني، ومن 8,7% إلى 8,9% في المدن، ومن 10,7% إلى 10,8% في المناطق القروية. وشمل هذا الارتفاع النساء كما الرجال بنسبة بلغت على التوالي 5,4% و11,1%.

1 يتكون السكان النشيطون في حالة تشغيل ناقص من الأشخاص الذين اشتغلوا: 1) لمدة تقل عن 48 ساعة خلال الأسبوع المرجعي، والذين يرغبون في العمل لساعات أطول ومستعدون لذلك، أو 2) لمدة أطول من السقف المحدد والذين يبحثون عن عمل آخر أو مستعدون لتغيير عملهم لعدم ملاءمته لمؤهلاتهم وتكوينهم أو لعدم كفاية الدخل المتحصل عليه.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

رسم بياني 11.3.1: نسبة التشغيل الناقص حسب وسط الإقامة (%)



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

4.3.1 الإنتاجية وكلفة الشغل

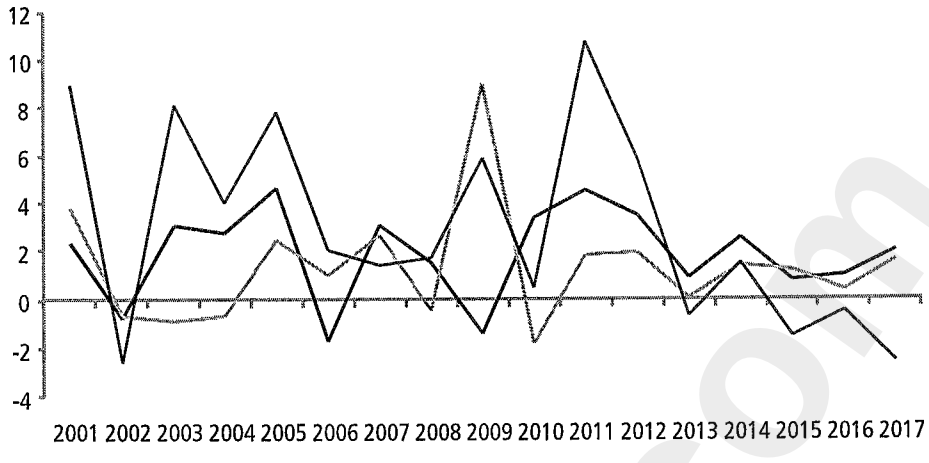
في سنة 2017، ارتفعت الإنتاجية الظاهرة للعمل في القطاع غير الفلاحي، التي يتم قياسها من خلال نسبة القيمة المضافة إلى التشغيل، بنسبة 2% مقابل 0,9% في السنة التي سبقتها. ويعكس هذا النمو تحسن الإنتاجية في الأنشطة الثالثية بنسبة 2,1% مقابل 2% وفي القطاع الثانوي بنسبة 2,3% بدلا من انخفاض بنسبة 1%.

وفي هذا السياق، سجل متوسط الأجور في القطاع الخاص[1] ارتفاعا بنسبة 2,4% مقابل 2% في 2016، بالقيمة الإسمية، وبنسبة 1,6% مقابل 0,4% بالقيمة الحقيقية. وعلى النقيض من ذلك، تراجع هذا المتوسط في الوظيفة العمومية بالقيمة الإسمية بواقع 1,8% بدلا من ارتفاع بنسبة 1,2% وبالقيمة الحقيقية بنسبة 2,6% بدلا من 0,5%.

1 يتم حسابه بناء على بيانات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

رسم بياني 12.3.1: الإنتاجية الظاهرة للعمل في النشاطات غير الفلاحية والأجور بالقيمة الحقيقية (التغير %)



المصادر: المندوبية السامية للتخطيط، الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وزارةالاقتصاد والمالية وحسابات بنك المغرب.

إطار 3.3.1: تطور الأجور في المغرب

يعد تحديد الأجور مسألة اقتصادية واجتماعية بالغة التعقيد. وإذا كان من المفترض من المنظور الاقتصادي أن يعكس تطور الأجور التطور الحاصل في الإنتاجية والتضخم، فمن الناحية الواقعية غالبا ما ينتج عن مسار تفاوضي يفضي في بعض الأحيان إلى مستويات لا تتطابق مع المحددات الأساسية.

وتخضع هذه المفاوضات في بعض الحالات لبعض الإطارات المؤسساتية أو الاتفاقية التي تحدد مسبقا قواعد تحديد أو مراجعة الأجور. وفي غياب مثل هذه الآليات، تتبع المفاوضات إجمالا مسارات صعبة يحدد مآلها النهائي غالبا موازين القوى وفي بعض الأحيان حتى بعض الاعتبارات السياسية.

وفي المغرب، لا يوجد هنالك أي إطار رسمي لمراجعة الأجور في الوظيفة العمومية. أما في القطاع الخاص، فإن مدونة الشغل تفيد في تعريفها للأجر الأدنى بوجود نوع من الارتباط بتطور مستوى الأسعار (المادة 358). غير أنه في كلتا الحالتين، فإن المراجعات العامة تتم في الواقع عقب دورات غير منتظمة من الحوار الاجتماعي.

وخلال الفترة 2017-2000، تمت مراجعة الحد الأدنى للأجور في القطاع الخاص ثماني مرات لينتقل من 1743 درهم في الشهر إلى 2799,7[1] درهم في القطاع الصناعي، والتجارة والمهن الحرة، ومن 1129,2 درهم إلى 1813[2] درهم في القطاع الفلاحي. وبذلك، بلغ متوسط نموه السنوي 2,8% بالقيمة الإسمية، وهي نسبة تفوق بشكل كبير نسبة نمو التضخم السنوي البالغة 1,5% خلال نفس الفترة. وبالنسبة لمجموع أجراء القطاع المهيكل، تشير معطيات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي إلى ارتفاع الأجر المتوسط الإجمالي[3] بنسبة 2,9% كمتوسط سنوي لتصل إلى 5129 درهم في 2017.

1 يعادل الأجر للساعة 13,46 درهم.

2 يعادل الأجر اليومي 69,7 درهم.

3 يتم حسابها انطلاقا من نسبة كتلة الأجور إلى عدد العاملين.

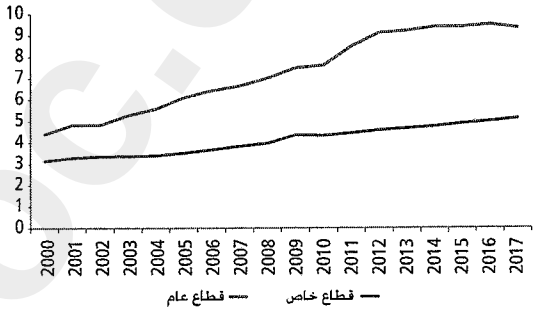
Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

وفي القطاع العمومي، وحسب معطيات وزارة الاقتصاد والمالية، ارتفع الأجر الأدنى الصافي الملاحظ بنسبة 5,7% كمتوسط سنوي منذ 2003 ليصل إلى 3000 درهم في 2017. أما متوسط الأجور الإجمالي[3]، فقد بلغ خلال نفس السنة 9338 درهم، مسجلا نموا سنويا بنسبة 4,5% منذ عام 2000، وهي وتيرة تفوق بشكل كبيرة مثيلتها لدى القطاع الخاص، وذلك بصرف النظر عن المستوى التعليمي.

وحسب مقارنة حديثة أنجزها صندوق النقد الدولي[4]، يعد التفاوت في الأجور بين القطاعين العام والخاص في المغرب من بين الأعلى على صعيد منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى. وهو قريب من المستويات المسجلة في بلدان مجلس التعاون الخليجي ويتجاوز بشكل كبير مثيله في تونس والجزائر، في الوقت الذي نجد أن العاملين في القطاع الخاص هم الأعلى أجرا في بلدان مثل مصر والأردن.

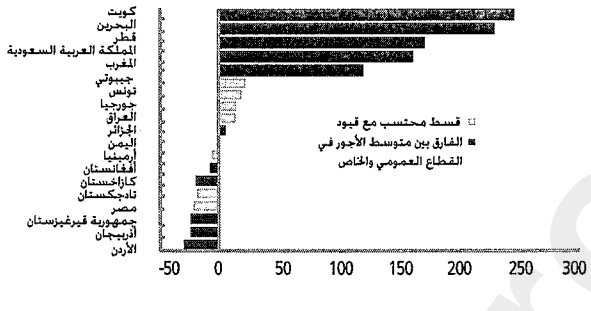
إلى جانب ذلك، فإن مستوى الأجور في الوظيفة العمومية لا يتناسب أيضا مع مستوى النمو كما يعكسه الناتج الداخلي الإجمالي للفرد. وبالفعل، فإن الأجر المتوسط الصافي يمثل في المغرب 3,2 مرات الناتج الداخلي الإجمالي للفرد، مقابل 2,5 مرة في المتوسط بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط و1,5 مرة على الصعيد العالمي[5].

رسم بياني إ 1.3.3.1: متوسط الأجور الشهرية الإجمالية (بآلاف الدراهم)



المصادر: الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ووزارة الاقتصاد والمالية

رسم بياني إ 2.3.3.1: التفاوت في الأجور بين القطاعين العام والخاص (%)



المصدر: فاتورة أجور القطاع العام في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، صندوق النقد الدولي، يناير 2018.

3 يتم حسابها انطلاقا من نسبة كتلة الأجور إلى عدد العاملين.

4 "فاتورة أجور القطاع العام في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى"، صندوق النقد الدولي، يناير 2018.

5 التقرير الخاص بالموارد البشرية المرفق بمشروع قانون المالية 2018.

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

جدول 1.3.1: المؤشرات الرئيسية لسوق الشغل

		2016	2017
مؤشرات النشاط			
السكان النشيطون (بالآلاف)		11 780	11 915
وسط حضري		6 806	6 887
وسط قروي		4 974	5 028
معدل النشاط (%)		47,0	46,7
وسط حضري		43,0	42,4
وسط قروي		53,8	54,1
رجال		72,2	71,6
نساء		22,4	22,4
مؤشرات الشغل			
مجموع مناصب الشغل المحدثة (بالآلاف)		-37	86
حسب مكان الإقامة	وسط حضري	26	31
	وسط قروي	-63	55
حسب القطاع	الفلاحة	-119	42
	الصناعة، بما فيها الصناعة التقليدية	8	7
	البناء والأشغال العمومية	36	11
	الخدمات	38	26
السكان النشيطون المشتغلون (بالآلاف)		10 613	10 699
وسط حضري		5 840	5 872
وسط قروي		4 773	4 827
معدل الشغل الوطني (%)		42,3	41,9
وسط حضري		36,9	36,1
وسط قروي		51,7	52,0
مؤشرات البطالة والشغل الناقص			
نسبة الشغل (%)		9,9	10,2
وسط حضري		14,2	14,7
الشباب البالغون بين 15 و24 سنة		41,8	42,8
وسط قروي		4,0	4,0
نسبة الشغل الناقص (%)		9,6	9,8
وسط حضري		8,7	8,9
وسط قروي		10,7	10,8
الإنتاجية وكلفة الأجور (التغير %)			
الإنتاجية الظاهرة للعمل في الأنشطة غير الفلاحية		0,9	2,0
الأجر الأدنى المضمون	بالقيمة الاسمية	2,3	0,0
	بالقيمة الحقيقية	0,7	-0,7
الأجور في القطاع الخاص	بالقيمة الاسمية	2,0	2,4
	بالقيمة الحقيقية	0,4	1,6
الأجور في القطاع العام	بالقيمة الاسمية	1,2	-1,8
	بالقيمة الحقيقية	-0,5	-2,6

المصادر: المندوبية السامية للتخطيط، الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وزارة الشغل والإدماج المهني وحسابات بنك المغرب.

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

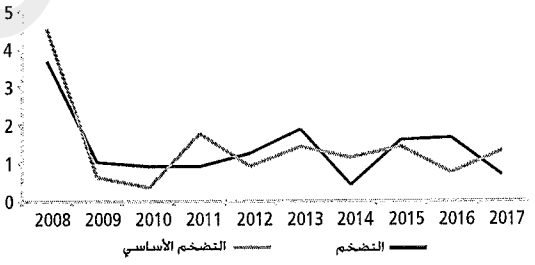
4.1 التضخم

سجل التضخم، الذي يقاس بتغير مؤشر أسعار الاستهلاك، تباطؤا ملموسا في سنة 2017، حيث انخفض إلى 0,7% مقابل 1,6% خلال السنتين السابقتين.

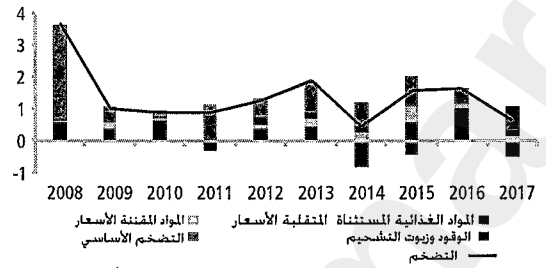
ويعزى هذا التباطؤ بشكل حصري إلى تراجع أسعار السلع الغذائية المتقلبة الأثمنة بنسبة 3,1%، نتيجة تحسن العرض، بعد ارتفاعها بنسبة 7,5% سنة من قبل. وعلى العكس من ذلك، ارتفعت أسعار الوقود وزيوت التشحيم بنسبة 8,8%، بعد انخفاض بنسبة 1,7% في 2016، بسبب انعكاس المنحى التنازلي للأسعار الدولية للمنتجات النفطية. ومن جهتها، ارتفعت الأسعار المقننة بنسبة 0,8%، وهي نفس الوتيرة تقريبا المسجلة في السنة الماضية، متأثرة على الخصوص بتطبيق الشطر الأخير من الزيادات المبرمجة في يناير 2017 في أسعار الكهرباء ورفع الضريبة الداخلية على الاستهلاك بالنسبة لبعض فئات التبغ.

وبلغ التضخم الأساسي، الذي يعكس التوجه الرئيسي للأسعار، نسبة 1,3% مقابل 0,8% في 2016، وهو مستوى قريب من متوسطه المسجل خلال العقد الماضي، وذلك في سياق اتسم بتحسن الطلب الداخلي وتسارع التضخم المستورد.

رسم بياني 1.4.1: تطور التضخم والتضخم الأساسي (بالنسبة المئوية)



رسم بياني 2.4.1: المساهمة في التضخم (بالنقط المئوية)



المصادر: المندوبية السامية للتخطيط وحسابات بنك المغرب

جدول 1.4.1: تطور أسعار الاستهلاك

مجموعات المنتجات	التغير السنوي %						
	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
مؤشر أسعار الاستهلاك	0,9	1,3	1,9	0,4	1,6	1,6	0,7
المواد الغذائية المتقلبة الأسعار	-2,0	3,0	3,3	-5,6	4,3	7,5	-3,1
الوقود وزيوت التشحيم	0,0	9,9	8,0	7,0	-16,1	-1,7	8,8
المنتجات المقننة الأسعار	0,1	0,7	1,3	1,6	2,7	0,7	0,8
التضخم الأساسي	1,8	0,9	1,5	1,2	1,4	0,8	1,3
– المواد الغذائية المدرجة في التضخم الأساسي	3,3	2,2	1,6	1,0	1,8	0,6	1,6
– الألبسة والأحذية	1,6	2,1	1,6	2,1	0,6	1,1	1,4
– السكن والماء والغاز والكهرباء والمحروقات الأخرى[1]	1,0	1,0	2,2	1,7	1,1	1,0	1,1
– الأثاث والتجهيزات المنزلية وأعمال الصيانة الاعتيادية للمنزل	0,8	0,1	0,2	0,8	0,3	0,6	0,5

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

مجموعات المنتجات	التغير السنوي %						
	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
– الصحة[1]	0,3	2,0	0,9	2,6	1,0	1,0	2,4
– النقل[2]	-0,4	0,8	1,2	1,1	0,3	0,2	-0,4
– الاتصالات	-5,4	-19,6	-9,2	-4,6	0,2	-0,2	-0,2
– الترفيه والثقافة[1]	-0,7	0,4	0,5	-0,9	0,3	1,6	0,6
– التعليم	4,1	3,8	5,5	3,4	2,9	2,3	2,7
– المطاعم والفنادق	1,7	2,0	3,2	2,5	2,3	2,5	3,2
– سلع وخدمات متنوعة [1]	2,6	1,7	1,6	1,5	0,7	0,3	0,9

(1) دون احتساب الأسعار المقننة.

(2) دون احتساب الأسعار المقننة وأسعار الوقود وزيوت التشحيم.

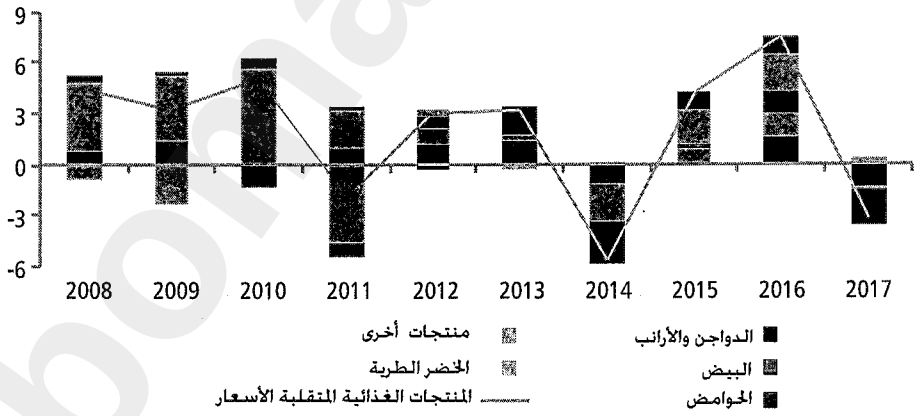
المصادر: المندوبية السامية للتخطيط وحسابات بنك المغرب.

1.4.1 مكونات مؤشر أسعار الاستهلاك

1.1.4.1 المواد الغذائية المتقلبة الأسعار

بعد ارتفاعها بشكل ملموس ارتباطا بصدمات عرض عديدة خلال سنة 2016، تراجعت أثمنة السلع الغذائية المتقلبة الأسعار بنسبة 3,1% في 2017، نتيجة تحسن المعروض من بعض المنتجات بفضل الظروف المناخية الجيدة. وباستثناء أسعار الخضروات الطرية التي ارتفعت بنسبة 1,3%، انخفضت أسعار المنتجات الأخرى بنسب تراوحت بين 19,8% بالنسبة للحوامض و0,6% بالنسبة للسمك الطري. وبذلك، ساهمت أثمنة السلع الغذائية المتقلبة الأسعار سلبا في التضخم بما قدره 0,4 نقطة مئوية.

رسم بياني 3.4.1: المساهمة في تطور أثمنة المواد الغذائية المتقلبة الأسعار (بالنقط المئوية)



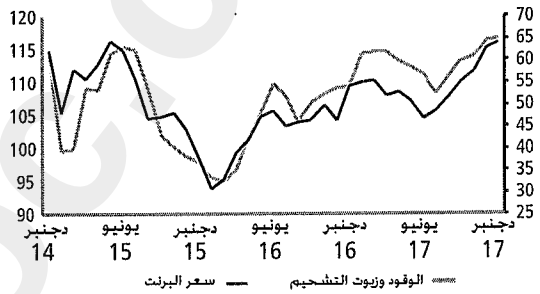
المصادر: المندوبية السامية للتخطيط وحسابات بنك المغرب.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

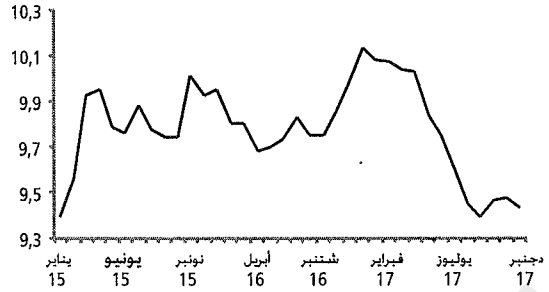
2.1.4.1 الوقود وزيوت التشحيم

ارتفعت أسعار الوقود وزيوت التشحيم بنسبة 8,8% في 2017 بعد تراجعها بنسبة 1,7% في 2016 و16,1% في 2015. ويعكس هذا النمو ارتفاع الأسعار الدولية للنفط، ارتباطا على الخصوص بتطبيق اتفاق خفض إنتاج النفط بين بلدان منظمة الأوبك وبعض البلدان غير العضو في المنظمة، إلى جانب اشتداد التوترات الجيوسياسية وتزايد الطلب العالمي. فقد بلغ سعر البرنت 54,4 دولارا للبرميل في المتوسط سنة 2017 مقابل 44 دولارا للبرميل في السنة السابقة، أي بنمو بنسبة 23,5%. إلا أن تأثير حدة هذا الارتفاع قد تقلصت بفعل ارتفاع قيمة العملة الوطنية إزاء الدولار الأمريكي بنسبة 6,9%. وفي المجمل، ساهمت أسعار الوقود وزيوت التشحيم بمقدار 0,2 نقطة مئوية في التضخم سنة 2017.

رسم بياني 4.4.1: أسعار الوقود وزيوت التشحيم (سنة الأساس 100= 2006) وسعر البرنت (بالدولار للبرميل)



رسم بياني 5.4.1: سعر صرف الدرهم مقابل الدولار الأمريكي (درهم/دولار)



المصادر: المندوبية السامية للتخطيط وحسابات بنك المغرب.

إطار 1.4.1: سعر الصرف والتضخم في المغرب

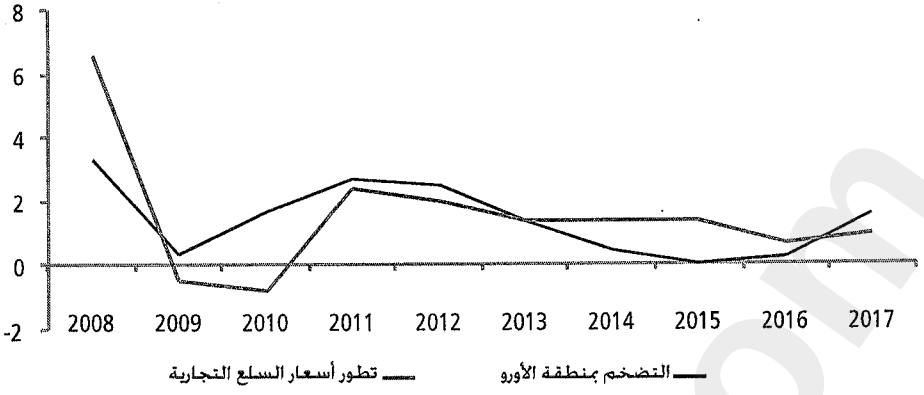
تتحكم عدة عوامل داخلية وخارجية في تطور الأسعار. ومع عولمة الاقتصاد، أصبح تأثير العوامل الخارجية آخذا في التزايد، ويلعب فيه سعر الصرف دورا مركزيا بوصفه قناة لانتقال هذا التأثير. وفي هذا السياق، أضحى اختيار نظام سعر الصرف يحتل أهمية قصوى.

وفي المغرب، وقع اختيار السلطات على تبني نظام سعر صرف ثابت تحدد فيه قيمة الدرهم بالارتكاز على سلة من العملات التي تعكس مكوناتها بنية الأداءات الخارجية للمغرب. ومنذ أبريل 2015، أصبحت هذه السلة مكونة في 60% منها من الأورو و40% من الدولار الأمريكي.

وساهم هذا النظام في إبقاء التضخم في مستويات معتدلة من خلال ربطه بنسبة التضخم في منطقة الأورو، الشريك التجاري الرئيسي للمملكة. وخلال الفترة 2008-2017، بلغ متوسط نسبة التضخم على المستوى الوطني 1,4% إجمالا و1,5% بالنسبة للسلع والخدمات التجارية، وهي مستويات قريبة من المتوسط المسجل في منطقة الأورو خلال نفس الفترة والبالغ 1,4%.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

رسم بياني إ1.1.4.1: تطور أسعار السلع التجارية والتضخم في منطقة الأورو (%)



المصادر: المندوبية السامية للتخطيط والبنك المركزي الأوروبي.

بالرغم من كون نظام سعر الصرف الثابت، إلى جانب القيود المفروضة على حساب الرأسمال، قد ساهم في حماية المغرب من التأثيرات المباشرة الناجمة عن الاضطرابات المالية التي وقعت خلال أزمة 2008، إلا أنه يشكل مكمنا من مكامن الضعف لأنه يحرم الاقتصاد المغربي من آلية تمكنه من تقليص حدة الصدمات الخارجية. لذا، ومن أجل تقوية قدرة الاقتصاد الوطني على امتصاص الصدمات الخارجية ودعم تنافسيته، قررت السلطات المغربية الشروع في الانتقال تدريجيا نحو نظام سعر صرف مرن. وتمثلت المرحلة الأولى من هذا الانتقال، التي انطلقت في 15 يناير 2018، في توسيع نطاق تقلب الدرهم من 0,3 ± % إلى 2,5 ± %.

ومن المؤكد أن هذا الإصلاح ينطوي على مخاطر بالنسبة للاقتصاد الوطني، لا سيما فيما يتعلق بتطور الأسعار، إلا أنه من المتوقع أن يظل هذا الأخير معتدلا على المدى المتوسط. وتشير التقييمات التي أجراها بنك المغرب في هذا الصدد إلى أن انعكاسات هذه المرحلة الأولى ستظل محدودة على المدى المتوسط، حيث إن التأثير على التضخم في الحالة القصوى التي تنخفض فيها قيمة الدرهم بنسبة 2,5% لن يتجاوز 0,4 نقطة مئوية. أما على المدى البعيد، فإن وضع إطار لاستهداف التضخم، خلال مرحلة متقدمة من عملية الانتقال هذه، من شأنه أن يضفي مزيدا من الفعالية على السياسة النقدية.

3.1.4.1 المنتجات المقننة السعر

سجلت الأسعار المقننة زيادة جديدة في سنة 2017 بنسبة 0,8% بعد 0,7% في السنة السابقة، نتيجة رفع أسعار الكهرباء والتبغ وتزايد أسعار الخدمات الطبية.

فقد شُرع في يناير 2017 في تطبيق الشطر الأخير من الزيادة المقررة في العقد البرنامج المبرم بين الدولة والمكتب الوطني للماء والكهرباء، لترتفع بذلك أسعار الكهرباء بنسبة 2,7%، مقابل 2,4% في 2016 و6,6% في 2015، مما جعل مساهمتها في ارتفاع أسعار المنتجات المقننة تبلغ 0,5 نقطة مئوية.

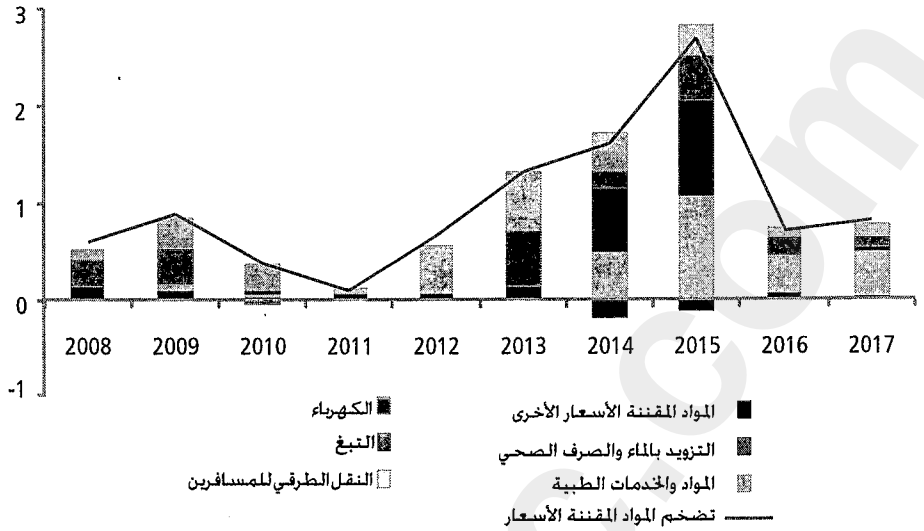
وعلى إثر رفع الضريبة الداخلية على الاستهلاك المفروضة على السجائر السمراء بموجب قانون المالية لسنة 2017، ابتداء من شهر يونيو[1]، تزايدت أسعار التبغ إجمالا بنسبة 1,1%، لتساهم بمقدار 0,1 نقطة مئوية في تضخم الأسعار المقننة.

1 ينص قانون المالية لسنة 2017 على زيادات إضافية في يناير 2018 ويناير 2019.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

أما بالنسبة لأسعار الخدمات الطبية، ورغم عدم خضوعها لأي مقرر تنظيمي، فقد تزايدت بنسبة 2,2%، وهي وتيرة مماثلة تقريبا للمتوسط المسجل منذ سنة 2008.

رسم بياني 6.4.1: المساهمة في تضخم المواد المقننة الأسعار (بالنقط المئوية)



المصادر: المندوبية السامية للتخطيط وحسابات بنك المغرب.

4.1.4.1 التضخم الأساسي

بعد تراجعه مؤقتا بنسبة 0,8% في 2016، عاد التضخم الأساسي ليرتفع بنسبة 1,3%، وهو مستوى قريب من متوسطه التاريخي[1]. ويعكس هذا التطور ارتفاع أسعار السلع الغذائية المدرجة فيه بنسبة 1,6% بعد 0,6%، لتنتقل مساهمتها من 0,2 نقطة مئوية إلى 0,7 نقطة. وخفت حدة تأثير هذا التسارع على التضخم الأساسي بفعل تراجع أسعار السيارات من 0,4% إلى 1,4%. وسجلت أسعار الفئات الأخرى وتيرة تراوحت ما بين 0,2-% بالنسبة لبند "الاتصالات" و3,2% بالنسبة لبند "المطاعم والفنادق" إلا أن مساهمتها في تطور التضخم الأساسي ظلت ضئيلة.

1 خلال السنوات التسع الماضية، بلغ متوسط التضخم الأساسي 1,4%.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

إطار 2.4.1: تطور أسعار التعليم بالمغرب

خلال العقدين الأخيرين، سجلت حصة التعليم ضمن نفقات استهلاك الأسر المغربية ارتفاعا هاما. فقد انتقلت على الصعيد الوطني من 1,6% في 2001 إلى 2,7% في 2007 و3,7% في 2014. وفي الوسط الحضري، ارتفعت هذه الحصة من 1,9% إلى 4,4% خلال نفس الفترة.

جدول إ1.2.4.1 : : تطور معاملات ميزانية التعليم (%)

	2001	2007	2014
وسط حضري	1,9	3,3	4,4
وسط قروي	0,8	1,2	1,7
المستوى الوطني	**1,6**	**2,7**	**3,7**

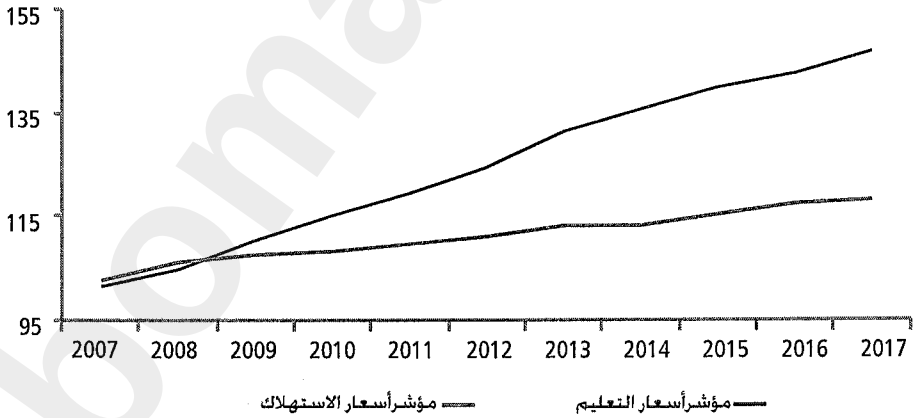
المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

ويعزى هذا التطور إلى تظافر عوامل عدة، من بينها على الخصوص توجه الأسر بشكل متزايد إلى التعليم الخصوصي. فقد بلغت نسبة الأطفال الملتحقين بالمدارس الخاصة في سنة 2017 نسبة 86,6% في المستوى ما قبل الابتدائي. أما في سلك التعليم الابتدائي، فقد بلغت 16,7% بدلا من 4,4% في 2001. ويعزى ارتفاع معامل ميزانية التعليم أيضا إلى تعميم التمدرس وتمديد فترة التعليم الإلزامي وكذا إلى الارتفاع السريع نسبيا في أسعار التعليم. وفي ما يخص هذه النقطة الأخيرة، فإن معطيات الاستقصاء الوطني حول الأسعار تمكن من الإحاطة بتطورها من خلال التمييز بين مستويات التمدرس.

فخلال الفترة ما بين 2007 و2017، سجلت أسعار التعليم ارتفاعا بنسبة 44%، أي بوتيرة تبلغ ثلاثة أضعاف وتيرة نمو مؤشر أسعار الاستهلاك التي وصلت إلى 15% خلال نفس الفترة.

وحسب مستوى التمدرس، كان هذا الارتفاع أعلى بالنسبة للتعليم الأولي والابتدائي والثانوي الذي سجلت أسعاره زيادة قاربت 53% مقابل حوالي 27% بالنسبة للتعليم ما بعد الثانوي والعالي.

رسم بياني إ1.2.4.1: تطور أسعار التعليم ومؤشر أسعار الاستهلاك (سنة الأساس 100= 2006)

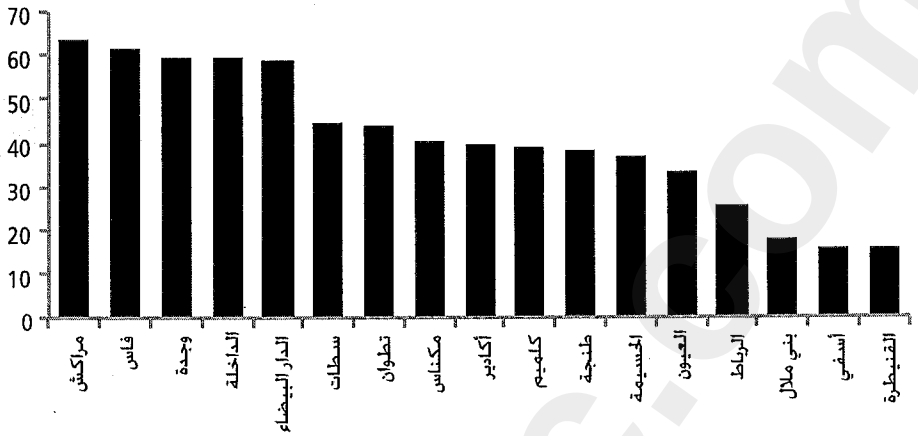


المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

وحسب المدن، سجلت أعلى الزيادات في الأسعار خلال تلك الفترة في مراكش بنسبة بلغت 63,7%، تليها فاس بنسبة 61,9%. أما أقل الارتفاعات فقد شهدتها القنيطرة بنسبة 15,7% وآسفي بنسبة 16,2%.

رسم بياني إ2.2.4.1: تطور أسعار التعليم حسب المدن ما بين 2007 و2017 (بالنسبة المئوية)



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

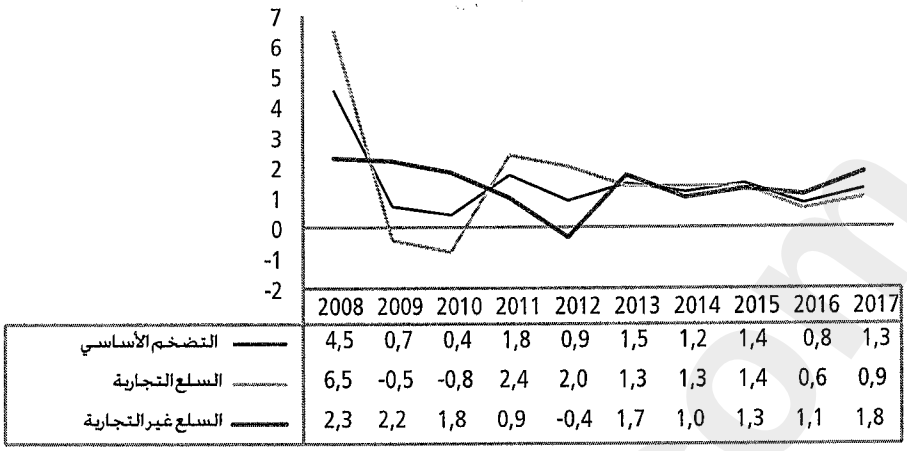
- السلع التجارية وغير التجارية

سجلت أسعار السلع التجارية ارتفاعا بنسبة 0,9% سنة 2017 مقابل 0,6% في 2016، ارتباطا بتزايد أسعار "الزيوت" بنسبة 8,5% مقابل 0,2% نتيجة على الخصوص للانخفاض الكبير في مردودية عصر الزيتون. ويعزى هذا التسارع أيضا إلى تزايد أسعار "الزيوت والشحوم" بنسبة 4,6% مقابل 0,1% متأثرة بالارتفاع الكبير في أسعار الزبدة على الصعيد الدولي. وعلى العكس من ذلك، تباطأت وتيرة نمو أسعار "القطاني" من 9,5% إلى 5,1% وتزايد تراجع أسعار السيارات من 0,4% إلى 1,4%.

بدورها، ارتفعت أسعار السلع غير التجارية بنسبة 1,8% مقابل 1,1%، نظرا بالأساس إلى تزايد أسعار اللحوم الطرية بنسبة 1,7% بعد انخفاضها بنسبة 0,2% في السنة السابقة. كما ارتفعت أسعار الكراء بنسبة 1,6% مقابل 1,1%، وأسعار "المطاعم والمقاهي والمحلات المماثلة" بنسبة 3,1% مقابل 2,5%، وأسعار التعليم الثانوي بنسبة 3% مقابل 1,9%.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

رسم بياني 7.4.1: التضخم الأساسي، أسعار السلع والخدمات التجارية* وغير التجارية* (%)



	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
التضخم الأساسي	4,5	0,7	0,4	1,8	0,9	1,5	1,2	1,4	0,8	1,3
السلع التجارية	6,5	-0,5	-0,8	2,4	2,0	1,3	1,3	1,4	0,6	0,9
السلع غير التجارية	2,3	2,2	1,8	0,9	-0,4	1,7	1,0	1,3	1,1	1,8

* المدرجة ضمن مؤشر التضخم الأساسي

المصادر: المندوبية السامية للتخطيط وحسابات بنك المغرب.

2.4.1 السلع والخدمات

يشير توزيع سلة مؤشر أسعار الاستهلاك إلى سلع وخدمات[1] إلى أن تراجع التضخم في سنة 2017 جاء نتيجة تباطؤ وتيرة نمو أسعار السلع، باستثناء الوقود وزيوت التشحيم، الذي مكن إلى حد كبير من تعويض التسارع الذي شهدته أسعار الخدمات.

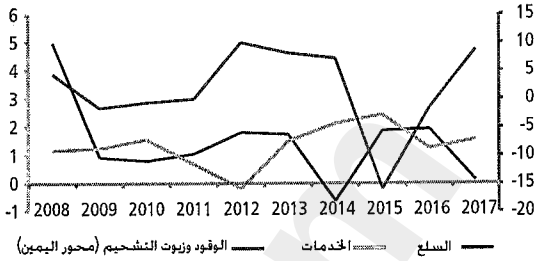
فقد تراجعت وتيرة ارتفاع أسعار السلع، باستثناء الوقود وزيوت التشحيم، من 1,9% إلى 0,1%، نتيجة انخفاض أسعار السلع غير المصنعة بنسبة 1,2%، مقابل ارتفاع بنسبة 4,7% في السنة السابقة، فيما تسارعت وتيرة نمو أسعار السلع المصنعة من 0,4% إلى 0,8%.

أما بالنسبة لأسعار الخدمات، فقد تزايدت بنسبة 1,6% مقابل 1,2% في 2016، مع تسجيل ارتفاع على الخصوص في وتيرة نمو أسعار الكراء وأسعار "المطاعم والمقاهي والمحلات المماثلة".

1 تشمل أربع فئات: السلع المصنعة باستثناء الوقود وزيوت التشحيم، والسلع غير المصنعة، والوقود وزيوت التشحيم، والخدمات.

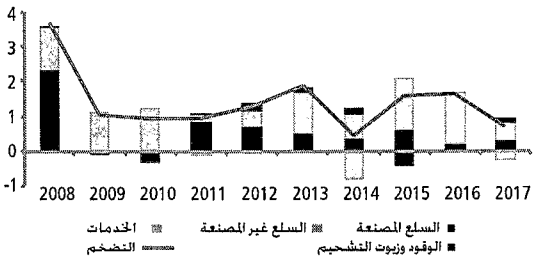
Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

رسم بياني 8.4.1: تطور أسعار السلع والخدمات (%)



المصادر: المندوبية السامية للتخطيط وحسابات بنك المغرب.

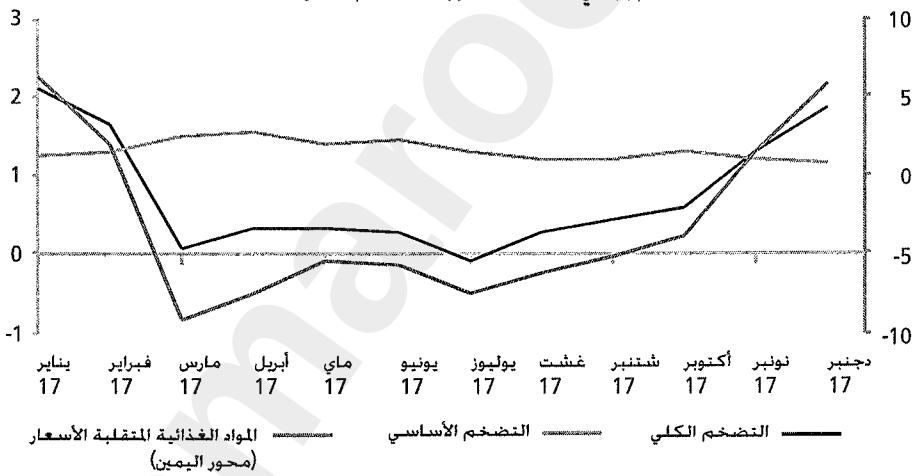
رسم بياني 9.4.1: مساهمة أسعار السلع والخدمات في التضخم (بالنقط المئوية)



3.4.1 تطور التضخم خلال السنة

يشير تحليل التضخم خلال السنة إلى أنه عرف تغيرات هامة تبعا للتباينات التي سجلتها أسعار السلع الغذائية المتقلبة الأثمنة. فبعد تباطؤ حاد خلال الشهرين الأولين من السنة، ظل التضخم في مستوى جد منخفض إلى حدود شهر أكتوبر قبل أن يسجل ارتفاعا قويا ليصل إلى 1,9% في دجنبر.

رسم بياني 10.4.1: تطور التضخم خلال السنة



المصادر: المندوبية السامية للتخطيط وحسابات بنك المغرب.

4.4.1 تطور أسعار الاستهلاك حسب المدن

في سنة 2017، شمل تباطؤ التضخم خمس عشرة مدينة من أصل المدن السبع عشرة التي يغطيها الاستقصاء حول الأسعار. وسجلت أقوى التراجعات في مكناس التي انخفض فيها التضخم من 1,9% إلى 0,1-% والحسيمة التي تراجع فيها من 2,3% إلى 0,4%. بالمقابل، سجلت كل من مدينتي العيون وآسفي تسارعا في نمو التضخم من 1,2% إلى 2,1% ومن 1% إلى 1,1% على التوالي.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

ومن حيث التفاوت، فقد تراوحت نسبة التضخم ما بين 0,1-% في مكناس و2,1% في العيون، أي بتفاوت قدره 2,2 نقطة مئوية بدلا من 1,3 نقطة في 2016.

جدول 2.4.1: تطور مؤشر أسعار الاستهلاك حسب المدن

	متوسط مؤشرات أسعار الاستهلاك					التضخم (%)				
	2013	2014	2015	2016	2017	2014	2015	2016	2017
اكادير	112,1	112,1	113,2	115,4	115,8	0,0	1,0	1,9	0,3
الدار البيضاء	114,9	115,5	117,8	119,5	120,6	0,5	2,0	1,4	0,9
فاس	113,2	114,4	115,3	117,1	118,3	1,1	0,8	1,6	1,0
القنيطرة	112,3	112,9	114,6	116	116,5	0,5	1,5	1,2	0,4
مراكش	112,9	113,8	115,0	117	118,3	0,8	1,1	1,7	1,1
وجدة	112,6	112,5	114,2	115,3	116,1	-0,1	1,5	1,0	0,7
الرباط	110,5	111,5	113,0	115,1	115,7	0,9	1,3	1,9	0,5
تطوان	112,0	112,4	114,4	116,3	117,9	0,4	1,8	1,7	1,4
مكناس	114,9	115,1	117,9	120,1	120	0,2	2,4	1,9	-0,1
طنجة	114,7	115,1	117,0	119,1	120,2	0,3	1,7	1,8	0,9
العيون	112,6	112,8	115,1	116,5	118,9	0,2	2,0	1,2	2,1
الداخلة	111,8	112,6	115,2	117,4	118,3	0,7	2,3	1,9	0,8
كلميم	112,5	112,3	114,5	116	116,8	-0,2	2,0	1,3	0,7
سطات	112,7	112,5	113,7	116,1	117	-0,2	1,1	2,1	0,8
آسفي	108,2	108,9	110,5	111,6	112,8	0,6	1,5	1,0	1,1
بني ملال	111,7	111,9	113,3	115,6	116,8	0,2	1,3	2,0	1,0
الحسيمة	114,0	113,8	115,3	117,9	118,4	-0,2	1,3	2,3	0,4
الصعيد الوطني	**112,9**	**113,4**	**115,2**	**117,1**	**117,9**	**0,4**	**1,6**	**1,6**	**0,7**
النطاق الموسع (بالنقط المئوية)						**1,3**	**1,6**	**1,3**	**2,2**

المصادر: المندوبية السامية للتخطيط وحسابات بنك المغرب.

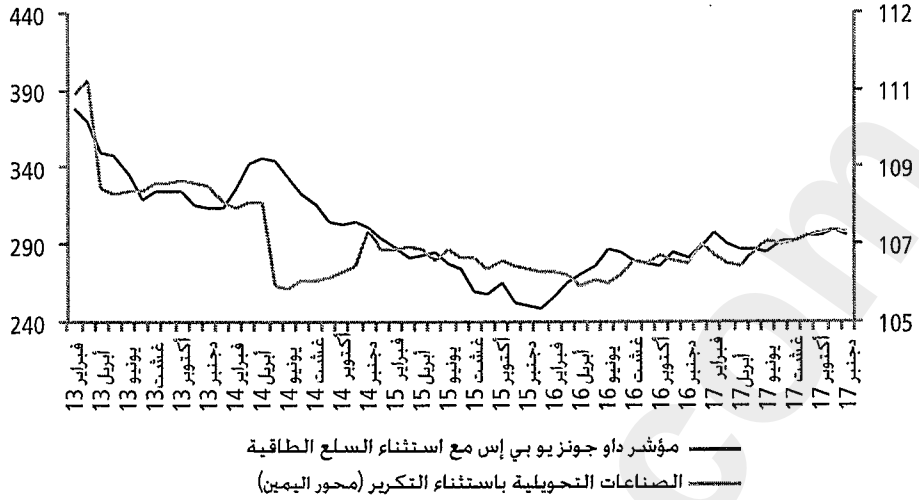
5.4.1 تطور مؤشرات أسعار الإنتاج الصناعي

في سياق تميز بارتفاع ملموس في الأسعار الدولية للمواد الأولية، سجل مؤشر أسعار الإنتاج في الصناعات التحويلية باستثناء تكرير النفط[1] ارتفاعا سنويا بنسبة 0,7%، وهو الأول من نوعه منذ 2012.

1 في غياب معطيات رسمية عن أسعار الإنتاج باستثناء قطاع التكرير قبل أبريل 2016، يتم حساب هذا المؤشر بإدماج وزن قطاع التكرير الذي يقدّره بنك المغرب.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

رسم بياني 11.4.1: تطور مؤشر داو جونز يوبي إس[1] مع استثناء السلع الطاقية أسعار الإنتاج في الصناعات التحويلية باستثناء التكرير



1 يتكون مؤشر داو جونز يو بي إس للسلع الأساسية (DJ-UBSCI) من أسعار العقود الآجلة لما مجموعه 22 سلعة أساسية تشمل السلع الطاقية والسلع الزراعية والمعادن الثمينة والمعادن الأساسية.

المصادر: المندوبية السامية للتخطيط وdatastream والبنك الدولي.

وحسب الفروع، ارتفعت أسعار الإنتاج بنسبة 2,1% في "الصناعة الكيماوية"، و0,3% في "الصناعة الغذائية"، و2,9% في "صناعة التجهيزات الكهربائية"، و2,3% في "صناعة المنتجات المعدنية، باستثناء الآلات والتجهيزات الكهربائية". وقد عوض هذا الارتفاع بشكل كبير التراجع الذي شهدته أسعار الإنتاج في "صناعة النسيج" الذي بلغ 1,2%.

جدول 3.4.1: أسعار الإنتاج الصناعي (سنة الأساس 100= 2010) (التغير %)

	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
مؤشر أسعار الإنتاج باستثناء التكرير	**8,2**	**1,8**	**-0,9**	**-2,0**	**-0,2**	**-0,4**	**0,7**
بما فيه							
الصناعات الغذائية	4,5	3,2	1,5	-0,7	-0,7	-0,4	0,3
المواد المصنعة من التبغ	0,0	0,0	6,4	2,1	5,2	2,4	0,0
الصناعات الكيماوية	36,7	2,1	-9,5	-11,7	-0,3	-0,2	2,1
صناعة النسيج	2,1	0,8	-0,3	0,5	-2,8	0,1	-1,2
الألبسة	0,6	0,8	0,7	1,1	2,8	0,8	0,0
صناعة التجهيزات الكهربائية	7,6	1,7	-1,6	-2,4	0,1	-3,1	2,9
صناعة الورق والورق المقوى	-0,2	-2,0	1,8	1,0	-0,4	-2,3	0,2
صناعة المنتجات الحديدية، باستثناء الآلات والمعدات	-0,2	2,1	1,4	-1,3	-2,9	-0,3	2,3

المصادر: المندوبية السامية للتخطيط وحسابات بنك المغرب.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

5.1 المالية العمومية

شهدت سنة 2017 استئناف عملية تصحيح أوضاع المالية العمومية بعد توقفه في 2016، حيث تقلص عجز الميزانية، دون احتساب مداخيل الخوصصة، من 4,5% إلى 3,6% من الناتج الداخلي الإجمالي، لكنه تجاوز الهدف المحدد في قانون المالية بمقدار 0,6 نقطة من الناتج الداخلي الإجمالي.

وفي سياق اتسم بالتأخر في اعتماد قانون المالية، تميزت السنة المالية على مستوى المداخيل بانتعاش عائدات الضريبة على الشركات والضريبة على القيمة المضافة إلى جانب تحصيل مبالغ هامة برسم هبات بلدان مجلس التعاون الخليجي التي بلغت 9,5 مليار درهم. وعلى مستوى النفقات، سجلت كتلة الأجور انخفاضا هو الأول من نوعه منذ عام 1994، لتصل بذلك نسبتها إلى الناتج الداخلي الإجمالي إلى 9,8%. وارتفعت تكاليف المقاصة للسنة الثانية على التوالي، لتصل إلى 15,3 مليار، نتيجة ارتفاع الأسعار العالمية للمنتجات النفطية. بموازاة ذلك، تواصل المجهود الاستثماري للخزينة حيث ارتفعت نفقات الاستثمار بنسبة 5,1%، والتي تم تمويلها في حدود 36,1% عن طريق مدخرات الميزانية التي ما فتئت تتحسن منذ سنة 2014.

وأخذا بعين الاعتبار تحسن الرصيد الإيجابي للحسابات الخصوصية للخزينة بقيمة 1,6 مليار وانخفاض مخزون متأخرات الأداء بواقع 866 مليون، بلغت الاحتياجات التمويلية للخزينة 38,7 مليار، تم تمويل 91,4% منها عن طريق موارد داخلية. وبالتالي، تزايدت مديونية الخزينة بواقع 0,2 نقطة لتصل إلى 65,1% من الناتج الداخلي الإجمالي، مع انخفاض مكونها الداخلي بواقع 0,1 نقطة إلى 50,7% من الناتج الداخلي الإجمالي وارتفاع مكونها الخارجي بواقع 0,3 نقطة إلى 14,4% من هذا الناتج.

جدول 1.5.1: المؤشرات الرئيسية للمالية العمومية

(بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي ما لم تتم الإشارة إلى خلاف ذلك)

	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الموارد العادية	25,4	26,0	25,5	25,4	23,6	23,7	23,9
الموارد الجبائية	22,6	23,4	21,9	21,4	20,7	20,9	21,2
هبات مجلس التعاون الخليجي (بملايير الدراهم)	-	-	5,2	13,1	3,7	7,2	9,5
النفقات العادية	26,3	28,1	25,9	25,0	22,6	22,3	21,6
كتلة الأجور	10,8	11,4	11,0	11,0	10,4	10,3	9,8
المقاصة	6,0	6,5	4,6	3,5	1,4	1,4	1,4
المقاصة (بملايير الدراهم)	48,8	54,9	41,6	32,6	14,0	14,1	15,3
الاستثمار	6,1	6,1	5,4	5,9	5,9	6,3	6,3
رصيد الميزانية	-6,6	-7,2	-5,1	-4,9	-4,2	-4,5	-3,6
الدين العمومي المباشر	52,5	58,2	61,7	63,4	63,7	64,9	65,1
إجمالي الدين العمومي	63,5	69,5	73,4	78,2	79,9	81,6	82,0

المصادر: وزارة الاقتصاد والمالية (مديرية الخزينة والمالية الخارجية) والمندوبية السامية للتخطيط.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

1.5.1 قانون المالية لسنة 2017

تم إعداد قانون المالية لسنة 2017 على أساس نسبة نمو قدرها 4,5% ومتوسط سعر النفط 54 دولارا للبرميل وغاز البوتان 350 دولارا للطن الواحد، وسعر الصرف 9,8 دراهم للدولار ونسبة التضخم 1,7%. وحدد عجز الميزانية المستهدف في 33 مليار درهم، أي ما يعادل 3% من الناتج الداخلي الإجمالي.

وحسب التوقعات الواردة في هذا القانون، فإن المداخيل الضريبية سترتفع بنسبة 4,8% مقارنة بتوقعات قانون المالية لسنة 2016، لتعكس ارتفاعا بنسبة 5,8% إلى 50,5 مليار بالنسبة للضريبة على القيمة المضافة على الواردات، وبنسبة 5,8% إلى 40,9 مليار بالنسبة للضريبة على الدخل وبنسبة 2,9% إلى 45,6 مليار بالنسبة للضريبة على الشركات. بالمقابل، ستتراجع العائدات غير الجبائية بنسبة 17,9%، تشمل بالأساس انخفاض هبات دول مجلس التعاون الخليجي بنسبة 38,5% إلى 8 مليار درهم وتزايد عائدات الاحتكار بنسبة 8,8% إلى 9,1 مليار. تبعا لذلك، كان من المتوقع أن تصل مساهمة المكتب الشريف للفوسفاط والوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية إلى 2 مليار لكل واحد منهما، ومساهمة اتصالات المغرب إلى 1,4 مليار درهم وبنك المغرب إلى 620 مليون. وإجمالا، كان يتوقع أن تتحسن الموارد العادية بنسبة 2,2%.

جدول 2.5.1: برمجة الميزانية (بملايين الدراهم)

	قانون المالية 2016	قانون المالية 2017	التغير بالنسبة المئوية	التغير بالقيمة
الموارد العادية	**245 945**	**251 408**	**2,2**	**5 463**
الموارد الجبائية[1]	215 484	225 814	4,8	10 330
منها : الضريبة على القيمة المضافة	79 298	82 835	4,5	3 537
الضريبة على الشركات	44 255	45 555	2,9	1 300
الضريبة على الدخل	38 614	40 855	5,8	2 241
الموارد غير الجبائية	27 161	22 293	-17,9	-4 867
منها : هبات مجلس التعاون الخليجي	13 000	8 000	-38,5	-5 000
مداخيل بعض الحسابات الخصوصية للخزينة	3 300	3 300	0,0	0
النفقات الإجمالية	**288 563**	**290 377**	**0,6**	**1 814**
النفقات العادية	**235 433**	**234 799**	**-0,3**	**-634**
كتلة الأجور	106 776	106 701	-0,1	-75
السلع والخدمات الاخرى	61 033	61 124	0,1	91
فوائد الدين	28 285	27 474	-2,9	-811
المقاصة	15 550	14 650	-5,8	-900
التحويلات للجماعات الترابية	23 789	24 851	4,5	1 061
الرصيد العادي[2]	**10 512**	**16 608**	**58**	**6 096**
نفقات الاستثمار[3]	53 130	55 578	4,6	2 448
رصيد باقي الحسابات الخصوصية للخزينة	6 000	6 000		
الرصيد الأولي[2]	**-8 334**	**-5 495**		
رصيد الميزانية الإجمالي[2]	**-36 618**	**-32 969**		
بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي[4]	**-4,3**	**-3,5**		
الحاجة إلى التمويل	**-36 618**	**-32 969**		
التمويل الداخلي	14 409	20 462		
التمويل الخارجي	22 209	12 507		

[1] يتم التعبير عن العائدات الضريبية بالأرقام الصافية وتتضمن عائدات الضريبة على القيمة المضافة المحولة إلى الجماعات الترابية البالغة 30%.

[2] يمثل رصيد الميزانية الفارق بين الموارد العادية والنفقات الإجمالية بما في ذلك رصيد الحسابات الخصوصية للخزينة، فيما يستثني الرصيد الأولي أداء فوائد الدين. يعبر الرصيد العادي عن الفارق بين الموارد العادية والنفقات العادية.

[3] التوقعات من حيث الإصدارات.

[4] معاملات تم حسابها على أساس الناتج الداخلي الإجمالي كما حدد ذلك وزارة الاقتصاد والمالية.

المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية (مديرية الخزينة والمالية الخارجية)

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

بالمقابل، وانعكاسا لإرادة الحكومة في التحكم في النفقات، توقع قانون المالية تحقيق تراجع طفيف في النفقات الجارية بنسبة 0,3%. لذا، كانت التوقعات تشير إلى أن كتلة الأجور والنفقات برسم السلع والخدمات الأخرى ستسجل على التوالي شبه استقرار في 106,7 مليار و61,1 مليار وأن تتراجع تكاليف المقاصة بنسبة 5,8% إلى 14,7 مليار. وعلى النقيض من ذلك، كان من المتوقع أن تتزايد إصدارات الاستثمار بنسبة 4,6% إلى 55,6 مليار.

إطار 1.5.1: أبرز التدابير الضريبية في قانون المالية لسنة 2017

أدخل قانون المالية لسنة 2017، كما تمت المصادقة عليه، تغييرات عديدة على القانون الجبائي. وتمثلت هذه الأخيرة على الخصوص في وضع أنظمة جبائية خاصة، وبعض التعديلات في ما يتعلق بالإعفاء الضريبي وتوضيح بعض أحكام المدونة العامة للضرائب. ويمكن استعراض التدابير الرئيسية المعتمدة فيما يلي:

(أ) فيما يتعلق بالضريبة على الشركات

- تطبيق نظام جبائي خاص لفائدة هيئات التوظيف الجماعي العقاري من أجل تطوير آليات تعبئة الادخار الطويل الأمد وتنويعها. هكذا، أصبحت هذه الهيئات تستفيد من إعفاء من أداء الضريبة على الشركات فيما يتعلق ب(أ) الأرباح المتأتية من عائدات كراء العقارات المعدة لأغراض مهنية؛ و(ب) عائدات الأسهم، وحصص المشاركة والمداخيل المعتبرة في حكمها؛ و(ج) عائدات التوظيفات المالية ذات الدخل الثابت.
- إعفاء شامل من الضريبة على الشركات بالنسبة للمقاولات الصناعية الحديثة النشأة لمدة خمس سنوات اعتبارا من بداية الاستغلال.
- إحداث تخفيض دائم للضريبة على الشركات، بالنسبة للسنوات الثلاثة الأولى، لفائدة الشركات التي تلج البورصة مع خفض بنسبة 50% في حالة زيادة الرأسمال و25% عند بيع الأسهم الموجودة. تجدر الإشارة إلى أن هذا الإجراء قد أحدث بداية في قانون المالية لسنة 2001 لمدة تصل إلى ثلاث سنوات وتم تمديده منذ ذلك الحين إلى غاية 31 دجنبر 2016.
- إرساء الحياد فيما يتعلق بالضريبة على الشركات بالنسبة لعمليات (أ) إقراض شهادات الصكوك السيادية لضمان انسجامها مع المعالجة الضريبة لسندات الخزينة؛ و(ب) التفويت الخاص بجميع عناصر الأصول القابلة للتسنيد بدلا من حصرها على تفويتات الأصول الثابتة سابقا؛ و(ج) عمليات تفويت واسترداد العقارات المنجزة بين المقاولات في إطار عقد البيع مع إعادة الشراء.
- الإرجاع التلقائي لفائض الضريبة على الشركات المؤدى من طرف المقاولة في حالة توقف نشاطها في غضون ثلاثة أشهر.

(ب) فيما يتعلق بالضريبة على الدخل

- إعفاء التعويض عن التدريب[1] في القطاع الخاص بالنسبة لخريجي التعليم العالي أو التكوين المهني. ويشمل هذا الإعفاء، الذي حدد له سقف ستة آلاف درهم خلال فترة 24 شهرا، أيضا الطلبة في سلك الدكتوراه في إطار عقود لإنجاز بحوث مع المقاولات.

1 أحدث الإعفاء بصفة دائمة بعد أن كان يقتصر على الفترة الممتدة من فاتح يناير 2013 إلى 31 دجنبر 2016.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

- إحداث الحياد الضريبي برسم الضريبة على الدخل الخاضة بالأرباح العقارية لفائدة عمليات البيع مع إعادة الشراء للعقارات أو الحقوق العينية العقارية.
- إحداث الحياد الضريبي لفائدة عمليات المساهمة بها من عقار أو حقوق عينية عقارية من طرف أشخاص ذاتيين في أصول إحدى الشركات. وفي حالة المساهمة بعناصر في هيئات التوظيف الجماعي في العقار، يطبق هذا الحياد سواء بالنسبة للضريبة على الدخل أو الضريبة على الشركات ولكن لفترة انتقالية تصل إلى ثلاث سنوات ابتداء من فاتح يناير 2018.
- توسيع نطاق المزايا الممنوحة للتصدير لفائدة المصدرين غير المباشرين[2].

(ج) فيما يتعلق بالضريبة على القيمة المضافة

- توسعة نطاق الإعفاءات لفائدة المقاولات الموجودة على سلع الاستثمار للمشاريع المنجزة في إطار الاتفاقيات المبرمة مع الدولة والتي يساوي مبلغها أو يفوق 100 مليون درهم.
- إعفاء العمليات المنجزة داخليا أو ما بين المناطق الحرة للتصدير مع الحق في الخصم.
- استثناء الأرباح من الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة على العربات التي تقتنيها وكالات تأجير السيارات.
- الإعفاء بشكل دائم من الضريبة على القيمة المضافة بالنسبة لجمعيات القروض الصغرى.

كما أدرج قانون المالية لسنة 2017 تدابير أخرى، نذكر منها على الخصوص:

- توحيد واجبات التسجيل في 5% فيما يتعلق بشراء الأراضي، والتي كانت خاضعة سابقا لنسبة 6% بالنسبة للقانون العام و4% بالنسبة للأراضي المخصصة للتجزئة أو للبناء داخل أجل 7 سنوات.
- تطبيق رسم ثابت في 200 درهم، بدلا من النسبة التناسبية البالغة 1,50% على العقود المنجزة في إطار بيع العقار في طور الإنجاز.
- الإعفاء من واجبات التسجيل المطبقة على التغيرات في الرأسمال والتعديلات على القوانين الأساسية أو الأنظمة التدبيرية بالنسبة لهيئات التوظيف الجماعي في العقار.
- إعفاء المركبات الكهربائية والهجينة من الضريبة السنوية الخصوصية على السيارات.

2 يتعلق الأمر بالمقاولات الصناعية المنتجة لمدخلات يستخدمها المصدرون المباشرون لصناعة منتجات موجهة للتصدير، وكذا مقدمي الخدمات الذين يقومون بصفقات بالعملة الأجنبية مع شركات موجودة في الخارج، أو في مناطق حرة للتصدير.

2.5.1 تنفيذ الميزانية

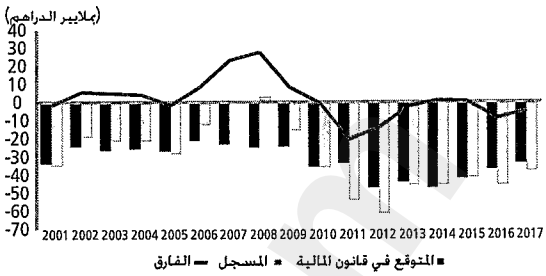
تم تنفيذ الميزانية في سياق اتسم بالتأخر في تبني قانون المالية، الذي دخل حيز التنفيذ في 12 يونيو 2017، نتيجة التباطؤ في تشكيل التحالف الحكومي الجديد.

أفرز تنفيذ الميزانية عجزا بلغ 37,8 مليار درهم، حيث تجاوز بما قدره 4,8 مليار الهدف المحدد في قانون المالية. إلا أنه تراجع بواقع 7,6 مليار مقارنة بسنة 2016، نتيجة نمو الموارد العادية[1] بنسبة 5,7% وارتفاع إجمالي النفقات بنسبة 2,7% ورصيد الحسابات الخصوصية للخزينة بواقع 1,6 مليار.

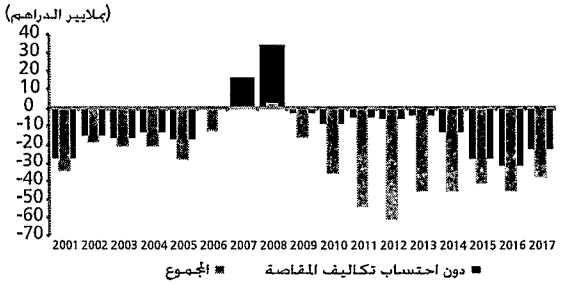
1 بما في ذلك حصة عائد الضريبة على القيمة المضافة المحول إلى الجماعات الترابية ودون احتساب مداخيل الخوصصة.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

رسم بياني 1.5.1: رصيد الميزانية



رسم بياني 2.5.1: رصيد الميزانية دون احتساب تكاليف المقاصة



المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية (مديرية الخزينة والمالية الخارجية)

الموارد العادية

تسارعت وتيرة نمو الموارد العادية بنسبة 5,7% في 2017 بدلا من 3% في 2016. ويعزى هذا التطور بالأساس إلى تحسن المداخيل الجبائية بواقع 6,3% بدلا من 3,4% في 2016. وبلغت هذه الأخيرة، المنجزة في حدود 99,6%، 224,9 مليار وانتقلت نسبتها إلى الناتج الداخلي الإجمالي من 20,9% إلى 21,2%.

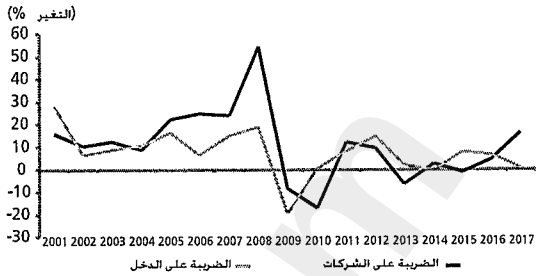
وتحسنت الضرائب المباشرة بواقع 8,1% إلى 92 مليار، نتيجة بالأساس لنمو الضريبة على الشركات بنسبة 16,3% إلى 50 مليار حيث بلغت نسبة تنفيذها 109,7%. بدورها، بلغت مداخيل الضريبة على الدخل، المنجزة في حدود 96,2%، ما مجموعه 39,3 مليار، مرتفعة بواقع 0,7%، رغم تسجيل انخفاض في العائدات المتعلقة بالأرباح العقارية بنسبة 5,6% إلى 4,1 مليار وبالأجور في القطاع العمومي[1] بواقع 6,9% إلى 8,3 مليار.

وفي نفس السياق، ارتفعت عائدات الضرائب غير المباشرة بنسبة 6,9% إلى 108,6 مليار. وتزايدت عائدات الضريبة على القيمة المضافة بنسبة 7,6% إلى 81,3 مليار، لتعكس ارتفاع عائدات الضريبة على القيمة المضافة على الواردات بنسبة 7,4% إلى 51,4 مليار، منها 8,5 مليار ، بدلا من 7,1 مليار سنة من قبل، برسم المنتجات النفطية. بدورها، أفرزت الضريبة على القيمة المضافة الداخلية، المنجزة في حدود 92,3%، عائدا يصل إلى 29,9 مليار، مسجلة تحسنا بواقع 8,1%. ويأخذ هذا التطور بعين الاعتبار تسديد مبلغ تسبيقات الضريبة على القيمة المضافة بقيمة 7,2 مليار مقابل 8,1 مليار في 2016. بموازاة ذلك، جلبت الضريبة الداخلية على الاستهلاك ما قيمته 27,4 مليار، مرتفعة بنسبة 4,8%، حيث تزايدت مداخيل الضريبة على التبغ بواقع 6,3% إلى 9,9 مليار وعلى المنتجات الطاقية بنسبة 3,4% إلى 15,7 مليار.

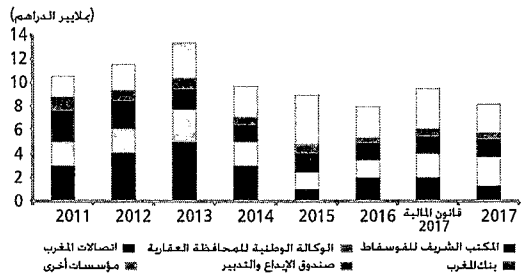
1 يتعلق الأمر بالأجور التي تدفعها مديرية نفقات الموظفين التابعة للخزينة العامة للمملكة والتي تمثل87 % من كتلة الأجور.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

رسم بياني 3.5.1: مداخيل الضريبة على الشركات وعلى الدخل



رسم بياني 4.5.1: عائدات الاحتكار والمساهمات

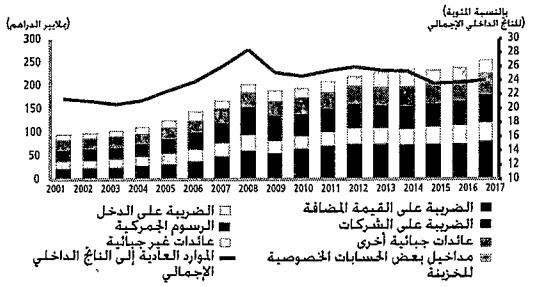


المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية (مديرية الخزينة والمالية الخارجية)

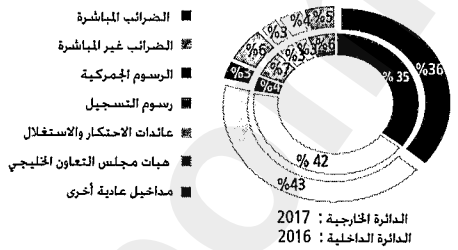
وبالنسبة للبنود الأخرى، وبعد انتعاشها بنسبة 17,6% في 2016، تقلصت عائدات الرسوم الجمركية بنسبة 5,1% إلى 8,6 مليار، نتيجة تراجع رسوم الاستيراد على القمح بنسبة 54,4% إلى 676,6 مليون درهم. وعلى نفس المنوال، تراجعت عائدات رسوم التسجيل والتمبر بنسبة 1% إلى 15,7 مليار وذلك رغم ارتفاع مداخيل الضريبة السنوية الخصوصية على السيارات بنسبة 6% إلى 2,4 مليار.

وفيما يتعلق بالعائدات غير الضريبية، فقد ارتفعت بنسبة 1,9% إلى 25,8 مليار، أي بنسبة تنفيذ بلغت 115,8%. ويعزى هذا التطور بالأساس إلى المداخيل المتأتية من هبات مجلس التعاون الخليجي البالغة 9,5 مليار مقابل 7,2 مليار سنة من قبل و8 مليار المتوقعة في قانون المالية. بالمقابل، سجلت عائدات الاحتكار شبه استقرار في 8 مليار، وكان مصدرها بالأساس الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية بقيمة 2,4 مليار، واتصالات المغرب بواقع 1,4 مليار، والمكتب الشريف للفوسفاط بمبلغ 1,3 مليار وبنك المغرب بواقع 556 مليون.

رسم بياني 5.5.1: الموارد العادية



رسم بياني 6.5.1: بنية الموارد العادية



المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية (مديرية الخزينة والمالية الخارجية)

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

جدول 3.5.1: وضعية تحملات وموارد الخزينة (بملايين الدراهم)

	[1]2016	2017	التغيرات %	نسبة التنفيذ مقارنة بقانون المالية 2017
الموارد العادية	**240 502**	**254 265**	**5,7**	**101,1**
الموارد الجبائية[2]	**211 608**	**224 914**	**6,3**	**99,6**
الضرائب المباشرة	85 075	91 989	8,1	102,9
الضريبة على الشركات	42 962	49 971	16,3	109,7
الضريبة على الدخل	39 036	39 307	0,7	96,2
الضرائب غير المباشرة	101 631	108 647	6,9	99,3
الضريبة على القيمة المضافة	75 497	81 264	7,6	98,1
الضريبة الداخلية على الاستهلاك	26 134	27 383	4,8	102,9
- الرسوم الجمركية	9 074	8 609	-5,1	96,4
- رسوم التسجيل والتنبر	15 827	15 669	-1,0	86,8
المداخيل غير الجبائية	**25 326**	**25 809**	**1,9**	**115,8**
الاحتكار	7 984	7 958	-0,3	87,8
هبات مجلس التعاون الخليجي	7 233	9 548	32,0	119,4
مداخيل بعض الحسابات الخصوصية للخزينة	**3 568**	**3 542**	**-0,7**	**107,3**
النفقات الإجمالية	**289 268**	**297 019**	**2,7**	**102,3**
النفقات العادية	**225 617**	**230 140**	**2,0**	**98,0**
السلع والخدمات	**161 773**	**163 353**	**1,0**	**97,3**
- الموظفون	104 859	104 598	-0,2	98,0
- السلع والخدمات الأخرى	56 914	58 755	3,2	96,1
فوائد الدين العمومي	**27 098**	**27 078**	**-0,1**	**98,6**
الداخلي	23 316	23 305	0,0	98,1
الخارجي	3 782	3 773	-0,2	101,7
المقاصة	**14 097**	**15 330**	**8,7**	**104,6**
التحويلات للجماعات الترابية	**22 649**	**24 379**	**7,6**	**98,1**
الرصيد العادي[3]	**14 884**	**24 125**		
نفقات الاستثمار	**63 651**	**66 879**	**5,1**	**120,3**
رصيد باقي الحسابات الخصوصية للخزينة	3 335	4 911		
الرصيد الأولي[3]	**-18 333**	**-10 765**		
رصيد الميزانية الإجمالي[3]	**-45 431**	**-37 843**		
تغير متأخرات الأداء	5 151	-866		
الحاجيات التمويلية	**-40 280**	**-38 709**		
التمويل الداخلي	35 937	35 363		
- المديونية الداخلية	23 664	27 631		
- عمليات أخرى	12 272	7 732		
التمويل الخارجي	2 809	3 346		
- السحوبات	10 388	16 588		
- الاستخمادات	-7 579	-13 242		
الخوصصة	1 535	0		

1 أرقام مراجعة

2 يعبر عن المداخيل الضريبية بأرقام صافية وتتضمن 30% من عائدات الضريبة على القيمة المضافة المحولة إلى الجماعات الترابية.

3 يمثل رصيد الميزانية الفارق بين الموارد العادية والنفقات الإجمالية بما في ذلك رصيد الحسابات الخصوصية للخزينة. فيما يستثني الرصيد الأولي أداء فوائد الدين. يعبر الرصيد العادي عن الفارق بين الموارد العادية والنفقات العادية.

المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية (مديرية الخزينة والمالية الخارجية)

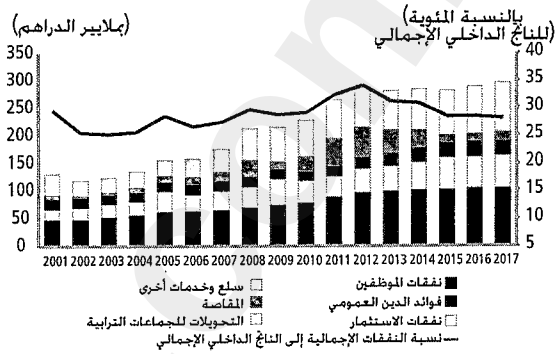
bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

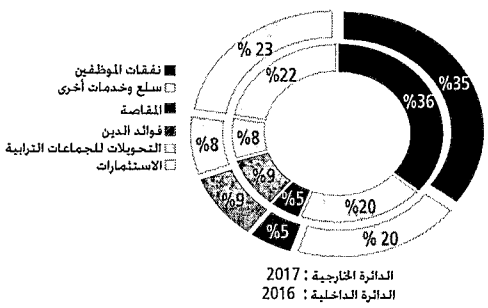
النفقات الإجمالية

بلغت النفقات الإجمالية، المنفذة في حدود 102,3%، في 297 مليار درهم، مرتفعة بنسبة 2,7%، وهي تقريبا نفس الوتيرة المسجلة في 2016. ويعكس هذا التطور ارتفاع النفقات العادية بواقع 2% إلى 230,1 مليار ونفقات الاستثمار بنسبة 5,1% إلى 66,9 مليار.

رسم بياني 7.5.1: النفقات الإجمالية



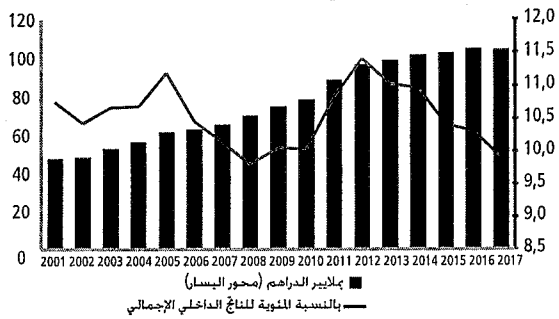
رسم بياني 8.5.1: بنية النفقات الإجمالية



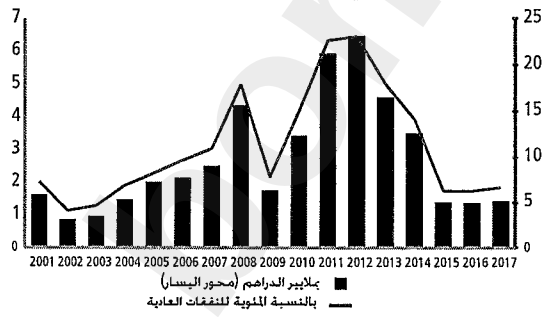
المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية (مديرية الخزينة والمالية الخارجية)

تزايدت النفقات الخاصة بالسلع والخدمات بنسبة 1% إلى 163,4 مليار، أي 97,3% من المبلغ المبرمج. وعلى وجه الخصوص، سجلت كتلة الأجور انخفاضا طفيفا بواقع 0,2% إلى 104,6 مليار، نتيجة تراجع متأخرات الأجور بنسبة 35,9% وارتفاع مكونها الهيكلي بواقع 1,1%. واستحوذت وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث والعلمي على 40,3% من هذه النفقات، وإدارة الدفاع الوطني على 22,1%، ووزارة الداخلية على 16,2% ووزارة الصحة على 7,3%. ونسبة إلى الناتج الداخلي الإجمالي، تراجعت كتلة الأجور بواقع 0,5 نقطة إلى 9,8%، لتواصل بذلك توجهها نحو الانخفاض الذي بدأ في 2013. وأخذا بعين الاعتبار تزايد عدد الموظفين بواقع 1,6%، سيكون متوسط الأجر الشهري الإجمالي قد تراجع بنسبة 1,8% إلى 9363 درهم[1].

رسم بياني 9.5.1: كتلة الأجور



رسم بياني 10.5.1: تكاليف المقاصة



المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية (مديرية الخزينة والمالية الخارجية)

1 تقديرات بنك المغرب

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

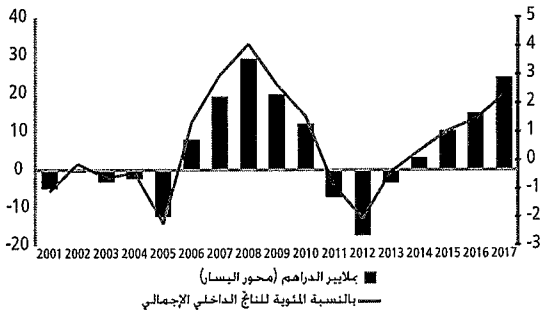
وفي ما يتعلق بباقي السلع والخدمات، ارتفعت النفقات بنسبة 3,2%، مقابل 0,6%، سنة من قبل، لتصل إلى 58,8 مليار درهم، وهو ما يمثل نسبة تنفيذ تصل إلى 96,1%. ويعكس هذا التطور بالأساس ارتفاع الدعم الممنوح إلى المؤسسات والمقاولات العمومية بواقع 8,9% إلى 19,6 مليار، والتحويلات إلى الصندوق المغربي للتقاعد بنسبة 6% إلى 14,2 مليار، فيما تراجعت بالمقابل الدفعات المحولة إلى الحسابات الخاصة للخزينة بنسبة 20% إلى 3,6 مليار.

بعد التراجع الملموس ما بين 2013 و2015 الناتج عن التأثير المزدوج لإصلاح نظام المقاصة وانخفاض الأسعار العالمية للمنتجات النفطية، سجلت تكاليف المقاصة ارتفاعا بنسبة 0,9% في 2016 و8,7% في 2017 إلى 15,3 مليار. وكلف الدعم المقدم لسعر غاز البوتان 10,3 مليار، مقابل 3,7 مليار للسكر و1,2 مليار لدقيق القمح الطري الوطني.

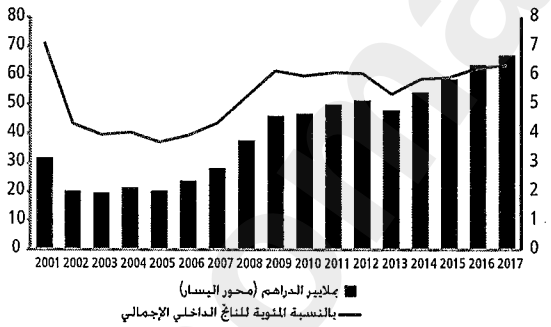
وفي الأخير، وبعد انخفاضها بواقع 0,7% في 2016، سجلت التكاليف المتعلقة بفوائد الدين شبه استقرار في 27,1 مليار، منها 23,3 مليار برسم الشق الداخلي و3,8 مليار برسم الشق الخارجي.

وفي ظل هذه الظروف، واصل فائض الرصيد العادي نموه ليصل إلى 24,1 مليار مقابل 14,9 مليار سنة من قبل، لتصل مساهمته في تمويل نفقات الاستثمار في حدود 36,1% بدلا من 23,4%. وواصلت هذه الأخيرة منحاها نحو الارتفاع، مسجلة نموا بنسبة 5,1% إلى 66,9 مليار، لتحافظ بذلك على نسبة تنفيذها في حوالي 120% ونسبتها إلى الناتج الداخلي الإجمالي في 6,3%. وتزايدت النفقات المشتركة بنسبة 1,4% إلى 20,6 مليار ونفقات الوزارات بنسبة 12,1% إلى 46,4 مليار. ونفذت هذه الأخيرة في حدود 22,9% بالنسبة لوزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء و18,3% لوزارة الفلاحة والصيد البحري.

رسم بياني 11.5.1: الرصيد العادي



رسم بياني 12.5.1: نفقات الاستثمار

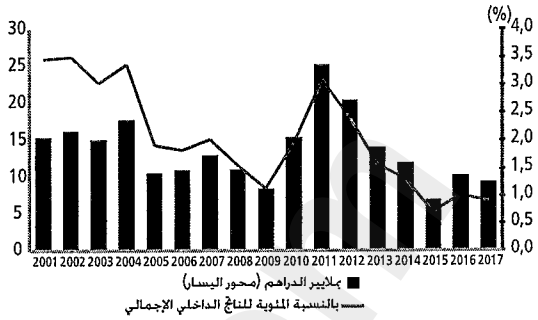


المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية (مديرية الخزينة والمالية الخارجية)

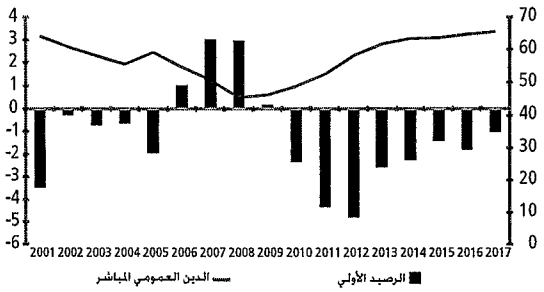
أخذا بعين الاعتبار الرصيد الإيجابي للحسابات الخصوصية للخزينة البالغ 4,9 مليار درهم، مقابل 3,3 مليار في 2016، تقلص عجز الميزانية بنسبة 16,7% إلى 37,8 مليار درهم، أي ما يعادل 3,6% من الناتج الداخلي الإجمالي مقابل 4,5% في 2016. ومع انخفاض متأخرات الأداء بمبلغ 866 مليون ، بلغ عجز الصندوق 38,7 مليار، منخفضا بنسبة 3,9%.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

رسم بياني 13.5.1: مخزون متأخرات الأداء



رسم بياني 14.5.1: الرصيد الأولي والدين العمومي المباشر (بالنسبة المئوية للناتج الداخلي الإجمالي)



المصادر: وزارة الاقتصاد والمالية (مديرية الخزينة والمالية الخارجية) وتقديرات بنك المغرب بشأن مخزون المتأخرات.

إطار 2.5.1: رقمنة الإدارة العمومية

أحدثت الثورة الرقمية تحولات عديدة في ميادين مختلفة، بما فيها مجال الخدمات العمومية. ووعيا منها بالفرص التي تتيحها، شرعت الإدارة العمومية تدريجيا في إدراج التكنولوجيات الجديدة ضمن طرق عملها وتدبيرها وذلك من أجل تحسين الفعالية والشفافية في التدبير العمومي وجودة الخدمات المقدمة. وعلى صعيد النظام الضريبي والميزانية، لعبت الرقمنة دورا كبيرا خاصة في ما يتعلق بتحسين تحصيل العائدات وتبسيط المساطر. ووفقا للعديد من الدراسات، فمن شأن رقمنة الإدارة العمومية توفير العديد من المزايا على مختلف الأصعدة، حيث ستمكن على الخصوص من:

- تعزيز الحكامة وشفافية الميزانية، والحد بالتالي من الفساد والرشوة؛
- تقليص تكاليف الإجراءات والصفقات وضمان تتبع مسارها، ما من شأنه الحد من التهرب الضريبي وتوسع الأنشطة غير المهيكلة؛
- تسهيل وتبسيط الإجراءات الإدارية؛
- تحسين الجودة وتوفر المعطيات والمساهمة بالتالي في اتخاذ قرارات أفضل لا سيما فيما يتعلق بالنفقات العمومية؛
- استهداف أفضل، خصوصا في البلدان النامية، للتحويلات الاجتماعية وتحسين الإدماج المالي.

وحسب تقديرات[1] صندوق النقد الدولي، من شأن رقمنة الأداءات الحكومية في البلدان النامية توفير ما بين 220 و320 مليار دولار، ما يمثل من 0,8% إلى 1,1% من الناتج الداخلي الإجمالي، ستستفيد ميزانية الدولة من نصفها بتشكل مباشر. وسيكون هذا الربح أكثر أهمية إذا أخذ بالحسبان التأثيرات غير المباشرة، لا سيما في مجال تحسين الخدمات العمومية، ومكافحة التهرب الضريبي وتقليص حجم القطاع غير المهيكل.

1 "الثورة الرقمية في المالية العمومية"، صندوق النقد الدولي، 2017.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

I تجارب دولية

بالنظر إلى الفرص التي توفرها التكنولوجيات الجديدة والأرباح التي تدرها، فليس من الغريب رؤية السلطات العمومية عبر العالم تشحذ طاقتها وتطور إطارات واستراتيجيات ملائمة للاستفادة منها. وفي هذا الصدد، يظهر استقصاء[2] أجرى سنة 2013 للبنك الدولي وجود 176 منصة[3] إلكترونية للبيانات يستخدمها 176 بلدا من أجل التسجيل والمحاسبة الآلية معاملات الإدارات العمومية في حساب وحيد للخزينة. أيضا، كشفت النسخة الحادية عشرة من تقرير[4] «Paying Taxes 2016» (أداء الضرائب 2016) إلى أن الإجراءات الأكثر شيوعا على الصعيد العالمي في مجال الإصلاحات الجبائية خلال سنة 2015 تتعلق بتطبيق أو تطوير الأنظمة الإلكترونية في أداء الضرائب.

على سبيل المثال، تبنت البرازيل، على غرار جل دول أمريكا اللاتينية، تشريعات تفرض إلزامية الفاتورة الإلكترونية من أجل تجنب التهرب الضريبي وتسهيل عملية التحصيل. ووضعت أيضا بوابة إلكترونية أطلق عليها إسم «Transparency Portal» (بوابة الشفافية) من أجل نشر معطيات الميزانية بشكل يومي، وقامت بالإلغاء المادي للتحويلات الاجتماعية في إطار برنامج «Bolsa Familia»، ما مكنها من تقليص التكاليف الخاصة بهذه العملية بنسبة 31%.

وفي الهند، شكلت السلطات وحدة رقمية تسهر على تتبع كافة المعاملات وعلى مركزة مجموع تصريحات الملزمين بالضريبة، في إطار إصلاح كبير شرع في تطبيقه سنة 2017 والذي أحدث ضريبة موحدة على السلع والخدمات عبر مجموع البلاد، تفعيلا لمبدأ « One Nation, One Tax » «أمة واحدة، ضريبة واحدة». ويمثل هذا البلد أيضا أحد التجارب الأكثر إثارة للاهتمام فيما يتعلق باستهداف المساعدات الاجتماعية، حيث تم وضع نظام بيومتري لتحديد الهوية يسمى « Aadhaar » من أجل التصدي لمشاكل الفساد والاختلاس.

وتعد كينيا من البلدان المعروفة أيضا بتجربتها الناجحة في مجال استخدام التكنولوجيات الجديدة للمعلومات. فقد استطاعت تعزيز الإدماج المالي والاستفادة من إمكانات القطاع غير المهيكل، من خلال تطوير تطبيقات للهاتف النقال مثل M-Pesa. كما طورت قدرتها على تعبئة الموارد من خلال تطبيق نظام إلكتروني للتصريح الضريبي، I-Tax، تقوم بتدبيره الإدارة الضريبية Kenya Revenue Authority، (هيئة الدخل الكينية).

II-التجربة المغربية

على الصعيد الوطني، وبناء على عدة مبادرات سابقة، أعطى المغرب في سنة 2016 الانطلاقة لاستراتيجية «المغرب الرقمي 2020» التي تستهدف (أ) التحول الرقمي للاقتصاد الذي يشمل على الخصوص مبادرة الحكومة الإلكترونية (E-Gov) وتقليص الفجوة الرقمية لفائدة المواطنين والمقاولات؛ و(ب) إعادة تمركز البلد كقطب رقمي جهوي؛ و(ج) تطوير «الوجهة الرقمية المغرب».

---

2 "أنظمة المعلومات والتدبير المالي وبيانات الميزانية المتاحة"، البنك الدولي، 2013.

3 يتعلق الأمر بأنظمة معلوماتية خاصة بالتدبير المالي.

4 تقرير يصدر سنويا عن البنك الدولي وشركة برايس ووتر هاوس كوبرز (PWC).

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

وفي مجال الضرائب والميزانية على وجه الخصوص، ينبغي في البداية الإشارة إلى أنه تم القيام منذ عدة سنوات بإحداث «القاعدة الآلية للجمارك على الشبكة» (بدر)، وهو نظام يمكن من تنفيذ كافة الإجراءات المتعلقة بالتعشير الجمركي للسلع عبر الأنترنت. وفي سنة 2007، تم تطبيق خدمة للضرائب عبر الأنترنت أطلق عليها مسمى «SIMPL »، تمكن من القيام بالتصريح والأداء الإلكترونيين للضرائب والرسوم. وأصبح استخدام هذا النظام إلزاميا بشكل تدريجي حسب رقم المعاملات المنجز. وابتداء من فاتح يناير 2017، تم تعميم هذا الطابع الإلزامي على مجموع المقاولات باستثناء تلك الخاضعة للضريبة على الدخل حسب نظام الربح الجزافي فيما وسع قانون المالية لسنة 2018 مجال تطبيقه ليشمل الضريبة على المداخيل الأخرى غير المهنية للأشخاص الذاتيين. كما فرض هذا القانون استخدام الإجراءات الإلكترونية فيما يتعلق بشكليات التسجيل وأداء الرسوم المتعلقة بها من طرف الموثقين. وأطلقت تدابير أخرى في نفس السياق منها على الخصوص إلغاء الطابع المادي لأداء الضريبة السنوية الخصوصية على السيارات والوارد في قانون المالية لسنة 2016.

وفيما يتعلق بالنفقات العمومية، تم وضع منصتين إلكترونيتين رئيسيتين من طرف السلطات. تهدف الأولى «e-budget» (الميزانية الإلكترونية) إلى إلغاء الطابع المادي للبرمجة المالية من خلال التكلف بتحليل وتتبع العمليات لفائدة الأقسام الوزارية. أما الثانية، وهي «التدبير المندمج للإنفاق» فتتيح تبسيط الإجراءات المرتبطة بالنفقات وتسريع تنفيذها من خلال خدمات عبر الأنترنت .

وختاما، إذا كان من الصعوبة بمكان الإحاطة بجميع الآثار والفرص التي تتيحها الثورة الرقمية بالنسبة للإدارة العمومية، فمن المهم رغم ذلك التشديد على أن استغلال هذه الفرص يتطلب موارد هامة ومجهودا استثماريا ضخما في الرأسمال البشري. إلى جانب ذلك، فإن هذه الثورة لا تخلوا من مخاطر أيضا، حيث تضع تحديات جديدة أمام السلطات لا سيما فيما يتعلق بأمن الفضاء الإلكتروني وحماية المعطيات الشخصية.

3.5.1 تمويل الخزينة

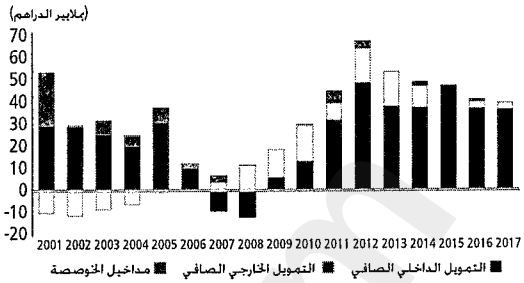
تمت تغطية الاحتياجات التمويلية للخزينة سنة 2017 من خلال موارد داخلية صافية في حدود 35,4 مليار، فيما لم يتجاوز المبلغ الصافي للموارد الخارجية 3,3 مليار.

وفيما يتعلق بالتمويل الداخلي، بلغت القيمة الصافية لما تمت تعبئته في سوق المزايدات 26,7 مليار مقابل 19,9 مليار سنة من قبل. ورفعت البنوك من مشترياتها من سندات الخزينة بواقع 17,6 مليار، ومنظمات التوظيف الجماعي في القيم النقدية بواقع 13,2 مليار وصندوق الإيداع والتدبير بواقع 3,3 مليار. بموازاة ذلك، قلصت شركات التأمين ومنظمات الاحتياط الاجتماعي من مخزونها من هذه السندات بواقع 8,3 مليار. إلى جانب ذلك، عبأت الخزينة من خلال قنواتها الذاتية مبلغ 7,7 مليار مقابل 12,3 مليار سنة من قبل.

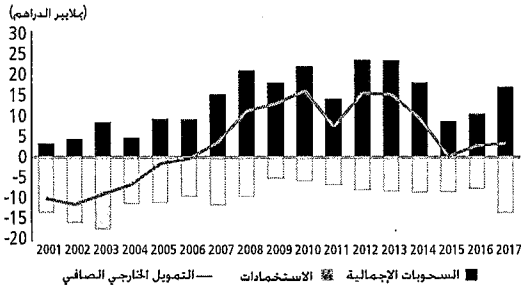
وبالنسبة للتمويل الخارجي، قامت الخزينة بسحوبات إجمالية بقيمة 16,6 مليار، مرتفعة بواقع 6,2 مليار مقارنة بسنة 2016. وجاءت هذه التمويلات من البنك الدولي بواقع 5,5 مليار، وصندوق التنمية السعودي بمبلغ 4,7 مليار، والبنك الإفريقي للتنمية بواقع 3 مليار، وصندوق النقد العربي بواقع 2,5 مليار واليابان بواقع 711 مليون درهم. بالمقابل، قامت الخزينة بسداد قرض بقيمة 5,5 مليار (500 مليون أورو) معبأ من السوق المالية الدولية سنة 2007، ليصل بذلك مجموع التسديدات برسم الدين الخارجي 13,2 مليار مقابل 7,6 مليار في 2016.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

رسم بياني 15.5.1: التمويل الصافي للخزينة



رسم بياني 16.5.1: التمويل الخارجي للخزينة



المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية (مديرية الخزينة والمالية الخارجية)

4.5.1 الدين العمومي

واصل الدين العمومي المباشر توجهه نحو الارتفاع حيث تزايد بواقع 0,2 نقطة إلى 65,1% من الناتج الداخلي الإجمالي، مع العلم بأنه يتعين تخفيض هذا المؤشر إلى حوالي 60% في أفق سنة 2021 انسجاما مع التزامات الحكومة برسم خط الوقاية والسيولة. وتفاقم الدين الداخلي بنسبة 4,8% والخارجي بنسبة 7,2%، ليمثلا بذلك 50,7% و14,4% على التوالي من الناتج الداخلي الإجمالي.

ويظهر تحليل خصائص الدين الداخلي للخزينة أن متوسط أجل استحقاقه بلغ 6 سنوات و5 أشهر، متراجعا بشهرين مقارنة بسنة 2016، وأن متوسط تكلفته[1] قد تراجع بواقع 25 نقطة أساس إلى 4,5%. وبالنسبة للدين الخارجي، ظل متوسط تكلفته شبه مستقر في 2,6%، فيما اتسمت بنيته حسب العملات بانخفاض حصة الأورو بواقع 4,1 نقطة مئوية إلى 66,9%، نتيجة سداد القرض المحصل عليه في 2007، مقابل ارتفاع حصة الدولار إلى 27,2%.

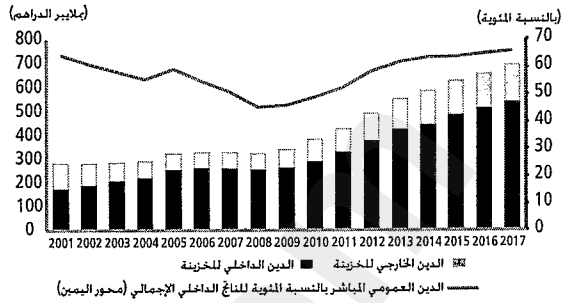
واستمر الدين الخارجي للمقاولات والمؤسسات العمومية في الارتفاع بنسبة 5,7% إلى 179,3 مليار. وبذلك استقر المبلغ الجاري للدين الخارجي العمومي في 332,4 مليار، أي ما يعادل 31,3% من الناتج الداخلي الإجمالي بدلا من 30,8% في 2016. وحسب الجهات الدائنة، لا زالت المؤسسات المتعددة الأطراف تهيمن على هذا الدين بنسبة 47,3%، يليها الدائنون الثنائيون بنسبة 29,3% والسوق المالية الدولية والبنوك التجارية بنسبة 23,4%.

وفي المجموع، ارتفع جاري الدين العمومي[2] بنسبة 5,4% إلى 871,5 مليار، وتزايدت نسبته إلى الناتج الداخلي الإجمالي بواقع 0,4 نقطة إلى 82%.

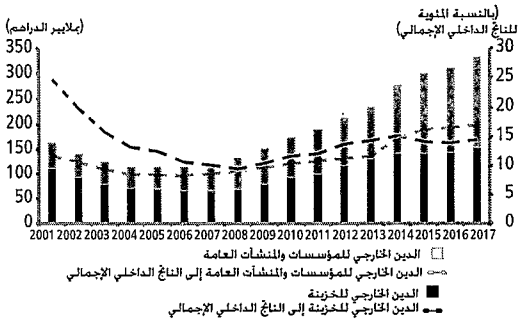
1 تحتسب على أساس نسبة الفوائد المؤداة على الديون خلال السنة الجارية إلى مخزون الدين للسنة السابقة.
2 تشمل هذه المعطيات الدين العمومي المباشر والدين الخارجي للمقاولات والمؤسسات العمومية.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

رسم بياني 17.5.1: مديونية الخزينة



رسم بياني 18.5.1: الدين الخارجي العمومي



المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية (مديرية الخزينة والمالية الخارجية).

جدول 4.5.1: وضعية الدين العمومي (بملايير الدراهم)

	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
I- الدين الداخلي للخزينة (1+2)	**257,5**	**266,4**	**292,3**	**331,3**	**376,8**	**424,5**	**445,5**	**488,4**	**514,7**	**539,3**
بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي	35,9	35,6	37,2	40,4	44,4	47,3	48,1	49,4	50,8	50,7
1-مناقصات سندات الخزينة	**252,7**	**257,9**	**277,8**	**314,2**	**356,7**	**413,0**	**426,1**	**470,1**	**490,0**	**516,7**
بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي	35,2	34,5	35,4	38,3	42,1	46,0	46,0	47,6	48,3	48,6
2- أدوات الدين الداخلي الأخرى	**4,9**	**8,5**	**14,4**	**17,1**	**20,1**	**11,5**	**19,4**	**18,3**	**24,7**	**22,6**
بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي	0,7	1,1	1,8	2,1	2,4	1,3	2,1	1,9	2,4	2,1
II- الدين الخارجي للخزينة	**68,3**	**78,7**	**92,4**	**99,6**	**116,9**	**129,8**	**141,1**	**140,8**	**142,8**	**153,1**
بالنسبة المئوية للناتج الداخلي الإجمالي	9,5	10,5	11,8	12,1	13,8	14,5	15,2	14,3	14,1	14,4
III- المبلغ الجاري للدين المباشر (I+II)	**325,8**	**345,2**	**384,6**	**430,9**	**493,7**	**554,3**	**586,6**	**629,2**	**657,5**	**692,3**
بالنسبة المئوية للناتج الداخلي الإجمالي	45,4	46,1	49,0	52,5	58,2	61,7	63,4	63,7	64,9	65,1
IV- الدين الخارجي للمقاولات والمؤسسات العمومية(المضمون)	**65,3**	**73,5**	**81,5**	**89,5**	**95,8**	**104,9**	**137,0**	**160,2**	**169,7**	**179,3**
بالنسبة المئوية للناتج الداخلي الإجمالي	9,1	9,8	10,4	10,9	11,3	11,7	14,8	16,2	16,7	16,9
الدين العمومي الخارجي (II+IV)	**133,6**	**152,3**	**173,8**	**189,1**	**212,7**	**234,7**	**278,1**	**301,0**	**312,5**	**332,4**
بالنسبة المئوية للناتج الداخلي الإجمالي	18,6	20,3	22,2	23,1	25,1	26,1	30,0	30,5	30,8	31,3
جاري الدين العمومي (III +IV)	**391,1**	**418,7**	**466,1**	**520,5**	**589,5**	**659,2**	**723,6**	**789,4**	**827,1**	**871,6**
بالنسبة المئوية للناتج الداخلي الإجمالي	54,6	55,9	59,4	63,5	69,5	73,4	78,2	79,9	81,6	82,0
الناتج الداخلي الإجمالي بالأسعار الجارية	**717,0**	**748,5**	**784,6**	**820,1**	**847,9**	**897,9**	**925,4**	**988,0**	**1 013,6**	**1 063,3**

المصادر: وزارة الاقتصاد والمالية (مديرية الخزينة والمالية الخارجية) والمندوبية السامية للتخطيط.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

6.1 ميزان الأداءات

اتسمت وضعية الحسابات الخارجية في سنة 2017 بالأداء المتميز لكافة صادرات السلع والخدمات. فقد شهدت مبيعات الفوسفاط ومشتقاته ارتفاعا ملحوظا. كما تعززت دينامية المهن العالمية للمغرب وسجلت مداخيل الأسفار انتعاشا قويا. في المقابل، شهدت الواردات تباطؤا، خاصة بفعل تدني المشتريات من سلع التجهيز وارتفاع الفاتورة الطاقية بعد أربع سنوات من التراجع.

نتيجة هذه التغيرات، التي جاءت مصحوبة باستمرار تنامي تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج وتحسن المداخيل المتأتية من هبات مجلس التعاون الخليجي بشكل أكثر من المتوقع، تراجع عجز الحساب الجاري من 4,2% إلى 3,6% من الناتج الداخلي الإجمالي.

وارتفعت التدفقات الصافية للاستثمارات المباشرة الأجنبية بنسبة 21,5% لتصل إلى 25,7 مليار درهم، في حين بلغت استثمارات المغاربة المقيمين بالخارج 9,3 مليار. علاوة على ذلك، تزايدت التدفقات الصافية برسم القروض إلى 22,5 مليار درهم بفعل الارتفاع الملحوظ للقروض الموجهة للقطاع العام.

في ظل هذه الظروف، وأخذا في الاعتبار على الخصوص تنامي موجودات البنوك من العملات الأجنبية، فقد تراجعت الاحتياطيات الدولية الصافية لبنك المغرب بنسبة 3,3% لتصل إلى 240,9 مليار درهم، أي ما يعادل 5 أشهر و20 يوما من واردات السلع والخدمات.

جدول 1.6.1: البنود الرئيسية لميزان الأداءات * (بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي)

	2014	2015	2016	2017
الحساب الجاري	**-6,0**	**-2,1**	**-4,2**	**-3,6**
العجز التجاري [1]	20,6	15,6	18,2	17,8
مداخيل الأسفار (التغير بالنسبة المئوية)	7,7	-1,4	5,0	11,9
تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج (التغير بالنسبة المئوية)	-0,8	4,8	4,0	5,7
الهبات	1,5	0,5	1,0	1,1
الحساب المالي (التدفق الصافي)	**5,1**	**1,5**	**3,5**	**2,5**
الاستثمارات المباشرة الأجنبية	2,8	2,6	1,5	1,5
القروض	1,4	1,5	1,7	2,1
القروض التجارية	0,8	1,0	1,9	1,7
الاحتياطيات الدولية الصافية بعدد الأشهر من الواردات	**5,4**	**6,0**	**6,2**	**5,7**

* حسب النسخة السادسة من دليل ميزان الأداءات.

1 الصادرات خالص مصاريف الشحن– الواردات مع احتساب التكلفة والتأمين والشحن

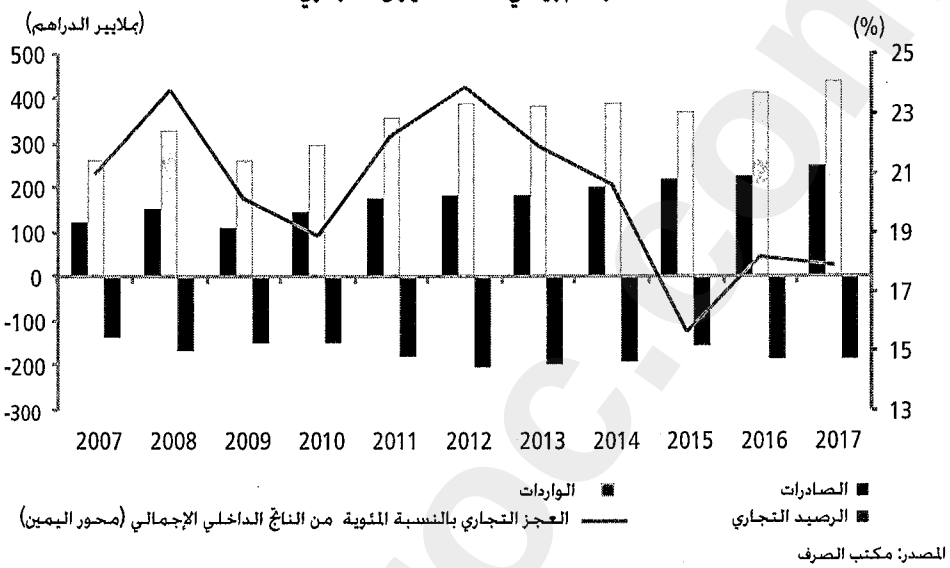
المصادر: مكتب الصرف والمندوبية السامية للتخطيط.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

1.6.1 الميزان التجاري

في سنة 2017، تزايد العجز التجاري بشكل طفيف ليصل إلى 188,8 مليار درهم على إثر تنامي الواردات بنسبة 6,5% لتصل إلى 437,3 مليار وارتفاع الصادرات بنسبة 10,1% إلى 248,5 مليار. بذلك، تدنت نسبته إلى الناتج الداخلي الإجمالي من 18,2% إلى 17,8% وانتقلت نسبة تغطيته من 55% إلى 56,8%.

رسم بياني 1.6.1: الميزان التجاري

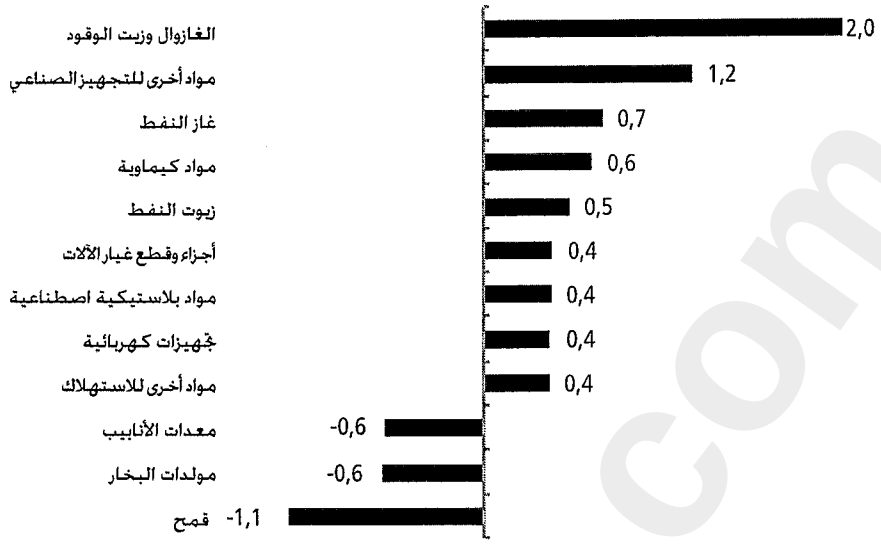


المصدر: مكتب الصرف

ويعزى تغير الواردات بالأساس إلى ارتفاع الفاتورة الطاقية بنسبة 27,4%. فنتيجة غلاء أسعار المنتجات النفطية في السوق الدولية وتزايد الكميات المستوردة، ارتفعت مشتريات «الغازوال وزيت الوقود» بنسبة 31,2% مقابل 24,2% بالنسبة لمقتنيات «غاز النفط» . إلى جانب ذلك، عادت المشتريات من سلع التجهيز لترتفع من جديد بنسبة 4,8% لتصل إلى 108,6 مليار، بعد تناميها بنسبة 27% سنة 2016. أما واردات المنتجات الغذائية، فقد انخفضت بنسبة 4,7%، إذ تراجعت واردات القمح بنسبة 34,7% بفضل محصول الحبوب الجيد على الصعيد الوطني.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

رسم بياني 2.6.1: مساهمة أبرز المنتجات في تطور الواردات (بالنقط المئوية)



المصادر: مكتب الصرف وحسابات بنك المغرب.

جدول 2.6.1: أبرز الواردات

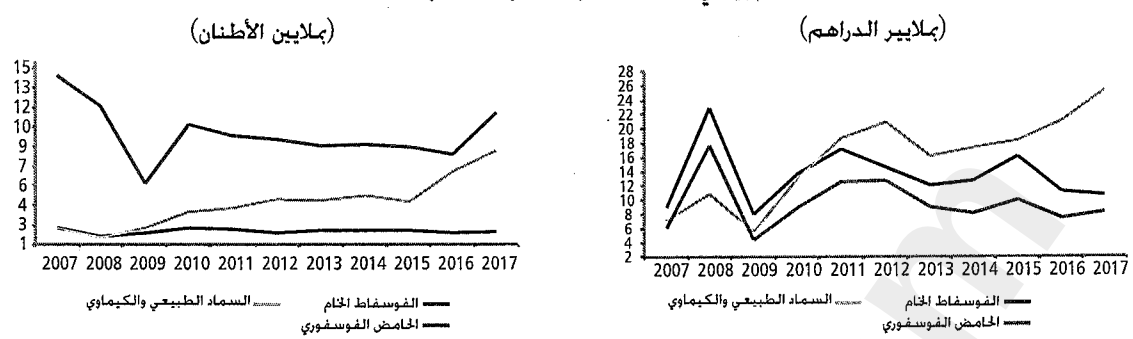
	ملايين الدراهم			التغير بالنسبة المئوية	
	2015	2016	2017	2016/2015	2017/2016
الواردات الإجمالية	**372 225**	**410 584**	**437 277**	**10,3**	**6,5**
الطاقة والمحروقات	**66 252**	**54 507**	**69 466**	**-17,7**	**27,4**
الغازوال وزيت الوقود	25 919	26 145	34 291	0,9	31,2
غاز البترول ومحروقات أخرى	13 169	11 102	13 789	-15,7	24,2
سلع التجهيز	**81 646**	**103 672**	**108 644**	**27,0**	**4,8**
معدات كهربائية خاصة بالهاتف والتلغراف	4 914	4 866	6 374	-1,0	31,0
محركات بالمكبس ومحركات أخرى	6 868	8 838	9 484	28,7	7,3
مولدات البخار	474	3 255	936	-	-71,2
سلع الاستهلاك	**81 898**	**98 321**	**100 259**	**20,1**	**2,0**
المواد الغذائية	**35 615**	**44 600**	**42 525**	**25,2**	**-4,7**
قمح	8 555	12 783	8 341	49,4	-34,7
المنتجات نصف المصنعة	**85 988**	**91 565**	**95 552**	**6,5**	**4,4**
المواد الخام	**20 736**	**17 838**	**20 716**	**-14,0**	**16,1**
الزيوت النباتية الخامة	3 840	4 397	5 081	14,5	15,6
الكبريت الخام وغير المكرر	6 671	4 393	5 002	-34,1	13,9

المصدر: مكتب الصرف

أما على مستوى الصادرات، فقد ارتفعت مبيعات الفوسفاط ومشتقاته بنسبة 11,6% إلى 44,2 مليار، مدعومة بتحسن القدرات الإنتاجية وتزايد الطلب من الشركاء الرئيسيين. فقد تنامت صادرات الفوسفاط الخام بنسبة 40% مقابل 23,9% للسماد، في حين تراجعت أسعار تصديرها بسنبة 19,3% و3,4% على التوالي.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

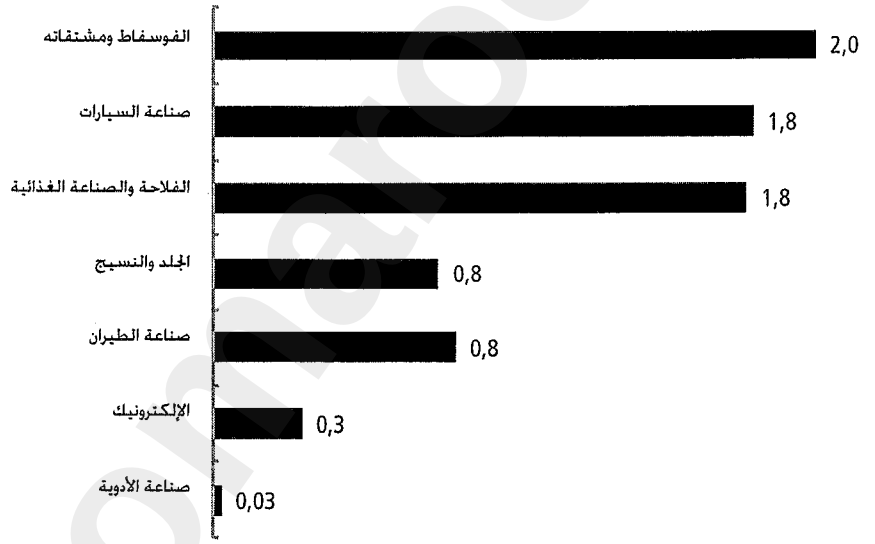
رسم بياني 3.6.1: صادرات الفوسفاط ومشتقاته



المصدر: مكتب الصرف

واصل قطاع السيارات أداءه الجيد إذ ارتفع عدد السيارات المصدّرة من 316 ألف سيارة سنة 2016 إلى 332 ألف سنة 2017، موجهة إلى ما يقارب 74 بلدا، مما ساهم في تحسن رقم المبيعات بنسبة 7,6% إلى 58,8 مليار درهم. وارتفعت المبيعات بنسبة 6% إلى 31,6 مليار على مستوى صناعة السيارات وبنسبة 7,9% إلى 21,3 مليار فيما يخص صناعة الأسلاك. بذلك، تعززت حصة القطاع في إجمالي الصادرات إلى 24% كما بلغت مساهمته في النمو 1,8 نقطة مئوية.

رسم بياني 4.6.1: مساهمات القطاعات الرئيسية في تطور الصادرات (بالنقط المئوية)



المصادر: مكتب الصرف وحسابات بنك المغرب.

أما في قطاع «الفلاحة والصناعات الغذائية»[1]، فقد حافظت الصادرات على حيويتها إذ تنامت بواقع 8,1% لتصل إلى 54,2 مليار درهم. ويعكس هذا التطور تزايد مبيعات الصناعات الغذائية بنسبة 7,6% والمنتجات الفلاحية بواقع 15,9%. وفي قطاع «النسيج والجلد»، ارتفعت الصادرات بنسبة 4,9% إلى 37 مليار، إذ تحسنت مبيعات الملابس الجاهزة، التي تشكل حوالي ثلثي مبيعات القطاع، بنسبة 6,1%.

[1] بما في ذلك الصيد البحري.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

وفي باقي القطاعات، عرفت صادرات صناعة الطيران ارتفاعا ملحوظا بنسبة 20,1% إلى 11 مليار، أي أنها تنامت بأكثر من الضعف منذ سنة 2010. كما ارتفعت مبيعات الإلكترونيات بنسبة 8% إلى 9,1 مليار مقابل 5,6% بالنسبة لصناعة الأدوية التي حققت مبيعاتها 1,2 مليار.

جدول 3.6.1: أبرز القطاعات الموجهة للتصدير

	بملايين الدراهم			التغير بالنسبة المئوية	
	2015	2016	2017	2016/2015	2017/2016
مجموع الصادرات	218 040	225 651	248 493	3,5	10,1
السيارات	48 821	54 630	58 767	11,9	7,6
صناعة السيارات	24 680	29 783	31 570	20,7	6,0
صناعة الأسلاك	19 906	19 783	21 337	-0,6	7,9
الفوسفاط ومشتقاته	44 401	39 598	44 210	-10,8	11,6
الفوسفاط الخام	9 979	7 412	8 370	-25,7	12,9
مشتقات الفوسفاط	34 421	32 187	35 840	-6,5	11,3
الفلاحة والصناعات الغذائية	45 942	50 109	54 191	9,1	8,1
الصناعة الغذائية	26 852	29 474	31 706	9,8	7,6
الفلاحة، والغابات والصيد	16 291	17 691	20 505	8,6	15,9
النسيج والجلد	33 048	35 300	37 028	6,8	4,9
الملابس الجاهزة	20 201	21 952	23 297	8,7	6,1
الملابس الداخلية	7 019	7 463	7 553	6,3	1,2
الأحذية	2 928	2 990	2 999	2,1	0,3
الإلكترونيك	7 860	8 434	9 112	7,3	8,0
المكونات الإلكترونية	3 991	4 182	4 395	4,8	5,1
الطيران	8 223	9 200	11 052	11,9	20,1
صناعة الأدوية	1 048	1 100	1 162	4,9	5,6

المصدر: مكتب الصرف.

إطار 1.6.1: تقييم تنافسية قطاع الفلاحة والصناعات الغذائية

يحتل قطاع الفلاحة والصناعات الغذائية، منذ الاستقلال، مكانة مهمة في الاقتصاد المغربي، إذ يعتبر من أبرز القطاعات المُصَدّرة، إلى جانب مساهمته في النمو والتشغيل. ففي الفترة الممتدة بين 2010 و2017، ارتفعت مبيعات هذا القطاع نحو الخارج بمعدل سنوي بلغ 7,9% مقابل 6,6% لكافة صادرات السلع. وتوجه هذه الصادرات، التي تتكون في غالبيتها من منتجات الصيد والخضر والفواكه الطرية، نحو البلدان الأوروبية على الخصوص.

رسم بياني 1.1.6.1 صادرات قطاع الفلاحة والصناعات الغذائية



المصدر: مكتب الصرف.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

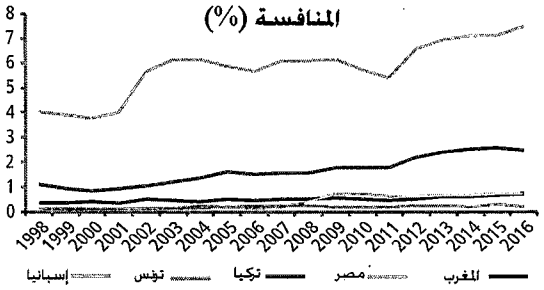
ساهم التحرير المتنامي للمبادلات الدولية للسلع، لاسيما مع الرفع التدريجي للحواجز الجمركية وغير الجمركية وكذا تعدد اتفاقيات التبادل الحر، في الزيادة من حدة التنافس على الصعيد العالمي. في ظل هذه الظروف، أصبحت التنافسية عاملا مهما للحفاظ على المكانة في السوق الدولية وتعزيزها.

يتم قياس التنافسية في الدراسات الاقتصادية عبر العديد من المؤشرات، بدءا بحصة السوق وصولا إلى مؤشرات أخرى أكثر تطورا. وقد تم احتساب ثلاثة من هاته المؤشرات لتقييم أداء قطاع الفلاحة والصناعات الغذائية في المغرب.

عرفت حصة المغرب في السوق الدولية تحسنا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة، إذ انتقلت من 0,4% سنة 1998 إلى 0,8% سنة 2016. ومقارنة بالمنافسين الرئيسيين[1]، تبقى هذه الحصة أقل بكثير أمام إسبانيا (7,4%) وتركيا (2,5%)، إلا أنها تتجاوز النسب المسجلة في بعض بلدان المنطقة كتونس (0,2%) أو مصر (0,7%).

وحيث إنها لا تأخذ في الاعتبار حجم الاقتصاد وأهمية واردات نفس هذه السلع، فإن حصة السوق تبقى مجرد قياس جزئي لمدى التنافسية. لذلك، يتم اعتماد مؤشرات أخرى أهمها مؤشر الميزة المقارنة النسبية الظاهرة RVCA ومؤشر الصادرات الصافية IEN.

رسم بياني إ.2.1.6.1: حصة سوق المغرب مقارنة بالبلدان المنافسة (%)



المصدر: قاعدة بيانات الأمم المتحدة لإحصاءات تجارة السلع الأساسية COMTRADE، وحسابات بنك المغرب.

1- الميزة المقارنة النسبية الظاهرة RVCA[2]: يوفر مؤشر الميزة المقارنة النسبية الظاهرة معلومات حول قدرة بلد ما على إنتاج سلعة محددة يكون جدواها أقل مقارنة ببلدان أخرى. ويتم حسابه كما يلي:

$$RVCA = \left(\frac{\frac{x_{ij}}{x_{iw/w \neq j}}}{\frac{\sum_i x_{ij}}{\sum_i x_{iw/w \neq j}}} \right) - \left(\frac{\frac{M_{ij}}{M_{iw/w \neq j}}}{\frac{\sum_i M_{ij}}{\sum_i M_{iw/w \neq j}}} \right)$$

حيث: X(M) تمثل الصادرات (الواردات)؛ i تمثل القطاع الفلاحي والصناعات الغذائية، و J تمثل البلد، وW العالم

ويتدارس النتائج المحصلة، يتضح أن المغرب يستفيد على العموم من ميزة مقارنة نسبية ظاهرة أمام المنافسين الرئيسيين، بالرغم من تقلص الفارق خلال السنوات الأخيرة، إذ انتقلت الميزة المقارنة النسبية الظاهرة من 1,7 سنة 2005 إلى 0,9 سنة 2016. وقد سُجل هذا التراجع على الخصوص على مستوى منتجات الصيد والفواكه والخضراوات المحضّرة. وبدراسة تطور الميزة المقارنة النسبية الظاهرة الخاصة بالبلدان المنافسة، يتضح على الخصوص تحسنها الكبير بمصر خلال نفس الفترة.

مؤشر الصادرات الصافية (IEN): يمكّن هذا المؤشر من تقييم تنافسية المنتجات المأخوذة في الاعتبار بناء على رصيدها التجاري نسبةً إلى حجم المبادلات الخاص ببلد معين. ويتم حسابه كما يلي:

$$IEN = \left(\frac{X_i - M_i}{X_i + M_i} \right) * 100$$

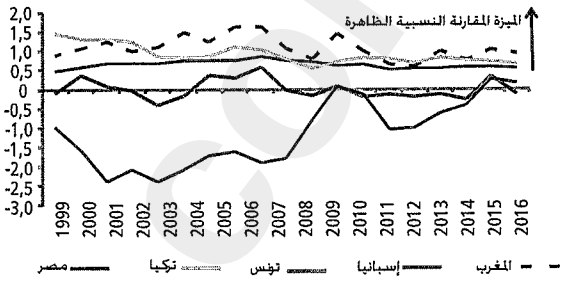
1 تم اختيار تونس وإسبانيا ومصر وتركيا كبلدان منافسة بالنظر إلى وجوه التشابه من حيث السلع المصدرة وظروف الإنتاج المتقاربة نوعا ما.

2 Relative revealed comparative trade advantage.

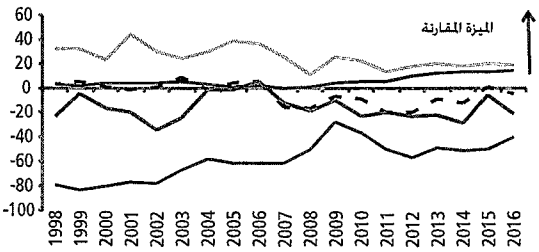
Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

ومن خلال تحليل النتائج، يمكن التمييز بين ثلاث فترات. في الفترة الممتدة بين 1998 و2006، سجل المؤشر قيما إيجابية تشير إلى وجود ميزة تنافسية لدى المغرب. أما في الفترة بين سنة 2007 و2011، فقد كان مؤشر الصادرات الصافية سلبيا، خاصة بفعل الارتفاع الكبير للأسعار الدولية للسلع المستوردة، نتج عنه تراجع الرصيد التجاري الغذائي للبلد. ومنذ سنة 2012، بدأ المؤشر في الارتفاع، وإن ظل سلبيا، خاصة بفعل الأداء الجيد للصادرات. وتبعا لهذا المؤشر، يبقى أداء المغرب أحسن مقارنة بمصر وتونس طيلة الفترة، إلا أنه يبقى أقل تنافسية مقارنة بإسبانيا وتركيا التي تسجل رصيدا تجاريا ذا بنية فائضة على مستوى قطاع الفلاحة والصناعات الغذائية.

رسم بياني إ 3.1.6.1: الميزة المقارنة النسبية الظاهرة للمغرب ومنافسيه



رسم بياني إ 4.1.6.1: مؤشر الصادرات الصافية للمغرب ومنافسيه



المصدر: قاعدة بيانات الأمم المتحدة لإحصاءات تجارة السلع الأساسية COMTRADE، وحسابات بنك المغرب

وفي المجمل، يُظهر تطور مؤشرات التنافسية أن دينامية صادرات منتجات الفلاحة والصناعات الغذائية خلال السنوات الأخيرة قد واكبها تحسن في تنافسيتها النسبية، مما يوحي أن القطاع يتوفر على إمكانيات مهمة للنمو يمكن دعمها بشكل أكبر من خلال تنويع المنتجات ووجهات التسويق.

2.6.1 ميزان الخدمات

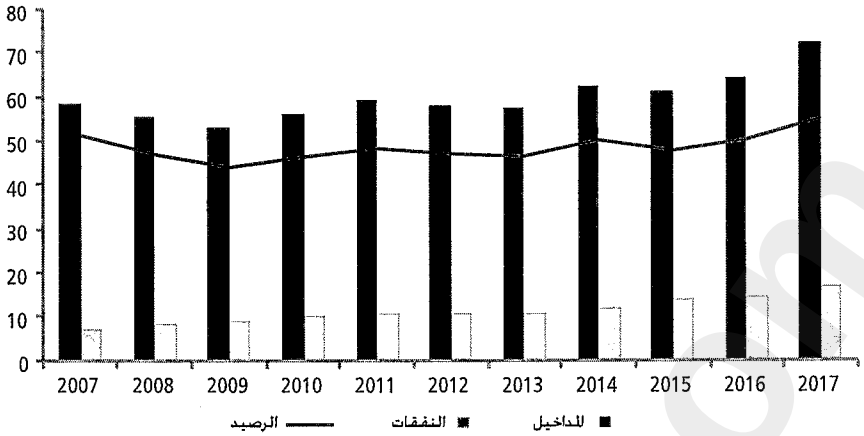
شهد ميزان الخدمات سنة 2017 تحسنا واضحا في مداخيل الأسفار التي بلغت 71,9 مليار درهم، مسجلة أعلى نسبة ارتفاع لها منذ سنة 2006، وقدرها 11,9%. أما نفقات الأسفار، فقد عرفت تزايدا كبيرا بلغت نسبته 18,9% لتصل إلى 17 مليار. وخلال السنوات العشر الأخيرة، تنامت هذه النفقات بنسبة 7,2% في المتوسط مقابل 2,6% للمداخيل.

من جهة أخرى، عرفت عمليات إعادة التصدير في إطار نظام القبول المؤقت[1] ارتفاعا طفيفا لتصل إلى 13,9 مليار. في المقابل، تفاقم عجز خدمات النقل بواقع 2,5 مليار ليصل إلى 9 ملايير، بفعل تزايد عجز خدمات النقل البحري. وفي المجمل، تعزز فائض ميزان الخدمات بمقدار 5,4 مليار ليصل إلى 72 مليار درهم.

1 خدمات التصنيع المقدمة بناء على مدخلات مادية يحوزها أغيار.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

رسم بياني 5.6.1: مداخيل ونفقات الأسفار (بملايير الدراهم)



المصدر: مكتب الصرف.

3.6.1 ميزان المداخيل

تحسّن ميزان المداخيل بنسبة 2,8% ليصل إلى 65,8 مليار، مدعوما بارتفاع رصيد التحويلات الجارية[1] بنسبة 6%، في حين تدهورت حصيلة مداخيل الاستثمار بنسبة 18,5%.

فقد واصلت تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج منحاها التصاعدي الذي بدأ سنة 2014، إذ تنامى بنسبة 5,7% إلى 66,1 مليار. أما مداخيل التحويلات العمومية، فقد ارتفعت بواقع 3 ملايير إلى 13 مليار درهم، منها 9,5 مليار في شكل هبات متأتية من شركاء المغرب من مجلس التعاون الخليجي.

من جهة أخرى، عرفت تدفقات المداخيل إلى الخارج برسم الاستثمارات المباشرة الأجنبية ارتفاعا مهما بنسبة 24,7% لتصل إلى 17 مليار، أي أكثر من ضعف مداخيل الاستثمارات المسجلة سنة 2017. أما التدفقات إلى الداخل، فقد ظلت قريبة من مستواها للسنة الفارطة إلى 3,1 مليار.

4.6.1 الحساب المالي

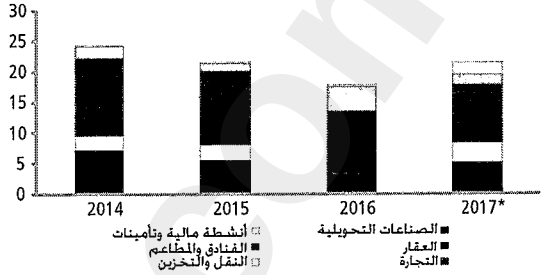
في سنة 2017، بلغت التدفقات الصافية برسم الاستثمارات المباشرة الأجنبية ما قدره 25,7 مليار، وانتقلت نسبتها إلى الناتج الداخلي الإجمالي من 2,1% إلى 2,4%. وحسب فروع النشاط، يعتبر قطاع العقار المستفيد الأول بما يقارب ثلث التدفقات، تليه الصناعات التحويلية التي ارتفعت بنسبة 58% لتصل حصتها إلى 20%، ثم الأنشطة المالية والتأمينات التي استقطبت 13% من هذه التدفقات.

1 تتكون بالأساس من تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج ومن الهبات.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

وحسب البلدان، تعتبر فرنسا أول مصدر للاستثمارات المباشرة الأجنبية بالمغرب بمقدار 8 ملايير درهم. وتضاعفت التدفقات المتأتية من الولايات المتحدة الأمريكية بأكثر من ثلاث مرات من سنة لأخرى لتصل إلى 5,5 مليار، في حين بلغت تلك القادمة من الإمارات العربية المتحدة والسعودية ما قدره 2,6 مليار و1,6 مليار على التوالي.

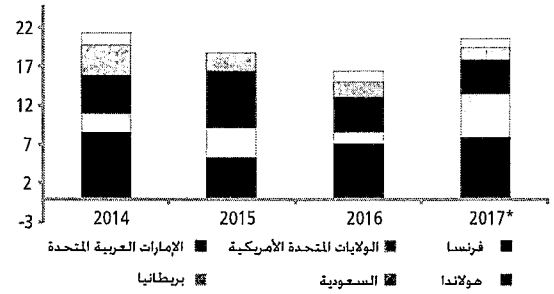
رسم بياني 6.6.1: التدفقات الصافية للاستثمارات المباشرة الأجنبية بالمغرب حسب القطاع (بملايير الدراهم)



* أرقام مؤقتة

المصدر: مكتب الصرف.

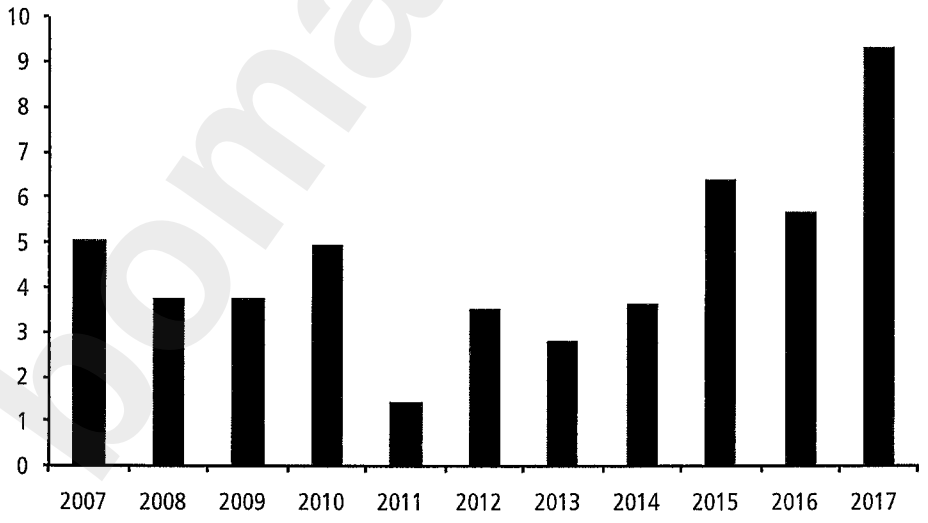
رسم بياني 7.6.1: التدفقات الصافية للاستثمارات المباشرة الأجنبية بالمغرب حسب بلدان المصدر (بملايير الدراهم)



من جهة أخرى، تنامت الاستثمارات المباشرة للمغاربة بالخارج من 5,7 مليار إلى 9,3 مليار، منها 5 ملايير برسم عملية شراء همّت القطاع البنكي بمصر.

أما الاستثمارات في المحافظ، فقد أفرزت رصيدا سلبيا للسنة الثانية على التوالي بلغ 1,2 مليار، خاصة بفعل سداد القرض المحصل سنة 2007 في السوق الدولية بمبلغ 500 مليون أورو.

رسم بياني 8.6.1: التدفقات الصافية للاستثمارات المباشرة في الخارج الخاصة بالمقيمين (بملايير الدراهم)



المصدر: مكتب الصرف.

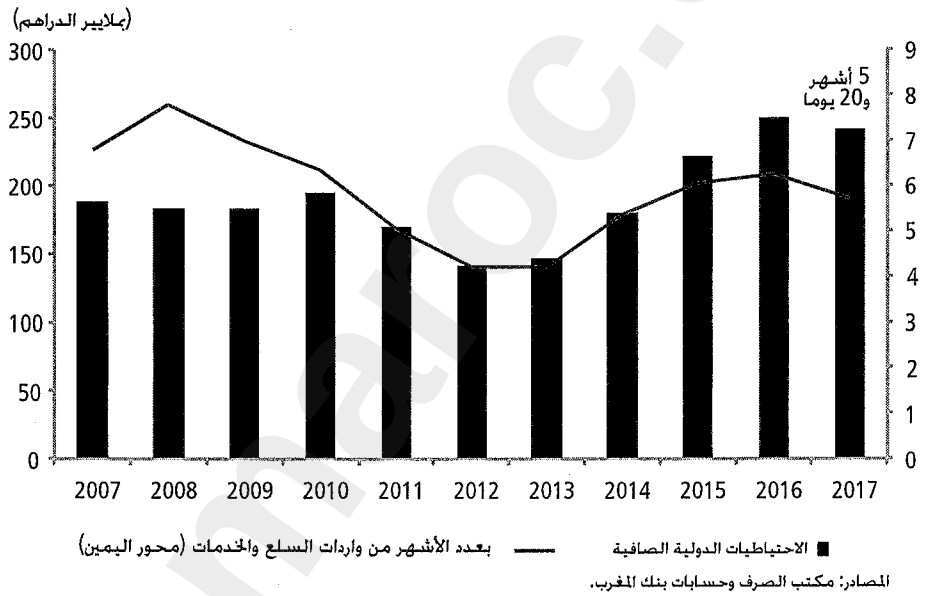
Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

من جهة أخرى، واصلت القروض منحاها التصاعدي الذي بدأ سنة 2014، إذ ارتفعت التدفقات الصافية بنسبة 33,4% إلى 22,5 مليار درهم. ويعكس هذا التغير تنامي القروض العمومية إلى 18 ملايير، في حين تراجع رصيد القروض الموجهة للقطاع الخاص إلى 4,5 مليار. أما القروض التجارية، فبالرغم من انخفاضها بواقع 1,9 مليار، إلا أنها ظلت في مستوى مرتفع نسبيا قدره 17,8 مليار.

وبالإضافة إلى ذلك، أفرزت العمليات برسم «النقد والودائع[1]» انخفاضا ملموسا في التدفقات الصافية للالتزامات قدره 16,6 مليار درهم وزيادة مهمة في التدفقات الصافية للأصول بمبلغ 18 مليارا.

وأخذا في الاعتبار أيضا باقي البنود، أفرز الحساب المالي[2] فائضا قدره 17,6 مليار درهم، مقابل 62,1 مليار سنة 2016. وفي المجموع، وبعد تعززه لمدة أربع سنوات، تقلص جاري الاحتياطيات الدولية الصافية بنسبة 3,3% ليصل إلى 240,9 مليار، أي ما يعادل 5 أشهر و20 يوما من واردات السلع والخدمات.

رسم بياني 9.6.1: الاحتياطيات الدولية الصافية



المصادر: مكتب الصرف وحسابات بنك المغرب.

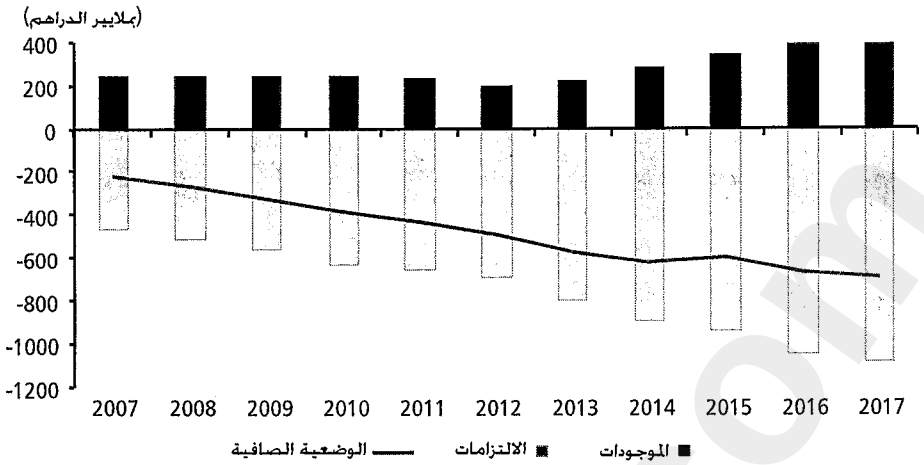
5.6.1 الوضعية المالية الخارجية الإجمالية[3]

في سنة 2017، تفاقمت الوضعية المالية الإجمالية بواقع 29,8 مليار لتصل إلى 698,4 مليار درهم. ويعكس هذا التغير تنامي الالتزامات بمقدار 32,1 مليار، في حين لم يتجاوز ارتفاع الموجودات 2,3 مليار.

1 تتكون على الأساس من ودائع غير المقيمين والأوراق البنكية الأجنبية باستثناء تلك التي في حوزة بنك المغرب.
2 دون احتساب الموجودات الرسمية الاحتياطية.
3 تحدد الوضعية المالية الخارجية الإجمالية رصيد الموجودات والالتزامات المالية إزاء باقي العالم في تاريخ محدد.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

رسم بياني 10.6.1: الوضعية المالية الخارجية الإجمالية



المصدر: مكتب الصرف.

يعزى تنامي التزامات المغرب تجاه باقي دول العالم إلى ارتفاع مخزون الاستثمارات المباشرة بنسبة 6,4% إلى 588,7 مليار، وبدرجة أقل، إلى تزايد القروض بنسبة 8,5% لتبلغ 286,5 مليار، حيث وجهت 38% منها إلى الإدارات العمومية. في المقابل، تراجع «النقد والودائع» بنسبة 31,7% إلى 35,9 مليار في حين انخفضت القروض التجارية بنسبة 11,3% إلى 58,2 مليار .

أما موجودات المقيمين، فقد شهدت تراجع موجودات الاحتياطيات بواقع 11,8 مليار لتصل إلى 244,3 مليار، فيما شهد «النقد والودائع» ارتفاعا ملحوظا بمقدار 18,1 مليار إلى 49,5 مليار. من جهة أخرى، ارتفع جاري الاستثمارات المباشرة الأجنبية بنسبة 5,4% إلى 55,3 مليار، في حين تدنى جاري الاستثمارات في المحافظ من 17,8 مليار إلى 10,8 مليار.

جدول 4.6.1: تطور الوضعية المالية الخارجية الإجمالية (بملايير الدراهم)

	2016			2017		
	الأصول	الخصوم	الرصيد	الأصول	الخصوم	الرصيد
الاستثمارات المباشرة	**52,5**	**553,1**	**-500,6**	**55,3**	**588,7**	**-533,3**
الاستثمارات في المحافظ	**17,8**	**108,3**	**-90,5**	**10,8**	**110,2**	**-99,4**
المشتقات المالية (دون احتساب الاحتياطيات) واكتتاب المستخدمين في الأسهم	1,1	1,1	0,1	0,2	0,3	-0,1
استثمارات أخرى	**59,0**	**392,8**	**-333,7**	**78,2**	**388,1**	**-309,9**
النقد والودائع	31,4	52,6	-21,2	49,5	35,9	13,6
السلفات	0,4	264,0	-263,6	0,5	286,5	-286,0
القروض التجارية والتسبيقات	25,5	65,6	-40,1	26,2	58,2	-32,0
الأصول الاحتياطية	**256,1**	**-**	**256,1**	**244,3**	**-**	**244,3**
مجموع الأصول /الخصوم	**386,6**	**1 055,2**	**-668,6**	**388,9**	**1 087,3**	**-698,4**

المصدر: مكتب الصرف.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

7.1 الأوضاع النقدية

اتسمت الأوضاع النقدية في سنة 2017 بانخفاض سعر الصرف الفعلي الحقيقي نتيجة معدل تضخم ضعيف نسبيا على المستوى الوطني، وبارتفاعات طفيفة في أسعار الفائدة بعد تراجعها بشكل ملموس في 2016. من ناحية أخرى، تميزت السنة بتزايد حاجة البنوك إلى السيولة، نتيجة نمو هام في حجم النقد المتداول وانخفاض الاحتياطيات الدولية الصافية.

في هذا السياق، وموازاة مع تواصل الانتعاش البطيء للأنشطة غير الفلاحية، سجلت وتيرة نمو القروض البنكية المقدمة للقطاع غير المالي شبه استقرار في 3,8%، مع مواصلة تحسن قروض التجهيز الممنوحة للمقاولات، سواء العمومية أو الخاصة.

وأخذا بالاعتبار أيضا تنامي الديون على الإدارة المركزية بفعل تزايد حجم سندات الخزينة التي في حوزة البنوك، ارتفعت وتيرة نمو المجمع النقدي م3 إلى 5,5% بدلا من 4,7% سنة من قبل.

جدول 1.7.1: أبرز المؤشرات النقدية

	2015	2016	2017	
المجمعات النقدية	التغيرات بالنسبة المئوية		التغيرات بالنسبة المئوية	المبالغ الجارية[1] (بملايير الدراهم)
مجمع 3	5,7	4,7	5,5	1 268,5
الاحتياطيات الدولية الصافية	23,7	12,2	-3,3	240,9
القروض البنكية	2,8	4,2	3,1	843,1
الديون المقدمة للقطاع غير المالي	0,3	3,9	3,8	722,0
الديون الصافية على الإدارة المركزية	3,0	-3,8	17,8	167,8
سعر الفائدة	متوسط الفائدة (بالنسبة المئوية)			
سعر الفائدة ما بين البنوك	2,51	2,27	2,28	
سعر الفائدة على القروض	5,70	5,24	5,52	
سعر الفائدة على سندات الخزينة لمدة 25 أسبوعا	2,62	2,26	2,34	
سعر الصرف الفعلي		التغيرات[2] (بالنسبة المئوية)		
الفعلي الاسمي	0,4	2,4	1,1	
الفعلي الحقيقي	0,1	2,4	-0,7	

1 متم دجنبر.

2 يشير الارتفاع إلى ارتفاع قيمة العملة الوطنية والعكس صحيح.

1.7.1 القروض البنكية

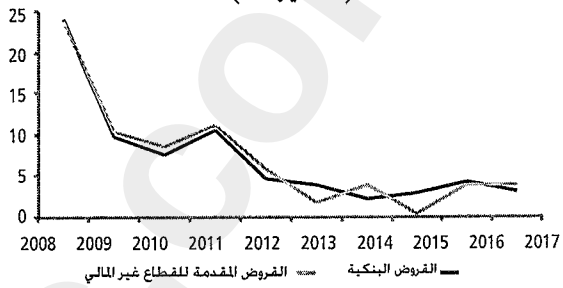
سجلت القروض البنكية الممنوحة للقطاع غير المالي ارتفاعا بنسبة 3,8%، وهي نسبة مماثلة تقريبا لتلك المسجلة سنة من قبل. وينطوي هذا النمو على تسارع كبير في وتيرة نمو القروض الممنوحة للقطاع الخاص مقابل تباطؤ ها في تلك المقدمة إلى المقاولات العمومية. وأخذا بالاعتبار تراجع القروض الممنوحة للشركات المالية بنسبة 1,3%.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

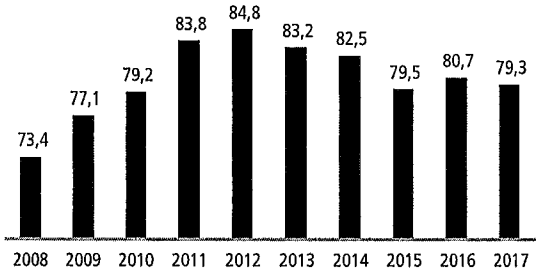
مقابل ارتفاعها بنسبة 6%. تراجع الائتمان البنكي الإجمالي من 4,2% في 2016 إلى 3,1% وانخفضت نسبته إلى الناتج الداخلي الإجمالي بشكل طفيف من 80,7% إلى 79,3%.

ووفقا لنتائج الاستقصاء الذي أنجزه بنك المغرب حول شروط منح القروض، يعزى تحسن القروض الممنوحة للقطاع الخاص بشكل رئيسي إلى تليين البنوك لشروطها الائتمانية لفائدة المقاولات إلى جانب ارتفاع الطلب الصادر عن الأسر.

رسم بياني 1.7.1: القروض البنكية (التغير %)



رسم بياني 2.7.1: نسبة الائتمان البنكي إلى الناتج الداخلي الإجمالي (%)



واصلت القروض المقدمة للمقاولات الخاصة نموها بنسبة 3% مقابل 1,9%. وهو ما يعكس بالأساس تزايد القروض الموجهة للإنعاش العقاري بنسبة 10,4%. بعد انخفاضها بنسبة 2,4%. وقروض التجهيز بنسبة 6% بدلا من 1,9%. على النقيض من ذلك، ونتيجة تراجع تسبيقات الصندوق، تباطأ نمو القروض الممنوحة إلى المقاولات العمومية من 22,1% إلى 4,8%. وذلك رغم التسارع المسجل في نمو قروض التجهيز من 19,4% إلى 29,6%.

جدول 2.7.1: الائتمان البنكي

	2017		2016	2015
	المبالغ الجارية (بملايير الدراهم)	التغيرات (%)	التغيرات(%)	
القروض البنكية	**843,1**	**3,1**	**4,2**	**2,8**
القروض المقدمة للقطاع غير المالي	**722,0**	**3,8**	**3,9**	**0,3**
القروض المقدمة للمقاولات الخاصة	**341,2**	**3,0**	**1,9**	**-3,4**
تسهيلات الخزينة	140,5	-0,8	-1,5	-4,4
قروض التجهيز	97,0	6,0	1,9	-4,5
القروض المقدمة للمنعشين العقاريين	52,0	10,4	-2,4	-9,4
القروض المقدمة للمقاولات العمومية	**49,4**	**4,8**	**22,1**	**7,3**
تسهيلات الخزينة	**5,9**	**-53,9**	**48,5**	**14,8**
قروض التجهيز	**41,8**	**29,6**	**19,4**	**2,4**
القروض المقدمة للأسر	**313,1**	**4,0**	**3,6**	**3,5**
القروض الممنوحة للخواص	253,7	5,1	4,0	5,0
قروض الاستهلاك	49,7	5,3	4,8	5,4
قروض السكن	176,4	4,5	4,8	4,7
القروض الممنوحة للمقاولين الأفراد	**39,2**	**0,3**	**3,1**	**-7,9**

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

	النسبة إلى الائتمان البنكي (%)			
القروض المعلقة الأداء	7,3	7,5	7,5	63,6
الأسر	8,0	7,4	7,8	24,5
المقاولات الخاصة	10,3	11,5	11,2	38,2

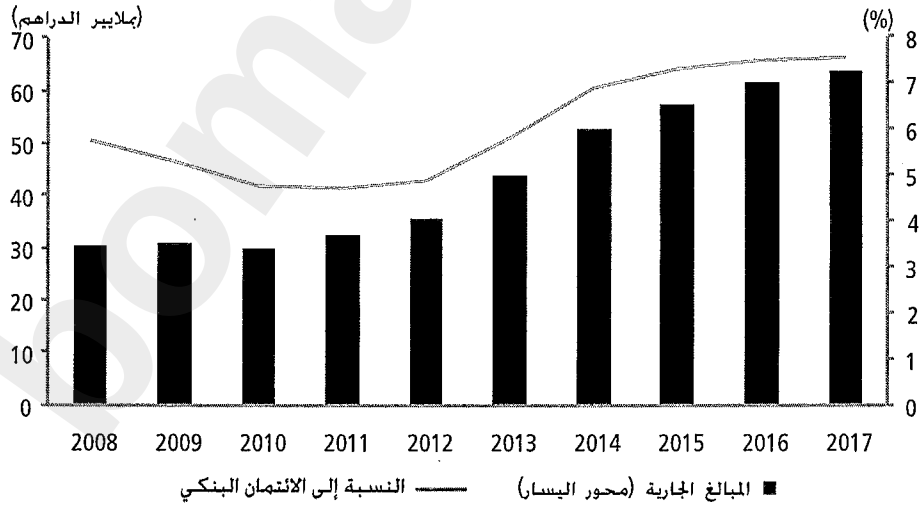
حسب القطاعات، سجلت القروض الممنوحة إلى قطاع «النقل والاتصالات» تحسنا هاما بنسبة 14,4% مقابل 0,8% في 2016، فيما سجلت القروض المقدمة إلى «الصناعات الغذائية والتبغ» و«الصناعات الكيماوية وشبه الكيماوية» ارتفاعات بلغت على التوالي 9,7% و2,7% مقابل انخفاضات بنسبة 8,2% و22,6% سنة من قبل. بالمقابل، سجلت انخفاضات بنسبة 7,4% و5,1% على التوالي في قطاعات «الكهرباء، والغاز والماء» و«الصناعات الحديدية والمعدنية والكهربائية والإلكترونية» بعد ارتفاعها بنسبة 2,1% و4,3%. بالنسبة للقروض الموجهة لقطاع «البناء والأشغال العمومية»، فقد تراجعت وتيرتها من 3,7% إلى 2,2%.

أما القروض الموجهة للمقاولين الأفراد، فقد انخفضت وتيرتها من 3,1% إلى 0,3% مع تسجيل نمو محدود في 3,8% على الخصوص في قروض التجهيز وتقلص تراجع القروض الموجهة للإنعاش العقاري.

وتزايدت القروض الممنوحة للأفراد بنسبة 5,1% بدلا من 4% ، نتيجة التسارع المسجل في نمو القروض الاستهلاكية من 4,8% إلى 5,3% وتباطؤ وتيرة نمو قروض السكن من 4,8% إلى 4,5%.

بموازاة ذلك، بعد توجهها نحو الارتفاع منذ 2012، استقرت نسبة القروض المعلقة الأداء إلى الائتمان البنكي في 7,5% سنة 2017، وتشمل انخفاضا من 11,5% إلى 11,2% بالنسبة للمقاولات الخاصة وارتفاعا من 7,4% إلى 7,8% لدى الأسر.

رسم بياني 3.7.1: الديون المعلقة الأداء



Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

من ناحية أخرى، تزايدت القروض الممنوحة من لدن الشركات المالية[1] عدا البنوك إلى القطاع غير المالي بنسبة 6,5% إلى 141,4 مليار درهم. وبصفة خاصة، سجلت تلك الممنوحة من شركات التمويل نموا بنسبة 5% إلى 106,5 مليار، مع ارتفاعها بنسبة 1,7% إلى 53 مليار لفائدة المقاولات الخاصة وبنسبة 8,5% إلى 53,5 مليار لفائدة الأسر. وتقلصت القروض الممنوحة من لدن البنوك الحرة بنسبة 4,8% إلى 13,4 مليار فيما ارتفعت تلك المقدمة من جمعيات القروض الصغرى بنسبة 3,7% إلى 6,6 مليار.

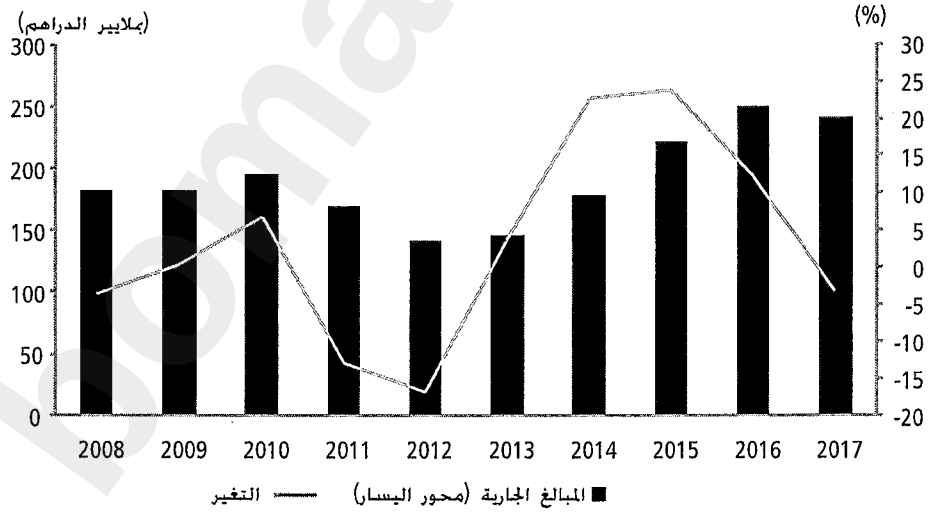
جدول 3.7.1: القروض الممنوحة من الشركات المالية الرئيسية عدا البنوك

	2015	2016	2017	
	التغيرات (%)		التغيرات (%)	المبالغ الجارية (بملايير الدراهم)
شركات التمويل	1,9	3,5	5,0	106,5
المقاولات الخاصة	1,2	2,0	1,7	53,0
الأسر	2,7	5,1	8,5	53,5
البنوك الحرة	-13,6	30,8	-4,8	13,4
جمعيات القروض الصغرى	8,6	7,7	3,7	6,6

2.7.1 مصادر الإنشاء النقدي الأخرى

بعد توجهها نحو الارتفاع منذ سنة 2013، سجلت الاحتياطيات الدولية الصافية انخفاضا بنسبة 3,3% في 2017 إلى 240,9 مليار درهم. ويعزى هذا التطور على الخصوص إلى التزايد المطرد في مشتريات البنوك من العملات الأجنبية لتلبية الحاجيات الآجلة لزبنائها.

رسم بياني 4.7.1: الاحتياطيات الدولية الصافية

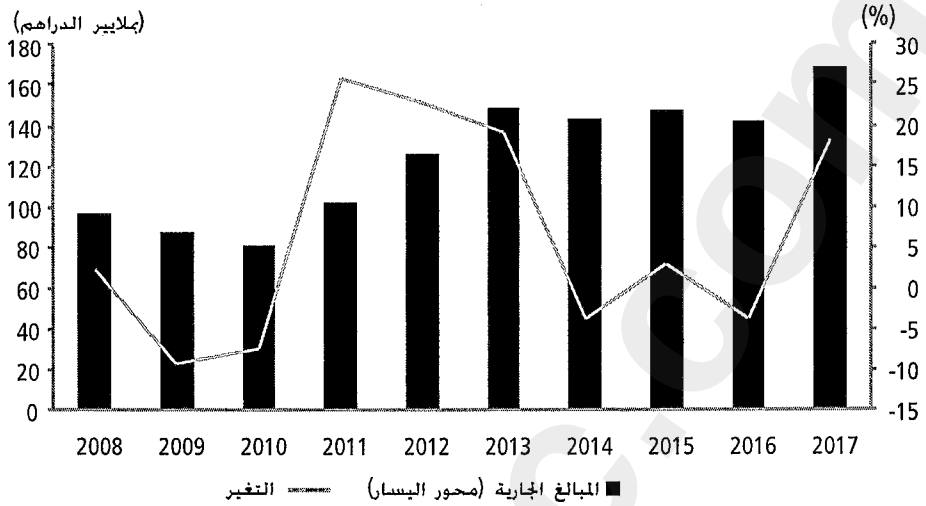


[1] شركات التمويل، البنوك الحرة، جمعيات القروض الصغرى وصندوق الإيداع والتدبير.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

سجلت الديون الصافية على الإدارة المركزية توسعا بنسبة 17,8% بدلا من تراجع بنسبة 3,8%. لتعكس بالأساس نمو ما خوزه البنوك من سندات الخزينة بنسبة 18,3% بعد انخفاضها بنسبة 7,6%. بالمقابل، تراجعت اكتتابات هيئات التوظيف الجماعي النقدية بنسبة 4,2% بدلا من نموها بنسبة 5,2%.

رسم بياني 5.7.1: الديون الصافية على الإدارة المركزية



3.7.1 مكونات المجمع م3

تسارعت وتيرة نمو المجمع النقدي م3 بنسبة 5,5% في 2017، نتيجة بالأساس للنمو الكبير للنقد المتداول بواقع 7,7%، و الودائع تحت الطلب لدى البنوك بنسبة 7,5% ومثيلتها لدى الخزينة بواقع 12,4%. بالمقابل، تباطأ نمو حسابات الادخار من 5,6% إلى 5,2% وانخفضت مجددا الودائع لأجل بواقع 4,6%.

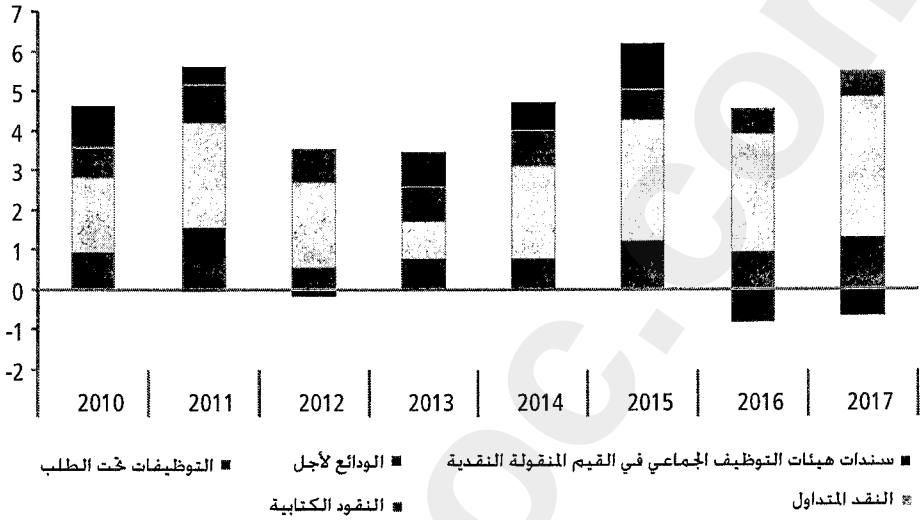
جدول 4.7.1: مكونات المجمع م3

	العملة الائتمانية	النقود الكتابية	التوظيفات تحت الطلب	أصول نقدية أخرى	المجمع م 3
المبالغ الجارية في نهاية دجنبر (ملايير الدراهم)					
2015	192,6	514,4	138,4	302,6	1 148,0
2016	203,2	548,6	146,2	304,3	1 202,4
2017	218,8	591,6	153,9	304,2	1 268,5
الحصة ضمن المجمع م3 (بالنسبة المئوية)					
2015	16,8	44,8	12,1	26,4	100,0
2016	16,9	45,6	12,2	25,3	100,0
2017	17,3	46,6	12,1	24,0	100,0
التغيرات (بالنسبة المئوية)					
2015	7,4	6,9	6,4	2,4	5,7
2016	5,5	6,7	5,6	0,6	4,7
2017	7,7	7,8	5,2	0,1	5,5

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

حسب القطاعات المؤسساتية، سجلت الأصول النقدية[1] للأفراد[2] نموا بنسبة 5,9% إلى 651,7 مليار درهم. واستمرت الودائع تحت الطلب، التي تشكل 57,4% منها، في النمو بوتيرة مرتفعة نسبيا بلغت 8,3%، فيما تزايدت التوظيفات بعائد بنسبة 2,6%، وتنطوي على نمو حسابات الادخار إلى 151,9 مليار مقابل انخفاض الودائع لأجل إلى 102,1 مليار. وفيما يتعلق بالأصول النقدية للمقاولات غير المالية الخاصة، التي تتشكل في حدود 60,6% منها من الودائع تحت الطلب، فقد سجلت ارتفاعا بنسبة 1,8% إلى 170,3 مليار.

رسم بياني 6.7.1: تطور مكونات المجمع م3 (بالنقط المئوية)



4.7.1 مجمعات التوظيفات السائلة[3]

سجل المبلغ الجاري الكلي لمجمعات التوظيفات السائلة في سنة 2017 نموا بنسبة 9,3%؛ نتيجة ارتفاع سندات هيئات التوظيف الجماعي بنسبة 18,1% في فئة «سندات الاقتراض» وبواقع 35,4% في فئة «الأسهم وفي القيم المتنوعة». بالمقابل، عرفت سندات الخزينة، التي تمثل أكثر من 56% من هذا المبلغ الجاري، ارتفاعا محدودا في 1,2%.

أخذا بعين الاعتبار هذه التطورات، واصلت نسبة سيولة الاقتصاد[4]، المحتسبة على أساس نسبة مجمعات التوظيفات السائلة والمجمع م3 إلى الناتج الداخلي الإجمالي، نموها لتصل إلى 179,7% بدلا من 176,6% سنة من قبل.

1 الودائع بالعملة الوطنية (الودائع تحت الطلب، الودائع لأجل، وحسابات الادخار)، الودائع بالعملات الأجنبية، شهادات الإيداع وسندات هيئات التوظيف النقدية.
2 بما في ذلك المغاربة المقيمين بالخارج.
3 تشمل مجمعات التوظيفات السائلة الأصول المالية المملوكة للقطاعات المؤسساتية الأخرى عدا مؤسسات الإيداع. وتمثل هذه الأصول احتياطيا للقدرة الشرائية إلا أنها لا تتمتع بالقدر الكافي من السيولة لتدرج ضمن المجمع النقدي م3.
4 سيولة الاقتصاد هي مجموع المجمع النقدي م3 والتوظيفات السائلة.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

جدول 5.7.1: مجمعات التوظيفات السائلة

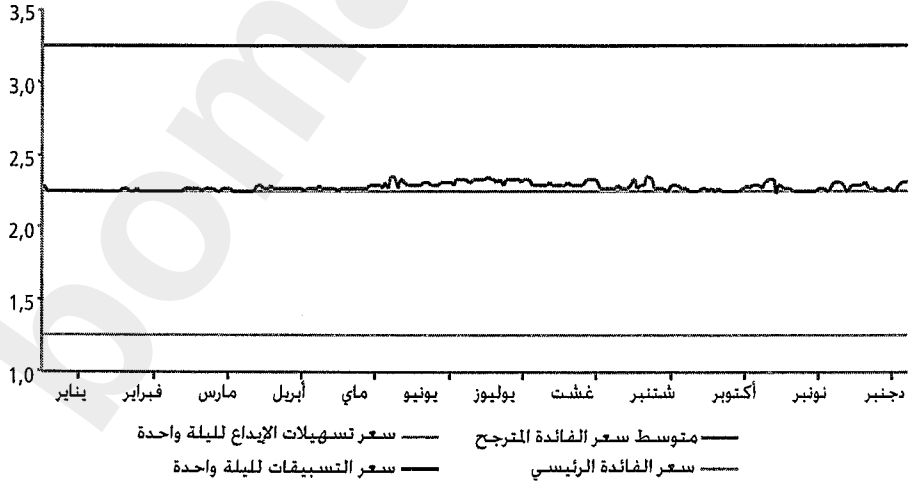
	2016		2017	
	المبلغ الجاري (بملايير الدراهم)	التغير (%)	المبلغ الجاري (بملايير الدراهم)	التغير (%)
مجمع ت.س1	**363,0**	**5,3**	**370,7**	**2,1**
سندات الخزينة	355,5	6,2	359,9	1,2
سندات شركات التمويل	5,0	-29,0	8,1	61,9
أوراق الخزينة	0,9	-19,3	1,0	8,4
سندات مؤسسات التوظيف الجماعي التعاقدية	1,6	-9,1	1,7	6,5
مجمع ت.س2	**185,4**	**8,9**	**218,9**	**18,1**
سندات مؤسسات التوظيف الجماعي في سندات الاقتراض	185,4	8,9	218,9	18,1
مجمع ت.س3	**38,7**	**27,7**	**52,4**	**35,4**
سندات مؤسسات التوظيف الجماعي في الأسهم وفي القيم المتنوعة	38,7	27,7	52,4	35,4
مجموع التوظيفات السائلة	**587,1**	**7,7**	**642,0**	**9,3**

5.7.1 أسعار الفائدة

في سياق اتسم بالإبقاء على سعر الفائدة الرئيسي دون تغيير وتزايد حاجة البنوك إلى السيولة، سجلت أسعار الفائدة إجمالا ارتفاعات طفيفة.

وفي السوق ما بين البنوك، ظل متوسط سعر الفائدة المرجح منسجما مع سعر الفائدة الرئيسي على طول السنة. وظل هامش تقلبه ضعيفا رغم تسجيل ارتفاع نسبي ابتداء من شهر ماي.

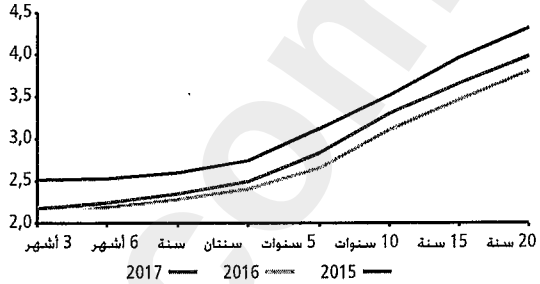
رسم بياني 7.7.1: متوسط سعر الفائدة المرجح في السوق القائمة مابين البنوك في 2017 (بالنسبة المئوية)



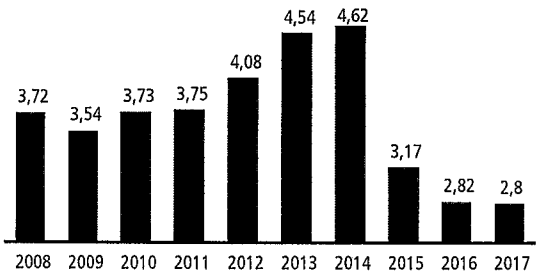
Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

فيما يتعلق بأسعار الفائدة على السندات السيادية[1]، فقد ظلت شبه مستقرة بالنسبة للسندات لأجل قصير، فيما عرفت ارتفاعا بالنسبة للسندات لآجال متوسطة وطويلة تراوح ما بين 15 نقطة أساس بالنسبة للسندات لمدة 5 سنوات، و24 نقطة بالنسبة للسندات لمدة 15 سنة.

رسم بياني 8.7.1: منحنى أسعار الفائدة في السوق الثانوية (%)



رسم بياني 9.7.1: متوسط سعر الفائدة المرجح في السوق الأولية (%)



واصلت أسعار الفائدة على الودائع منحاها التنازلي، حيث تراجعت بواقع 26 نقطة أساس بالنسبة للودائع لأجل 6 أشهر إلى 2,82%، وبواقع 34 نقطة بالنسبة للودائع لأجل 12 شهرا إلى 3,12%. أما بالنسبة لسعر الفائدة الأدنى المطبق على الحسابات على الدفاتر، والذي ترتكز مرجعية حسابه على سندات الخزينة لمدة 52 أسبوع، فقد سجل شبه استقرار في 1,84%.

جدول 6.7.1: سعر الفائدة على الودائع لأجل والحسابات على الدفتر (%)

	2017	2016	2015	2014	2013
الودائع لمدة 6 أشهر	2,82	3,08	3,57	3,65	3,56
الودائع لمدة 12 شهرا	3,12	3,46	3,80	3,89	3,91
الحسابات على الدفتر لدى البنوك	**1,84**	**1,89**	**2,28**	**3,32**	**3,51**

بعد انخفاضها بواقع 46 نقطة أساس في 2016، ارتفعت أسعار الفائدة على القروض بواقع 28 نقطة إلى 5,52% في المتوسط. ويعكس هذا التطور الارتفاع المسجل في فوائد القروض المقدمة للمقاولات التي تزايدت بواقع 37 نقطة بالنسبة لتسبيقات الصندوق و28 نقطة لقروض التجهيز. بالمقابل، تراجعت أسعار الفائدة على القروض المقدمة للأفراد بواقع 7 نقاط بالنسبة لقروض الاستهلاك و13 نقطة للقروض الموجهة لاقتناء العقار. أما بالنسبة للمقاولين الأفراد، سجلت أسعار الفائدة المطبقة عليهم انخفاضا بمقدار 104 نقطة بالنسبة للقروض العقارية وارتفاعا بمقدار 83 نقطة بالنسبة لتسهيلات الصندوق وبواقع 48 نقطة بالنسبة لقروض التجهيز.

1 تطورات ملاحظة في السوق الثانوية

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

جدول 7.7.1: أسعار الفائدة على القروض (بالنسبة المئوية)

	2017				2016	2015	2014
	معدل سنوي	ف4	ف3	ف2	ف1			
الحسابات المدينة وتسهيلات الخزينة	5,55	5,85	5,69	5,23	5,49	5,18	5,68	5,97
قروض التجهيز	5,05	5,31	5,14	4,89	4,78	4,79	5,08	5,62
القروض العقارية	5,29	5,42	5,09	5,25	5,35	5,39	5,84	5,98
قروض الاستهلاك	6,64	6,56	6,60	6,67	6,71	6,70	7,17	7,33
مجموع القروض البنكية	**5,52**	**5,77**	**5,60**	**5,26**	**5,48**	**5,24**	**5,70**	**6,00**

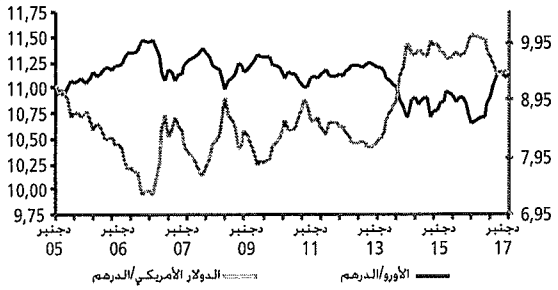
المصدر : الاستقصاء الفصلي الذي يجريه بنك المغرب لدى البنوك

6.7.1 سوق الصرف

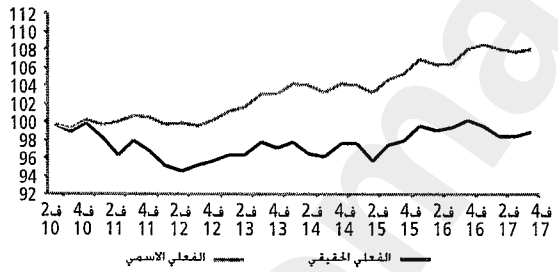
أدى ارتفاع قيمة الأورو مقابل الدولار إلى انخفاض قيمة الدرهم أمام الأورو بنسبة 0,75% وبارتفاعه أمام الدولار بنسبة 1,20%. ومقارنة بعملات أبرز البلدان الشريكة والمنافسة، ارتفعت قيمة العملة الوطنية بنسبة 6,5% إزاء الجنيه الاسترليني، وبنسبة 4,5% أمام اليوان الصيني وبنسبة 22,3% أمام الليرة التركية و80,7% أمام الجنيه المصري.

في ظل هذه الظروف، ارتفعت قيمة سعر الصرف الفعلي[1] بنسبة 1,1% بالقيمة الإسمية، وأخذا بعين الاعتبار فارق التضخم[2] لصالح المغرب، سجل الدرهم بالقيمة الحقيقية انخفاضا طفيفا بنسبة 0,7%.

رسم بياني 10.7.1: سعر الصرف
(متوسط شهري)



رسم بياني 11.7.1: سعر الصرف الفعلي للدرهم
(الأساس:100= سنة 2010)



فيما يتعلق بالمعاملات، تميزت السنة بإجراء عمليات شراء هامة للعملات الأجنبية من طرف البنوك لدى بنك المغرب، تركزت بالخصوص ما بين شهري أبريل ويوليوز، من أجل الاستجابة أساسا لطلبات التغطية الصادرة عن الزبناء. وبلغ

1 البلدان المعتمدة لحساب سعر الصرف الفعلي هي: بيلاروسيا والبرازيل والصين وكوريا الجنوبية ومصر والولايات المتحدة الأمريكية وهنغاريا والهند واليابان وباكستان و بولونيا وجمهورية التشيك ورومانيا وروسيا والسنيغال والسويد وتونس وتركيا وأكرانيا والمملكة المتحدة ومنطقة الأورو

2 مستوى التضخم في المغرب أقل من مستواه لدى بلدان العينة المستخدمة في حساب سعر الصرف الفعلي.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

إجمالي هذه المشتريات[1] 4,4 مليار درهم كمتوسط شهري مقابل 729 مليون في 2016. بموازاة ذلك، انتقلت المبيعات الصافية للبنوك من الأوراق البنكية الأجنبية من 3,9 مليار إلى 4,3 مليار، منها 2,8 مليار مقابل الدرهم و1,5 مليار مقابل العملات الأجنبية.

وعلى مستوى المعاملات بين البنوك، بلغت مبادلات العملات الأجنبية مقابل الدرهم 12,9 مليار درهم كمتوسط شهري، منخفضة بنسبة 5,3%، وتراجعت عمليات الإقراض والاقتراض بالعملات الأجنبية بنسبة 4,9% إلى 37,2 مليار.

وارتفع متوسط الحجم الشهري لمعاملات البنوك مع الزبناء بنسبة 11,6% إلى 60,2 مليار، منها 46,7 مليار برسم العمليات بالناجز و13,5 مليار على شكل عمليات لأجل. وبلغت المشتريات 34,3 مليار، منها 10,1 مليار برسم العمليات لأجل فيما بلغت المبيعات 25,8 مليار، أنجزت بشكل رئيسي بالناجز.

من ناحية أخرى، تراجع مبلغ معاملات البنوك مع المراسلين الأجانب بنسبة 10,6% إلى 47,1 مليار، فيما انتقلت توظيفاتها في الخارج من 7,1 مليار إلى 8,2 مليار.

جدول 8.7.1: أبرز العمليات المنجزة في سوق الصرف (المتوسط الشهري بملايير الدراهم)

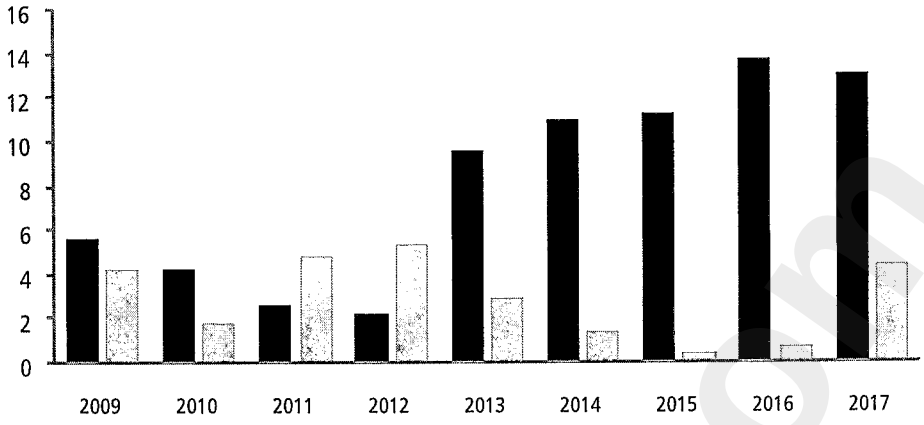
	2016	2017	التغير (%)
مشتريات البنوك من العملات الأجنبية مقابل الدرهم لدى بنك المغرب	0,7	4,4	505,6
مبيعات البنوك من العملات الأجنبية مقابل الدرهم إلى بنك المغرب	0	0	-
المبيعات الصافية للبنوك من من الأوراق البنكية الأجنبية إلى بنك المغرب	3,9	4,3	10,3
حجم المعاملات ما بين البنوك، العملات الأجنبية مقابل الدرهم	13,7	12,9	-5,3
عمليات الإقراض والاقتراض ما بين البنوك بالعملات الأجنبية	39,1	37,2	-4,9
المعاملات بالعملات الأجنبية مع المراسلين الأجانب	52,7	47,1	-10,6
العمليات الآجلة بالعملات الأجنبية لزبناء البنوك	9,4	13,5	44,1

في ظل هذه الظروف، أفرزت الوضعية الصافية للصرف[2] مبلغا سلبيا بما قيمته 707 مليون درهم في المتوسط بدلا من 1,3 مليار في 2016. وخلال السنة، انتقلت في المتوسط من 5,5- مليار خلال النصف الأول من السنة إلى وضعية إيجابية بلغت 4,2 مليار خلال النصف الثاني.

1 يتعلق الأمر بعمليات شراء عن طريق التحويل.
2 يتم حسابها باعتبارها الفارق بين قروض واقتراضات البنوك بالعملة الأجنبية.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

رسم بياني 12.7.1: المعاملات بالناجز في سوق الصرف (المتوسط الشهري بملايير الدراهم)



إطار 1.7.1: مؤشرات الأوضاع النقدية والمالية

تلجأ البنوك المركزية إلى استخدام مؤشرات عديدة لتقييم توجه السياسة النقدية. وتعد مؤشرات الأوضاع النقدية من بين الأكثر استعمالا. وتعمل هذه الأخيرة على تلخيص المعلومات المضمنة في العديد من المؤشرات لتشكل بذلك وسيلة تنتقل من خلالها تأثيرات قرارات السياسة النقدية على المتغيرات المستهدفة، والتي تكون عادة إما التضخم أو النمو. وتم إصدار أول مؤشر من هذا النوع سنة 1994 من طرف البنك المركزي الكندي. ومنذ ذلك الحين، عرفت المقاربات المستعملة عدة تعديلات.

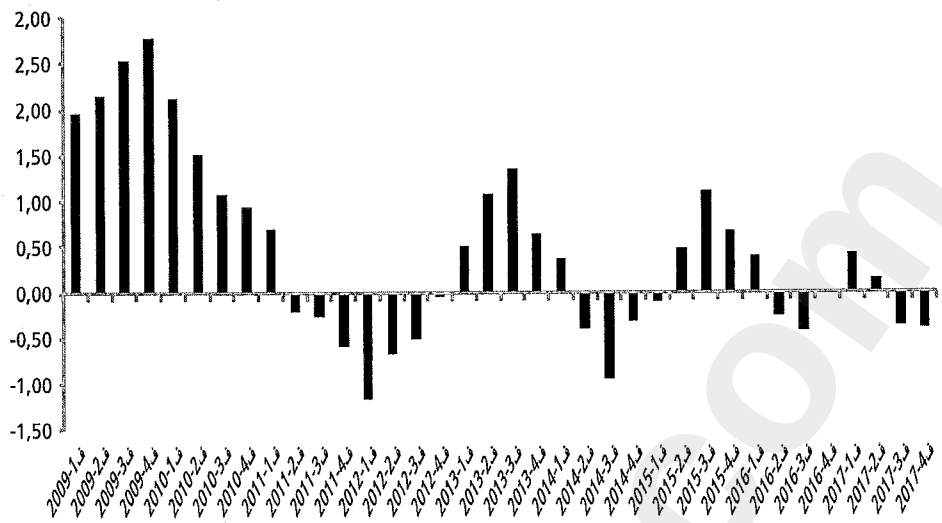
في البداية، كانت تركيبة هذه المؤشرات تقتصر على أسعار الفائدة وسعر الصرف الفعلي. بعد ذلك، تمت توسعتها لتشمل، وفقا لخصوصيات كل اقتصاد، متغيرات أخرى مالية بالأساس، لتترك بذلك هذه المؤشرات مكانها «لمؤشرات الأوضاع النقدية والمالية.» ومن بين المتغيرات التي تمت إضافتها، هنالك الإقراض البنكي الذي يهدف إلى الإحاطة بقناة الائتمان، ومؤشرات البورصة والعقار من أجل تتبع أسعار الأصول، والفارق بين أسعار الفائدة لأجل طويل وقصير من أجل أخذ انتظارات الوحدات الاقتصادية بالحسبان، أو حتى المجمعات النقدية.

وفيما يتعلق بإعداد هذه المؤشرات، يتم إدماج المتغيرات المعتمدة على شكل فارق وبالقيمة الحقيقية. وتستخدم عدة مقاربات عند تجميعها، منها على الخصوص النماذج البنيوية من نوع نموذج التوازن العام العشوائي الديناميكي (DSGE) ونماذج متجه الانحدار الذاتي (VAR) والتحليل حسب المكونات الرئيسية (ACP).

وبالنسبة للمغرب، يستخدم بنك المغرب مؤشرا للأوضاع النقدية والمالية طوره بناء على ثلاثة متغيرات. ويتعلق الأمر بالائتمان البنكي الممنوح للقطاع غير المالي، ومتوسط سعر الفائدة على القروض وسعر الصرف الفعلي. ويعتمد حساب حصة هذه المتغيرات على دالات التأثير العامة المتراكمة خلال 8 فصول– أفق توقع السياسة النقدية–، المستخلصة من نموذج متجه الانحدار الذاتي (VAR) المعياري الذي تم حسابه خلال الفترة الممتدة من 2005 إلى 2017 حسب وتيرة فصلية. وبذلك يكشف تطور المؤشر المحصل عليه، في حالة الارتفاع، على وجود تشديد في الأوضاع النقدية والمالية والعكس صحيح.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

رسم بياني إ1.1.7.1: مؤشر الأوضاع النقدية والمالية



يشير تحليل تطور المؤشر خلال السنوات العشرة الأخيرة إلى وجود فترة تشديد ما بين 2009 و2010، مرتبطة أساسا بارتفاع سعر الصرف وكذا تباطؤ ملموس في وتيرة نمو الائتمان البنكي بعد مرحلة من النمو الاستثنائي. وبعد فترة من «شبه الجياد»، انخرط المؤشر منذ 2015 في منحى تنازلي مما يعكس التوجه التيسيري للسياسة النقدية.

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

8.1 أسواق الأصول

عرفت إصدارات الخزينة في السوق الداخلية في سنة 2017 شبه استقرار في مبلغ 110,7 مليار درهم، في سياق اتسم بتقلص الاحتياجات التمويلية للخزينة. وهمت هذه الإصدارات في معظمها السندات[1] المتوسطة الآجال وظلت أسعار فائدتها دون تغير مقارنة بسنة 2016. ومن جهة أخرى، عرفت إصدارات الدين الخاص ارتفاعا مهما، سواء بالنسبة للشركات المالية أو غير المالية، حيث ارتفع حجمها الإجمالي بنسبة 48,3%.

وعلى مستوى بورصة الدار البيضاء، ارتفعت من جديد أسعار الأسهم بنسبة 6,4%، مدفوعة بتحسن نتائج الشركات المدرجة، لاسيما البنوك. وواصل حجم المبادلات في السوق المركزية ارتفاعه، لكن مع استمرار الضعف البنيوي لمستوى السيولة.

وفي سوق العقار، عرفت الأسعار ارتفاعا ملموسا بنسبة 5% شمل كافة المدن الكبرى تقريبا، باستثناء الرباط حيث ظلت الأسعار مستقرة. وعلى العكس من ذلك، عرف عدد المبيعات انخفاضا بنسبة 7,6% هم المدن الرئيسية، باستثناء الدار البيضاء التي ارتفع فيها بنسبة 4,5%.

جدول 1.8.1: المؤشرات الرئيسية لأسواق الأصول (التغير بالنسبة المئوية ما لم يشر إلى غير ذلك)

	2012	2013	2014	2015	2016	2017
سوق الدين						
المبلغ الجاري لسندات الخزينة	13,5	15,8	3,2	10,3	4,2	5,4
المبلغ الجاري للدين الخاص	11,8	-2,0	1,8	-5,7	0,8	10,1
سوق البورصة						
مازي	-15,1	-2,6	5,6	-7,2	30,5	6,4
نسبة السيولة (السوق المركزية، %)	6,2	6,1	5,8	5,9	6,4	6,5
الرسملة كنسبة مئوية من الناتج الداخلي الإجمالي	53,0	50,0	52,0	46,0	58,0	59,0
السوق العقاري (التغير، %)						
مؤشر أسعار الأصول العقارية	1,8	1,7	-0,4	1,3	1,3	5,0
عدد المعاملات	11,2	-6,2	15,9	-1,3	8,4	-7,6

المصادر: بورصة الدار البيضاء، بنك المغرب، والوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية، وماروكلير.

[1] تعتبر السندات التي يقل أجل استحقاقها أو يساوي سنة واحدة سندات قصيرة الأجل، وتعتبر تلك التي تتراوح آجالها بين سنة و5 سنوات متوسطة الأجل، بينما تسمى السندات التي يفوق أجلها 5 سنوات طويلة الأجل.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

1.8.1 سندات الدين

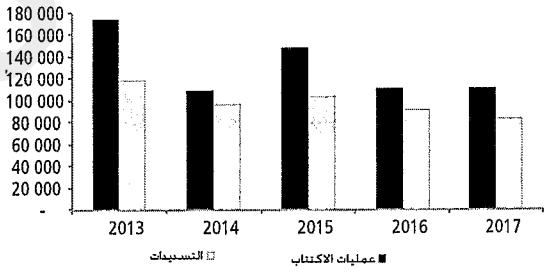
سندات الخزينة

بعد تراجع بنسبة 25% في سنة 2016، عرفت إصدارات الخزينة في سنة 2017 انخفاضا طفيفا بنسبة 0,6% لتبلغ 110,7 مليار درهم. وقد شكلت السندات المتوسطة الأجل نسبة 56% منها، والقصيرة الأجل والطويلة الأجل 23% و 21% على التوالي.

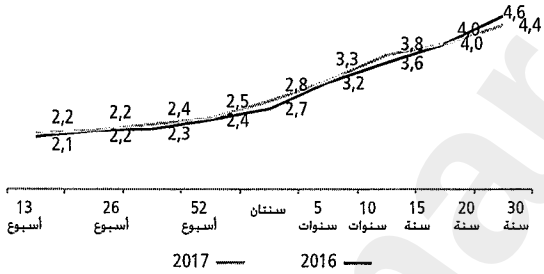
وسجلت أسعار الفائدة المطبقة على هذه الإصدارات على العموم استقرارا في نسبة 2,8% في المتوسط بعد المنحى التنازلي الذي عرفته منذ سنة 2014. وحسب آجال استحقاقها، فقد ارتفعت العوائد بواقع 10 نقط أساس على السندات لأجل 52 أسبوعا، و4 نقط على السندات لأجل سنتين و15 نقطة على السندات لأجل 5 سنوات. وعلى العكس من ذلك، سجلت العوائد على السندات لأجل 30 سنة انخفاضا بمقدار 17 نقطة أساس.

وفي إطار التدبير الفعال للدين، أنجزت الخزينة عمليات مبادلة السندات بمبلغ 23,5 مليار درهم مقابل 25,1 مليار درهم في 2016.

رسم بياني 1.8.1: اكتتابات و تسديدات سندات الخزينة (بملايير الدراهم)



رسم بياني 2.8.1: متوسط أسعار الفائدة على سندات الخزينة في السوق الأولية (%)



وأخذا في الاعتبار التسديدات البالغة 84 مليار درهم، انتقل المبلغ الجاري لسندات الخزينة إلى 516,7 مليار درهم في متم سنة 2017، مرتفعا بنسبة 5,4%. وظلت بنيته تتسم بهيمنة السندات الطويلة الأجل بحصة 58% مقابل 37% للسندات المتوسطة الأجل و5% للسندات القصيرة الأجل.

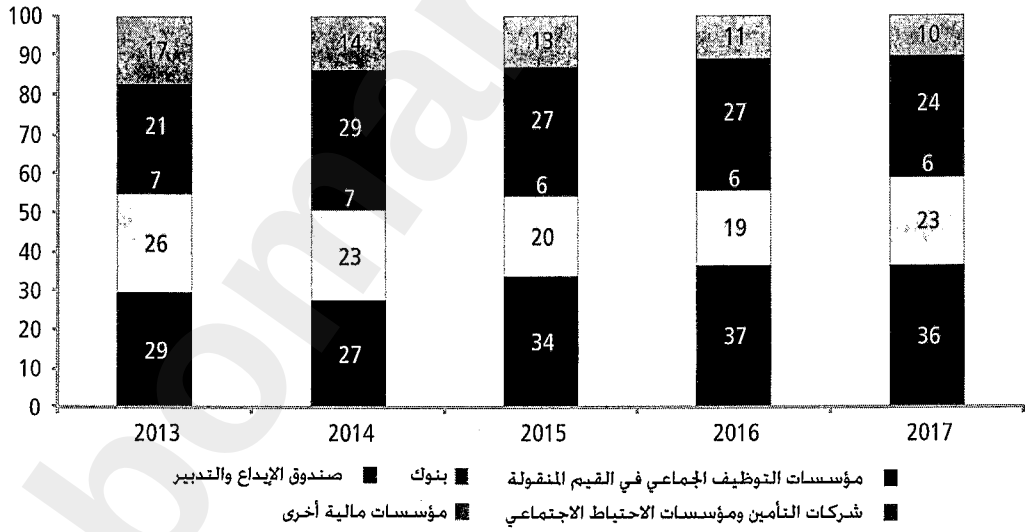
Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

جدول 2.8.1: المبلغ الجاري لسندات الخزينة وبنيتها (بملايير الدراهم)

	2017		2016		2015	2014	2013
	المبلغ	البنية %	المبلغ	البنية %			
المبالغ الجارية	**516 706**	**100,0**	**490 028**	**100,0**	**470 104**	**426 057**	**412 971**
أجل قصير	26 276	5,1	19 051	3,9	27 483	14 871	33 854
أجل متوسط	191 593	37,1	187 865	38,3	182 719	165 013	177 550
أجل طويل	298 838	57,8	283 112	57,8	259 902	246 173	201 567
الاكتتابات	**110 680**	**100,0**	**111 364**	**100,0**	**148 521**	**110 169**	**175 166**
أجل قصير	25 350	22,9	27 367	24,6	36 570	14 000	83 851
أجل متوسط	61 747	55,8	52 370	47,0	75 086	36 054	66 653
أجل طويل	23 583	21,3	31 627	28,4	36 865	60 115	24 662
التسديدات	**84 002**	**100,0**	**91 647**	**100,0**	**104 474**	**97 083**	**118 937**
أجل قصير	18 126	21,6	35 798	39,1	23 958	32 983	65 689
أجل متوسط	58 019	69,1	47 309	51,6	57 380	48 591	45 879
أجل طويل	7 857	9,4	8 540	9,3	23 135	15 509	7 369

وحسب المكتتبين، سجلت حصة هيئات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة 36% لتبقى شبه مستقرة من سنة لأخرى، وتراجعت حصة شركات التأمين وهيئات الاحتياط الاجتماعي إلى 24% مقابل 27% سنة 2016، بينما رفعت البنوك حصتها من 19% إلى 23%.

رسم بياني 3.8.1: المبلغ الجاري لسندات الخزينة حسب الجهة الحائزة (بنية %)



Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

سندات الدين الخاص

ارتفعت إصدارات سندات الدين الخاص بشكل ملموس من 52% إلى 76,7 مليار درهم، بعد انخفاض بنسبة 11,2% في سنة 2016.

وبلغت إصدارات الشركات المالية في المجمل 60,4 مليار، منها 52 مليار من قبل البنوك بارتفاع قدره 41,5% و8,4 مليار من قبل باقي الشركات المالية بدل 4,1 مليار. وحسب أدوات الإصدار، بلغت إصدارات شهادات الإيداع 39 مليار درهم بأسعار فائدة أعلى عموما من سنة 2016، تتراوح بين 2,4% بالنسبة للآجال المتراوحة بين 32 و92 يوما و3,5% بالنسبة لشهادات الإيداع التي يفوق أجلها 5 سنوات. وسجلت إصدارات سندات شركات التمويل 7 مليار درهم مقابل 3,9 مليار درهم في سنة 2016، كما واصلت إصداراتها من سندات الاقتراض منحاها التصاعدي الذي بدأ سنة 2014 لتصل إلى 14,3 مليار، منها 13 مليار لصالح البنوك.

جدول 3.8.1: إصدارات سندات الدين الخاص (بملايين الدراهم)

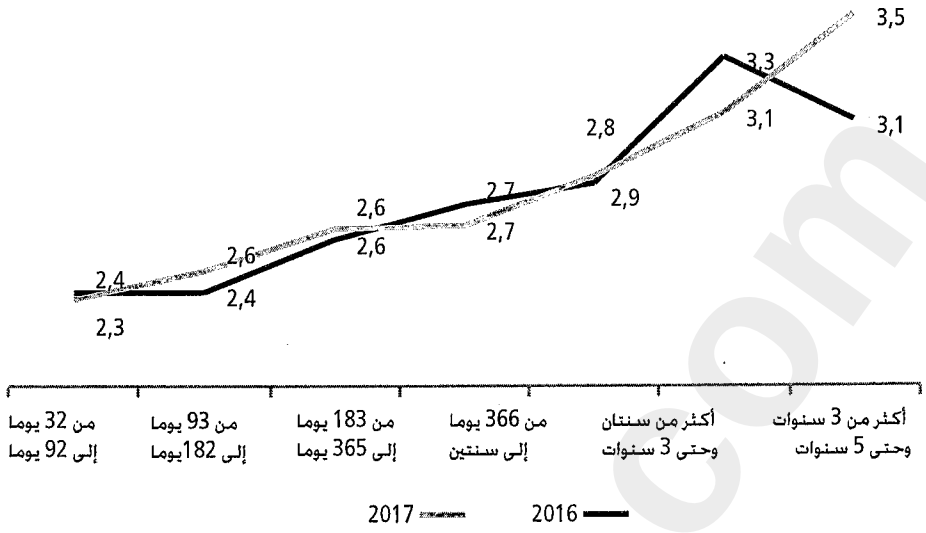
	الإصدارات					التغير 2016-2017	
	2013	2014	2015	2016	2017	بالملايين	%
الإجمالي	**65 092**	**83 006**	**56 830**	**50 456**	**76 713**	**26 257**	**52,0**
شركات مالية	**53 143**	**59 660**	**34 054**	**40 920**	**60 409**	**19 489**	**47,6**
البنوك	**53 103**	**51 698**	**28 245**	**36 781**	**52 044**	**15 263**	**41,5**
شهادات الإيداع	50 853	47 498	21 245	28 181	39 047	10 866	38,6
سندات الاقتراض	2 250	4 200	7 000	8 600	12 997	4 397	51,1
شركات مالية أخرى	**40**	**7 962**	**5 809**	**4 139**	**8 365**	**4 226**	**102,1**
سندات شركات التمويل	40	7 502	4 979	3 889	7 015	3 126	80,4
سندات الاقتراض	0	460	830	250	1 350	1 100	440,0
شركات غير مالية	**11 950**	**23 346**	**22 776**	**9 535**	**16 304**	**6 768**	**71,0**
أوراق الخزينة	9 700	11 322	15 464	4 385	5 749	1 363	31,1
سندات الاقتراض	2 250	12 024	7 312	5 150	10 555	5 405	105,0

المصادر : بنك المغرب وماروكليير

أما الشركات غير المالية، فقد بلغت إصداراتها في السوق 16,3 مليار درهم بعد 9,5 مليار سنة 2016، حيث ارتفعت إصداراتها من سندات الاقتراض من 5,2 مليار إلى 10,6 مليار وأوراق الخزينة من 4,4 مليار إلى 5,7 مليار درهم.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

رسم بياني 4.8.1: أسعار الفائدة على شهادات الإيداع حسب آجال الاستحقاق (%)



وأخذا في الاعتبار المبالغ المسددة، ارتفع المبلغ الجاري للدين الخاص بنسبة 10,5% إلى 177,7 مليار درهم. وتتسم بنيته بهيمنة السندات الصادرة عن البنوك بنسبة 53% متبوعة بسندات الشركات غير المالية بنسبة 36,7%.

جدول 4.8.1: المبلغ الجاري للدين الخاص (بملايين الدراهم)

	2013	2014	2015	2016	2017	التغير 2017-2016 بالملايين	التغير 2017-2016 %
الإجمالي	**166 254**	**169 173**	**159 606**	**160 912**	**177 733**	**16 821**	**10,5**
شركات مالية	**97 816**	**97 373**	**91 604**	**95 872**	**112 530**	**16 658**	**17,4**
البنوك	**81 218**	**80 391**	**73 413**	**81 773**	**94 152**	**12 380**	**15,1**
شهادات الإيداع	58 574	55 088	41 184	43 520	46 517	2 998	6,9
سندات الاقتراض	22 644	25 303	32 229	38 253	47 635	9 382	24,5
شركات مالية أخرى	**16 598**	**16 982**	**18 191**	**14 100**	**18 378**	**4 278**	**30,3**
سندات شركات التمويل	13 168	13 486	14 460	11 569	15 488	3 919	33,9
سندات الاقتراض	3 430	3 496	3 731	2 531	2 890	359	14,2
شركات غير مالية	**68 439**	**71 800**	**68 002**	**65 040**	**65 203**	**163**	**0,2**
أوراق الخزينة	3 422	4 836	2 271	1 549	2 052	503	32,4
سندات الاقتراض	65 017	66 964	65 731	63 491	63 151	-340	-0,5

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

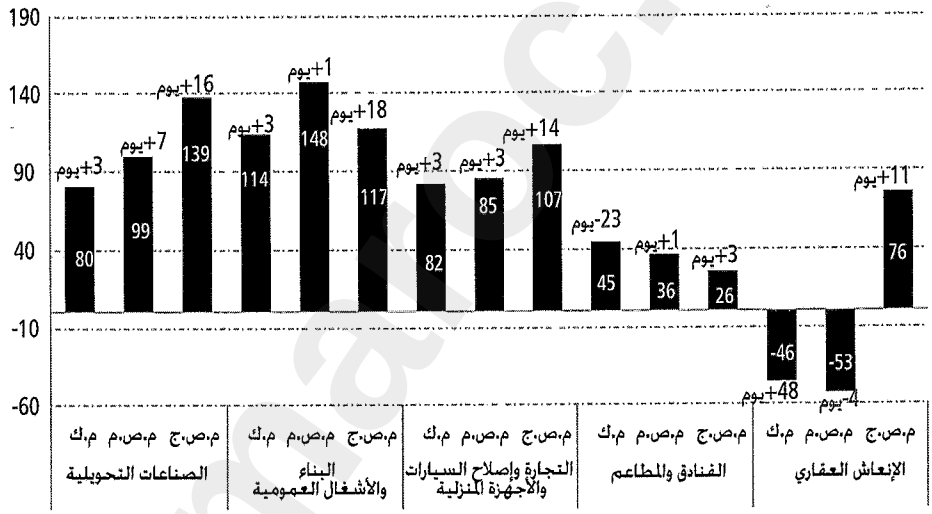
إطار 1.8.1: تطور آجال الأداء في سنة 2016

يشير حساب آجال الأداء خلال 2016، والذي أنجز على عينة شملت 094 72 مقاولة[1]، تمديد آجال الزبناء وتقلص آجال المموّنين. وقد أدت هذه التطورات، التي همت مقاولات مختلفة الأحجام تمارس نشاطها في أغلب القطاعات، إلى اشتداد الضغط على خزينتها وإلى زيادة حاجياتها من التمويل.

فبالمقارنة مع سنة 2015[2]، عرفت آجال الزبناء بالنسبة للمقاولات الصغيرة جدا ارتفاعا تراوح بين 3 أيام من رقم المعاملات في قطاع «الفنادق والمطاعم» و18 يوما من رقم المعاملات في قطاع «البناء والأشغال العمومية». أما المقاولات الكبرى، فقد عرفت آجال الزبناء لديها ارتفاعا طفيفا قدره 3 أيام من رقم المعاملات، باستثناء المقاولات العاملة في قطاع «الفنادق والمطاعم» التي سجلت انخفاضا قدره 23 يوما من رقم المعاملات. كما سجلت المقاولات الصغرى والمتوسطة ارتفاعا طفيفا تراوح بين يوم واحد و7 أيام من رقم المعاملات.

ومن ناحية المستوى، سجل قطاع البناء والأشغال العمومية أطول آجال أداء الزبناء، حيث بلغت 148 يوما من رقم المعاملات بالنسبة للمقاولات الصغرى والمتوسطة. وفي المقابل، استفادت مقاولات «الإنعاش العقاري»، باستثناء المقاولات الصغيرة جدا منها، من تسبيقات الأداء، بلغت ما يعادل 53 يوما من رقم المعاملات بالنسبة للمقاولات الصغرى والمتوسطة.

رسم بياني 1.1.8.1: آجال أداء الزبناء بأيام رقم المعاملات



- م ص ج: المقاولات الصغيرة جدا. - م ص م: المقاولات الصغرى والمتوسطة. - م ك: المقاولات الكبرى.

وفيما يخص أداء المموّنين، سجل قطاع «الفنادق والمطاعم» أكبر تقلص في الآجال، بواقع 47 يوما من المشتريات لدى المقاولات الكبرى و18 يوما من المشتريات بالنسبة للمقاولات الصغرى والمتوسطة. وفي المقابل، استقرت هذه الآجال في قطاع «الإنعاش العقاري» بالنسبة للمقاولات الصغيرة جدا، وتمددت إلى 66 يوما من المشتريات بالنسبة للمقاولات الكبرى وإلى 15 يوما من المشتريات بالنسبة للمقاولات الصغرى والمتوسطة.

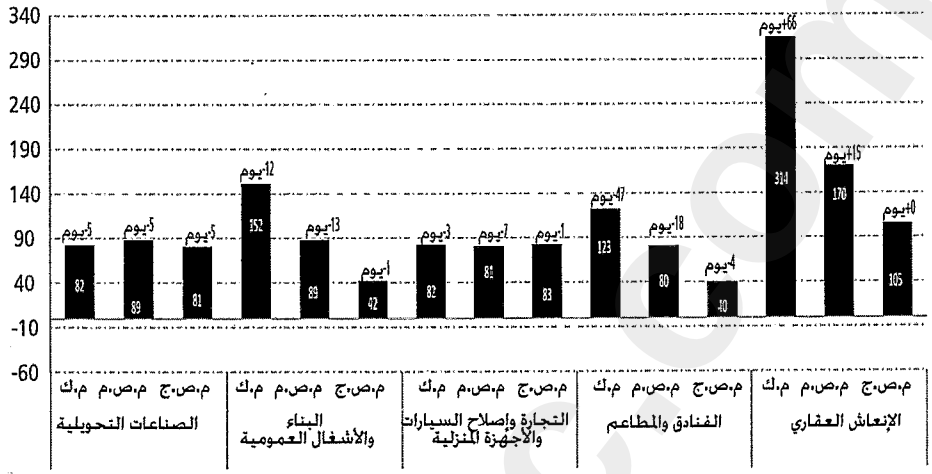
[1] تستند هذه الحسابات على آخر معطيات المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية المتعلقة بسنة 2016، بعد خضوعها لمسطرة الفحص والتدقيق التي يضعها البنك.

[2] تمت مراجعة أرقام 2015.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

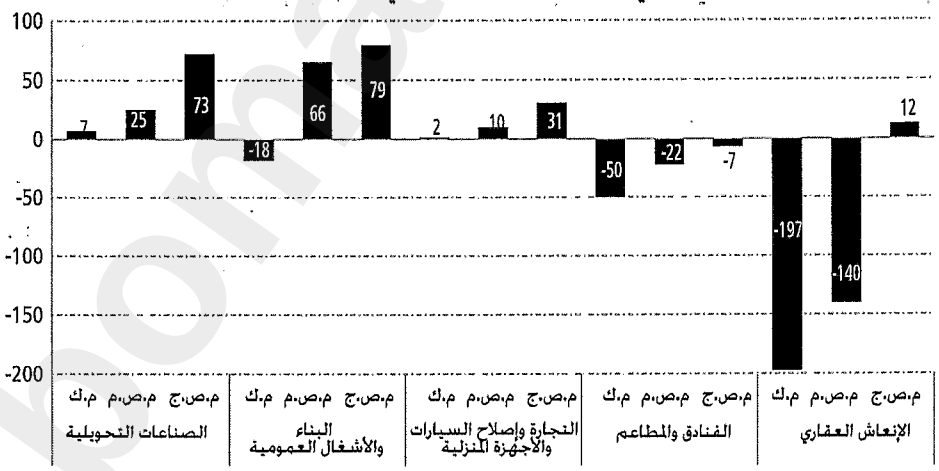
ومن حيث المستوى، سجل قطاع "الإنعاش العقاري" أطول آجال أداء المونين، حيث بلغت 314 يوما من المشتريات بالنسبة للمقاولات الكبرى. وفي القطاعات الأخرى، تراوحت ما بين 40 يوما من المشتريات لدى المقاولات الصغيرة جدا في قطاع "الفنادق والمطاعم"، و170 يوما من المشتريات بالنسبة للمقاولات الصغرى والمتوسطة في قطاع "الإنعاش العقاري".

رسم بياني إ1.8.1.2: آجال أداء المونين بأيام المشتريات



وفي ظل هذه الظروف، فإن الرصيد التجاري[3] للمقاولة الذي يبين وضعيتها الصافية تجاه شركائها التجاريين، إن كانت مقرضة أو مقترضة، يبقى متباينا إلى حد كبير حسب القطاع وحجم المقاولة. فقد كانت المقاولات الكبرى والمقاولات الصغرى والمتوسطة العاملة في قطاع «الإنعاش العقاري» هي الأكثر اقتراضا، بأرصدة تجارية سلبية تعادل 197 و140 يوما من رقم المعاملات على التوالي. وفي المقابل، فإن المقاولات الصغيرة جدا العاملة في قطاعي «الصناعات التحويلية» و«البناء والأشغال العمومية» هي الأكثر إقراضا، بأرصدة إيجابية تساوي 73 و79 يوما من رقم المعاملات على التوالي.

رسم بياني إ1.8.1.3: الرصيد التجاري بأيام رقم المعاملات



[3] يتم حسابه عن طريق الفرق بين ديون المقاولة على الزبناء وديون المونين المستحقة عليها ويتم تحديده بعدد الأيام من رقم المعاملات.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

2.8.1 سندات هيئات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة

في سنة 2017، استمر انتعاش التوظيفات في سندات هيئات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة، وذلك في سياق تميز بمعدلات فائدة منخفضة وأداء جيد لسوق الأسهم للسنة الثانية على التوالي. واتسمت بإعادة تحول قوي نحو المنتجات التي تنطوي على مخاطر، لاسيما هيئات التوظيف الجماعي في الأسهم والقيم المنقولة المتنوعة.

فبعد ارتفاع ملموس بنسبة 14,3% في سنة 2016، سجلت الاكتتابات في سندات هيئات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة ارتفاعا جديدا بنسبة 5,6% إلى 767,4 مليار درهم. وقد هم هذا التطور جميع الفئات، حيث ارتفعت الاكتتابات في سندات صناديق التوظيف في القيم المنقولة النقدية بمقدار 19,4 مليار لتصل إلى 443,2 مليار درهم وفي سندات صناديق التوظيف في الأسهم بمقدار 9,5 مليار إلى 14 مليار درهم. وعلى النقيض من ذلك، عرفت الاكتتابات في السندات لأجل قصير انخفاضا بقيمة 2 مليار درهم إلى 128,3 ملياراً.

وأخذا بعين الاعتبار عمليات إعادة الشراء التي وصلت إلى 738,7 مليار درهم، بلغت التدفقات الصافية لهيئات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة 28,7 مليارا. وقد سجلت هذه التدفقات مستوى استثنائيا بالنسبة لهيئات التوظيف الجماعي في الأسهم وهيئات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة المتنوعة، حيث بلغت عل التوالي 6,4 مليار و6,7 مليار.

وفيما يخص أداء هيئات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة، فقد ظل عائدها مرتفعا، حيث بلغ على العموم 9,3% بعد 12,6% في سنة 2016. ووصل إلى 10,5% بدل 31,4% بالنسبة لصناديق التوظيف في الأسهم و5,5% مقابل 12,1% لصناديق التوظيف في القيم المنقولة المتنوعة. وفيما يخص العائدات المتأتية من سعر الفائدة، فقد تراجعت من 4,6% إلى 2,3% بالنسبة لصناديق التوظيف في سندات الاقتراض واستقرت تقريبا في 2,1% بالنسبة لصناديق التوظيف في القيم المنقولة النقدية.

في ظل هذه الظروف، ارتفعت الأصول الصافية لهيئات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة بنسبة 10,7% إلى 416 مليار درهم. وباستثناء صناديق التوظيف في القيم المنقولة النقدية التي سجلت انخفاضا بنسبة 5,8%، عرفت كافة الفئات ارتفاعا، خصوصا صناديق التوظيف في القيم المنقولة المتنوعة وصناديق التوظيف في الأسهم التي شهدت زيادة مهمة بنسبة 34,5% و36,3% على التوالي.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

جدول 5.8.1: تطور الأصول الصافية لمؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة (بملايير الدراهم)

	2013	2014	2015	2016	2017
			صافي الأصول		
القيم المنقولة النقدية	68,0	73,7	71,6	72,8	68,5
سندات الإقتراض لأجل قصير	26,4	43,6	48,3	51,2	65,0
سندات الإقتراض لأجل متوسط وطويل	121,4	149,8	175,1	204,1	218,4
الأسهم	20,0	21,1	20,4	26,3	35,4
القيم المنقولة المتنوعة	8,8	11,3	12,9	19,6	26,7
القيم المنقولة التعاقدية	0,9	1,0	1,8	1,6	1,9
المجموع	**245,5**	**300,5**	**330,1**	**375,6**	**416,0**
			الاكتتابات		
القيم المنقولة النقدية	373,8	428,6	408,9	423,8	443,2
سندات الإقتراض لأجل قصير	38,3	61,2	91,6	130,3	128,3
سندات الإقتراض لأجل متوسط وطويل	99,3	120,7	117,8	145,4	150,7
الأسهم	2,3	4,3	6,0	4,5	14,0
القيم المنقولة المتنوعة	2,2	4,9	5,5	10,8	15,6
القيم المنقولة التعاقدية	2,2	1,7	6,0	11,6	15,6
المجموع	**518,1**	**621,4**	**635,8**	**726,5**	**767,4**
			عمليات إعادة الشراء		
القيم المنقولة النقدية	379,6	425,6	407,9	424,5	448,8
سندات الإقتراض لأجل قصير	38,0	45,6	88,3	130,8	117,4
سندات الإقتراض لأجل متوسط وطويل	96,5	106,6	98,6	127,4	140,6
الأسهم	2,2	4,0	5,7	4,6	7,7
القيم المنقولة المتنوعة	2,2	3,5	4,4	6,3	8,9
القيم المنقولة التعاقدية	2,5	1,7	5,3	11,9	15,3
المجموع	**520,9**	**586,9**	**610,2**	**705,4**	**738,7**

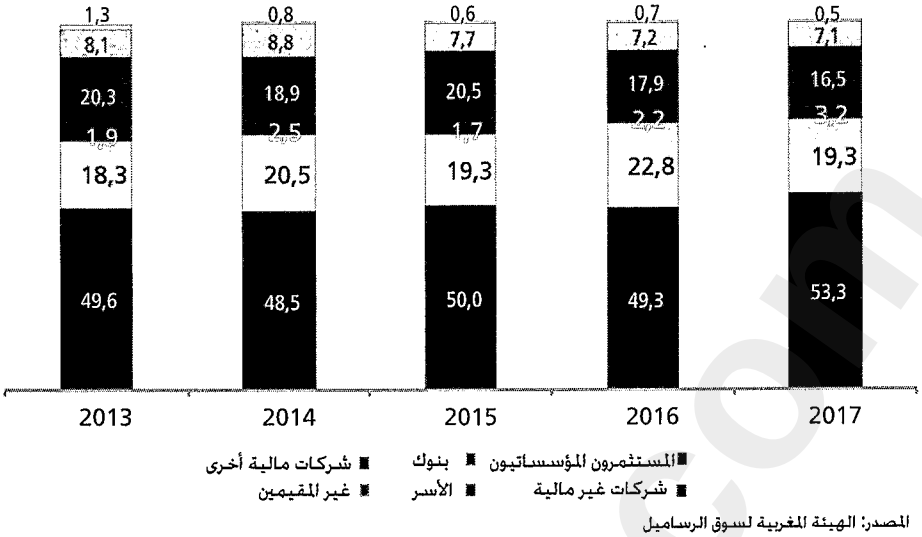
المصدر: الهيئة المغربية لسوق الرساميل

ويظهر تحليل بنية الأصول الصافية لهيئات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة حسب المكتتبين ارتفاعا مهما في حصة هيئات الاحتياط الاجتماعي والتقاعد التي زادت من 25,8% إلى 29,6%، لترتفع بذلك حصة المستثمرين المؤسساتيين[1] من 49,3% إلى 53,3%. في المقابل، تراجعت حصة البنوك من 22,8% إلى 19,3% بينما عرفت حصة الشركات غير المالية تراجعا طفيفا من 17,9% إلى 16,5%. وفيما يخص الأشخاص الذاتيين، فقد ظلت حصتهم على العموم شبه مستقرة في 7,1%، إذ ارتفعت من 9,8% إلى 11,9% في هيئات التوظيف الجماعي في الأسهم ومن 17,2% إلى 18,8% في هيئات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة المتنوعة، بينما انخفضت من 5,9% إلى 4,9% في هيئات التوظيف الجماعي في سندات الاقتراض.

[1] يتكون المستثمرون المؤسساتيون من صندوق الإيداع والتدبير، شركات التأمين وإعادة التأمين، هيئات الاحتياط الاجتماعي والتقاعد، وهيئات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

رسم بياني 5.8.1: المبلغ الجاري لمؤسسات التوظيف الجماعي النقدية حسب الجهة الحائزة (%)

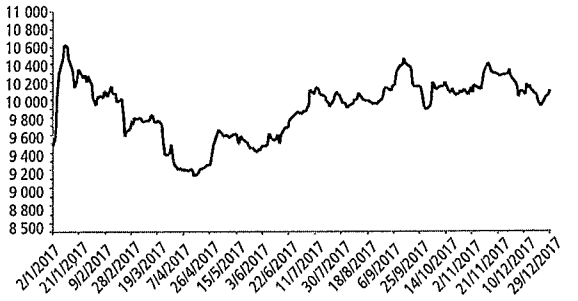


المصدر: الهيئة المغربية لسوق الرساميل

3.8.1 سوق البورصة

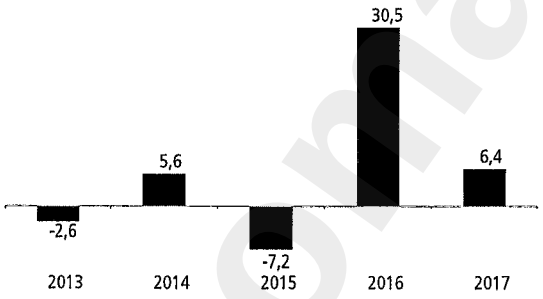
في سياق اتسم بتدني أسعار الفائدة وتحسن نتائج الشركات المدرجة في البورصة وتجدد اهتمام الأشخاص الذاتيين، استمرت أسعار الأسهم في الارتفاع للسنة الثانية على التوالي. فقد تزايد المؤشر المرجعي بنسبة 6,4% بعد 30,5% في سنة 2016، مدفوعا أساسا بالأداء الجيد لأسهم البنوك الرئيسية.

رسم بياني 6.8.1: التغير اليومي لمؤشر مازي في 2017



المصدر: بورصة الدار البيضاء

رسم بياني 7.8.1: التغيرات السنوي لمؤشر مازي (بالنسبة المئوية)

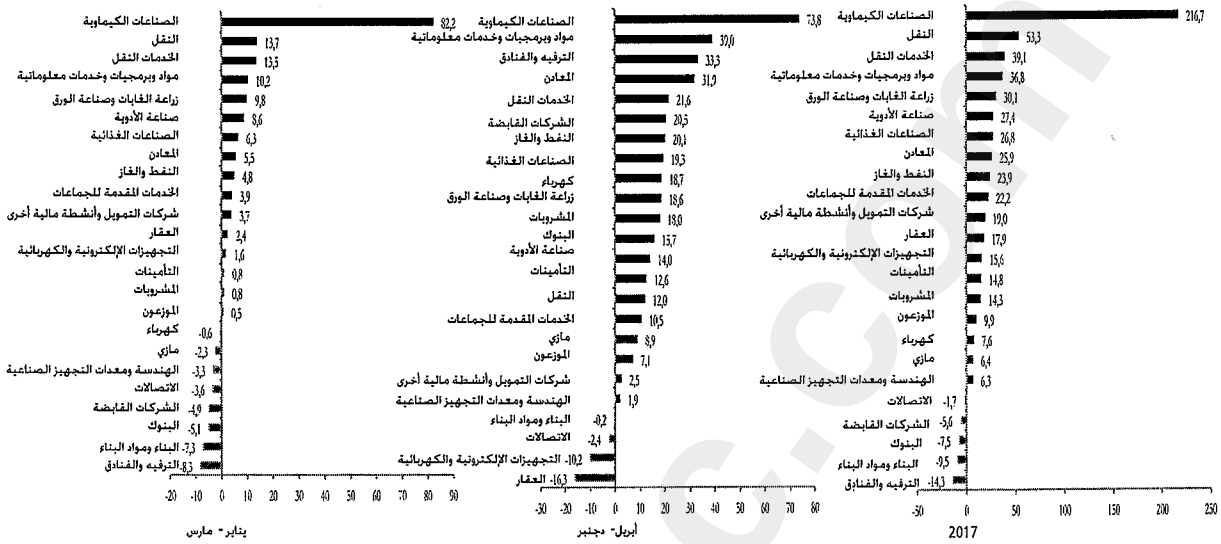


ويشير تحليل تطور مؤشر مازي على مدار السنة إلى أنه بدأ السنة على إيقاع الانخفاض، متراجعا بنسبة 2,3% خلال الفصل الأول نتيجة بالأساس للانخفاضات التي همت أسهم «البنوك» بنسبة 5,1% و«البناء ومواد البناء» بنسبة 7,3% و«الاتصالات» بنسبة 3,3%. وابتداءً من شهر أبريل وعقب نشر نتائج الشركات المدرجة في

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

البورصة، اتجه المؤشر المرجعي للبورصة نحو الارتفاع، مدفوعا على الخصوص بقطاع البنوك وبدرجة أقل بقطاعي «الصناعات الغذائية» و«التعدين». وعلى العكس من ذلك، واصل مؤشرا قطاعي «الاتصالات» و«البناء ومواد البناء» تراجعهما، لكن بوتيرة أبطأ من السنة السابقة.

رسم بياني 8.8.1: التغير السنوي للمؤشرات القطاعية (%)



المصدر: بورصة الدار البيضاء

في هذه الظروف، استمر مستوى تقييم بورصة الدار البيضاء في منحاه التصاعدي، حيث انتقلت نسبة السعر إلى الأرباح[1] من 20 إلى 20,4. وبذلك، يبقى تقييم أسعار الأسهم مرتفعا على العموم مقارنة بأهم «الأسواق الحدودية». وبالموازاة مع ذلك، استمر عائد الربيحة[2] في الانخفاض، إذ تراجع من 3,9% إلى 3,4%.

جدول 6.8.1: نسبة السعر إلى الأرباح والعائد الربحي للدول الأكثر تمثيلا في صنف «الأسواق الحدودية» لمؤشر MSCI

	الوزن في مؤشر MSCI FM [1]	نسبة السعر إلى الأرباح		العائد الربحي (%)	
		2016	2017	2016	2017
الأرجنتين	22,08	19,3	18,0	0,95	0,73
الكويت	16,64	14,3	14,2	3,87	4,81
الفيتنام	15,46	15,8	21,5	3,55	1,75
المغرب	**7,92**	**20,0**	**20,4**	**3,92**	**3,38**
نيجيريا	7,3	11,1	11,0	4,87	3,39

1 الأوزان بتاريخ 30 مارس 2018

المصدر: Datastream

[1] تمثل نسبة السعر إلى الأرباح نسبة سعر السهم إلى العائد عن كل سهم.

[2] يمثل عائد الربيحة نسبة الربيحة الموزعة إلى سعر السهم.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

وفيما يخص المبادلات، استمر تحسن حجم التداولات في سوق الأسهم، حيث ارتفع إلى 39,5 مليار في السوق المركزية وإلى 24,1 مليار في سوق الكتل. غير أن رقم المعاملات الإجمالي للبورصة تقلص من 72,7 مليار إلى 69,7 مليار درهم، وذلك نتيجة بالأساس إلى تراجع عمليات الزيادة في رأس المال من 9,9 مليار إلى 1,4 مليار درهم وغياب إدراجات جديدة وانخفاض حجم التداولات المتعلقة بسندات الاقتراض من 4,5 مليار إلى 2,9 مليار درهم.

جدول 7.8.1: تطور حجم المعاملات (بملايير الدراهم)

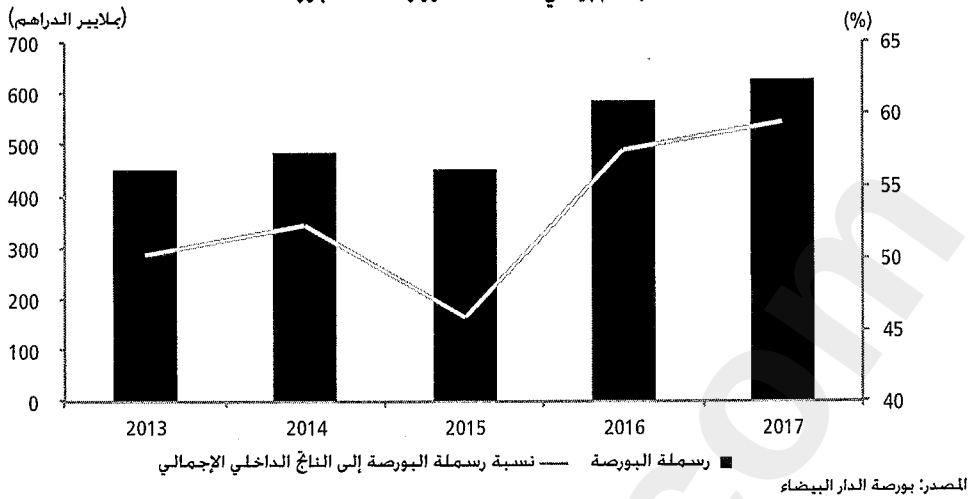
	2013	2014	2015	2016	2017
I- الأسهم	**54 557,8**	**44 333,8**	**46 885,0**	**68 193,4**	**66 877,7**
1-السوق المركزية	26 449,5	27 594,6	28 758,0	32 082,2	39 489,0
2-سوق الكتل	22 100,6	11 816,1	11 751,0	18 379,4	24 051,3
مجموع السوق الثانوية (1+2)	**48 550,1**	**39 410,7**	**40 509,0**	**50 461,6**	**63 540,3**
3-الإدراجات	1 000,0	1 127,0	893,4	1 929,8	-
4-إسهامات السندات	644,1	2 493,1	923,0	4 797,9	1 213,1
5-عروض مقدمة للعموم	45,1	671,9	2 407,9	440,4	67,1
6-التحويلات	1 116,4	206,1	106,5	686,8	622,7
7-الزيادة في الرأسمال	3 202,1	425,1	2 045,3	9 876,8	1 434,5
مجموع الأسواق الأخرى (3+4+5+6+7)	**6 007,7**	**4 923,1**	**6 376,0**	**17 731,8**	**3 337,4**
II- السندات	**7 584,2**	**5 475,0**	**5 206,4**	**4 543,1**	**2 859,9**
8- السوق المركزية	2 170,8	3 355,4	2 689,7	2 120,9	307,8
9- سوق الكتل	4 713,4	1 936,1	1 705,6	1 484,1	1 684,4
مجموع السوق الثانوية (8+9)	**6 884,2**	**5 291,4**	**4 395,2**	**3 605,0**	**1 992,3**
10-الإدراجات	700,0	183,6	809,7	938,1	657,9
11- إسهامات السندات	-	-	1,5	-	209,7
12- التحويلات	0,03	-	0,01	-	-
مجموع الأسواق الأخرى (10+11+12)	**700,0**	**183,6**	**811,2**	**938,1**	**867,6**
المجموع (I+II)	**62 142,0**	**49 808,8**	**52 091,4**	**72 736,6**	**69 737,6**

المصدر: بورصة الدار البيضاء

وفي المجمل، ارتفعت رسملة البورصة بواقع 7,5% إلى 627 مليار درهم وانتقلت نسبتها إلى الناتج الداخلي الإجمالي من 57,6% إلى 59%. وتزايد رأسمالها العائم بنسبة 7,8% إلى 143,6 مليار، نتيجة ارتفاع أسعار الأسهم وزيادة العامل العائم بنقطة واحدة إلى 23,8%.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

رسم بياني 9.8.1: تطور رسملة البورصة



المصدر: بورصة الدار البيضاء

جدول 8.8.1: الرسملة والعامل العائم للقطاعات الرئيسية

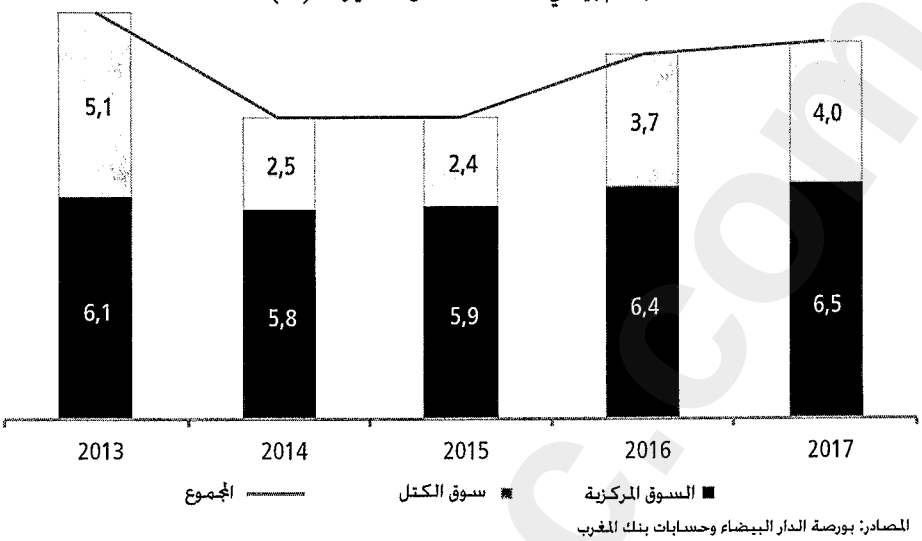
القطاعات	رسملة البورصة (بملايير الدراهم)	العامل العائم (%)
البنوك	215,5	24,5
الاتصالات	117,8	20,0
البناء ومواد البناء	76,1	26,4
الصناعة الغذائية	33,3	27,7
التأمينات	29,1	16,3
النفط والغاز	27,9	9,1
التعدين	24,3	18,8
الكهرباء	21,7	10,0
العقار	17,4	34,4
التوزيع	13,8	19,6
خدمات النقل	11,7	35,0
المشروبات	11,1	20,9
شركات التمويل وغيرها من الأنشطة المالية	7,0	13,1
الخدمات المقدمة للجماعات الترابية	5,0	20,0
الصناعة الدوائية	4,1	13,2
شركات المحافظ والشركات القابضة	3,0	19,9
البرمجيات والخدمات المعلوماتية	2,9	39,7
الترفيه والفنادق	2,1	10,0
الصناعة الكيماوية	1,5	37,5
النقل	1,1	26,0
التجهيزات الالكترونية والكهربائية	0,3	20,0
الهندسة والمعدات الصناعية	0,3	22,5
الغابات والورق	0,1	40,0

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

وفي هذه الظروف، عرف معدل السيولة[1] في السوق المركزية للأسهم تحسنا طفيفا، حيث ارتفع من 6,4% إلى 6,5%. غير أنه يبقى ضعيفا مقارنة مع أهم بورصات الأسواق "الحدودية" والأسواق "الصاعدة"، حيث بلغ 75,4% في البرازيل و51,2% في الهند و43,7% في فيتنام و8,5% في الأرجنتين.

رسم بياني 10.8.1: معدل السيولة (%)



المصادر: بورصة الدار البيضاء وحسابات بنك المغرب

إطار 2.8.1: استثمارات الأفراد في البورصة

إن مشاركة الأشخاص الذاتيين في سوق البورصة لها تأثير إيجابي على عدة مستويات. ففضلا عن مساهمتها في تحسين عمق السوق وسيولتها، فإنها تعزز مشروعية الاستثمار في البورصة وإدراك أهميته. وقد أكدت العديد من الدراسات[1] أهمية هذه المشاركة، سواء في الأسواق الصاعدة أو المتقدمة. وينجز المستثمرون الأفراد على العموم، خصوصا خلال فترات عدم الاستقرار، معاملات متكررة وينهجون استراتيجيات تناقض ما ينهجه المستثمرون المؤسساتيون الذين يفضلون الاستثمارات الطويلة المدى. وبهذه الطريقة، فهم يساهمون في التخفيف من حدة ضعف السيولة. وبالفعل، تظهر المعطيات التجريبية أن البورصات التي تعرف مشاركة مرتفعة للمستثمرين الأفراد تسجل إجمالا معدلات سيولة مرتفعة نسبيا (يرجع إلى الجدول أسفله). ففي التايلاند مثلا، تصل نسبة مشاركة هؤلاء المستثمرين إلى 84% ويبلغ معدل السيولة 81%.

وحسب دراسة أجرتها «الفدرالية العالمية لأسواق البورصة» شملت عينة من البلدان الصاعدة بخصوص الأسباب المحددة لهذه المشاركة، فإن ما يستقطب المستثمرين الأفراد هو ارتفاع عائدات البورصة وانخفاض تكاليف المعاملات بالإضافة إلى العوامل البنيوية، الثقافية منها والمؤسساتية والتنظيمية. في حين أن ارتفاع أسعار الفائدة من شأنه أن يؤثر سلبا على جاذبية البورصة بالنسبة لهم. وعلاوة على ذلك، من شأن تعزيز التثقيف المالي أن يساهم في ترسيخ ثقافة الاستثمار في البورصة وبالتالي تشجيع هذه الفئة من المستثمرين على المشاركة في البورصة.

[1] "Individual Investor Trading and Stock Returns" , Ron Kaniel, Gideon Saar, and Sheridan Titman, The journal of finance, 2008.

"Enhancing retail participation in emerging markets" , World Federation of Exchanges, 2017.

"Are retail traders compensated for providing liquidity? Jean-Noel Barrot, Ron Kaniel, David Sraeref, Journal of financial economics, 2016.

[1] يتم حساب معدل السيولة من خلال الحجم السنوي للتداولات إلى متوسط الرسملة خلال السنة.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

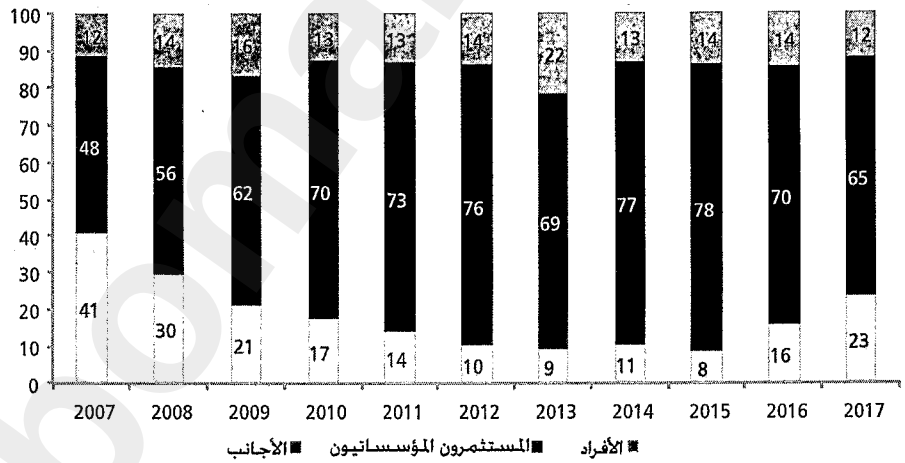
جدول إ1.2.8.1: مستويات مشاركة المستثمرين الأفراد ومعدل السيولة في البورصة (متوسط سنة 2016)

البورصة	حصة حجم المعاملات المنجزة من طرف المستثمرين الأفراد (%)	معدل السيولة (%)
الاردن	92	11
تايوان	89	171
تيلاند	84	81
مصر	81	39
الإمارات العربية المتحدة	77	41
كولومبيا	64	14
اندونيسيا	60	22
ماليزيا	52	27
المغرب	16	6

المصدر: تعزيز مشاركة المستثمرين الأفراد في الأسواق الصاعدة، الاتحاد الدولي للبورصات، 2017.

وفيما يخص المغرب، كانت بورصة الدار البيضاء جذابة للغاية سواء بالنسبة للأفراد أو المستثمرين المؤسساتيين، مع إطلاق برامج الخوصصة في بداية التسعينيات. إلا أنه وابتداء من سنة 1998، اتجهت السوق في منحى تنازلي أدى إلى فقدان الثقة والانسحاب التدريجي للمستثمرين الأفراد، حيث لم تكن لهم حينئذ دراية بالمخاطر المحيطة بالاستثمار في سوق البورصة. وكانت عودتهم إلى السوق تدريجية واستمرت لفترة طويلة. وخلال العقد الأخير، اتجهت المشاركة المباشرة للمستثمرين الأفراد نحو الانخفاض، حيث تراجعت حصتهم في حجم المعاملات من 40,8% في سنة 2007 إلى 8,4% في سنة 2015. وخلال السنتين الأخيرتين، أدى تحسن أداء البورصة إلى عودتهم إلى السوق، إذ ارتفعت حصتهم من 15,7% في سنة 2016 إلى 23,4 %في سنة 2017.

رسم بياني إ1.2.8.1: توزيع حصة فئات المستثمرين في حجم التداولات في السوق المركزية

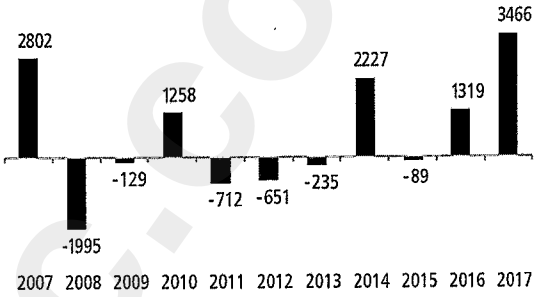


المصدر: الهيئة المغربية لسوق الرساميل

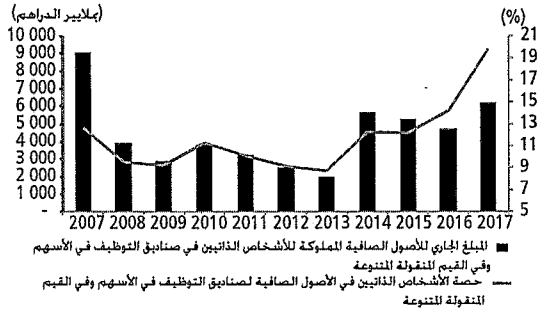
Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

ويبرز تحليل تطور حصة المستثمرين الأفراد في الأصول الصافية لهيئات التوظيف الجماعي في الأسهم وفي القيم المنقولة المتنوعة نفس التوجه كذلك. إلا أنه يظهر أن عودة هؤلاء المستثمرين إلى هيئات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة كانت أسرع من عودتهم إلى سوق البورصة. فمنذ 2014، وهي السنة التي سجل فيها مؤشر مازي أول ارتفاع له بعد ثلاث سنوات متتالية من الانخفاض، تزايد بشكل ملموس استثمار الأشخاص الذاتيين في صناديق التوظيف في الأسهم والقيم المنقولة المتنوعة. فقد ارتفعت حصتهم في هذه الصناديق من 10% في المتوسط بين 2008 و2013 إلى 15% سنة 2017، وهي السنة التي سجلت أعلى مبلغ اكتتابات صافية منذ 2007، والذي بلغ 3,5 مليار درهم.

رسم بياني إ.2.8.1: الاكتتابات الصافية للأشخاص الذاتيين في صناديق التوظيف في الأسهم والقيم المنقولة المتنوعة (بملايين الدراهم)



رسم بياني إ.3.2.8.1: تطور المبلغ الجاري وحصة الأصول الصافية المملوكة للأشخاص الذاتيين في صناديق التوظيف في الأسهم وفي القيم المنقولة المتنوعة



المصدر: الهيئة المغربية لسوق الرساميل

وقد ساهم في هذه التطورات استمرار المستوى المتدني لأسعار الفائدة وكذلك الجهود المبذولة في مجال التثقيف المالي. إلا أن معدل سيولة بورصة الدار البيضاء، ولو أنه عرف زيادة خفيفة، استقر في نسبة 6,5% في سنة 2017، وهو مستوى قريب من المتوسط المسجل في سنة 2011 بواقع 6,2%.

ومما لا شك فيه أن تحسن هذه الوضعية، التي لا تزال تعيق بورصة الدار البيضاء وتضعف مساهمتها في منظومة القطب المالي للدار البيضاء، يظل رهينا بالأداء الاقتصادي وجودة مناخ الأعمال في المغرب. ويرتبط كذلك بعوامل أخرى يمكن للمسؤولين عن السوق التدخل فيها على المدين الطويل والمتوسط. ويتعلق الأمر على وجه الخصوص بتحسين شروط القبول ومواصلة الجهود من أجل التحسيس بالمزايا التي يتيحها التمويل عبر سوق البورصة والتشجيع عليه، إضافة إلى تطوير منتجات جديدة كالصناديق البديلة، المسماة صناديق الاستثمار المتداولة في البورصة، وأدوات التغطية. وفي هذا الصدد، من شأن الإصلاح الجديد للبورصة، إذا ما تم تنفيذه بنجاح، أن يساهم في تحسين سيولتها وعمقها، خصوصا في سياق يتسم بمستويات متدنية لأسعار الفائدة.

4.8.1 الأصول العقارية

شهد سوق العقار في سنة 2017 ارتفاعا ملموسا في الأسعار وتراجعا في عدد المبيعات.

فقد ارتفع مؤشر أسعار الأصول العقارية بنسبة 5% بعد زيادة قدرها 1,3% سنة 2016. وقد هم هذا الارتفاع كافة فئات الأصول بزيادة بواقع 4,9% في العقارات السكنية و5,3% في الأراضي الحضرية و7% في العقارات المخصصة للاستعمال المهني.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

أما حجم المعاملات، فقد تراجع بنسبة 7,6% بعدما نما بنسبة 8,4% في سنة 2016، حيث انخفضت مبيعات العقارات السكنية بنسبة % 8,7 والأراضي الحضرية بنسبة 4,8% والعقارات المخصصة للاستعمال المهني بواقع 3,5%.

جدول9.8.1: تغير مؤشر أسعار الأصول العقارية وعدد المعاملات (%)

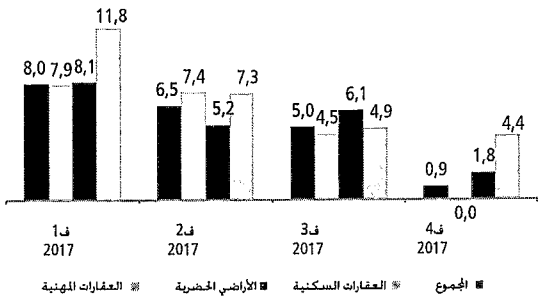
	مؤشر أسعار الأصول العقارية				المعاملات			
	2014	2015	2016	2017	2014	2015	2016	2017
الإجمالي	**-0,4**	**1,3**	**1,3**	**5**	**15,9**	**-1,3**	**8,4**	**-7,6**
الأملاك السكنية	**-0,2**	**1,8**	**0,8**	**4,9**	**18,6**	**-1,9**	**8,3**	**-8,7**
الشقق	-0,2	1,9	0,9	6	20,8	-1,5	8,3	-8,1
الفيلات	0,1	1,3	0	0,9	-5,6	-4,7	8,3	-16,2
المنازل	-1,5	1,1	4,4	2,5	12	-9,4	6,9	-16,4
الأراضي الحضرية	**-1**	**1,3**	**2,1**	**5,3**	**6,7**	**0,5**	**9,4**	**-4,8**
الأملاك المهنية	**1,3**	**-1,7**	**4,9**	**7**	**14,6**	**0,6**	**7,8**	**-3,5**
المحلات التجارية	1,2	-1,6	6,2	6	14,6	-0,1	7,7	-4,6
المكاتب	3,7	-3,2	-0,6	12,2	14,9	5,6	8,5	4,6

المصادر: معطيات الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية وبنك المغرب

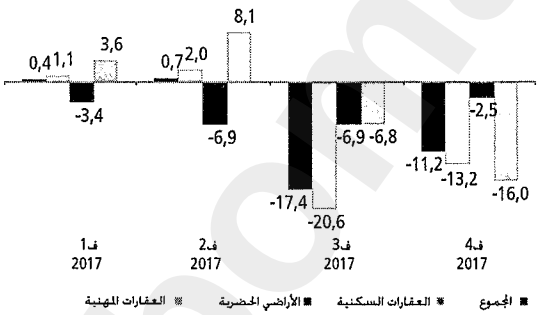
ويبين تحليل تطور مؤشر أسعار الأصول العقارية على مر السنة زيادة مهمة خلال الفصول الثلاثة الأولى، إذ بلغ متوسط الارتفاع الفصلي 6,5%. وفي الفصل الرابع، تراجعت وتيرة ارتفاع الأسعار إلى 0,9%، مع تسجيل ركود في العقارات السكنية.

بالمقابل، استقر عدد المعاملات تقريبا خلال الفصلين الأولين من السنة، قبل أن ينخفض بنسبة 17,4% خلال الفصل الثالث وبنسبة 11,2% في الفصل الرابع، وهو انخفاض شمل جميع فئات الأصول.

رسم بياني 11.8.1: تغير فصلي لمؤشر أسعار الأصول العقارية حسب نوع الأصول (%)



رسم بياني 12.8.1: تغير عدد المعاملات (%)



المصادر: معطيات الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية وبنك المغرب

وباستثناء مدينة الرباط التي ظل فيها مؤشر أسعار الأصول العقارية مستقرا من سنة لأخرى، شملت الزيادة في أسعار العقار كافة المدن الرئيسية تقريبا، حيث تراوح الارتفاع بين 4,5% في القنيطرة و7,5% في فاس. وعلى

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

مستوى المبيعات. فباستثناء مدينة الدار البيضاء التي شهدت نموا في المبيعات بنسبة 4,5%، شمل تراجع المعاملات كل المدن الرئيسية الأخرى، بانخفاضات تراوحت بين 2,9% في وجدة و20,9% في طنجة.

جدول10.8.1: تغير مؤشر أسعار الأصول العقارية وعدد المعاملات في المدن الرئيسية (%)

	مؤشر أسعار الأصول العقارية				المعاملات			
	2014	2015	2016	2017	2014	2015	2016	2017
الدار البيضاء	0,3	4,8	-3,7	5,7	33,6	-4,3	4,4	4,5
مراكش	1,8	-2,9	0,9	5,1	21,2	-5,6	-14,2	-12,8
فاس	0,6	0,9	2,6	7,5	12,8	-6,3	13,5	-10,6
طنجة	-0,3	1,1	2,3	6,7	6,8	-10,6	-5,5	-20,9
مكناس	1,2	1,6	2,8	6,9	30,6	11,2	23,2	-14,7
وجدة	-1,6	0,9	3,3	4,6	15,7	0,4	5,9	-2,9
القنيطرة	-0,7	2,7	3,7	4,5	15,2	6,0	14,1	-15,5
الجديدة	-4,1	-2,2	1,9	6,4	-1,5	36,0	14,4	-15,7
سلا	2,2	0,6	2,8	5,0	3,8	59,9	4,3	-24,4
المحمدية	4,4	-4,9	3,3	5,9	54,4	-12,1	49,7	-32,5
أكادير	1,6	1,4	2,5	6,1	-10,3	-19,8	21,9	-4,9
الرباط	1,5	1,1	4,0	0,0	4,1	-10,1	27,7	-18,7
الإجمالي	-0,4	1,3	1,3	5,0	15,9	-1,3	8,4	-7,6

المصادر: معطيات الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية وبنك المغرب

في الدار البيضاء، ارتفعت الأسعار بنسبة 5,7% سنة 2017 بعد انخفاضها بواقع 3,7% في سنة 2016. ويعكس هذا التطور ارتفاعات بنسبة 6,9% في أسعار الشقق و9% في العقارات المخصصة للاستعمال المهني، بينما انخفضت أسعار الأراضي بنسبة 4,4%. أما عدد المعاملات، فقد سجل نموا بنسبة 4,5% يغطي زيادة في مبيعات كل من الشقق بنسبة 8,4% والعقارات المخصصة للاستعمال المهني بنسبة 6% وتراجعا قدره 24,7% في مبيعات الأراضي.

وفي الرباط، يشمل ركود مؤشر الأسعار ارتفاعا بنسبة 0,2% في الشقق و0,4% في العقارات المخصصة للاستعمال المهني إضافة إلى انخفاض بنسبة 1,6% في الأراضي. أما المعاملات، فبعد ارتفاع ملحوظ في سنة 2016 بنسبة 27,7%، انخفضت بنسبة 18,7% نتيجة تقلص مبيعات الشقق بنسبة 19,6% والأراضي بنسبة 30,9% والعقارات المخصصة للاستعمال المهني بنسبة 7,3%.

وفي مراكش، ارتفعت الأسعار بواقع 5,1%، مدفوعة أساسا بزيادة بنسبة 6% في الشقق و4% في الأراضي. وسجل عدد المعاملات تراجعا بنسبة 12,8%، يغطي أساسا انخفاضا بنسبة 28,5% في مبيعات الشقق وتحسنا قويا بنسبة 44,4% في مبيعات الأراضي.

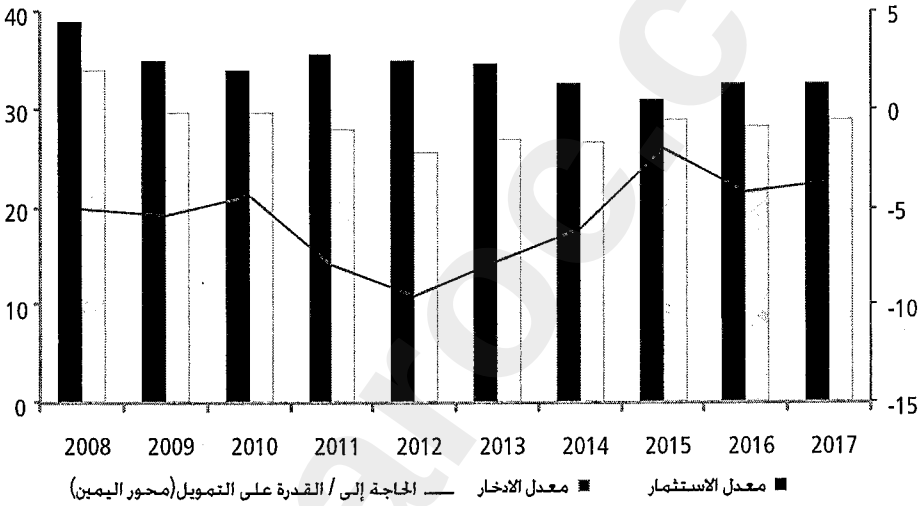
وفي طنجة، ارتفعت الأسعار بنسبة 6,7%، خاصة مع زيادة أسعار الشقق بنسبة 15,6% والأراضي بنسبة 4%. في المقابل، تراجعت المبيعات بواقع 20,9%، مع انخفاض ملموس بنسبة 22,2% في الشقق و17,1% في الأراضي.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

9.1 تمويل الاقتصاد

في سنة 2017، ارتفع الدخل الوطني الإجمالي المتاح[1] بالأسعار الجارية بنسبة 4,7% مقارنة بسنة 2016 ليصل إلى 1124,8 مليار درهم. وأخذا في الاعتبار الاستهلاك النهائي الوطني الذي بلغ 817,9 مليار، وصل الادخار الوطني إلى 306,9 مليار، مثلا نسبة 28,9% من الناتج الداخلي الإجمالي. وحيث إن نفقات الاستثمار بلغت 346,5 مليار، أي 32,6% من الناتج الداخلي الإجمالي، بلغت الحاجيات التمويلية للاقتصاد 39,6 مليار، أي ما يعادل 3,7% من الناتج الداخلي الإجمالي.

رسم بياني 1.9.1: الحاجة إلى التمويل (كنسبة مئوية من الناتج الداخلي الإجمالي)



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

وحسب القطاعات المؤسساتية، تراجعت حاجيات الشركات غير المالية من التمويل في سنة 2017، وتمت تغطية 52,3 مليار منها بواسطة التمويلات الخارجية. في المقابل، تزايدت حاجيات الإدارات العمومية[2] من التمويل، مما أدى إلى ارتفاع التزاماتها الخارجية بمبلغ 6,6 مليار. أما الأسر[3]، فقد ارتفعت قدرتها على التمويل، مما انعكس بالأساس على حجم ودائعها الذي تنامى بمقدار 8,9 مليار درهم.

[1] الدخل الوطني الإجمالي المتاح هو مجموع الناتج الداخلي الإجمالي و صافي التحويلات الجارية والدخل من الخارج.
[2] تشمل الإدارات العمومية الإدارة المركزية والجماعات الترابية ومنظمات الاحتياط ذات النظام الإلزامي.
[3] تشمل الأسر كلا من الخواص والمقاولين الأفراد والمؤسسات غير الربحية.

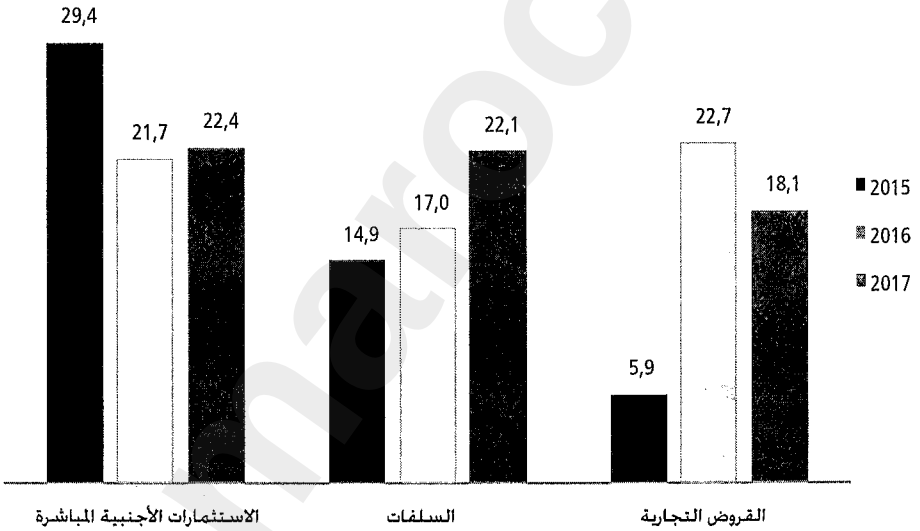
Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

1.9.1 التدفقات المالية مع بقية العالم

شكلت القروض في سنة 2017 أهم مصدر للتمويل الخارجي بمبلغ 29,2 مليار درهم مقابل 22,4 مليار في السنة السابقة. وبلغت المساهمات في رؤوس أموال المقاولات المقيمة 18,3 مليار، مسجلة ارتفاعا بمقدار 1,2 مليار، بينما بلغت التدفقات برسم القروض التجارية 18,1 مليار مقابل 22,7 مليار.

وحسب القطاعات المؤسساتية، ارتفع المبلغ الجاري للقروض المقدمة للشركات غير المالية بواقع 20,6 مليار مقابل 19,7 مليار في 2016، في حين تنامى جاري القروض التجارية بمقدار 18,1 مليار مقابل 22,7 مليار في السنة السابقة. وفيما يخص المساهمات في رؤوس الأموال، فقد ظلت التدفقات الصافية شبه مستقرة في 16,5 مليار، ليبلغ بذلك مخزون الاستثمارات المباشرة و استثمارات المحافظ في الشركات المقيمة 698,9 مليار.

رسم بياني 2.9.1: التدفقات الخارجية الرئيسية (بملايير الدراهم)



المصدر: مكتب الصرف.

وفي الإدارات العمومية، كانت تمويلات المعبئة من الخارج أساسا على شكل قروض بالأساس بلغت تدفقاتها 8,8 مليار درهم بعد 2,8 مليار في سنة 2016. وارتفعت سحوبات الخزينة من 6,1 مليار إلى 16,6 مليار، منها 5,5 مليار من طرف البنك الدولي و4,7 مليار من الصندوق السعودي للتنمية و3 مليار من قبل البنك الإفريقي للتنمية. وبلغ الإجمالي الصافي لإصدارات السندات في السوق الدولية 2,2 مليار، حيث شملت على الخصوص تسديد دين بقيمة 500 مليون أورو، اقترضته الخزينة في سنة 2007.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

وارتفعت الموجودات بالخارج للمقيمين بواقع 16,8 مليار بعد 33,9 مليار في سنة 2016. وبالنسبة للشركات المالية، فقد تراجعت الاحتياطيات الرسمية لبنك المغرب بمقدار 9,1 مليار، بينما تزايدت أصول باقي الشركات المالية بمبلغ 17,5 مليار. كما ارتفعت موجودات الشركات غير المالية بمبلغ 8,2 مليار بعد 8 مليار في السنة السابقة. وقد شكلت المساهمات في رؤوس الأموال المكون الرئيسي لهذه الموجودات.

جدول 1.9.1: التدفقات المالية للاقتصاد الوطني مع بقية العالم (بملايير الدراهم)

	2016				2017			
	المجموع	الإدارات العمومية	الشركات غير المالية	الشركات المالية	المجموع	الإدارات العمومية	الشركات غير المالية	الشركات المالية
الحاجة إلى التمويل[1]	**43,3**				**39,6**			
موجودات المقيمين لدى بقية العالم [2]	**33,9**	**0,3**	**8,0**	**25,6**	**16,8**	**0,2**	**8,2**	**8,4**
الذهب وحقوق السحب الخاصة	-0,1			-0,1	-0,2			-0,2
النقد والودائع	-2,6		-0,1	-2,4	51,1		-0,3	51,3
الأسهم وباقي المساهمات	7,5	**0,3**	5,1	2,1	9,0	**0,2**	7,5	1,2
سندات أخرى من غير الأسهم	27,9	0,0	0,0	27,9	-42,3	0,0		-42,2
السلفات	0,3	0,0	0,2	0,1	0,4	0,0	0,6	-0,2
القروض التجارية	2,9		2,9		0,3		0,3	
حسابات أخرى مستحقة الأداء								
مشتقات مالية	-2,0			-2,0	-1,4			-1,4
التزامات المقيمين تجاه بقية العالم[2]	**69,9**	**1,1**	**61,5**	**7,2**	**43,8**	**6,6**	**52,3**	**-15,1**
الودائع	8,4			8,4	-16,6			-16,6
سندات أخرى من غير الأسهم	-1,9	-1,7	-0,1		-0,7	-2,2	0,1	1,4
سندات وباقي المساهمات	17,1		16,2	0,9	18,3	0,0	16,5	1,8
السلفات	22,4	2,8	19,7	-0,2	29,2	8,8	20,6	-0,2
مشتقات مالية	-1,9			-1,9	-1,4			-1,4
القروض التجارية	22,7		22,7		18,1		18,1	
حسابات أخرى مستحقة الأداء	3,0		3,0		-3,0		-3,0	

1 معطيات الحسابات الوطنية.

2 دون اعتبار حالات الخطأ أو السهو.

المصادر: معطيات مكتب الصرف وحسابات وتقديرات بنك المغرب.

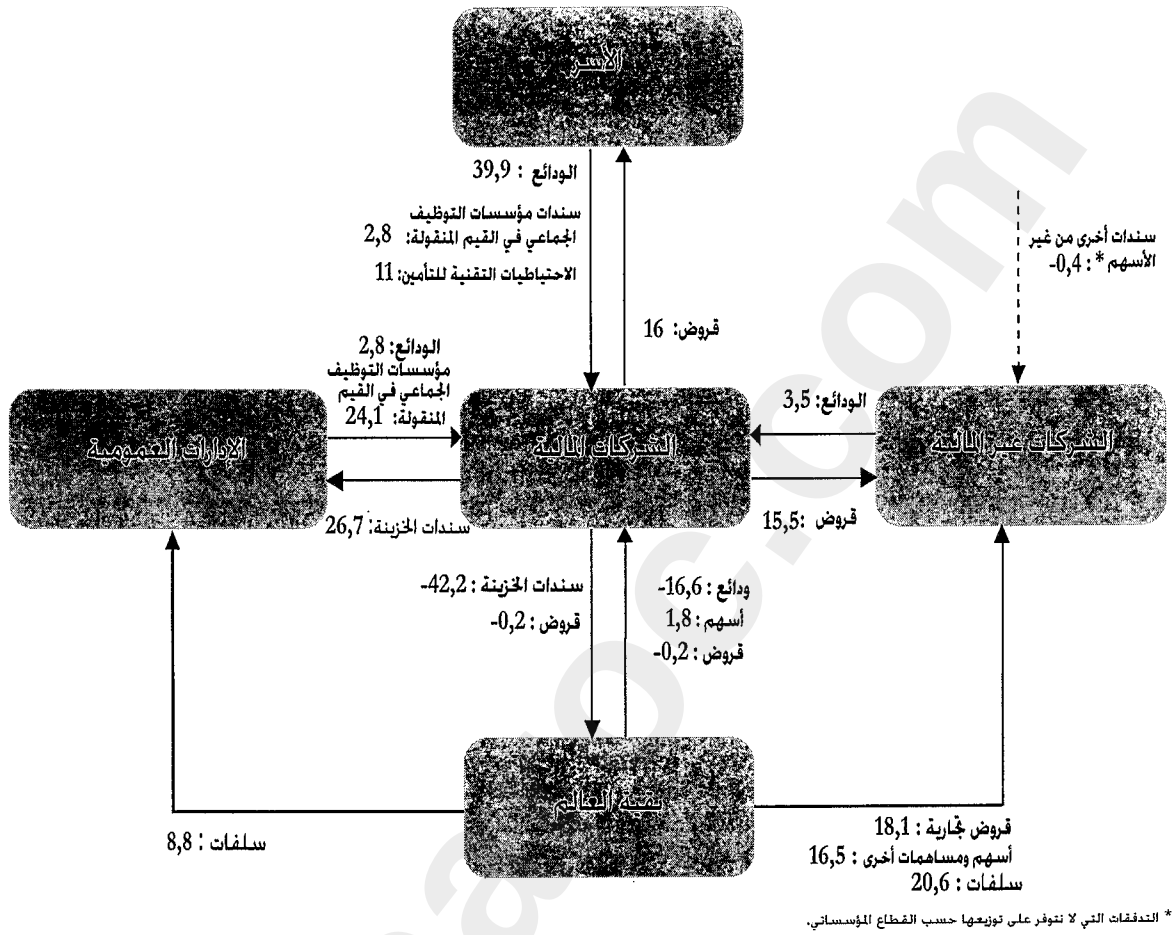
2.9.1 التدفقات المالية بين القطاعات المقيمة

تميزت التدفقات المالية بين القطاعات المقيمة بارتفاع كبير لتوظيفات مؤسسات التقاعد والاحتياط ذات الاكتتاب الإجباري في سندات هيئات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة وذلك على حساب سندات الخزينة. في المقابل، عرفت ودائع الأسر تحسنا ملحوظا كما عاد المبلغ الجاري للديون على الشركات غير المالية ليرتفع من جديد، وإن بوتيرة أقل مقارنة بسنة 2016.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

شكل بياني 1.9.1: التدفقات المالية الرئيسية بين القطاعات المؤسساتية في سنة 2017

(بملايير الدراهم)



* التدفقات التي لا نتوفر على توزيعها حسب القطاع المؤسساتي.

1.2.9.1 التدفقات المالية للإدارات العمومية

اتسمت العمليات المالية للإدارات العمومية بارتفاع الإصدارات الصافية لسندات الخزينة إلى 26,7 مليار بعد 19,9 مليار في سنة 2016 وارتفاع الودائع تحت الطلب لدى الخزينة بمقدار 7 مليار ليصل بذلك مبلغها الجاري إلى 64,6 مليار درهم.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

جدول 2.9.1: التدفقات المالية الرئيسية للإدارات العمومية (بملايير الدراهم)

	2016	2017
الحاجة إلى التمويل[1]	**-9,4**	**-13,7**
التدفقات الصافية لعمليات اقتناء الأصول المالية	**16,1**	**16,9**
الودائع	9,8	2,8
سندات الدين القابلة للتداول	0,1	-0,6
سندات الخزينة	7,7	-9,4
سندات مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة	-1,4	24,1
التدفقات الصافية للتعهدات	**33,4**	**35,5**
ودائع لدى الخزينة	5,0	7,0
سندات الخزينة	19,9	26,7
قروض	3,3	2,7
حسابات أخرى مستحقة الأداء أو التحصيل	5,2	-0,9

1 تم حسابها من طرف بنك المغرب على أساس المعطيات الواردة في جدول الحسابات الاقتصادية المدمجة.

المصادر: بنك المغرب والهيئة المغربية لسوق الرساميل وماروكلير.

وعلى مستوى الأصول المالية للإدارات العمومية، والتي تتشكل أساسا من توظيفات مؤسسات التقاعد والاحتياط ذات الاكتتاب الإجباري، فقد ارتفعت بمقدار 16,9 مليار ، بعد 16,1 مليار في السنة التي قبلها. وعليه، فقد تزايدت سندات مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة التي في حوزتها بمبلغ 24,1 مليار بعد انخفاض بمقدار 1,4 مليار، بينما انخفضت سندات الخزينة التي في حوزتها بمقدار 9,4 مليار بعد ارتفاع بمبلغ 7,7 مليار.

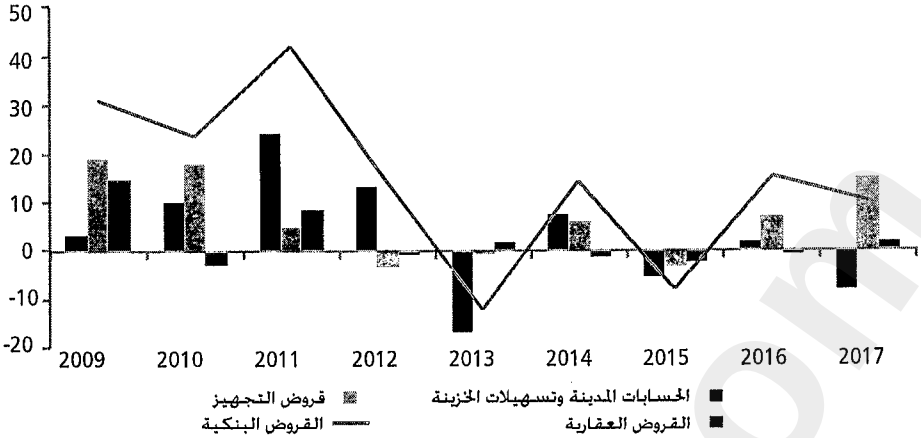
2.2.9.1 التدفقات المالية للشركات غير المالية

ارتفعت التزامات[1] الشركات غير المالية في سنة 2017 بمبلغ 15,1 مليار بعد 16,3 مليار في السنة التي قبلها، نتيجة بالأساس لتزايد المبلغ الجاري للديون المستحقة لدى الشركات المالية بمبلغ 15,5 مليار بعد 19,2 مليار. وعرفت القروض البنكية، بوجه خاص، ارتفاعا بمبلغ 12,3 مليار، شمل تحسن قروض التجهيز بمقدار 15 مليار وانخفاض تسبيقات الخزينة بمبلغ 8,1 مليار. أما سندات الدين، فقد انخفض مبلغها الجاري بواقع 368 مليون درهم بعد تراجع قدره 3 مليارات في سنة 2016.

[1] دون احتساب القروض التجارية والأسهم.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

رسم بياني 3.9.1: التدفقات الصافية للقروض البنكية الممنوحة للشركات غير المالية



وارتفعت أصول الشركات غير المالية بواقع 4,6 مليار مقابل 5,7 مليار في سنة 2016. كما تنامى المبلغ الجاري لودائعها بمقدار 3,5 مليار بدل 5 مليار، مع زيادة ملحوظة بمبلغ 4 مليار في ودائعها تحت الطلب لدى البنوك وانخفاض بمقدار 2,6 مليار في الحسابات لأجل. أما سندات مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة التي في حوزتها، فقد ارتفعت بمبلغ 1,3 مليار بعد انخفاضها بواقع 0,4 مليار.

جدول 3.9.1: التدفقات المالية الرئيسية للشركات غير المالية (بملايير الدراهم)

	2016	2017
الحاجة إلى التمويل[1]	-54,2	-49,1
التدفقات الصافية لعمليات اقتناء الأصول المالية (باستثناء القروض التجارية والأسهم)	5,7	4,6
النقد والودائع	5,0	3,5
سندات أخرى من غير الأسهم	0,9	-0,7
سندات مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة	-0,4	1,3
احتياطيات تقنية للتأمين	0,2	0,4
التدفقات الصافية للتعهدات (باستثناء القروض التجارية والأسهم)	16,3	15,1
سندات أخرى من غير الأسهم	-3,0	-0,4
قروض المؤسسات المالية	19,2	15,5

[1] تم حسابها من طرف بنك المغرب على أساس المعطيات الواردة في جدول الحسابات الاقتصادية المدمجة.

المصادر: بنك المغرب والهيئة المغربية لسوق الرساميل وماروكلير.

3.2.9.1 التدفقات المالية للأسر

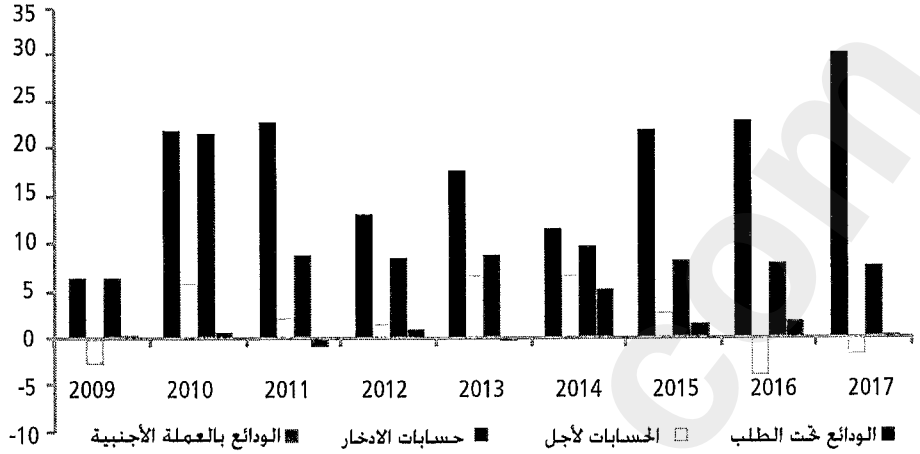
شهدت الأصول المالية للأسر[1] ارتفاعا ملحوظا بمبلغ 70,7 مليار سنة 2017 بعد 55,7 مليار سنة 2016. وتعزى هذه الزيادة أساسا إلى ارتفاع ودائعها بواقع 39,9 مليار مقابل 30,9 مليار، خاصة مع تسارع وتيرة الودائع

[1] باستثناء القروض التجارية والأسهم

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

تحت طلب وتدني حدة تراجع الودائع لأجل. وبالمثل، ارتفعت سندات مؤسسات التوظيف الجماعي التي في حوزة الأسر بمبلغ 2,8 مليار مقابل 1,7 مليار في السنة السابقة.

رسم بياني 4.9.1: التدفقات الصافية لودائع الأسر لدى البنوك (بملايير الدراهم)



وفي ما يتعلق بالتزاماتها، فقد ارتفعت القروض التي تحصلت عليها الأسر من الشركات المالية بواقع 16 مليار، بعد 12,4 مليار في السنة السابقة. وارتفعت القروض البنكية بمبلغ 11,9 مليار مقابل 10,4 مليار، لاسيما مع ارتفاع القروض الموجهة لتمويل السكن بمبلغ 7,1 مليار مقابل 9,4 مليار.

جدول 4.9.1: التدفقات المالية الرئيسية للأسر (بملايير الدراهم)

	2016	2017
القدرة على التمويل[1]	**3,5**	**6,8**
التدفقات الصافية لعمليات اقتناء الأصول المالية (باستثناء القروض التجارية والأسهم)	**55,7**	**70,7**
النقد	10,6	15,5
ودائع	30,9	39,9
سندات الدين القابلة للتداول	-0,2	1,5
سندات مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة	1,7	2,8
احتياطيات تقنية للتأمين	**12,8**	**11,0**
التدفقات الصافية للتعهدات (باستثناء القروض التجارية)	12,4	16,0
قروض	12,4	16,0

1 تم حسابها من طرف بنك المغرب على أساس المعطيات الواردة في جدول الحسابات الاقتصادية المدمجة.

المصادر: بنك المغرب، والهيئة المغربية لسوق الرساميل وماروكلير.

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

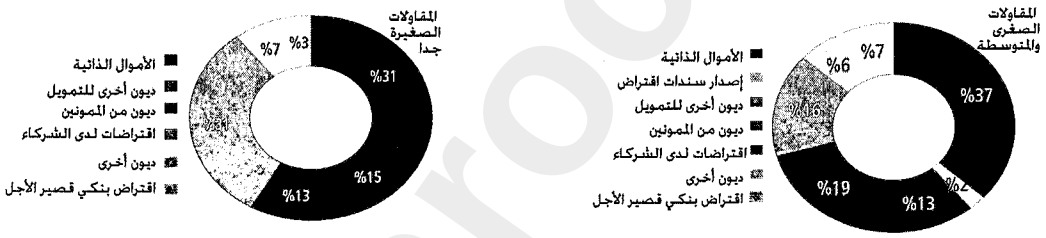
إطار 1.9.1: تمويل المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة في المغرب

يعتبر تمويل المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة إشكالية متكررة سواء في البلدان المتقدمة أو في الاقتصادات الصاعدة والنامية. ونظرا لأهمية هذه الفئة من المقاولات في النسيج الإنتاجي وفي خلق مناصب الشغل، فغالبا ما تُطرح هذه المسالة في النقاشات العمومية والسياسية وتثير اهتمام المؤسسات الدولية.

بالنسبة للمغرب، أنجزت عدة دراسات وأبحاث تتناول هذه المسألة. وحسب تقديرات بنك المغرب، التي ارتكزت على بيانات حصيلة المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية، تهيمن الرساميل الخاصة على بنية موارد المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة. ففي الفترة الممتدة بين 2012 و2016، بلغت هذه الرساميل لدى للمقاولات الصغرى والمتوسطة على الخصوص ما متوسطه 37%، مقابل 20% للقروض البنكية و19% للقروض بين المقاولات. وينطبق نفس الشيء تقريبا على المقاولات الصغيرة جدا مع هيمنة القروض لدى الشركاء.

وفي نفس الإطار، أشارت نتائج بحث أنجزه البنك الأوروبي للاستثمار في بعض دول جنوب البحر المتوسط[1]، إلى أن الموارد الخاصة والأرباح غير الموزعة تشكل أهم مورد مالي للمقاولات الصغرى والمتوسطة المغربية، بحصة 60% للاستثمار و70% لمتطلبات رأس المال المتداول، فيما تساهم القروض البنكية بنسبة 20% لكل واحد منهما. وتبقى هذه البنية على العموم متقاربة مع باقي الدول التي شملها البحث، حيث يمثل التمويل الذاتي 60% من نفقات الاستثمار و80% من متطلبات رأس المال المتداول، مقابل 19% و11% على التوالي للقروض البنكية.

رسم بياني إ1.1.9.1: بنية التزامات المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة المغربية (متوسط 2012 -2016)



المصادر: بيانات المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية وحسابات بنك المغرب.

وحسب عدة دراسات، تعزى هيمنة التمويل الذاتي على المقاولات الصغرى والمتوسطة، في الغالب، إلى رغبة أصحاب المقاولات في الحفاظ على سيطرتهم على المقاولة وترددهم في تحرّي المزيد من الشفافية المالية لاعتبارات جبائية وأخرى متعلقة بالمنافسة، وكذلك لصعوبة الولوج إلى أساليب تمويل أخرى.

وفي هذا الإطار، أشارت نتائج البحث[2] الخاص بالعراقيل التي تقف أمام تنمية القطاع الخاص، والذي أنجزه البنك الدولي بين ماي 2013 ودجنبر 2014، إلى أن الولوج إلى التمويل يحتل الرتبة الرابعة، في حين تعتبر الرشوة وضعف تكوين اليد العاملة والقطاع غير المنظم أهم العوائق التي تؤثر على مناخ الأعمال في المغرب.

[1] البلدان المستفيدة من آلية تسهيل الاستثمار والشراكة الأورو متوسطية: الجزائر ومصر وغزة-الضفة الغربية وإسرائيل والأردن ولبنان والمغرب وسوريا وتونس.

[2] تم إنجاز هذا البحث بشراكة بين البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية والبنك الأوروبي للاستثمار والبنك الدولي.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

الجزء 2

إنجازات البنك في إطار مهامه

أبرز أحداث السنة

ستظل سنة 2017 راسخة في الأذهان كونها السنة التي شهدت تتويج مسار طويل من التفكير والتحضير للانتقال التدريجي إلى نظام سعر صرف أكثر مرونة في المغرب. وقد تطلب هذا الورش الكبير تعبئة غير مسبوقة من طرف مصالح وزارة الاقتصاد والمالية وبنك المغرب لضمان الإعداد الكامل على جميع المستويات المتعلقة بالاستراتيجية والتنفيذ والتواصل والتحسيس والمواكبة. ويهدف هذا الإصلاح، الذي شرع في تنفيذه في سنة 2018، إلى دعم القدرة التنافسية للاقتصاد وتعزيز قدرته على امتصاص الصدمات الخارجية. ومن شأنه أن يشكل كذلك رافعة للسياسات الماكرو اقتصادية الأخرى ويسهم في تحقيق طموح المغرب بتحويل القطب المالي للدار البيضاء إلى مركز مالي إقليمي.

وفي سياق هذا الإصلاح، استمر العمل على تطوير إطار مرجعي لاستهداف التضخم في المغرب، الذي سيتم اعتماده عند إحراز تقدم كافٍ في عملية التحرير التدريجي لسعر صرف الدرهم.

وفيما يتعلق بإنجاز مهامه، واصل بنك المغرب في سنة 2017 نهج سياسة نقدية تيسيرية. فقد أبقى على سعر الفائدة الرئيسي عند 2,25% في سياق أشارت فيه التوقعات المتوسطة المدى إلى بلوغ التضخم مستويات معتدلة وتواصل تحسن النمو الاقتصادي. وفي الوقت ذاته، واصل ملاءمة حجم السيولة التي يضخها مع احتياجات النظام البنكي وتنفيذ برنامجه لدعم تمويل المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة.

وبصفته السلطة التنظيمية للقطاع البنكي، استمر بنك المغرب في دعم وتعزيز متانة مؤسسات الائتمان في العديد من المجالات المتعلقة بالإطار التنظيمي وشروط ممارسة التمويل التشاركي. كما أولى اهتماما خاصا بحماية زبناء مؤسسات الائتمان، وراقب عن كثب تطور المخاطر التي تتعرض لها هذه المؤسسات، وخاصة المخاطر العابرة للحدود بالنسبة للبنوك التي تملك فروعا في الخارج، بالتنسيق مع سلطات البلدان المضيفة. وفيما يخص الاستقرار المالي، عمل على وضع الصيغة النهائية للإطار المؤسساتي المتعلق بتتبع المخاطر النظامية ووضع منظومة تحليلية لتقييم هذه المخاطر وتطبيق أدوات احترازية كلية جديدة.

وفي ما يخص القطع والأوراق النقدية، تجاوز مستوى الإنتاج للسنة الثانية على التوالي عتبة المليار ورقة نقدية، جزء منها عملات أجنبية موجهة للتصدير. وفي مجال أنظمة ووسائل الأداء، ومن أجل تشجيع استخدام الأداء الإلكتروني، يستعد بنك المغرب، بالتعاون مع الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات والبنوك وشركات الاتصالات، لإطلاق خدمات الأداء عبر الهاتف المحمول. كما عمل بشكل مكثف، بالتنسيق مع وزارة الاقتصاد والمالية ومختلف الجهات المعنية، لوضع استراتيجية للإدماج المالي من شأن تنفيذها أن يؤدي إلى تحسين الولوج إلى الخدمات المالية وتقليص التفاوتات القائمة في هذا المجال، وخاصة لفائدة النساء وسكان المناطق القروية.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

وإدراكا لأهمية الاستعلام المالي في اتخاذ قرارات منح القروض، واصل البنك تطوير نشاط مراكز الاستعلام المالي ما يتماشى مع أفضل الممارسات في هذا المجال. وفيما يتعلق بشبكة البنك، ومن أجل ضمان إعادة تموقعها وتحسين مساهمتها في إطار تنزيل مشروع الجهوية المتقدمة، فقد تم خلال هذه السنة وضع خطة تتعلق بتخصص كل وكالة من وكالات البنك في نشاط أو أنشطة معينة.

وعلى نفس المنوال، ظل البنك فاعلا نشيطا في الساحة الوطنية من خلال المساهمة في مختلف الأوراش والمشاريع التي أطلقتها بلادنا، وآخرها الدعوة التي وجهها جلالة الملك لإعادة النظر في نموذجنا التنموي حتى يواكب التطورات التي يشهدها المغرب. وما هذه الدينامية إلا مجرد انعكاس لطموح بنك المغرب في أن يكون «بنكا مركزيا فعالا وقوة للتغيير إسهاما في الارتقاء ببلدنا إلى مصاف البلدان الصاعدة».

وعلى الصعيدين الإقليمي والدولي، حافظ البنك على علاقات تعاون وثيقة مع نظرائه، كما شارك بشكل فعال في أشغال مختلف الهيئات والمؤسسات الدولية التي تعمل في مختلف مجالات تدخله. وقدم دعمه وخبرته إلى شركائه، ولا سيما في منطقتي إفريقيا والشرق الأوسط، كلما طُلب منه ذلك.

وينعكس انفتاح البنك على بيئته أيضا من خلال مساهمته في الحياة الثقافية عبر الأنشطة الثقافية المتنوعة التي يحتضنها متحف البنك باستمرار. فقد نظم وشارك في عدة تظاهرات وأحداث وطنية ودولية. وما ساهم في تعزيز هذا الإشعاع سياسة التواصل التي ينهجها البنك على نحو ملائم، مع زيادة حضور البنك بشكل أكثر قوة في وسائل التواصل الاجتماعي.

والدليل على هذه الديناميكية نحو التحسن المستمر هو التمكن من الحفاظ على شهادة التصديق على نظام الجودة المتكاملة بالنسبة لجميع عمليات البنك بعد إجراء افتحاص المتابعة الأول للفترة 2016-2018 والذي أكد احترام البنك للمتطلبات المعيارية لإصدارات ISO 9001 و ISO 14001 الجديدة ومعيار OHSAS 18001.

ومن أجل إنجاز جميع هذه المشاريع على النحو الأكمل، ظل الرأسمال البشري في صلب اهتمامات البنك. فقد استمرت سياسته في مجال تدبير الموارد البشرية تولي أهمية محورية لتثمين وتطوير مهارات الموظفين وتحسين ظروف عملهم وترسيخ روح التعاون والممارسات التدبيرية الجيدة.

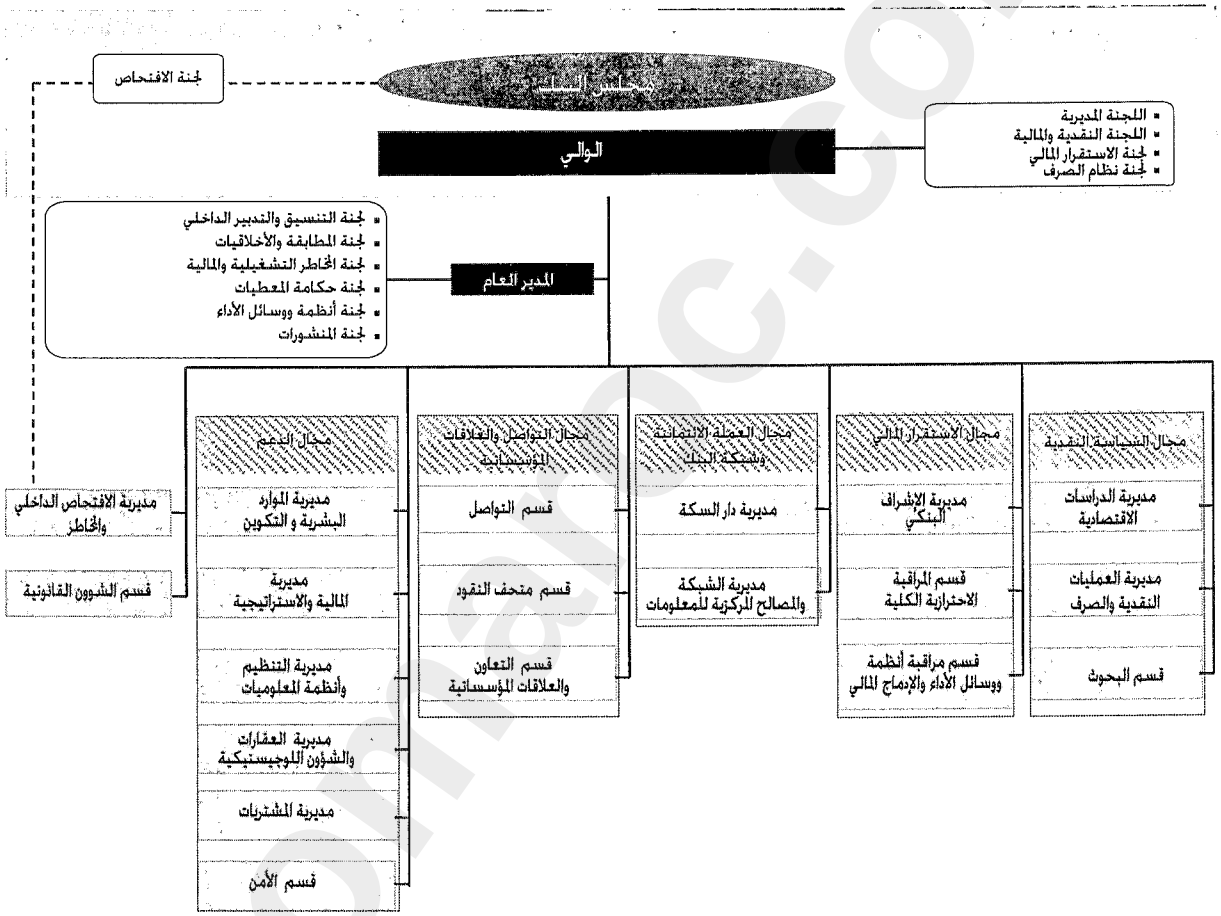
Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

1.2 الحكامة والاستراتيجية

1.1.2 الهيكلة التنظيمية والحكامة

تعتمد الهيكلة التنظيمية للبنك على 19 وحدة و10 هيئات دائمة للحكامة. يشمل نطاق اشتغال كل واحدة منها مجالا واحدا أو عدة مجالات.

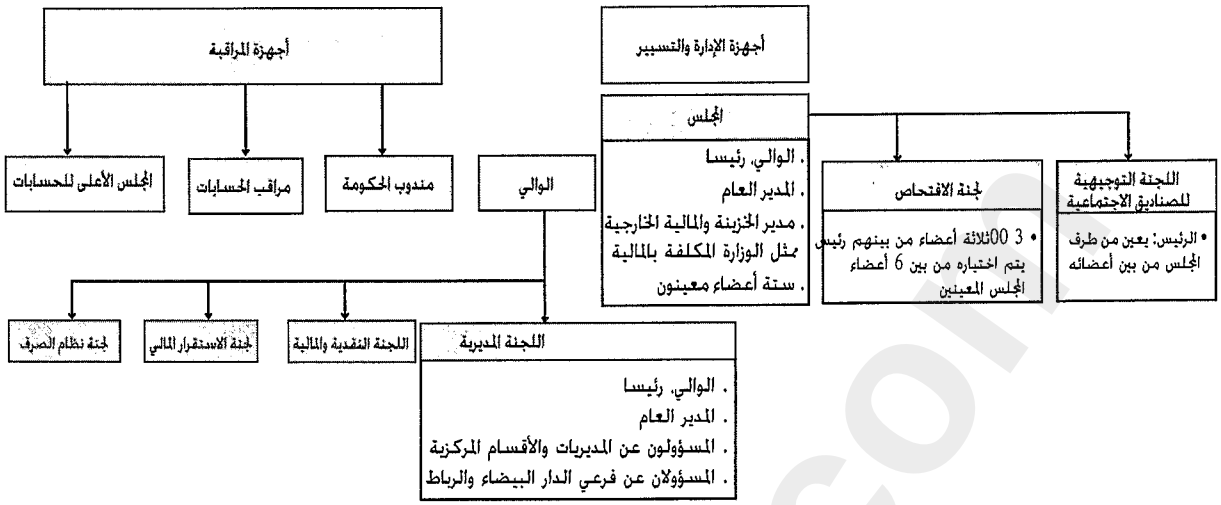
الهيكل التنظيمي لبنك المغرب



تتمثل أجهزة إدارة وتسيير بنك المغرب في المجلس والوالي واللجنة المديرية. ويخضع البنك لمراقبة ثلاثة أجهزة، وهي مندوب الحكومة ومراقب الحسابات والمجلس الأعلى للحسابات.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

أجهزة حكامة بنك المغرب



2.1.4.1 أجهزة الإدارة والتسيير

يتكون مجلس البنك من الوالي، بصفته رئيسا، ومن المدير العام وستة أشخاص يتم تعيينهم لكفاءتهم في الميدان النقدي أو المالي أو الاقتصادي، وذلك لمدة ست سنوات قابلة للتجديد. ويعين ثلاثة من هؤلاء الأعضاء باقتراح من الوالي، في حين يتم تعيين الثلاثة الآخرين بناء على اقتراح من رئيس الحكومة. ومدير الخزينة والمالية الخارجية بوزارة الاقتصاد والمالية هو عضو في المجلس بهذه الصفة، لكنه لا يملك حق التصويت على القرارات المتعلقة بالسياسة النقدية.

ويجتمع المجلس كل ثلاثة أشهر حسب جدول زمني يوضع مسبقا وينشر للعموم، ويتولى تحديد الأهداف الكمية للسياسة النقدية. ويدخل ضمن صلاحياته تحديد خصائص الأوراق والقطع النقدية التي يصدرها البنك والتقرير بشأن ترويجها أو سحبها من التداول. ويضع القواعد العامة المنظمة لاحتياطيات الصرف. كما يتولى إدارة البنك، لاسيما في الجوانب المتعلقة بالسياسة العامة والتدبير المالي والمحاسبة والتنظيم.

وتم إحداث لجنتين منبثقتين عن المجلس:

- لجنة الافتحاص التي تتولى دراسة المسائل المتعلقة بالمعلومات المحاسبية والافتحاص الداخلي والخارجي والمراقبة الداخلية والتحكم في المخاطر وإبداء الرأي بشأن ذلك. وتتكون من ثلاثة أعضاء، يتم اختيارهم من بين أعضاء المجلس الستة المعينين. وتجتمع أربع مرات في السنة، وذلك 10 أيام قبل تاريخ انعقاد المجلس. وقد صادق المجلس على ميثاق يحدد مهام لجنة الافتحاص والمسؤوليات المنوطة بها وكيفيات اشتغالها.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

- لجنة تسيير الصناديق الاجتماعية التي تتولى، من جهتها، تسيير أنظمة التقاعد والتغطية الطبية الخاصة بالبنك وتتبع تدبيرها التقني والمالي. ويرأسها أحد أعضاء المجلس وتتكون من مسؤولي المديريات المكلفة بالتدبير المالي والموارد البشرية والعمليات النقدية والصرف، إلى جانب اثنين من ممثلي الموظفين. ويحدد ميثاق صادق عليه المجلس كيفيات اشتغال هذه اللجنة.

وتماشيا مع ممارسات الحكامة الجيدة، يقوم مجلس البنك بإنجاز تقييم ذاتي لسير عمله مرة كل سنتين.

ويتولى الوالي إدارة البنك وتسييره. وتشمل مهامه الرئيسية السهر على ضمان احترام مقتضيات القانون الأساسي والنصوص التنظيمية للبنك وعلى تنفيذ قرارات مجلس البنك.

وتساعد اللجنة المديرية الوالي في إدارة شؤون البنك. وتتكون هذه اللجنة من الوالي والمدير العام ومسؤولي المديريات والأقسام المركزية ومسؤولي فرعي الرباط والدار البيضاء، وتجتمع مرة في الشهر. ويحضر اجتماعاتها بالتناوب مسؤولو الوكالات، حيث يمكنهم متابعة نقاشاتها عبر تقنية المؤتمرات عن بعد.

وتقوم بمساعدة الوالي كذلك:

- اللجنة المالية والنقدية في المجالات المرتبطة بالسياسة النقدية وتدبير احتياطيات الصرف والإشراف البنكي وأنظمة ووسائل الأداء. وتجتمع شهريا وفق جدول زمني محدد مسبقا. وفي الشهور التي تصادف تاريخ انعقاد مجلس البنك، تعقد اللجنة اجتماعا تحضيريا بغرض تدارس التوقعات الماكرو اقتصادية المنجزة من طرف مصالح البنك؛
- لجنة نظام الصرف التي تتولى متابعة وتنفيذ إصلاح نظام الصرف في جميع جوانبه؛
- لجنة الاستقرار المالي المكلفة بتقييم المخاطر والتهديدات المحيطة بالاستقرار المالي ودراسة التدابير الكفيلة بالحد منها. وتجتمع كل ستة أشهر.

وبموازاة هذه اللجان، هناك ست لجان يرأسها المدير العام وتتدخل في مجالات محددة، وهي كالتالي:

- لجنة التنسيق والتدبير الداخلي: تتولى مناقشة جميع المسائل المتصلة بالتنسيق والتدبير الداخلي للبنك، لاسيما في المجالات التالية: الاستراتيجية، والميزانية، والتنظيم، ونظام الجودة المتكاملة، وأنظمة المعلومات، والتكوين، والتواصل، والتعاون، والمعلومات المالية، واللوجستيك، والأمن، والمشتريات؛
- لجنة المطابقة والأخلاقيات: تتمثل مهمتها في دراسة توجهات البنك وسياساته في مجال المطابقة القانونية والأخلاقيات والمصادقة عليها، وكذا تقييم وتتبع مخاطر عدم الامتثال التي يتعرض لها البنك؛
- لجنة المخاطر التشغيلية والمالية: تتدارس السياسة العامة لتدبير مخاطر البنك وتعتمد خريطة المخاطر قبل رفعها إلى الوالي من أجل المصادقة عليها وقبل عرضها على مجلس البنك. وتشرف كذلك على تتبع السير الجيد لمنظومات الأمن المعلوماتي واستمرارية النشاط؛

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

- لجنة حكامة المعطيات: تتكون من منتجي بيانات البنك ومستعمليها من أجل ضمان تقاسم هذه المعطيات واستغلالها على نحو أفضل؛
- لجنة أنظمة ووسائل الأداء: تتكلف بدراسة التوجهات الاستراتيجية المتعلقة بأنظمة ووسائل الأداء والمصادقة عليها وإبداء الرأي بشأن طلبات الاعتماد المقدمة لممارسة الأنشطة المرتبطة بالبنيات التحية للأسواق؛
- لجنة الإصدارات: تبدي الرأي بشأن استراتيجية نشر أوراق العمل وتقترح التدابير الهادفة إلى تشجيع إصدارات البنك.

وترفع تقارير اجتماعات جميع هذه اللجان إلى الوالي من أجل المصادقة عليها.

2.2.1.2 أجهزة المراقبة

يراقب مندوب الحكومة، نيابة عن الدولة وباسم الوزير المكلف بالمالية، أنشطة البنك باستثناء ما يتعلق منها بالسياسة النقدية. ويسهر على مراعاة الأحكام التشريعية المنظمة لهذه الأنشطة، لا سيما مقتضيات القانون الأساسي.

وتخضع حسابات البنك لافتحاص سنوي ينجز تحت مسؤولية مراقب الحسابات. ويقوم هذا الأخير بالمصادقة على القوائم التركيبية وتقييم منظومة المراقبة الداخلية ويقدم تقريره للمجلس. واضطلع بمهمة مراقبة الحسابات في سنة 2017 مكتب Mazars الذي تم تعيينه في 2015 لمدة 6 سنوات غير قابلة للتجديد، وذلك طبقا للقواعد التي اعتمدها البنك في هذا المجال.

ويدلي البنك كل سنة للمجلس الأعلى للحسابات بالوثائق المحاسبية الخاصة به وبهيئات الاحتياط الاجتماعي الخاصة بمستخدميه، وذلك وفقا للشكليات المنصوص عليها في التشريعات الجاري بها العمل.

3.2.1.2 لجنة الافتحاص

خلال سنة 2017، تدارست لجنة الافتحاص الحسابات السنوية للبنك المحصورة بتاريخ 31 دجنبر 2016 وأوصت مجلس البنك بالمصادقة عليها. كما استعرضت خطة عمل مراقب الحسابات برسم السنة المالية 2017.

واطلعت اللجنة أيضا على الخلاصات الرئيسية للتقرير المتعلق بنظام المراقبة الداخلية للبنك برسم سنة 2016، لاسيما تقييم مستوى نضج هذا النظام ومختلف مكوناته.

واستعرضت اللجنة كذلك نتائج منظومات التحكم في المخاطر التشغيلية والمالية والاستراتيجية ومخاطر السمعة برسم سنة 2017 وأبدت رأيها بشأن برنامج الافتحاص الداخلي لسنة 2018 قبل عرضه على مجلس البنك من أجل المصادقة عليه.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

2.1.2 الاستراتيجية

في إطار مخططه الاستراتيجي 2016-2018، يطمح بنك المغرب في أن يصبح «بنكا مركزيا فعالا وقوة للتغيير إسهاما في الارتقاء ببلدنا إلى مصاف البلدان الصاعدة». ويسعى البنك إلى تحقيق هذا الطموح من خلال توجهين استراتيجيين هما:

- تعزيز قدراته من أجل مواكبة التحولات التي يعرفها الاقتصاد الوطني ودعم قدرة النظام المالي على الصمود؛
- ترشيد استخدام موارده داخل إطار عملٍ معاصرٍ يشجع على الأداء الجماعي.

الرؤية: حتى يصبح بنك المغرب "بنكا مركزيا فعالا وقوة للتغيير إسهاما في الارتقاء ببلدنا إلى مصاف البلدان الصاعدة"

التوجه الاستراتيجي الأول
تعزيز قدراتنا من أجل مواكبة التحولات التي يعرفها الاقتصاد الوطني ودعم قدرة النظام المالي على الصمود

العمل على إحداث إطار تحليلي وتنفيذي للسياسة النقدية يتماشى مع نظام صرف أكثر مرونة ومع استهداف التضخم.
تعزيز حكامة وأدوات السياسة الماكرو احترازية وتقوية قدرة البنيات التحتية للأسواق المالية على الصمود.
اكتساب القدرات الضرورية لضمان الإشراف على المؤسسات التي أصبحت خاضعة لرقابة البنك والخدمات والمخاطر الجديدة وإحداث وظيفة حل الأزمات البنكية.
العمل على وضع استراتيجية شاملة للإدماج المالي مع تعزيز حماية مستهلكي الخدمات البنكية.
تكييف دور شبكة البنك في ضوء السياسة الجديدة للجهوية الموسعة.

التوجه الاستراتيجي الثاني
ترشيد استخدام موارده داخل إطار عمل معاصر يشجع على الأداء الجماعي

تحسين الولوج إلى بيانات البنك واستخدامها في إطار للحكامة يستجيب لأفضل الممارسات.
تعزيز منظومة السلامة المادية والأمن المعلوماتي لمواجهة المخاطر والتحديات الجديدة.
التكيف مع التحولات التي تفرضها الثورة الرقمية سواء على مستوى البنك أو القطاع البنكي.
تحويل دار السكة إلى مركز مدرٍّ للربح مع تعزيز شروط السلامة والجودة والأداء الجيد.
ترسيخ ثقافة التعاون داخل البنك والممارسات التدبيرية الجيدة بوصفها عاملا من عوامل تحسين الأداء.
التحكم في تطور نفقات البنك لحصره في حوالي 4% خلال السنوات الثلاث القادمة وتطوير مصادر جديدة للدخل.

وخلال السنة الثانية لهذا المخطط الاستراتيجي الثلاثي السنوات، تمكن البنك من تحقيق إنجازات مهمة في إطار هذين التوجهين.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

جدول 1.2.1.2: الإنجازات الرئيسية للبنك في سنة 2017 في إطار مخططه الاستراتيجي 2016-2018

السياسة النقدية	الإشراف البنكي والاستقرار المالي
• إصدار المناشير المتعلقة بتطبيق نظام سعر الصرف الجديد وكيفيات عمليات الصرف ومزادات صرف العملات الأجنبية؛ • ملاءمة إطار حكامة السياسة النقدية وإطارها الاستراتيجي لاسيما من خلال إنشاء لجان مختصة جديدة ومراجعة عملية صنع قرارات السياسة النقدية؛ • تعزيز منظومة التوقع الخاصة بالسياسة النقدية من خلال إثراء النماذج التابعة لمنظومة التوقعات الماكرو اقتصادية وتحسين النموذج السنوي لمحاكاة تأثير السياسات العمومية؛ • إجراء العديد من الدراسات البحثية حول تأثيرات التحول إلى نظام سعر الصرف الجديد وفتح حساب رأس المال وآليات انتقال السياسة النقدية؛ • القيام بالعديد من الأنشطة التواصلية حول موضوع الانتقال إلى نظام سعر الصرف الجديد: - نشر شريطي فيديو (بالعربية والأمازيغية والفرنسية والإنجليزية) على موقع البنك وعلى قناته بشبكة يوتوب؛ - تنظيم عدة لقاءات مع الإعلاميين وجلسات للإنصات والتحسيس لفائدة الاتحاد العام لمقاولات المغرب والغرف التجارية؛ - تقديم هذا الإصلاح إلى الجامعيين خلال الأيام الدولية للاقتصاد الكلي والمالية، التي نظمها البنك بشراكة مع جامعة القاضي عياض في شهر ماي. • الشروع في تفعيل مكونات أنظمة المعلومات المرافقة لإصلاح نظام الصرف، خاصة منصات مزادات بيع العملات، والحل المتعلق بتسعير الدرهم، ونظام مسك الحسابات.	• الترخيص لخمسة بنوك تشاركية وثلاث نوافذ تشاركية وخمس مؤسسات للأداء؛ • مواصلة ملاءمة الإطار التنظيمي والمحاسبي والاحترازي وإطار المراقبة ذي الصلة؛ • تعزيز الإطار التنظيمي وإطار المراقبة الخاص بمؤسسات الائتمان، لاسيما من خلال الإصلاح الجاري لقواعد تصنيف القروض وإصدار المنشور الجديد بشأن واجب اليقظة في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وإصدار تعليمة تتعلق باختبارات الاختراق؛ • إصدار المنشور المتعلق بمخطط التعافي من أزمة داخلية ومواصلة الإجراءات الرامية إلى إحداث وظيفة حل الأزمات البنكية بالتنسيق مع الأطراف المعنية؛ • تعزيز المراقبة على الأنشطة البنكية العابرة للحدود، من خلال توقيع اتفاقيات تعاون جديدة مع السلطات الإشرافية للبلدان المضيفة وعقد اجتماعات سنوية لمجمعات المشرفين بالنسبة للمجموعات البنكية العابرة للحدود الثلاث وتتبع مشاريع ملاءمة منظومات تدبير المخاطر والمراقبة الداخلية ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب؛ • إثراء منظومة تقييم المخاطر المحيطة بالاستقرار المالي، لا سيما من خلال تحليل المخاطر الناشئة عن فروع البنوك المغربية في إفريقيا والترابطات القائمة بين البنوك وشركات التأمين فضلاً عن وضع إطار لتحليل التفاعلات بين السياسات النقدية والسياسات الاحترازية الكلية؛ • وضع الأدوات الاحترازية الكلية المتعلقة برأس المال الاحتياطي المطلوب لمواجهة التقلبات الدورية ورأس المال الإضافي؛ • تقييم درجة صمود البنيات التحتية للأسواق المالية، عن طريق إجراء اختبار للسير الجيد لمخطط استمرارية نشاط ماروكلير وبورصة الدار البيضاء؛ • مواصلة الإجراءات الرامية إلى تعزيز الإدماج المالي، لا سيما من خلال: - إطلاق «مؤتمر البحث» في ماي حول مرحلة ما قبل صياغة الاستراتيجية الوطنية للإدماج المالي ونشر التقرير ذي الصلة؛ - إنجاز دراسة حول الإدماج المالي للنساء ودراسة استقصائية حول مؤشر تعميم الخدمات المالية؛ - المساهمة في وضع الحل الوطني للأداءات بواسطة الهاتف النقال.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

شبكة البنوك، العملة الائتمانية والوثائق المؤمنة	الحكامة
• مواصلة الأشغال المتعلقة بتعزيز شبكة البنك في مدن الداخلة والرشيدية وكلميم؛	• تطوير إطار معياري لحكامة المعطيات، يحدد على الخصوص المبادئ المشتركة فيما يتعلق بتجميع المعطيات وتدبيرها وتقاسمها، وتنفيذه بناء على سلسلات نقدية، واقتصادية ومالية وعلى المصالح المركزية للمعلومات؛
• إعداد استراتيجية حسب تخصصات وكالات البنك تأخذ بالاعتبار التقطيع الجهوي الجديد وتطور أنشطة الشبكة؛	• تطبيق إطار حكامة لأمن الفضاء الحاسوبي من خلال:
• تنفيذ خطة العمل الرامية إلى تحويل دار السكة إلى مركز ربحي من خلال:	- تحديد الأنظمة المعلوماتية الحساسة للبنك، تماشيا مع توصيات المديرية العامة لسلامة الأنظمة المعلوماتية؛
- بلورة إطار يتيح قياس النتائج المالية لدار السكة وأدائها، مع تزويدها بمستوى معين من الاستقلالية في تدبير مواردها؛	- إعداد حصيلة حول مستوى مطابقة آليات سلامة المعلومات للبنك مع متطلبات التعليمة العامة لسلامة الأنظمة المعلوماتية؛
- مراجعة القواعد المرجعية التحليلية والمحاسبية المعنية؛	- تعريف استراتيجية توعية مستخدمي البنك بالقضايا المتعلقة بسلامة المعلومات ووضع برنامج سنوي بهذا الخصوص؛
- إنجاز خارطة للسوق الدولية لإنتاج الأوراق البنكية، بغية التموقع بشكل أفضل ضمن هذا النشاط؛	• مواصلة الأشغال المندرجة في إطار المخطط المديري الجديد لأنظمة أمن وسلامة البنك، والذي يتمحور بالأساس حول تحديث أنظمة المراقبة بالكاميرات، ومراقبة المنافذ وعدم الاقتحام، وتحديث أنظمة السلامة من الحريق والسلامة المعلوماتية وكذا تعديل بنية الشبكة المعلوماتية.
- توسعة محفظة الوثائق المؤمنة لتشمل منتجات جديدة، من بينها رخصة السياقة والبطاقة الرمادية.	

الموارد
• مواصلة الأشغال الهادفة إلى تطوير تدبير الخلف وتعزيز التعاون داخل وما بين مختلف الوحدات:
- إعداد أطر مرجعية للممارسات الجيدة التدبيرية في هذا المجال؛
- إعداد مخططات الخلف للمناصب الهامة في أفق سنة 2021؛
- بلورة دورات تكوينية خاصة لفائدة المسيرين؛
- تنظيم عدة أنشطة لتأطير وبناء روح الفريق لفائدة 90 مسيرا، تتعلق بأعضاء لجنة الإدارة ومسؤولي المصالح العاملين في مجالات «السياسة النقدية» و«الاستقرار المالي»؛
- تطبيق الأوراش المتعلقة بالتحول الرقمي للبنك، ذات الصلة بتعزيز النضج الرقمي لدى المتعاونين، وتحويل النظام المعلوماتي والعمليات وكذا تطوير التواصل حول الأنشطة الرقمية.
• إعداد ميثاق التدبير المستندي للبنك الذي يحدد مبادئ تنظيم وتدبير الوثائق الورقية والإلكترونية طوال مدة حياتها.

3.1.2 المراقبة الداخلية والافتحاص وتدبير المخاطر والأخلاقيات

1.3.1.2 منظومة المراقبة الداخلية

كل سنة، يتم إعداد حصيلة لكافة مكونات[1] منظومة المراقبة الداخلية للبنك، بناء على الإطار المرجعي الدولي للجنة الأنظمة الراعية للجنة تريدواي (COSO). وتستند هذه الحصيلة، التي تعرض على مجلس البنك، إلى نتائج التقييم الذاتي الذي تقوم به الوحدات لمنظومات المراقبة الخاصة بها، وإلى الخريطة الشاملة للمخاطر التشغيلية وإلى خلاصات مهام الافتحاص الداخلي والخارجي.

وركزت الحصيلة المنجزة سنة 2017 بشكل خاص على عمليات المراقبة المعلوماتية من المستوى الأول نظرا لأهميتها في سياق يتسم بتزايد اعتماد أنشطة البنك على المعلوميات.

1 محيط المراقبة، وتقييم المخاطر، وأنشطة المراقبة، والتواصل، والتسيير.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

2.3.1.2 الافتحاص الداخلي

يعد الافتحاص الداخلي لبنك المغرب نشاطا مستقلا يهدف إلى منح الأطراف الرئيسية (مجلس البنك، ولجنة الافتحاص وولاية البنك) ضمانا بشأن التحكم في المخاطر التي يتعرض لها البنك. ويهدف إلى مساعدة البنك في تحقيق أهدافه، من خلال اعتماد مقاربة نظامية ومنهجية في تقييم عملياته المتعلقة بالتحكم في المخاطر، والمراقبة الداخلية وحكامة المقاولة.

ولهذا الغرض، يقوم بالتخطيط للمهام وينفذها وفق مقاربة مبنية على المخاطر، تشمل مجموع وحدات البنك وعملياته وأنشطته. ويأخذ التخطيط السنوي للمهام بعين الاعتبار، إضافة إلى تحليل المخاطر، الرهانات الاستراتيجية، وتكاملية الأشغال مع تلك التي يقوم بها مراقب الحسابات، ومعيار الطابع الدوري لمهام الافتحاص وكذا انتظارات الأطراف المشاركة، بما فيها ولاية البنك. وتهدف مهام الافتحاص بالخصوص إلى تقييم مطابقة أنشطة البنك للقوانين والقواعد والمساطر الجاري بها العمل، وكذا فعاليتها وكفاءتها بالنظر للأهداف المسطرة لها وكذا موثوقية وسلامة المعلومات المتعلقة بها.

جدول 1.3.1.2: أهم العمليات التي غطتها مهام الافتحاص خلال سنة 2017

"العمليات المتعلقة "بالمهن	"العمليات المتعلقة "بالدعم
• الأوراق والقطع النقدية	• أنظمة المعلومات
• الإشراف البنكي	• السلامة المادية
• الصرف وتدبير الاحتياطيات	• البنيات التحتية وأدوات العمل
• العمليات البنكية	• التواصل
• أنشطة شبكة وكالات البنك	• تدبير المشاريع

يخضع الافتحاص الداخلي منذ سنة 2009 إلى برنامج تأمين وتحسين الجودة مبني على تقييمات خارجية ثلاثية تتماشى مع الدورة الاستراتيجية للبنك. ويقوم بإنجاز هذه التقييمات مكاتب متخصصة، يتم انتقاؤها في إطار طلبات عروض دولية أو من طرف بنوك مركزية نظيرة. وتم إنجاز أربع تقييمات منذ 2009، أكدت جميعها مطابقة الافتحاص الداخلي للمعايير الدولية الخاصة بالممارسة المهنية والتي ينص عليها معهد المدققين الداخليين (IIA).

3.3.1.2 تدبير المخاطر

حكامة تدبير المخاطر

اعتمد البنك سياسة شاملة لتدبير المخاطر، وذلك في إطار تطبيق ميثاق الحكامة، ترسخ المبادئ الأساسية المنظمة لتدبير المخاطر داخل البنك، سواء كانت استراتيجية أو تشغيلية أو مالية. كما تحدد بالخصوص الأهداف ونطاق تدبير المخاطر وكذا أدوار ومسؤوليات مختلف الفاعلين وهيئات الحكامة المعنيين.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

وفي إطار دينامية التحسين المستمر، قامت وحدات البنك في 2017، بإجراء تقييم ذاتي لقياس مدى نضج منظومة تدبير المخاطر ، استكمل بتقييم خارجي من طرف البنوك المركزية «النظيرة»، المعروفة بتقدم إنجازاتها في هذا المجال.

المخاطر الاستراتيجية

يقصد بالمخاطر الاستراتيجية المخاطر التي قد تحول دون بلوغ الأهداف الاستراتيجية المحددة في إطار المخططات الثلاثية للبنك، نتيجة لعوامل خارجية، أو مخاطر تشغيلية مهمة أو تقسيم غير ملائم لهذه الأهداف.

وفي إطار التسيير الاستراتيجي، تمت مراجعة المخاطر المرتبطة بالمخطط الثلاثي في 2017 على ضوء نتائج المؤشرات الرئيسية التي تم إعدادها بغية قياس تطور مستوى التحكم في هذه المخاطر ومخططات العمل التي تمكن من تخفيفها.

المخاطر التشغيلية

يتم تدبير المخاطر التشغيلية حسب مقاربة منهجية تشمل المخاطر الإنسانية والتنظيمية والعملياتية وكذا المخاطر المرتبطة بأنظمة المعلومات أو بعوامل خارجية.

وفي سنة 2017، اندرج تحيين خريطة المخاطر في إطار مواصلة الأشغال المنجزة في 2016 مع مراقبة عن كثب للمخاطر القوية وللتدابير المقررة للتحكم فيها. وعلاوة على ذلك، تم التركيز على أنواع خاصة من المخاطر مثل خطر الغش أو خطر التبعية تجاه المموّنين الرئيسيين.

وأخيرا، تم اعتماد مقاربة خاصة تمكن من تحليل أعمق لتعرض البنك لخطر السمعة. وتستند أساسا على تحليل تأثير «الصورة» المرتبط بالمخاطر الأساسية (الاستراتيجية والتشغيلية والمالية) والإصدارات الإعلامية.

المخاطر المالية

تغطي المخاطر المالية الفئات التالية:

- مخاطر الائتمان، والسوق والسيولة المرتبطة بالعمليات المنجزة في إطار تدبير احتياطيات الصرف؛
- خطر الائتمان المرتبط بعمليات تنفيذ السياسة النقدية؛
- خطر السوق المرتبط بتغير سعر الصرف بالنسبة للنشاط الائتماني الموجه للتصدير وعمليات الشراء والبيع بالعملات التي ينجزها البنك؛
- المخاطر المرتبطة بتدبير الصناديق الاجتماعية وبتوظيف الأموال الذاتية للبنك.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

وفي ما يتعلق بالخصوص بالمخاطر المالية المرتبطة بتدبير احتياطيات الصرف، عمل البنك على إعداد إطار حكامة مناسب، حتى يضمن مطابقة توظيفاته لأهم أهدافه في هذا المجال، ألا وهي السلامة والسيولة والعائد. ولهذا الغرض، تقوم اللجنة النقدية والمالية بإصدار توجيهات خاصة بالاستثمار والتخصيص الاستراتيجي للأصول، قبل تقديمها لمجلس البنك من أجل المصادقة عليها. وتسهر لجنة مكلفة بالمخاطر، داخل مديرية العمليات النقدية والصرف، على ضمان احترام هذه التعليمات كما تحلل تطور المخاطر والأداء قبل عرضها على لجنة المخاطر التشغيلية والمالية واللجنة النقدية والمالية.

4.3.1.2 استمرارية النشاط وسلامة المعلومات

خلال سنة 2017، تمت مواصلة وتعزيز تمارين الانسحاب التي تتمثل في القيام بالأنشطة الأكثر أهمية انطلاقا من مواقع العمل البديلة، من خلال تنظيم عدة تمارين مجمعة ومتزامنة بهذه المواقع.

وعلاوة على ذلك، نظم البنك في أكتوبر التمرين الرابع لمحاكاة الأزمة بناء على سيناريو اندلاع حريق بموقع الإدارة المركزية. وكان الهدف من هذا التمرين تجربة التنسيق الجيد لعمليات تدبير حالات الطوارئ، وتدبير الأزمات واستمرارية النشاط.

وفي ما يتصل بسلامة المعلومات، تمت مواصلة أشغال الحفاظ على مطابقة نظام تسيير سلامة المعلومات بالبنك لمعيار ISO 27001، المتعلق بالنطاق المكون من عمليات «نظام المعلومات» و«العمليات البنكية». وخلال سنة 2017، تمت ملاءمة العمليات التي لم تحصل على شهادة الجودة مع متطلبات هذا المعيار.

وتميزت السنة أيضا بتنفيذ استراتيجية التحسيس بسلامة المعلومات، من خلال عدة أنشطة، لاسيما إصدار الدلائل الموجهة للفئات المستهدفة، ونشر عدة «نشرات إخبارية» حول مواضيع السلامة والقيام بحملة تحسيسية عامة لفائدة كافة مستخدمي البنك.

5.3.1.2 الأخلاقيات

باعتباره بنكا مركزيا، أدرج بنك المغرب البعد الأخلاقي ضمن قيمه ورؤيته الاستراتيجية، وذلك طبقا لأفضل الممارسات في هذا المجال.

وفي سنة 2005، أحدث البنك منظومة أخلاقية مبنية على مقاربة تشاركية. وتتكون من ميثاق الأخلاقيات المطبق على ولاية البنك وعلى مجموع مستخدمي البنك، وميثاق خاص بأعضاء المجلس وكذا نصوص خاصة ببعض الوظائف الحساسة (لاسيما الأشخاص المتدخلين في عملية «الشراء»)، والمفتحصين الداخليين، ومتعهدي الخدمات

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

والممونين). إضافة إلى ذلك، تمكن منظومة للتحذير الأخلاقي المستخدمين من الإبلاغ، وفق إطار مضبوط ومؤمن، بأية تصرفات غير مطابقة لقواعد حسن السلوك المعتمدة من طرف البنك.

وفي سنة 2017، تم إعداد دليل يفسر منظومة التحذير الأخلاقي وزع على جميع مستخدمي البنك. كما تميزت هذه السنة بمراجعة بعض قواعد المنظومة الأخلاقية للبنك وبإطلاق أشغال تعديل مدونة الأخلاقيات، حسب المادة 28 من هذه المدونة التي تنص على تحيين مقتضياتها كل سنتين.

4.1.2 المطابقة القانونية

خلال سنة 2017، قام البنك بالمراقبة القبلية لشروط مطابقة مشاريعه الخاصة بالتحول الرقمي للمتطلبات القانونية والتنظيمية لحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي. وعلاوة على ذلك، واصل البنك أشغاله المتعلقة بوضع منظومة داخلية للولوج إلى المعلومة، وذلك للتقيد بواجباته بصفته مؤسسة خاضعة للقانون رقم 31.13.

وتميزت هذه السنة أيضا بإطلاق عملية تقييم المنظومة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب برسم الدورة الثانية من التقييمات المتبادلة لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ولإنجاح هذه العملية، تم إحداث لجنة خاصة مكلفة بتنسيق وإعداد هذا التقييم، أسند تسييرها لبنك المغرب.

في إطار مشروع «مكافحة الفساد بالجهة الجنوبية»، المتفق عليه ما بين الحكومة المغربية والمجلس الأوروبي، نظم البنك، بتعاون مع وحدة معالجة المعلومات المالية والهيئة المغربية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، ورشة حول الوقاية من غسل عائدات الفساد. واستهدفت هذه الورشة بالخصوص تعزيز القدرات الوطنية في مجال تقنيات البحث المالي في هذا المجال وتحليل عمليات الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة.

2.2 أنشطة البنك

1.2.2 السياسة النقدية

خلال سنة 2017، أبقى بنك المغرب على التوجه التيسيري لسياسته النقدية. ومع احتمال بلوغ التضخم مستويات معتدلة على المدى المتوسط واستمرار انتعاش الأنشطة غير الفلاحية، قرر مجلس البنك الإبقاء على سعر الفائدة الرئيسي دون تغيير في 2,25%. وبموازاة ذلك، واصل البنك دعم وتسهيل تمويل المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة، لاسيما من خلال البرنامج الذي خصصه لهذه المقاولات في 2013.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

وعلى الصعيد التشغيلي، تزايدت حاجة البنوك إلى السيولة خلال السنة، ارتباطا على حد سواء بارتفاع حجم النقد المتداول وبانخفاض احتياطيات الصرف. وفي ظل هذه الظروف، قام البنك بملاءمة حجم المبالغ المالية التي يضخها أسبوعيا ورفعها إلى 42,3 مليار درهم في المتوسط عوض 15,5 مليار في 2016، مما مكن من الإبقاء على سعر الفائدة ما بين البنوك، الذي يمثل الهدف التشغيلي للسياسة النقدية، في مستوى قريب جدا من سعر الفائدة الرئيسي.

1.1.2.2 قرارات السياسة النقدية

حسب التوقعات التي أعدها بنك المغرب بمناسبة الاجتماع الأول لمجلسه، كان من المرتقب أن يبلغ التضخم مستويات معتدلة في أفق التوقع، ليصل في المتوسط إلى 1,4%، وأن يرتفع مكونه الرئيسي من 0,8% في 2016 إلى 1,9% في 2018، نتيجة بالأساس لتحسن الطلب الداخلي وارتفاع التضخم المستورد.

كما توقع البنك أن يتعزز انتعاش الأنشطة غير الفلاحية، إذ أن قيمتها المضافة كانت مرشحة للارتفاع بنسبة 2,9% في 2017 و3,5% في 2018. وبالنسبة للقطاع الفلاحي، كان يرتقب أن ينتعش بنسبة 11,5% خلال سنة 2017 بالنظر إلى الظروف المناخية المواتية، كما أن من شأن التسجيل المفترض لموسم فلاحي عادي أن يؤدي إلى تباطؤ إلى 2,5% في 2018. وتم توقع ارتفاع النمو الإجمالي إلى 4,3% وانتقاله بعد ذلك إلى 3,8%. ومن جهة الطلب، كان يرتقب أن تتعزز هذه الحيوية بفضل الاستهلاك النهائي للأسر، وبدرجة أقل بفضل الاستثمار. وفي ما يخص الائتمان البنكي، كان متوقعا في هذه الظروف أن تتسارع القروض الموجهة للقطاع غير المالي إلى 4,5% في 2017 وإلى 5% في 2018.

وعلى صعيد التوازنات الماكرو اقتصادية، تم توقع استمرار ضبط الميزانية مع تراجع العجز إلى 3,7% من الناتج الداخلي الإجمالي في 2017 وإلى 3,4% في 2018. وبموازاة ذلك، كان يتوقع أن يتراجع عجز الحساب الجاري إلى 3,3% من الناتج الداخلي الإجمالي وإلى 3,5% سنة 2018، مستفيدا بالخصوص من تحسن الطلب الأجنبي، لاسيما ذلك الصادر من دول منطقة الأورو. وكان من المرتقب أن تتعزز الاحتياطيات الدولية الصافية لتغطي 6 أشهر و20 يوما من واردات السلع والخدمات بنهاية أفق التوقع.

وبناء على كل هذه العناصر، اعتبر المجلس أن مستوى سعر الفائدة الرئيسي المحدد في 2,25% لا يزال يوفر ظروفا نقدية ملائمة، وقرر بالتالي الإبقاء عليه دون تغيير.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

جدول 1.2.2: توقعات التضخم في 2017 (%)

	اجتماعات المجلس				
	21 مارس	20 يونيو	26 شتنبر	19 دجنبر	
	ف1 2017 - ف4 2018	ف2 2017 - ف1 2019	ف3 2017 - ف2 2019	ف4 2017 - ف3 2019	أفق
متوسط التضخم في أفق 8 فصول	1,4	1,3	1,1	1,5	متوسط
متوسط التضخم في سنة 2017	1,1	0,9	0,6	0,7	
متوسط التضخم في سنة 2018	1,7	1,6	1,3	1,5	
متوسط التضخم في سنة 2019	-	-	-	1,6	

وخلال الاجتماعين الثاني والثالث للمجلس، أدت التغيرات المسجلة على مستوى فرضيات الأسعار العالمية للنفط والمنتجات الغذائية إلى تخفيض توقعات التضخم، مع البقاء في مستويات معتدلة على المدى المتوسط.

وظلت التوقعات الخاصة بالنمو دون تغيير في 2017، إذ أن تراجع المساهمة السلبية للصادرات الصافية عوضها تخفيض توقعات الطلب الداخلي. وبالمقابل، تم توقع بلوغ النمو 3,1% في 2018، لاسيما على إثر تعديل الوتيرة المرتقبة للاستهلاك النهائي للأسر.

وكانت توقعات البنك تشير إلى ارتفاع أهم لمقتنيات سلع التجهيز وبالتالي إلى عجز أكبر في الحساب الجاري. وبالنظر إلى المبالغ الهامة من العملات التي اشترتها البنوك ما بين أبريل ويوليوز لتغطية حاجيات زبنائها لأجل، تم تخفيض التوقع الخاص بالاحتياطيات الدولية الصافية إلى ما يعادل 6 أشهر من واردات السلع في أفق التوقع.

وفي ظل هذه الظروف، اعتبر المجلس أن مستوى سعر الفائدة الرئيسي يظل ملائما وأبقى عليه دون تغيير.

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

جدول 3.2.2: قرارات السياسة النقدية المتخذة منذ 2010

تاريخ	سعر الفائدة الرئيسي	نسبة الاحتياطي الإلزامي	قرارات أخرى
01 أبريل 2010		خفض من8% إلى 6%	
13 أبريل 2011			- إدراج شهادات الإيداع ضمن الضمانات المقبولة في عمليات السياسة النقدية. - ملاءمة فترات طلب العروض مع فترات الاحتياطي الإلزامي. - إخراج الحسابات على الدفتر من قاعدة حساب الاحتياطي الإلزامي.
20 شتنبر 2011			إدخال عمليات الاستحفاظ لأجل أطول.
27 مارس 2012	خفض من 3,25% إلى 3,0%		إدراج السندات الممثلة للديون الخاصة على المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة ضمن الضمانات المقبولة في عمليات السياسة النقدية.
26 شتنبر 2012		خفض من 6% إلى4%	
13 دجنبر 2012			- تنفيذ أول عملية إقراض مضمون بسندات خاصة موجهة للمقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة. - تخفيف معايير قبول شهادات الإيداع.
11 دجنبر 2013			إحداث برنامج جديد لزيادة تشجيع التمويل البنكي للمقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة
19 دجنبر 2013			إلغاء الفائدة على الاحتياطي الإلزامي
25 مارس 2014		خفض من 4% إلى 2%	
23 شتنبر 2014	خفض من 3% إلى 2,75%		
16 دجنبر 2014	خفض من 2,75% إلى 2,50%		
01 يوليوز 2015			اعتماد قاعدة جديدة لتوزيع التسبيقات لمدة 7 أيام تأخذ في الاعتبار مجهود كل بنك من حيث منح القروض إلى الاقتصاد الحقيقي ومستوى تنزيل قرارات خفض سعر الفائدة التي يتخذها بنك المغرب
22 مارس 2016	خفض من 2,50% إلى 2,25%		
21 يونيو 2016		رفع من 2% إلى حد أقصى قدره 5%	إقرار فوائد على الاحتياطي الإلزامي بالنسبة للبنوك التي تبذل مجهودا أكبر في منح القروض

وسجل المجلس خلال اجتماعه الأخير للسنة تحسنا ملموسا في الحسابات الخارجية من المتوقع أن يتواصل، مدعوما على الخصوص بالتوقعات الجيدة للنمو بمنطقة الأورو. وبالتالي، كان من المرتقب أن يصل عجز الحساب الجاري بنهاية السنة إلى 3,6% من الناتج الداخلي الإجمالي وأن يظل قريبا من هذا المستوى على المدى المتوسط.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

وأشارت المعطيات المتعلقة بالحسابات الوطنية إلى تسارع النمو مدعوما بالأساس بالقطاع الفلاحي، إذ أن الأنشطة غير الفلاحية واصلت تحسنها ولكن بوتيرة بطيئة. وتمت مراجعة النمو إلى 4,1% في 2017 وإلى 3% سنة 2018 وكان يتوقع أن يرتفع إلى 3,6% في 2019.

وأخذا بالاعتبار على الخصوص مراجعة الفرضيات المتعلقة بأسعار النفط نحو الارتفاع، تم تعديل توقعات التضخم بشكل طفيف إلى 1,5% في المتوسط في أفق التوقع.

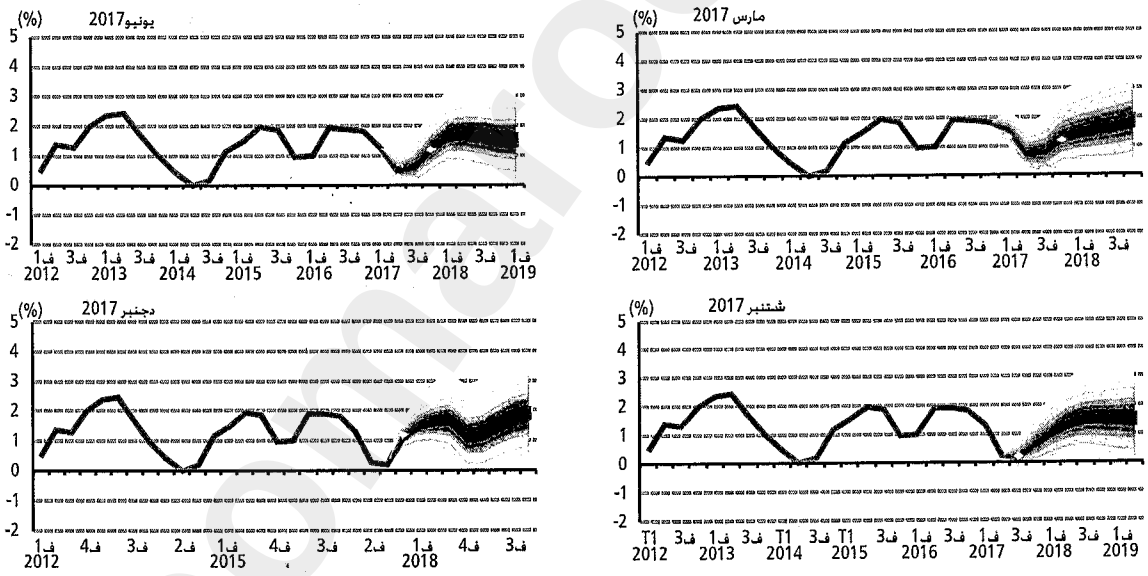
وبناء على هذه التطورات، قرر المجلس الإبقاء على سعر الفائدة الرئيسي دون تغيير في 2,25%.

إطار 1.2.2: تقييم توقعات التضخم والنمو لسنة 2017

تعتمد قرارات السياسة النقدية على توقعات الجمعات الاقتصادية الكلية الرئيسية في أفق ثمانية فصول. وينخرط تقييم جودة هذه التوقعات في إطار سياسة الشفافية التي يعتمدها البنك كما يمكن من تحسين آلية التوقع. وفي ما يخص التوقعات المعدة بمناسبة الاجتماعات الأربعة لمجلس البنك خلال سنة 2017 ولأن النسب المحققة في هذه السنة هي الوحيدة المتاحة، فقد انحصر التقييم في هذه السنة وسيهم التضخم والنمو.

وبالتالي، يشير تحليل الرسوم البيانية[1] المروحية الخاصة بالتوقعات الفصلية للتضخم أن النسب الفعلية للتضخم كانت كلها داخل مناطق الثقة المحددة في 90%.

رسم بياني إ1.1.2.2: الرسوم البيانية المروحية الخاصة بالتضخم بالنسبة للفصول الأربعة لسنة 2017



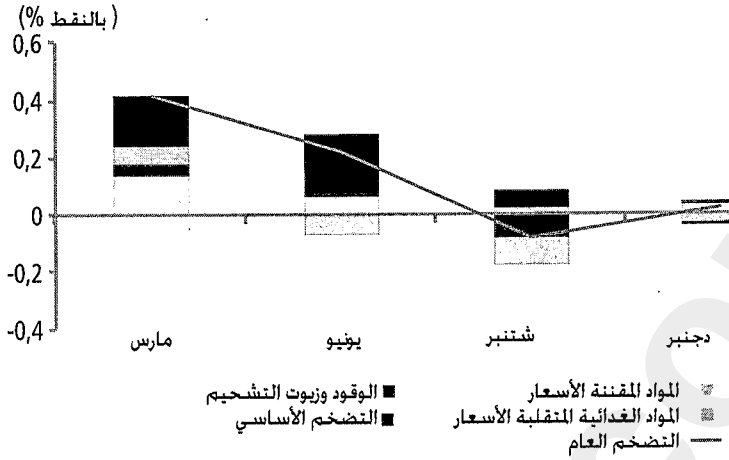
* تشير النقط الموجودة على الرسوم البيانية المروحية إلى نسب التضخم المحققة.

وبالنسبة لمجموع سنة 2017، تراوحت التوقعات ما بين 0,6% برسم تلك المنجزة في شتنبر و1,1% بالنسبة لتلك المعدة في مارس. وأخذا بالاعتبار نسبة فعلية قدرها 0,7%، بلغ الفارق الأقصى المسجل 0,4 نقطة مئوية، مما يعكس بالخصوص إفراطا في تقدير كل من نسبة التضخم الأساسي وارتفاع أسعار المنتجات المقننة.

[1] يعتبر الرسم البياني المروحي طريقة لتجسيد توزيع التوقعات الاقتصادية مع مناطق ثقة تتراوح ما بين 10% و90%.

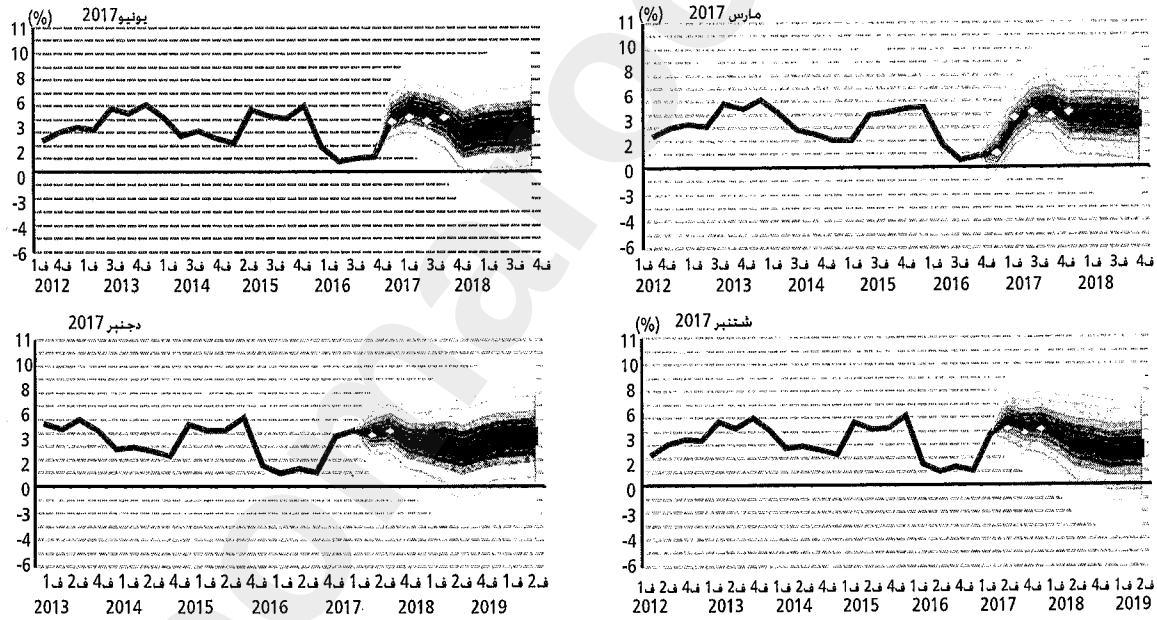
Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

رسم بياني إ2.1.2.2: مساهمة مكونات مؤشر أسعار الاستهلاك في فارق التوقع (بالنقط المئوية)



وفي ما يخص النمو، فقد بلغت النسب المسجلة خلال الفصول الأربعة من السنة مستويات قريبة من المسار المركزي للتوقع.

رسم بياني إ3.1.2.2: الرسوم البيانية المروحية الخاصة بالنمو بالنسبة للفصول الأربعة لسنة 2017



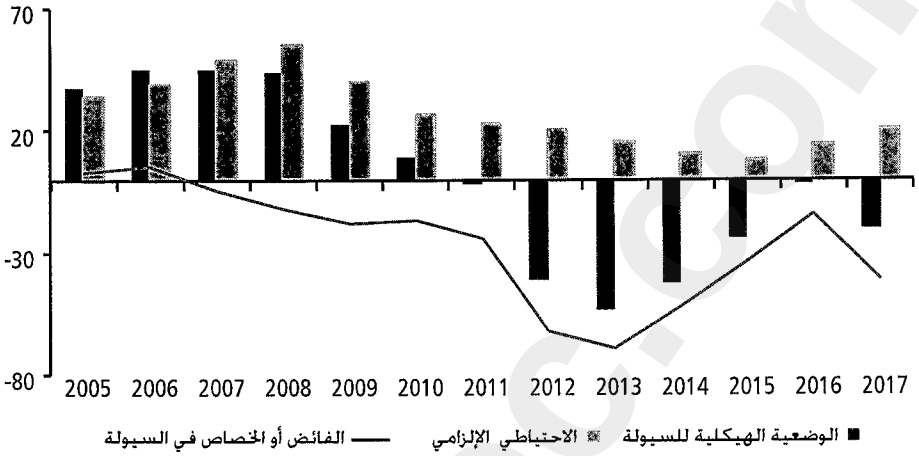
وبالنسبة للتوقع السنوي للنمو، فقد تراوح ما بين حد أدنى قدره 4,1% في دجنبر وحد أقصى نسبته 4,4% في يونيو، مقابل نسبة محققة قدرها 4,1%. وتعزى الفوارق المسجلة بشكل كبير إلى الإفراط في تحديد نمو فرع «الضرائب الصافية من الدعم». وظلت توقعات نمو القيمة المضافة غير الفلاحية مستقرة وقريبة من نسبة 2,7%، باستثناء تلك الخاصة بالفصل الثاني حيث كان يرتقب ارتفاعا بنسبة 2,4%. وبالمقابل، خضع التوقع الخاص بالقيمة المضافة الفلاحية، المرتبط بالموسم الفلاحي، لمراجعات هامة نسبيا، لاسيما خلال الفصل الثاني على إثر إصدار وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات لتقديرها الأول لإنتاج الحبوب.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

2.1.2.2 تنفيذ السياسة النقدية

بعد انخراطها في منحى تنازلي منذ 2014، تزايدت حاجة البنوك إلى السيولة خلال سنة 2017 بشكل ملموس بمبلغ 41,4 مليار درهم في المتوسط الأسبوعي مقابل 14,7 مليار سنة من قبل. ويعزى هذا التطور بالأساس إلى نمو حجم النقد المتداول بمبلغ 13,1 مليار وإلى انخفاض احتياطيات الصرف الصافية بمبلغ 11,4 مليار.

رسم بياني 1.2.2: الوضعية الهيكلية للسيولة[1] ومبلغ الاحتياطي الإلزامي (متوسط نهاية الأسبوع بملايير الدراهم)

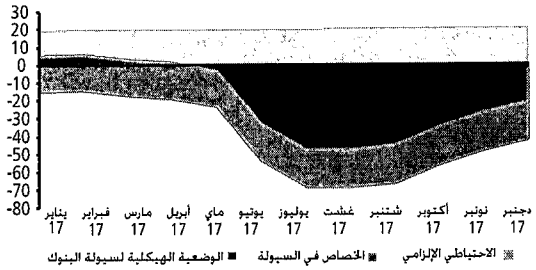


[1] الوضعية البنيوية لسيولة البنوك هي مجموع احتياطيات الصرف، والوضعية الصافية للخزينة وعوامل صافية أخرى، ناقص كمية النقد المتداول.

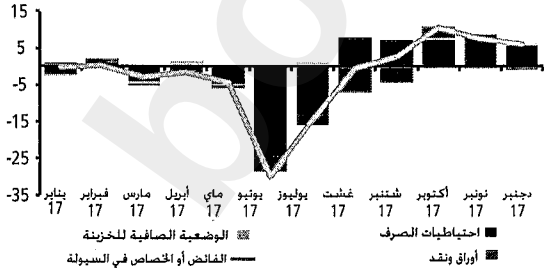
وفي ظل هذه الظروف، رفع بنك المغرب حجم تسبيقاته لمدة 7 أيام من 9,1 مليار إلى 37,4 مليار، وأنجز استجابة للحاجيات الظرفية إلى السيولة، ما عدده 13 عملية تسبيق لمدة 24 ساعة بمبادرة من البنوك، بمبلغ متوسط قدره 3,1 مليار للعملية الواحدة.

وبموازاة ذلك، واصل البنك تنفيذ برنامجه برسم القروض المضمونة لمدة سنة التي تمنح في إطار دعم تمويل المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة بمبلغ متوسط قدره 4,2 مليار درهم.

رسم بياني 2.2.2: وضعية سيولة البنوك
(متوسط نهاية الأسبوع بملايير الدراهم)



رسم بياني 3.2.2: مساهمة العوامل المستقلة في تغير الحاجة إلى السيولة (متوسط نهاية الأسبوع بملايير الدراهم)

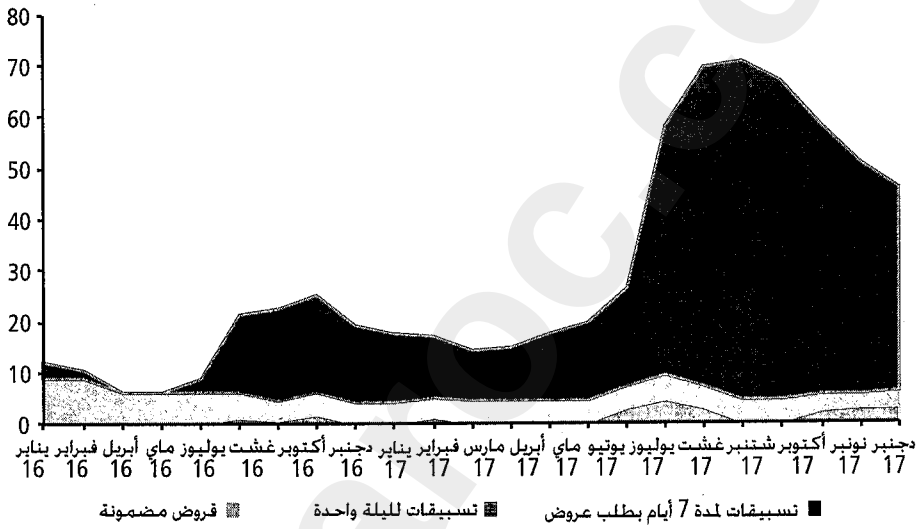


Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

يشير تحليل حاجة البنوك إلى السيولة على مدار السنة إلى أنها سجلت شبه استقرار خلال الأشهر الخمسة الأولى حيث ناهزت متوسطا أسبوعيا بمبلغ 18,4 مليار درهم. وما بين شهري يونيو وشتنبر، أدى الارتفاع الموسمي لكمية النقد المتداول وتقلص احتياطيات الصرف بسبب المشتريات الكبيرة للبنوك من العملات لتغطية حاجيات زبنائها لأجل، إلى تزايد ملموس للحاجة إلى السيولة إلى 63,3 مليار. وبالتالي، رفع البنك حجم تدخلاته إلى 64,3 مليار في المتوسط الأسبوعي مقابل 18,9 مليار ما بين يناير وماي.

وخلال باقي شهور السنة، ومع تزايد احتياطيات الصرف، تراجع عجز السيولة تدريجيا من 55,6 مليار في أكتوبر إلى 42,2 مليار في دجنبر. وبالتالي، خفض البنك مبلغ تدخلاته من 56,8 مليار إلى 44,4 مليار.

رسم بياني 4.2.2: تدخلات بنك المغرب (متوسط نهاية الأسبوع بملايير الدراهم)

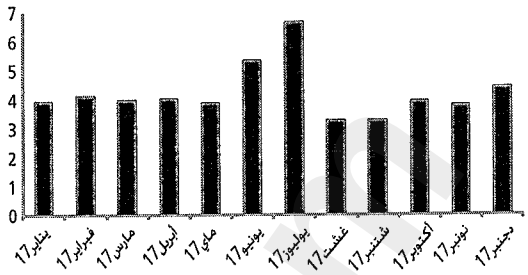


ومكنت ملاءمة تدخلات بنك المغرب مع حاجيات القطاع البنكي طيلة السنة من الإبقاء على متوسط سعر الفائدة المرجح، الذي يمثل الهدف التشغيلي للسياسة النقدية، قريبا من سعر الفائدة الرئيسي.

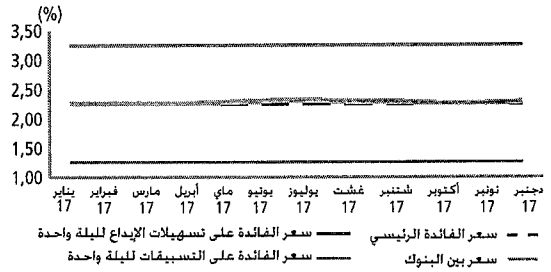
أما حجم المبادلات ما بين البنوك، فقد سجل خلال سنة 2017 ارتفاعا ملموسا إلى 4,2 مليار درهم في المتوسط اليومي، مقابل 2,5 مليار سنة 2016. وسجل أكبر حجم للمبادلات في شهري يونيو ويوليوز بمبالغ يومية بلغت في المتوسط 5,4 مليار و6,6 مليار على التوالي.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

رسم بياني 5.2.2: تطور متوسط حجم العمليات في السوق ما بين البنوك (بملايير الدراهم)



رسم بياني 6.2.2: متوسط سعر الفائدة المرجح في السوق ما بين البنوك (متوسط يومي)



إطار 2.2.2: الانتقال نحو نظام صرف أكثر مرونة

منذ إحداث الدرهم في 1959، اختار المغرب اعتماد نظام صرف ثابت. ونظرا لهيمنة المبادلات التجارية مع فرنسا، فقد تم ربط العملة الوطنية في البداية بالفرنك الفرنسي. ومع تنويع المغرب لشركائه التجاريين، قام ابتداء من سنة 1973، بربط الدرهم بسلة عملات تعكس بنيتّها المبادلات الوطنية مع الخارج. وقد تم إدخال عدة تعديلات على تشكيلة السلة منذ اعتمادها، بغية أخذ التطورات التي شهدتها بنية المبادلات التجارية الخارجية للاقتصاد الوطني بالاعتبار وابتداء من سنة 2001، كانت هذه السلة تتكون حصريا من الأورو والدولار الأمريكي بنسب 80% و20% على التوالي. وتم تغيير هذه الترجيحات في أبريل 2015 إلى 60% بالنسبة للأورو و40% بالنسبة للدولار.

1- الانتقال إلى نظام صرف أكثر مرونة

منذ بداية الألفية الثانية، أصبحت الجدوى من الحفاظ على نظام صرف ثابت تطرح بحدة متزايدة، خاصة من جهة مع تسارع انفتاح اقتصاد المغرب، لاسيما من خلال التوقيع على عدة اتفاقيات للتبادل الحر، والرغبة في تحويل الدار البيضاء إلى مركز مالي إقليمي، ومن جهة أخرى مع تزايد حدة تقلب الأسواق وتدهور الميزان التجاري. وفي هذا الإطار، بادر البنك المركزي بالتفكير الأولي لتقييم جدوى وشروط الشروع في الانتقال نحو نظام صرف أكثر مرونة. ويتوقع أن يعزز هذا الإصلاح المحتمل قدرة الاقتصاد الوطني على الصمود أمام الصدمات الخارجية وأن يدعم تنافسيته.

إلا أن الأزمة التي اندلعت في 2008 إلى جانب ارتفاع أسعار النفط وتداعياتهما على التوازنات الماكرو اقتصادية أوقفت مؤقتا هذا المشروع. لكن، وفي سنة 2014، استؤنفت الأشغال وتم توسيع نطاقها لتشمل الجوانب الاستراتيجية، والتنفيذية وتلك الخاصة بالتواصل حول الانتقال المحتمل إلى نظام صرف أكثر مرونة.

وبالتالي، قامت السلطات النقدية بإعادة تقييم عميق للمتطلبات اللازم توفرها لتحقيق هذا الانتقال كما أنجزت عدة دراسات لمحاكاة تأثير وتقييم ملاءمة سعر الصرف. وحسبا لهذا الانتقال، قام البنك بتعديل منظومته الخاصة بالتحليل والتوقع للسياسة النقدية والإطار التشغيلي لتدخلاته في سوق الصرف. وبموازاة ذلك، طور ونفذ استراتيجية تواصلية تتمحور حول إعداد الفاعلين وإخبار جمهور العموم. كما تم إنجاز أنشطة تحسيسية وتشاورية خاصة مع النظام البنكي المطالب بلعب دور مركزي في إطار هذا الإصلاح.

وفي 12 يناير 2018، أعلنت السلطات عن قرار الانتقال نحو نظام صرف جديد ابتداء من 15 من نفس الشهر. وبالتالي، تم توسيع نطاق التقلب من 0,3±% إلى 2,5±% مع الإبقاء على السلة المرجعية المعمول بها كقاعدة لحساب السعر المركزي للدرهم. ومن المتوقع أن يشكل هذا القرار المرحلة الأولى للانتقال الطوعي والتدريجي نحو نظام أكثر مرونة.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

2- الإطار التشغيلي لنظام الصرف الجديد

في إطار تنفيذ نظام الصرف الجديد، تم إدخال عدة تعديلات على منظومة تدخل بنك المغرب.

وبغية ضبط السيولة في سوق الصرف، وضع البنك نظاما للمزايدة[1] لشراء أو بيع الدولار الأمريكي[2] مقابل الدرهم. ويواصل البنك أيضا وبصفة ظرفية ، إنجاز عمليات بالتراضي، تهم شراء أو بيع العملات مقابل الدرهم، وقروض واقتراضات بالعملات أو مبادلات العملات مقابل الدرهم.

يحدد البنك في بداية كل يوم (حصة) السعر المركزي للدرهم مقابل الدولار الأمريكي، حسب المعادلة الأورو/الدولار، وكذا نطاق التقلب ±2,5% الذي يمكن لسعر صرف الدرهم أن يتقلب داخله حسب العرض والطلب في السوق. كما يقوم بتحيين هذه المعلومات قبل كل حصة مزايدة وكذا في حال تسجيل تغير ملحوظ في أسعار الدولار العالمية. ومن أجل تحديد أسعار العملات الأخرى، تعتمد البنوك على أثمنتها مقابل الدولار في السوق الدولية وعلى أسعار الدرهم مقابل الدولار المحددة من طرف بنك المغرب.

وعلى أساس أسعار البنوك التي تتوفر على وضع ماسك السوق، يقوم البنك أيضا بحساب ونشر أسعار الصرف المرجعية لمجموع العملات المدرجة التي تمثل مرجعا بالنسبة للفاعلين.

3- تأثير الانتقال على السياسة النقدية

إن الانتقال نحو نظام صرف أكثر مرونة كفيل بتعزيز استقلالية السياسة النقدية. وحين ستصل عملية إرساء نظام سعر الصرف المرن إلى مرحلة متقدمة، سيضع البنك إطارا لاستهداف التضخم يعتمد نسبة التضخم كمحور ارتكاز اسمي بدلا من سعر الصرف الحالي. ويتضح من خلال تجارب بعض الدول أن هذا الإطار يوفر عدة مزايا لاسيما تعزيز توقعات التضخم وتحسين انتقال قرارات السياسة النقدية. وينكب بنك المغرب من الآن على تطوير إطار مرجعي لهذا النظام الجديد للسياسة النقدية.

1 يمكن لماسكي الأسواق وحدهم دون غيرهم المشاركة في عمليات المزايدة الخاصة بالعملات. ويقصد بماسكي الأسواق البنوك التي تلتزم باحترام الواجبات التي يحددها بنك المغرب لاسيما في ما يخص التسعير الثابت المتواصل عند الشراء والبيع بالسعر التعادلي الدولار مقابل الدرهم.

2 يمكن للبنك القيام بعمليات شراء أو بيع عملات أخرى مقابل الدرهم.

2.2.2 الإحصائيات النقدية

بادر البنك المركزي، استنادا إلى الوضعية النقدية التي أعدها خلال سنة 2010 (المجمع 3 ومقابلاته) وفق منهجية دليل صندوق النقد الدولي، بإنجاز مشروع التوسيع التدريجي لنطاق تغطية الإحصائيات النقدية ليشمل كافة الشركات المالية مع إدماج:

- البنوك الحرة، وشركات التمويل وجمعيات القروض الصغرى في 2012؛
- مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة ما عدا القيم النقدية وصندوق الإيداع والتدبير في 2013؛
- شركات التأمين وإعادة التأمين في 2014؛
- صناديق التقاعد في 2016.

وتميزت سنة 2017 بإطلاق الأشغال الرامية إلى توسيع نطاق التغطية المؤسساتية للإحصائيات النقدية ليشمل صناديق التوظيف الجماعي في التسنيد. وبهذا الصدد، تم إعداد بيانات تصريحية جديدة، وفق متطلبات دليل

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

الإحصائيات النقدية والمالية لصندوق النقد الدولي، لاسيما من حيث تقسيم الوحدات المؤسساتية إلى قطاعات وتصنيف الأصول المالية.

ولن يكون لتوسيع تغطية الإحصائيات النقدية لهذه الهيئات، المرتقب في النصف الأول من سنة 2018، أي تأثير على المجمع م3 ومقابلاته. بل ستمكن هذه العملية من إغناء الوضعية المالية للوحدات الاقتصادية غير المالية تجاه الشركات المالية ومن التوفر على مؤشر خاص بالائتمان معدل بعمليات التسنيد على غرار أفضل المعايير المعمول بها في البنوك المركزية.

3.2.2 البحوث

في نهاية السنة الثانية من برنامجه الثلاثي[1] الخاص بالبحوث، قام بنك المغرب بنشر ثلاث وثائق عمل تحت عنوان: «تحليل المنافسة البنكية بالمغرب»، و«تقدير النمو المحتمل للاقتصاد المغربي» و«السياسة الاحترازية الكلية داخل اتحاد نقدي».

كما نظم البنك من 15 إلى 16 ماي، بشراكة مع جامعة القاضي عياض وجامعة بازل، النسخة الثانية من الأيام الدولية للاقتصاد الكلي والمالية تحت عنوان «الانتقال نحو نظام صرف مرن، واستهداف التضخم وتحرير الرأسمال». ويعكس تنظيم هذه الأيام، التي شهدت مشاركة مجموعة من المحاضرين المنتمين على حد سواء إلى المؤسسات الدولية (صندوق النقد الدولي والبنوك المركزية) والهيئات الأكاديمية، إرادة تطوير إطار للتبادل ما بين الباحثين وأصحاب القرار وصياغة توصيات مناسبة تفيد في اتخاذ القرارات في مجال السياسات الاقتصادية.

وتميزت السنة أيضا بنشر العدد الأول من نشرة الأبحاث على الموقع الإلكتروني للمؤسسة. وتمكن هذه النشرة من الاطلاع على أبرز الأبحاث المنجزة من طرف المحللين الاقتصاديين بالبنك.

4.2.2 تدبير الاحتياطيات

واصل البنك تحسين عائدات احتياطيات الصرف مع التقيد، حسب الأولويات، بمتطلبات السلامة والسيولة، من خلال تدبير يعتمد على تقليص تأثير أسعار الفائدة السلبية بمنطقة الأورو والتحلي باليقظة في التعامل مع تصاعد أسعار الفائدة الأمريكية.

وبالرغم من تراجع احتياطيات الصرف واستمرار ظروف التوظيف غير الملائمة بمنطقة الأورو، سجلت نتيجة تدبير احتياطيات الصرف انخفاضا محدودا في 2017، بفضل تأثير المخزون الإيجابي المرتبط بالاستثمارات المنجزة منذ 2015 وتحسن مردودية الأصول المحررة بالدولار.

---

1 يحدد هذا البرنامج التوجهات الكبرى والأولويات على المدى المتوسط في مجال الأبحاث خلال الفترة 2016-2018، ويرتكز على خمسة محاور رئيسية: السياسة النقدية، والنمذجة وعمليات المحاكاة الماكرو اقتصادية، والاستقرار المالي، والسياسات العمومية، والنقد وأنظمة الأداء.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

5.2.2 الإشراف البنكي

1.5.2.2 التشريع البنكي

خلال سنة 2017، واصل البنك مجهوداته الرامية إلى تعزيز قدرة النظام البنكي المغربي على الصمود. وفي هذا الإطار، اعتمد منشورا حول مخطط التعافي من الأزمة الداخلية يتعين على البنوك إعداده بغية تحديد مسبق للحلول التي تعتزم هذه المؤسسات تطبيقها لإصلاح وضعيتها في حالة حدوث إفلاس. وبموازاة ذلك، عمل البنك، بتنسيق مع وزارة الاقتصاد والمالية، على تعزيز إطاره الخاص بمعالجة صعوبات مؤسسات الائتمان، تماشيا مع المعايير الدولية لحل الأزمات البنكية. ومن جهة أخرى، واصل البنك مشروع تعديل قواعد تصنيف الديون، بهدف الرفع من قدرة المؤسسات البنكية على الصمود أمام مخاطر الائتمان.

وعلى صعيد تجميع الحسابات، رافق البنك مؤسسات الائتمان في إطار ورش اعتماد المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (9IFRS) الخاص بالأدوات المالية والذي سيدخل حيز التنفيذ بتاريخ فاتح يناير 2018.

وتميزت سنة 2017 أيضا بانطلاق نشاط البنوك التشاركية، حيث تم نشر اعتماد 5 بنوك و3 نوافذ تشاركية في الجريدة الرسمية كما صادق المجلس العلمي الأعلى على ثلاث مناشير تتعلق بمنتجات التمويل، وودائع الاستثمار وشروط ممارسة النوافذ التشاركية. وبموازاة ذلك، استكمل بنك المغرب الإطار المحاسبي المتعلق بهذا النشاط الجديد الذي صادق عليه المجلس الوطني للمحاسبة.

2.5.2.2 أنشطة الإشراف البنكي

على إثر منح الاعتماد لفاعلين جدد في المالية التشاركية، اتسع نطاق الرقابة التي يمارسها بنك المغرب ليشمل 86 مؤسسة ائتمان وهيئة معتبرة في حكمها، تتضمن 19 بنك تقليدي، 3 منها تتوفر على نافذة تشاركية، و5 بنوك تشاركية، و32 شركة تمويل، و6 بنوك حرة، و13 جمعية قروض صغرى، و9 مؤسسات الأداء متخصصة في تحويل الأموال، وصندوق الإيداع والتدبير وصندوق الضمان المركزي. وعلى الصعيد الدولي، رخص بنك المغرب لأحد البنوك المغربية خلال سنة 2017 باقتناء شركة تابعة بمصر، لتصير شبكة المجموعات البنكية المغربية الثلاث الموجودة بالخارج مكونة من 43 شركة تابعة و17 فرعا في 33 بلدا، 26 منها بإفريقيا و7 بأوروبا.

ومن جهة أخرى، واصل البنك مراقبة تطور أنواع المخاطر التي تتعرض لها المؤسسات الخاضعة، ونظام حكامتها ومراقبتها الداخلية وكذا أطر تدبير المخاطر. وبهذا الصدد، تتبع عن كتب جودة الأصول وتعرضات البنوك لمخاطر التمركز، وسعر الفائدة وغسل الأموال. وفي سياق الرقمنة المتزايدة للخدمات البنكية، أدرج البنك أيضا ضمن أولوياته خطر الجريمة الإلكترونية وتدبيرها من طرف البنوك التي تملك صفة بنية تحتية ذات أهمية حيوية.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

وعلى صعيد مراقبة المخاطر العابرة للحدود، تم إبرام ثلاث اتفاقيات في مجال الإشراف البنكي وتبادل المعلومات والتعاون مع البنوك المركزية لكل من تنزانيا ورواندا والأردن. وللسنة الرابعة على التوالي، انعقدت مجامع المجموعات البنكية الثلاث المتواجدة بالخارج لتدارس الوضعية المالية والاحترازية لهذه المجموعات، واستراتيجيتها وتسيير مخاطرها. وبموازاة ذلك، واصل البنك باهتمام تتبع ورشات تنسيق آليات تدبير المخاطر، والمراقبة الداخلية ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، من خلال شبكة فروع المجموعات البنكية بإفريقيا. كما ساهم في مهمتين للمراقبة أنجزتهما اللجنة البنكية للاتحاد النقدي لغرب إفريقيا لدى شركتين تابعتين لبنوك مغربية موجودة في الكوت ديفوار.

وفي سنة 2017، أنجز البنك 27 مهمة مراقبة ميدانية، 5 منها ذات طابع عام، وشملت المهمات الموضوعاتية عملية منح القروض، وجودة التقارير التنظيمية والاحترازية، ومنظومة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وسلامة الأنظمة المعلوماتية مع التركيز على التدبير الفعلي لمخطط استمرارية النشاط وكذا منظومة تدبير المخاطر القانونية. واستعدادا للانتقال إلى نظام صرف مرن، قام البنك بمراجعات لأنظمة تدبير مخاطر الصرف، وسعر الفائدة والسيولة من العملات، لدى البنوك النشيطة في مجال عمليات الصرف والعمليات المنجزة بالعملات.

وعلى إثر مختلف المراقبات المنجزة، قامت المؤسسات المعنية بوضع مخططات عمل تصحيحية تأخذ بالاعتبار توصيات البنك. وبالتالي، تم فرض غرامات وعقوبات تأديبية على المؤسسات المخالفة للنصوص القانونية والتنظيمية.

3.5.2.2 حماية مستهلكي الخدمات البنكية

في ما يخص التدبير الأمثل للإطار التشغيلي لمعالجة شكايات زبناء مؤسسات الائتمان، عمل البنك على ضمان احترام هذه المؤسسات لمقتضيات قانون حماية المستهلك المتعلقة بالقروض العقارية والاستهلاكية. وشملت مهمات المراقبة الميدانية التي أنجزها البنك لهذا الغرض أيضا آليات معالجة مؤسسات الائتمان لشكايات زبنائها. كما شملت، علاوة على ذلك، مراجعة تنفيذ مقتضيات المادة 503 من مدونة التجارة التي تنظم إقفال الحسابات وتطبيق المادة المتعلقة بتغير سعر الفائدة.

وظل البنك أيضا يقظا بخصوص ظاهرة تكاثر بعض الشركات التجارية التي تجمع الأموال من العموم خارج أي إطار قانوني، من خلال تقديم وعود بتحقيق عائدات استثنائية بفضل توظيف هذه الأموال.

وبموازاة ذلك، عمل البنك بتنسيق مع وزارة الاقتصاد والمالية والهيئة المغربية لسوق الرساميل، على تحذير العموم بخصوص استعمال العملة الافتراضية (Bitcoin) كوسيلة أداء لشراء المنتجات والخدمات.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

6.2.2 المراقبة الاحترازية الكلية

في إطار توليه لمهمة سكرتارية لجنة تنسيق ومراقبة المخاطر النظامية، أنهى بنك المغرب في سنة 2017، بالتعاون مع ووزارة الاقتصاد والمالية والسلطات المكلفة بمراقبة التأمينات وسوق الرساميل، الأشغال الخاصة بآليات الحكامة التي تمكن هذه الهيئة من ممارسة اختصاصاتها كاملة. وتم نشر المرسوم الذي يحدد تركيبة وكيفيات عمل هذه اللجنة في الجريدة الرسمية كما تم إعداد نظامها الداخلي والمصادقة عليه.

وخلال هذه السنة، عقدت لجنة تنسيق ومراقبة المخاطر النظامية اجتماعاتها نصف السنوية المخصصة لتتبع تقدم تنفيذ الأنشطة المسجلة في خارطة الطريق التي أعدتها السلطات في مجال الاستقرار المالي برسم الفترة 2016-2018 ولتقييم المخاطر النظامية. وتميزت السنة أيضا بإعداد ونشر العدد الرابع من التقرير السنوي حول الاستقرار المالي.

ومواصلة للأشغال الرامية إلى تعزيز الإطار التحليلي في مجال الاستقرار المالي، تمت مراجعة خريطة المخاطر النظامية لتتمحور حول ست ركائز[1] للتحليل موزعة على أربعين مؤشر للمخاطر.

وفي ما يتعلق بالقوانين الاحترازية الكلية، وعلى إثر إدراج مقتضيات تنظم احتياطي الأموال الذاتية المخصص لمواجهة التقلبات الدورية، وضع البنك إطارا منهجيا لإعادة ضبط هذا الاحتياطي وفق معايير بازل في هذا المجال، كما قام بتنفيذ أشغال تهدف إلى وضع منظومة منهجية وتنظيمية تتعلق بالمتطلبات الإضافية من الأموال الذاتية المطبقة على المؤسسات ذات الأهمية النظامية.

وفي أفق تعزيز الإطار التحليلي، تم إطلاق مجموعة من الورشات، تهدف بالخصوص لفهم أفضل للترابطات ما بين السياسات النقدية والماكرو احترازية، وتطوير إطار خاص بالمخاطر العقارية والمخاطر الناشئة المرتبطة أساسا بالاختراعات التكنولوجية والمالية، وإعداد منظومة لمراقبة وتحليل المخاطر الناجمة عن التجمعات المالية.

وأخيرا، تم تنظيم ندوة ثانية حول الاستقرار المالي بالرباط في دجنبر 2017 شارك فيها خبراء من مجلس الاستقرار المالي، والبنك الدولي والرابطة الدولية للمشرفين على التأمين ومسؤولون من السلطات التنظيمية الإفريقية ومن القطاع المالي المغربي.

1 الركائز الست هي: الظروف الماكرو اقتصادية، والعقار، والسيولة والسوق، والوحدات غير المالية، وصلابة المؤسسات المالية والبنيات التحتية للأسواق المالية.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

7.2.2 أنظمة ووسائل الأداء

1.7.2.2 مراقبة أنظمة ووسائل الأداء

وبغية تشجيع استعمال الأداءات الإلكترونية، واصل بنك المغرب والوكالة الوطنية لتقنين الاتصالات، بالتشاور مع البنوك والفاعلين في مجال الاتصالات، الأشغال الرامية إلى وضع حل وطني للأداء النقال يكون واسع الانتشار وبسيط التكلفة.

وعلى إثر صدور المناشير التطبيقية المتعلقة بكيفيات مزاولة مؤسسات الائتمان لخدمات الأداء، وشروط وكيفيات مزاولة هذه الأخيرة وكذا المتطلبات الدنيا من حيث الرأسمال، بالجريدة الرسمية، أعد البنك نموذج ملف الاعتماد. ووفق مقتضيات القانون، تدارست لجنة مؤسسات الائتمان طلبات الاعتماد لممارسة هذا النشاط في المغرب وأصدرت الموافقة على خمس طلبات مقدمة.

وفي مجال مراقبة وسائل الأداء، تمحورت الأنشطة المنجزة حول تنفيذ مهمات تتبع التوصيات المتعلقة بضمان سلامة هذه الوسائل لدى البنوك، وتقييم مطابقة الشيكات التي تصدرها البنوك مع المتطلبات الدنيا للسلامة المنصوص عليها، وإطلاق مشروع وضع حل يمكن من تدبير مهمات المراقبة الميدانية لوسائل الأداء.

وفي ما يخص مراقبة البنيات التحتية للأسواق المالية، تم إنجاز مهمة للتقييم في عين المكان لدى أحد الفاعلين بهدف تقييم قواعد الحكامة الجيدة والشفافية والسلامة.

وبالنسبة لتعزيز صلابة البنيات التحتية للأسواق المالية، واصل بنك المغرب إنجاز أشغال تمرين استمرارية النشاط في عين المكان، والذي من شأنه التحقق من قابلية التشغيل المتزامن لخطط استمرارية النشاط الفردية للبنيات التحتية للأسواق المالية ارتباطا بالنظام المغربي للأداءات الإجمالية.

2.7.2.2 الإدماج المالي

خلال سنة 2017، واصل بنك المغرب بتعاون مع وزارة الاقتصاد والمالية، إنجاز الأشغال الرامية إلى النهوض بالإدماج المالي في المغرب، خاصة من خلال القيام بتشخيص للوضعية الحالية بالمغرب، وتنظيم ندوة دولية حول هذا الموضوع، ومواصلة الزيارات التربوية لفائدة الشباب وكذا إطلاق أشغال إعداد استراتيجية وطنية للإدماج المالي.

وفي ما يتصل بالوضعية الحالية للإدماج المالي، قامت وزارة الاقتصاد والمالية بدعم من البنك الدولي بإنجاز استقصاء حول مؤشر تعميم الخدمات المالية (Findex) يهدف إلى تجميع المعطيات الخاصة بالطلب على الخدمات المالية الرسمية وغير الرسمية واستعمالها وتقييم السلوك المالي للساكنة.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

علاوة على ذلك، نظم بنك المغرب، بتعاون مع لجنة Irving Fisher التابعة لبنك التسويات الدولي، ندوة دولية حول تقييم الإدماج المالي على هامش المؤتمر الدولي الستين للإحصائيات بمراكش. وقد سلطت هذه التظاهرة الضوء على الإشكاليات المرتبطة بالمعطيات والتحديات التنظيمية وسياسات الإدماج المالي.

وفي إطار مشروع الاستراتيجية الوطنية للإدماج المالي، تم تنظيم مؤتمر بحث حول الصياغة الأولية لهذه الاستراتيجية، شارك فيه أطراف مغاربة وخبراء دوليون، بغية تبادل المعلومات حول أفضل الممارسات في هذا المجال وتحديد الفئات المجتمعية التي قد تعطى لها الأولوية، بالنظر إلى وضعية الإدماج المالي بالمغرب والتباينات التي تميزه.

واعترافا بالجهود المبذولة من أجل الإدماج المالي، قام الاتحاد من أجل الشمول المالي، خلال الندوة الدولية المنعقدة في شرم الشيخ في شتنبر حول سياسات الإدماج المالي، بمنح بنك المغرب جائزة أفضل عضو في مجال تنفيذ الالتزامات المتخذة في إطار إعلان مايا.

8.2.2 الأنشطة المتعلقة بالأوراق والقطع النقدية

خلال سنة 2017، عمل بنك المغرب على تزويد الاقتصاد الوطني بالعملة الائتمانية والوثائق المؤمنة، تماشيا مع أفضل المعايير الدولية المعتمدة في مجال الجودة وطبقا للمقتضيات القانونية الرامية إلى محاربة تزوير النقود.

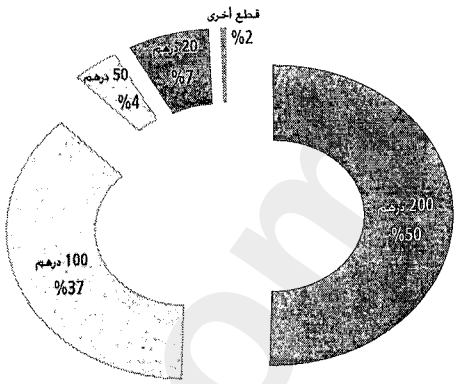
1.8.2.2 النقد المتداول

تنامى النقد المتداول سنة 2017 بنسبة 7% من حيث القيمة و5% من حيث الحجم ليبلغ 232 مليار درهم. وتلعب العملة الائتمانية دورا مهما في إجراء المعاملات الجارية، إذ تمثل ما يقارب 30% من المجمع النقدي م1 و21% من الناتج الداخلي الإجمالي.

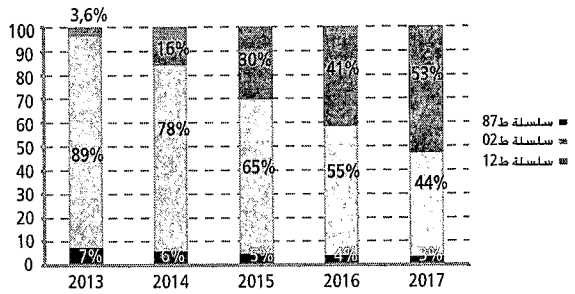
فقد تزايدت الأوراق النقدية المتداولة بنسبة 7,5% لتصل إلى 229 مليار درهم، مع هيمنة فئة 200 درهم التي تمثل نصف الحجم الإجمالي. وحسب سنة الإصدار، واصل تداول الأوراق النقدية الصادرة سنة 2012 ارتفاعه ليبلغ 53%، مقابل 44% و3% للأوراق الصادرة سنة 2002 و1987 على التوالي.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

رسم بياني 1.8.2.2: بنية الأوراق النقدية المتداولة



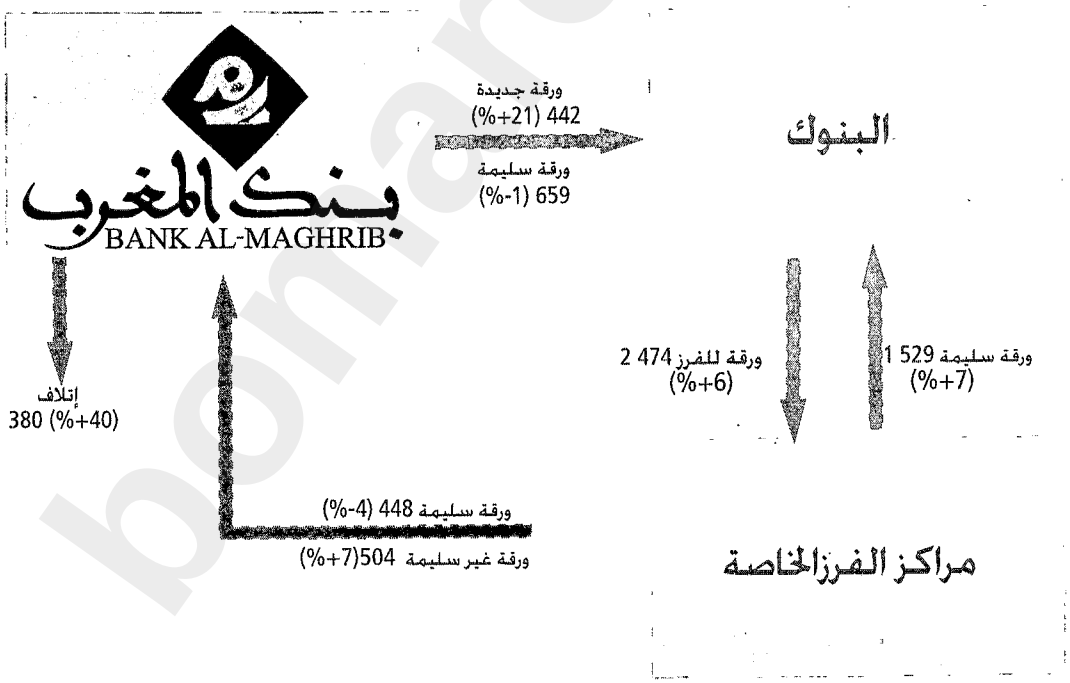
رسم بياني 2.8.2.2: الأوراق النقدية المتداولة حسب سنة الإصدار



أما القطع النقدية، فقد تنامى تداولها بنسبة 4% ليبلغ 3,2 مليار درهم. وبتصنيف القطع المتداولة حسب الفئات، تتضح هيمنة قطع درهم واحد و10 سنتيمات، بحصص تصل إلى 27% و20% على التوالي.

2.8.2.2 تزويد الاقتصاد بالأوراق النقدية

دورة الأوراق النقدية المغربية في 2017 (بالملايين)



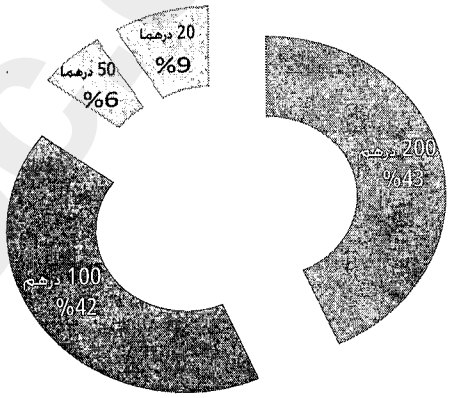
Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

تلبيةً للطلب المتزايد على الأوراق النقدية المغربية، تولّت مراكز الفرز الخاصة تزويد 75% من الحاجيات الإجمالية مقابل 25% لبنك المغرب.

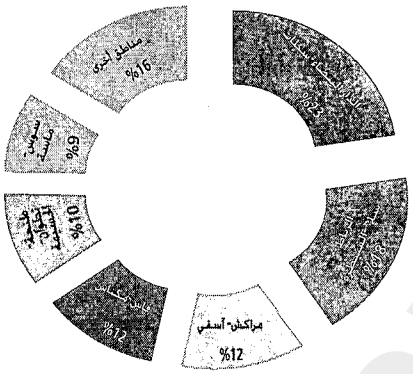
وتنامى مجموع السحوبات من شبابيك بنك المغرب بواقع 7% ليصل حجمها الإجمالي إلى1,1 مليار ورقة، يشمل 442 ورقة جديدة و457 مليون ورقة سليمة مسلّمة من طرف مراكز الفرز الخاصة و202 مليون ورقة سليمة ناتجة عن عمليات المعالجة.

وتتسم بنية إجمالي السحوبات، من حيث الحجم، بهيمنة الأوراق من فئة 200 و100 درهم بحصة 85%. أما حسب سنة الإصدار، فتمثل الأوراق الصادرة سنة 2012 ما قدره 72%، مرتفعة بواقع 33%. وتستحوذ جهات الدار البيضاء–سطات، الرباط–سلا–القنيطرة ومراكش–آسفي على 53% من تدفقات السحوبات.

رسم بياني 3.8.2.2: إجمالي السحوبات من بنك المغرب حسب الفئات



رسم بياني 4.8.2.2: إجمالي السحوبات من بنك المغرب حسب الجهات

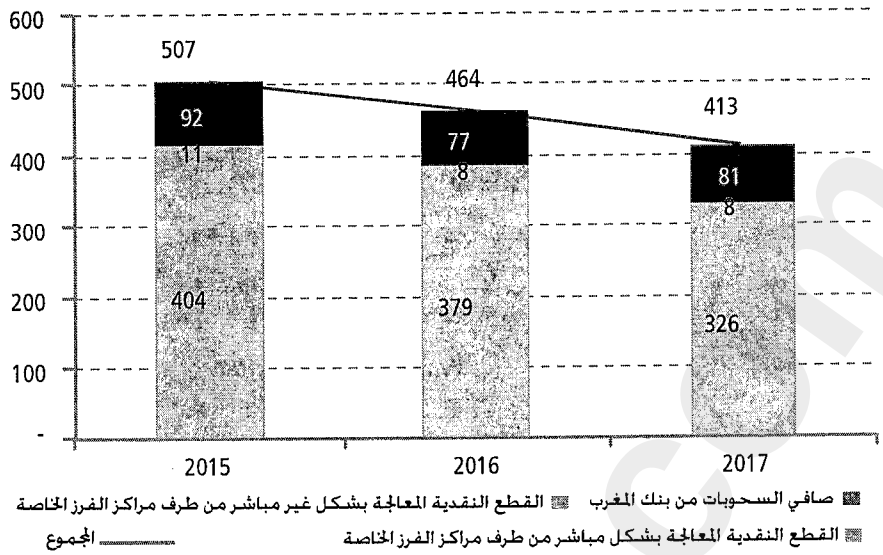


أما الإيداعات لدى شبابيك بنك المغرب، فتتم من طرف مراكز الفرز الخاصة بعد نهاية دورة معالجة الأوراق النقدية، وتشمل الأوراق السليمة وغير السليمة. ففي سنة 2017، ارتفعت إيداعات الأوراق النقدية لدى البنك المركزي بنسبة 2% لتصل إلى 981 مليون ورقة، تشمل ما يعادل 448 مليون ورقة سليمة و533 مليون ورقة غير سليمة.

ويتولى تلبيةَ الحاجيات الوطنية من القطع النقدية كلٌّ من البنك المركزي ومراكز الفرز الخاصة، إذ تم توفير ما مجموعه 413 مليون قطعة، بتراجع بنسبة 11% مقارنة بالسنة الماضية.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

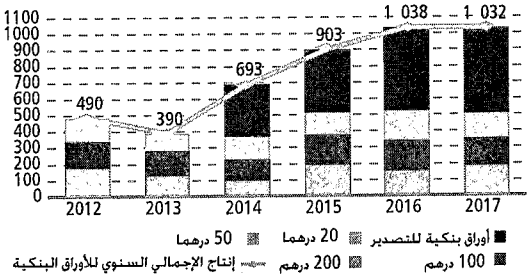
رسم بياني 5.8.2.2: طور بنية التزويد بالقطع النقدية (بملايين القطع)



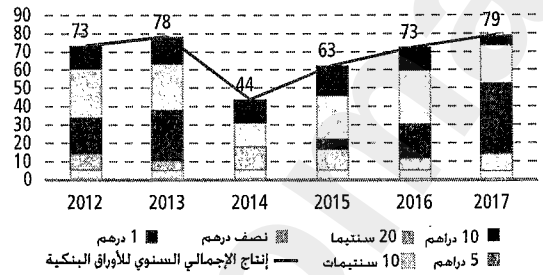
3.8.2.2 الإنتاج

للسنة الثانية على التوالي، تجاوز إنتاج الأوراق النقدية مليار ورقة. وبلغ حجم الأوراق النقدية الأجنبية المطبوعة 529 مليون، بارتفاع بنسبة 4%. أما القطع النقدية، فقد تنامى حجم إنتاجها من 73 إلى 79 مليون قطعة.

رسم بياني 6.8.2.2: إنتاج الأوراق النقدية الجديدة (بملايين الأوراق)



رسم بياني 7.8.2.2: إنتاج القطع النقدية (بملايين القطع)



وبخصوص الوثائق المؤمنة، تنامى الطلب الوطني على جوازات السفر البيومترية بنسبة 6% إلى ما يعادل 1,6 مليون جوازا، وسهرت دار السكة على تلبيته كاملا.

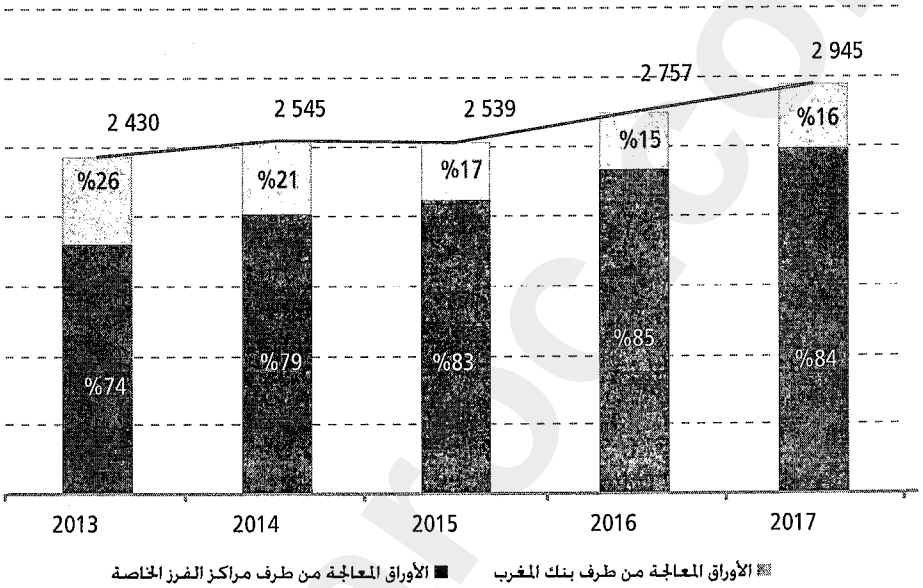
ولضمان جودة الأوراق المتداولة، يقوم بنك المغرب بإجراء عمليات مراقبة مفاجِئة لدى البنوك ومراكز الفرز الخاصة. وقد همّت هذه العمليات سنة 2017 ما مجموعه 234 وكالة بنكية. وتبين النتائج المستخلصة أن 91% من

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

الوكالات التي تمت مراقبتها تعيد إلى التداول الأوراق السليمة الناجمة عن دورة المعالجة أو تلك التي عملت الوكالات على معالجتها بنفسها. كما تتوفر 80% منها على تجهيزات ملائمة للتحقق من الأوراق النقدية المغربية. وبلغ عدد مهام المراقبة الخاصة بمراكز الفرز الخاصة ما مجموعه 46 مَهمة، نتج عنها بعض عمليات التقويم لتصحيح مظاهر الإخلال المسجلة.

علاوة على ذلك، قام بنك المغرب بإتلاف 380 مليون ورقة بنكية غير مطابقة لشروط الجودة اللازمة لإعادتها إلى التداول.

رسم بياني 8.8.2.2: تطور حجم الأوراق النقدية المعالجة (بالملايين)



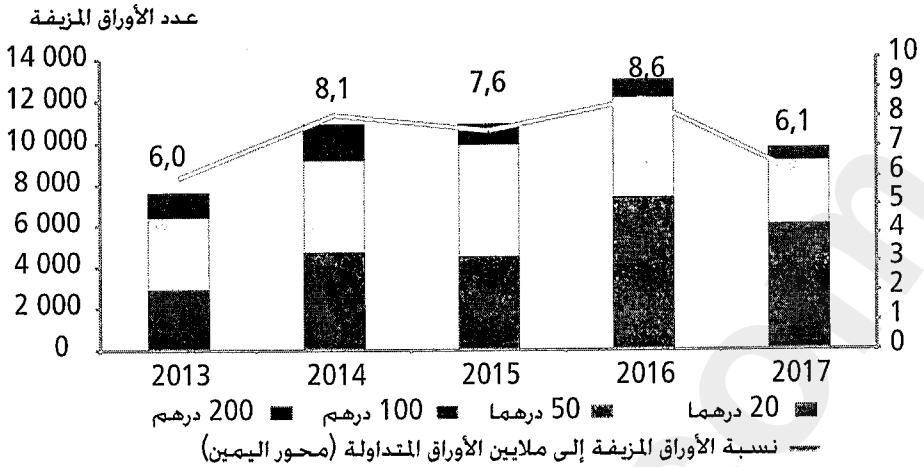
وشكلت الفئات النقدية الكبرى النسبة الغالبة لحجم الأوراق التي تمت معالجتها من طرف مراكز الفرز الخاصة، بما يعادل 48% للأوراق من فئة 200 درهم و46% للأوراق من فئة 100 درهم. وعلى إثر عمليات المعالجة هاته، قامت مراكز الفرز الخاصة بإعادة تدوير 1,5 مليار ورقة سليمة لفائدة البنوك. وإيداع 448 مليون ورقة سليمة لدى بنك المغرب، لتصل بذلك نسبة إعادة التدوير الإجمالية إلى 80%.

أما في ما يخص النقود المزورة، فقد تراجع عدد الأوراق التي تم رصدها سنة 2017 بواقع 25% ليصل إلى 9573 ورقة بقيمة 1,5 مليون درهم. في المقابل، تدنى عدد الأوراق المزورة، لكل مليون ورقة مزورة متداولة، من 8,6 إلى 6,1 ورقة من سنة لأخرى.

وحسب الفئات، تشكل الأوراق النقدية من فئة 200 درهم 62% من مجموع الأوراق النقدية المزورة. أما حسب سنة الإصدار، فتبقى الأوراق الصادرة سنة 2002 مهيمنة بحصة 58%.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

رسم بياني 9.8.2.2: تطور الأوراق النقدية المغربية المزورة

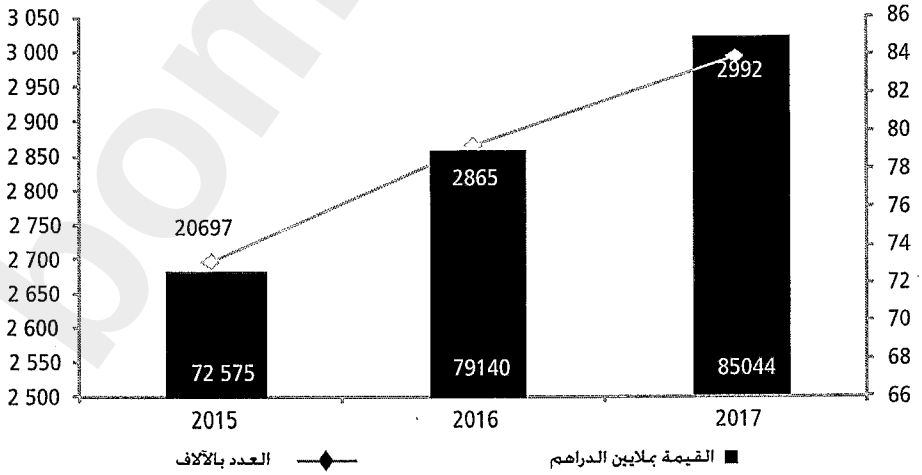


9.2.2 أنشطة المصالح المركزية للمعلومات

في سنة 2017، واصل البنك جهوده الرامية إلى تطوير المصالح المركزية للمعلومات طبقا لأفضل المعايير، وذلك سعيا منه إلى تحسين جودة المعلومات اللازمة لاتخاذ القرار بشأن القروض وتسهيل شروط منحها.

فعلى مستوى المصلحة المركزية لعوارض الأداء المتعلقة بالشيك، فاق مجموع عوارض الأداء غير المُسَوّاة في نهاية سنة 2017 ما قدره 2,9 مليون حالة لمبلغ إجمالي يتجاوز 85 مليار درهم. ويُظهر توزيع هذا المبلغ الجاري حسب فئة الزبائن هيمنة الأشخاص الذاتيين بحصة 78% مقابل 22% بالنسبة للأشخاص المعنويين. أما الأشخاص الممنوعون من إصدار الشيكات، فقد ارتفع عددهم بنسبة 3,3% ليصل إلى 642385 شخصا، تصل نسبة الأشخاص الماديين منهم إلى 88,2%.

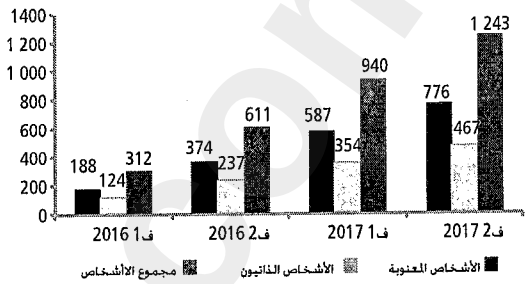
رسم بياني 9.2.2.1: التطور السنوي للمبلغ الجاري لعوارض الأداء غير المُسَوّاة



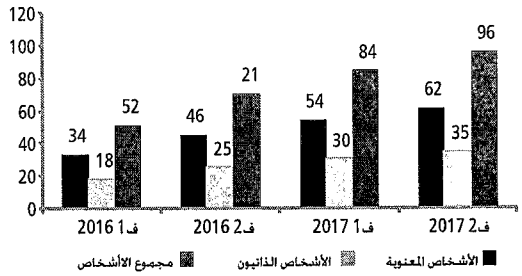
Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

وفيما يتعلق بالكمبيالات، تشير المعطيات التي تم تجميعها من طرف المصلحة المركزية لعوارض الأداء على الكمبيالات إلى ارتفاع تلك التي لم يتم تسويتها بعد ليصل مجموعها إلى 1,2 مليون حالة، بمبلغ جاري قدره 45 مليار درهم، أغلبهم من الأشخاص الماديين بنسبة 62%. وارتفع عدد الأشخاص ذوي عوارض الأداء على الكمبيالات بنسبة 35,5% ليصل إلى 96044، يمثل الأشخاص الذاتيون 64% منهم.

رسم بياني 2.9.2.2: تطور عوارض الأداء (بالآلاف)

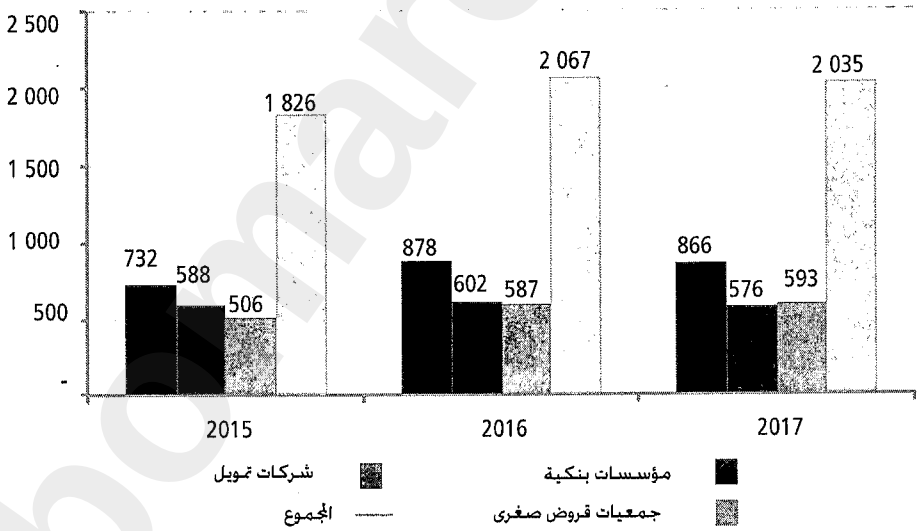


رسم بياني 3.9.2.2: تطور عدد الأشخاص الحائزين على كمبيالات غير مسددة (بالآلاف)



وبخصوص المصالح المركزية للمخاطر، بلغ عدد العقود السارية المحمّلة 4,6 مليون عقدا، بزيادة بنسبة 2,3%، وبمبلغ جاري قدره 812,1 مليار. أما الاستشارات، فقد فاق عددها 2 مليون، ليصل بذلك مجموعها منذ إرساء مكتب القروض سنة 2009، إلى 11,1 مليون استشارة.

رسم بياني 4.9.2.2: الاستشارات السنوية حسب نوع المؤسسة (بالآلاف)



Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

3.2 التواصل والإشعاع

في إطار الاستعداد لبدء إصلاح نظام الصرف، أولى البنك سنة 2017 اهتماما خاصا للتواصل حول هذا الموضوع بغية تفسير الدوافع الكامنة وراء هذا الإصلاح والأهداف المتوخاة منه وكذا إزالة أي غموض أو لُبس يحيط به. إلى جانب ذلك، وموازاة مع الأنشطة الإخبارية والتحضيرية التي تم تنظيمها لفائدة مختلف الفاعلين، تم إرساء منظومة إعلامية شملت لقاءات مع ممثلي وسائل الإعلام، إلى جانب إعداد فيديوهات تربوية قصيرة موجهة للعموم. وقد نُشرت هاته المحتويات التربوية في حسابات بنك المغرب على صفحات التواصل الاجتماعي لضمان تداولها على نطاق واسع.

علاوة على ذلك، زاد بنك المغرب، خلال السنة، من حضوره في صفحات التواصل الاجتماعي بإنشاء قناة له على موقع اليوتيوب[1] تُبَث فيها اللقاءات الصحفية التي يعقدها البنك، إلى جانب الفيديوهات التربوية القصيرة والفيديوهات الخاصة بمتحف البنك. وفي إطار سياسته الهادفة إلى الانفتاح على وسائل الإعلام، انخرط بنك المغرب أيضا في موقع Linkedin[2] بغية تنويع سبل جذب مستخدمين جدد وإرساء علامة خاصة به كمؤسسة مُشَغِّلة.

وفيما يخص الأنشطة التواصلية التي ينظمها البنك لصالح مستخدميه، واصل بنك المغرب استخدام دعامات التواصل الداخلي الخاصة به لإبقاء الموظفين على اطلاع بالقرارات الاستراتيجية ومختلف الورشات والأحداث الجارية، سعيا منه إلى تعزيز شعور المستخدمين بالانتماء وتقوية ثقافة المؤسسة لديهم. وكما هو معتاد، التقى أطر بنك المغرب في «يوم الأطر» الذي نُظّم هذه السنة، يوم 18 يناير 2018، تحت شعار: «بنك المغرب في عالم متصل»، والذي عرف مشاركة ما يزيد عن 900 إطار.

أما على مستوى الأنشطة الثقافية وتلك المتعلقة بالمسكوكات، فقد عمل متحف البنك، منذ سنة 2017، على تعزيز برمجته بغية الاستجابة بشكل أفضل لمتطلبات العموم وتشجيع هذا الأخير على زيارته، وذلك من خلال إرساء سياسة ثقافية فعلية. وقد ساهمت هذه الرؤية الجديدة في إثراء العروض الثقافية والتربوية. وتمحورت برمجة التظاهرات حول ثلاث دورات فنية: حيث خصصت اثنتان للفنانين المغربيين عزيز أبو علي وميلود لبيض فيما خصصت الدورة الثالثة للموروث النقدي، مع التركيز على ذهب أفريقيا بشكل خاص. وإلى جانب الورشات التربوية المُنَظمة لفائدة المؤسسات المدرسية وأطفال مستخدمي البنك، شهدت السنة تنظيم أحداث إضافية أخرى. ويتعلق الأمر بالأبواب المفتوحة المنظمة بمناسبة اليوم العالمي للمرأة ومشاركة المتحف في النسخة 12 من «ليلة المتاحف» التي تنظمها وزارة الثقافة، إضافة إلى تقديم أربع عروض حول موضوع حقوق الطفل، على هامش الاحتفال باليوم العالمي لحقوق الطفل.

---

1 Youtube : Bank Al-Maghrib

2 Linkedin : Bank Al-Maghrib

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

كما تلقى المتحف دعوات للمشاركة في العديد من التظاهرات الوطنية كالمعرض الافتتاحي المخصص للفنان جاك ماجوريل بمتحف إيف سان لوران بمراكش، والمعرض الفني المقام بمقر مؤسسة منتدى أصيلة على هامش النسخة التاسعة والثلاثين للمهرجان الدولي الثقافي لهذه المدينة، ومعرض النقود الذي نظمته وزارة الثقافة والاتصال من أجل تسليط الضوء على مراحل ترسيخ الهوية الوطنية بدءا من تاريخ تربّع المغفور له الحسن الثاني على العرش إلى حين تأسيس دار السكة.

وشهدت سنة 2017 أيضا تنظيم بنك المغرب أو مشاركته في العديد من التظاهرات على الصعيدين الوطني والدولي، حيث شارك في مجموعة تظاهرات ولقاءات وندوات منها:

- المؤتمر العالي المستوى الذي نظم في ياوندي يومي 24 و25 يناير حول موضوع «البنوك المركزية في مواجهة الصدمات الخارجية: استراتيجيات الخروج من الأزمة»؛
- ورشة عمل حول المالية الإسلامية، المنعقدة بالرباط من 27 فبراير إلى 3 مارس؛
- اجتماعات الربيع والاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي بواشنطن من 19 إلى 24 أبريل ومن 12 إلى 16 أكتوبر على التوالي؛
- لقاء محافظي البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية بأبو ظبي بتاريخ 17 شتنبر؛
- المائدة المستديرة حول إنهاء الاستعمار النقدي والمالي بإفريقيا في القرن العشرين، والتي تم تنظيمها بلشبونة يومي 9 و10 أكتوبر؛
- المؤتمر المنعقد في مركز التكوين مدينة العرفان بالرباط يوم 8 دجنبر حول موضوع «تعزيز تطوير القطاع الخاص والاستثمار في المغرب».

علاوة على ذلك، احتضن مركز التكوين التابع لبنك المغرب 5 ندوات إقليمية[1] نظمت في إطار شراكات مع مؤسسات وطنية ودولية (بنك فرنسا، صندوق النقد الدولي/ مركز صندوق النقد الدولي للاقتصاد والتمويل، البنك المركزي الألماني، صندوق النقد العربي). وقد عرفت هذا التظاهرات مشاركة حوالي مائة إطار من البنك إلى جانب ما يقارب 60 مشاركا أجنبيا من بنوك مركزية أخرى.

أما على مستوى التعاون الدولي، فإلى جانب تواصل بنك المغرب مع البنوك المركزية لكل من مدغشقر وجزيرة موريشيوس، تم تنفيذ 31 نشاطا تواصليا موزعا على الشكل التالي:

- 18 زيارة دراسية لفائدة أطر تابعين لمجموعة من البنوك المركزية والمؤسسات؛
- 8 زيارات دراسية لفائدة أطر بنك المغرب؛
- 3 بعثات للمساعدة التقنية لفائدة مؤسستنا؛
- بعثتان لتشارك الخبرات قام بها أطر من البنك.

1 تمحورت هذه الندوات حول المواضيع التالية: «أنظمة ووسائل الأداء»، «تحويل وتحديث قطاع سك النقود»، «سياسة القطاع المالي من أجل ضمان الاستقرار»، «النجاعة والنمو»، «السياسة النقدية»، «المراقبة الداخلية في البنوك المركزية».

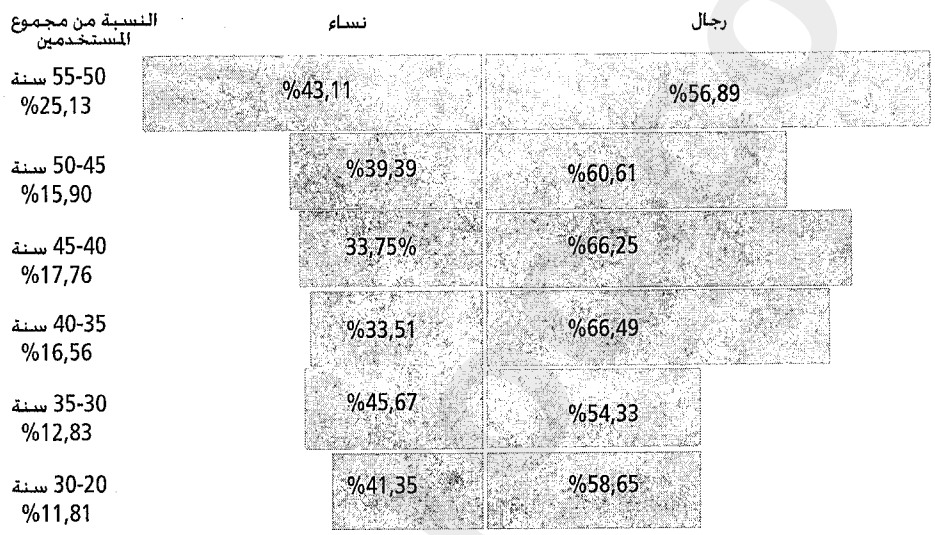
Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

4.2 الموارد وبيئة العمل

1.4.2 الموارد البشرية

في نهاية سنة 2017، بلغ مجموع مستخدمي بنك المغرب 2252 فردا، تصل نسبة الأطر منهم إلى 22,2%. وتمثل النساء 38,5% من مجموع المستخدمين فيما تشغل 37% منهن مناصب المسؤولية.

رسم بياني 1.1.4.2: توزيع مستخدمي بنك المغرب حسب الفئة العمرية



وفي إطار جهوده الرامية إلى ضمان التحسين المستمر لكفاءات مستخدميه، قام بنك المغرب سنة 2017 بإعداد برنامج للتكوين شمل كافة الفئات المهنية. وقد شارك في هذه الحصص التكوينية ما يزيد عن 2952 فردا، لتصل حصة المستفيدين إلى 55% من المستخدمين، بما متوسطه 9,5 يوم تكوين لكل فرد.

في نفس السياق، استقطب البنك 120 مستخدما جديدا، كما استطاع ما يزيد عن 130 مستخدما تنويع مسارهم المهني وتطوير محافظ كفاءاتهم من خلال الاستفادة من الحركية الداخلية.

وامتدادا للمجهودات الرامية إلى ترسيخ روح التعاون داخل البنك، شهدت سنة 2017 إرساء مرجع للممارسات الجيدة في مجال التعاون. كما تم إعداد برنامج للمواكبة والتكوين إلى جانب أنشطة تهدف إلى بناء روح الفريق، استفاد منها 70 مسؤولا، ترمي بالأساس إلى إعطاء دفعة قوية إلى دينامية التواصل لدى كافة المستخدمين.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

وفي سياق برنامج إبداعي أطلقه البنك، تمّ تنظيم هاكاتون (ماراثون للأفكار) عرف مشاركة حوالي 50 مستخدما. ويهدف هذا الحدث إلى تعزيز القدرات الإبداعية لدى المستخدمين وتقوية الروابط بينهم من حيث العلاقات بين الأشخاص والدينامية الجماعية.

وسعيا منه إلى منح مستخدميه إطار عمل محفّز يجمع بين الرفاه والأداء الجيد، استمر البنك في تعزيز سياسته الاجتماعية التي تتمحور حول ضمان الصحة ودعم ميزانيات الأسر وتوفير فرص الترفيه. في هذا الصدد، تم تنظيم مجموعة من الحملات الطبية استفاد منها ما يقارب 760 مستخدما، كما تم تسجيل أكثر من 5700 استشارة طبية في إطار آلية المساعدة الطبية وشبه الطبية التي يوفرها البنك.

أما على مستوى تدبير الصناديق الاجتماعية، فقد أثمرت مجهودات البنك عن تطبيق إجراءات تمكّن من تعزيز المتانة المالية واستدامة صناديق التقاعد والصناديق التعاضدية. وقد همّت هذه الإجراءات اعتماد جدول الوفيات TV 88-90 بشكل تدريجي وتحيين عملية التدبير المالي لموجودات صندوق التعاضد عبر تحديد تخصيص استراتيجي وتسنيد عملية التدبير المالي إلى متعهد خارجي.

2.4.2 الموارد وبيئة العمل

في سنة 2017، واصل بنك المغرب جهوده الرامية إلى عقلنة استخدام موارده وإرساء مناخ عمل عصري يشجع على الأداء الجماعي، وذلك طبقا لتوجهات مخططه الاستراتيجي 2016-2018.

في هذا السياق، واصل البنك تطوير أنظمة المعلومات من أجل مواكبة تطور أنشطة البنك ومشاريعه ومواجهة المخاطر والرهانات الجديدة المرتبطة بالسلامة الجسدية والأمن الإلكتروني، وكذا التكيّف مع التغيرات التي تفرضها الثورة الرقمية.

وقد شملت الأنشطة التي قام بها البنك في هذا الصدد تحيين نظام معلوماته بغية التكيف مع عملية إصلاح نظام الصرف وإرساء برنامج لحكامة المعلومات من أجل تعزيز التحكم في التراث المعلوماتي وتحسين الولوج إلى المعلومات واستغلالها وكذا تعميم برنامج التدبير الإلكتروني للمراسلات من أجل الحد من استخدام الأوراق وتحسين تدفق المراسلات بين الوحدات.

ولمواكبة الانتقال إلى نظام صرف أكثر مرونة، تم تكييف الإطار المحاسبي للبنك، خاصة في شقه المتعلق بعمليات الصرف الائتمانية والكتابية. في هذا الصدد، تم تحيين المخططات المحاسبية لهاته العمليات، كما تم اعتماد قواعد تدبير جديدة.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

إلى جانب ذلك، واصل البنك مجهوداته الرامية إلى تحويل دار السكة إلى مركز ربحي تنافسي وعصري، خاصة عبر إعداد خارطة للسوق الدولي لإنتاج الأوراق النقدية وتعزيز استقلاليته وتسييره المالي وكذا تحديث معدّات الإنتاج بغية تحسين أدائها ومردوديتها.

وعلى صعيد الجهات، استمر البنك في مواكبة تطور شبكته، إذ أعطى الانطلاقة لمشاريع تهمّ شراء الأراضي وتشييد وكالات جديدة في الجهات التي لم تتم تغطيتها بعد (الداخلة، الراشيدية، وكلميم) وكذا إعداد استراتيجية توزيع التخصصات على الوكالات، أخذا في الاعتبار التقسيم الجهوي الجديد وتطور أنشطة الشبكة والأنشطة الائتمانية وتواجد البنك.

وبخصوص المشتريات، شرع البنك في تنفيذ الإطار القانوني والإجرائي، مما من شأنه ضمان ملاءمة أفضل لخصوصيات البنك وتحسين آجال معالجة الملفات وتحديد الأدوار والمسؤوليات المناطة بالفاعلين المعنيين وكذا حكامة عملية الشراء ككل. وقد تم تحديد وإرساء العديد من التدابير الرامية إلى عقلنة النفقات مع ضمان الجودة اللازمة في الخدمات، ومطابقة عمليات الشراء وتعزيز القيم الأخلاقية ومبادئ الحكامة الجيدة.

وعلى مستوى الأمن والسلامة، واصل البنك برنامج التحديث الذي يشمل على الخصوص أنظمة المراقبة عن بعد ومراقبة الولوج ومحاربة الاقتحام وأنظمة السلامة من الحريق والسلامة المعلوماتية وهندسة الشبكات. علاوة على ذلك، تم تعزيز عمليات تسيير وحكامة هذا المجال من خلال تنفيذ التعليمة الخاصة بسياسة الأمن والسلامة داخل البنك وكذا عبر إعداد وتطبيق قواعد تدبير التقسيم الأمني حسب الجهات والولوج إلى الأنظمة الأمنية.

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

الجزء 3

التقرير المالي للبنك

1.3 نظرة موجزة على الوضعية المالية لسنة 2017[1]

1.1.3 الحصيلة

جدول 1.1.3: أرقام رئيسية

بآلاف الدراهم	2017	2016	التغير %
مجموع الحصيلة	295 374 535	284 346 407	4
استخدام الأموال الذاتية	%56	59%	-5
مجموع العائدات	5 538 620	5 340 854	4
مجموع التكاليف (بما في ذلك الضريبة على الشركات)	4 495 714	4 283 261	5
النتيجة الصافية	1 042 906	1 057 593	-1
متوسط جاري تدخلات بنك المغرب	42 271 439	15 607 727	>100
معامل الاستغلال	50%	60%	-16

بلغ مجموع الحصيلة 535 374 295 ألف درهم في 31 دجنبر 2017، مسجلا ارتفاعا بنسبة 4% مقارنة بسنة 2016.

وسجل حجم النقد المتداول ارتفاعا بنسبة 7% ليصل إلى 652 783 231 ألف درهم.

وسجلت العمليات مع الخارج انخفاضا بنسبة 4% لتبلغ 119 310 219 ألف درهم، ارتباطا بتراجع احتياطيات الصرف.

وتراجع رصيد العمليات مع الدولة إلى 338 307 2 ألف درهم، مسجلا انخفاضا بنسبة 27% مقارنة بالسنة الماضية، يعزى أساسا إلى تقلص الموجودات في الحساب الجاري للخزينة (32-%).

وبلغ رصيد الوضعية الصافية لمؤسسات الائتمان 107 428 18- ألف درهم مقابل 570 250 6 ألف درهم في السنة السابقة، نتيجة رفع بنك المغرب للتسبيقات الممنوحة للبنوك. وقد سجلت ودائع البنوك لدى البنك المركزي انخفاضا بنسبة 6%، برصيد وصل إلى 564 781 23 ألف درهم.

وارتفعت المعاملات المتعلقة بممتلكات البنك بنسبة 7% لتصل إلى 864 432 2 ألف درهم، تحت تأثير ارتفاع القيمة التراكمية للاستخمادات مما أدى إلى انخفاض الأصول الثابتة الصافية.

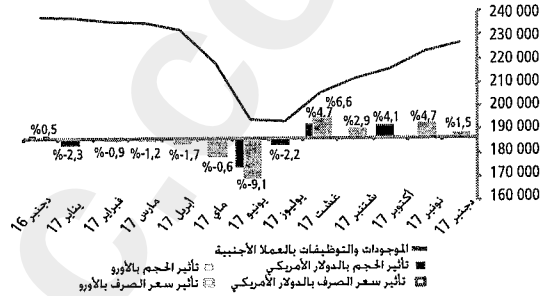
1 ترد بالإيضاحات الملحقة بهذا الجزء تفاصيل أوفى عن تغير بنود الحصيلة وحساب العائدات والتكاليف. ولأغراض التحليل، تم في هذا الجزء من التقرير تجميع بعض بنود الحصيلة وحساب العائدات والتكاليف.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

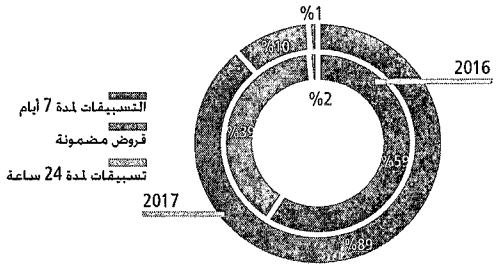
جدول 2.1.3: الحصيلة حسب العمليات

بآلاف الدراهم	2017	2016	التغير %
(منها)			
التداول النقدي	231 783 652	215 746 812	7
عمليات مع الخارج	-219 310 119	-229 359 725	-4
عمليات مع الدولة	2 307 338	3 161 581	-27
الوضعية الصافية لمؤسسات الائتمان	-18 428 107	6 250 570	<-100
العمليات المتعلقة بممتلكات البنك	2 432 864	2 265 249	7

رسم بياني 1.1.3 تطور الموجودات والتوظيفات بالعملات الأجنبية بملايين الدراهم (بما فيها الأوراق البنكية الأجنبية)



رسم بياني 2.1.3: بنية متوسط جاري القروض الممنوحة للبنوك



2.1.3 النتيجة

بلغت النتيجة الصافية للبنك 906 042 1 ألف درهم في سنة 2017، مسجلة انخفاضا بنسبة 1% مقارنة بسنة 2016. ويعزى هذا التطور عموما للتأثير المزدوج لانخفاض النتيجة غير الجارية، ما يعكس تأثير فترة الأساس ارتباطا باحتساب ربح استثنائي قدره 874 618 ألف درهم سنة 2016، وتحسن نتيجة أنشطة البنك بفضل ارتفاع ملموس في عائدات عمليات السياسة النقدية.

وانكمشت نتيجة عمليات تدبير احتياطيات الصرف بنسبة 16% لتصل إلى 049 426 1 ألف درهم، لاسيما بفعل انخفاض احتياطيات الصرف واستمرار المستوى السلبي لأسعار الفائدة على السندات في منطقة الأورو.

وسجلت عمليات السياسة النقدية نتيجة قدرها 284 918 ألف درهم، بارتفاع بلغ 019 563 ألف درهم مقارنة بسنة 2016، ارتباطا برفع البنك بشكل ملموس لحجم السيولة التي يضخها.

وبلغت نتيجة العمليات الأخرى 170 916 ألف درهم، بارتفاع قدره 28% يرجع أساسا إلى زيادة عمولات الصرف بنسبة 33%.

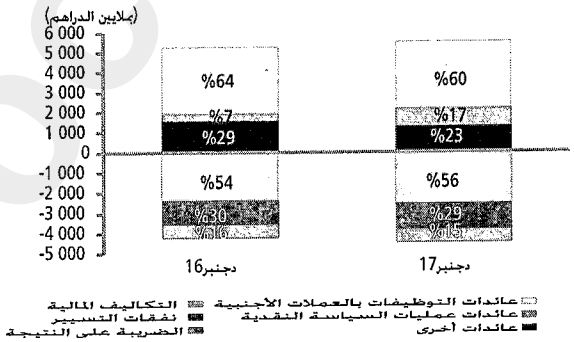
Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

وبلغت التكاليف العامة للاستغلال 333 641 1 ألف درهم، مسجلة انخفاضا بنسبة 2% مقارنة بسنة 2016.

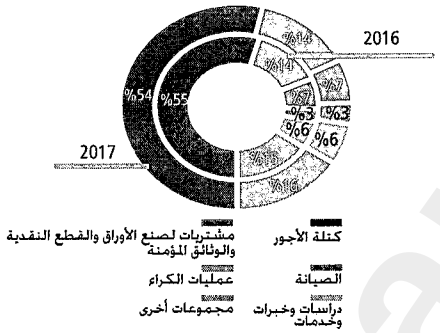
جدول 3.1.3: النتيجة الصافية للسنة المالية

بآلاف الدراهم	2017	2016	التغير %
نتيجة عمليات تدبير احتياطيات الصرف	1 426 049	1 704 791	-16
نتيجة عمليات السياسة النقدية	918 284	355 265	>100
نتيجة العمليات الأخرى	916 170	714 934	28
نتيجة الأنشطة	**3 260 503**	**2 774 989**	**17**
التكاليف العامة للاستغلال	-1 641 333	-1 667 779	-2
النتيجة الإجمالية للاستغلال	**1 619 170**	**1 107 211**	**46**
نتيجة غير جارية	72 786	634 132	-89
ضريبة على النتيجة	-649 049	-683 750	-5
نتيجة صافية	**1 042 906**	**1 057 593**	**-1**

رسم بياني 3.1.3: بنية العائدات والتكاليف



رسم بياني 4.1.3: بنية إنجازات الميزانية حسب مجموعة النفقات



bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

2.3 الحصيلة وخارج الحصيلة وحساب العائدات والتكاليف

الحصيلة (الأصول)

جدول 1.2.3: الأصول في 31 دجنبر 2017

بآلاف الدراهم	إيضاحات	2017	2016
موجودات وتوظيفات بالذهب	1	8 596 562	8 314 084
موجودات وتوظيفات بالعملات الأجنبية	2	226 510 350	238 033 323
- موجودات وتوظيفات لدى البنوك الأجنبية		44 722 540	12 103 752
- سندات خزينة أجنبية ومثيلاتها		178 239 660	219 909 914
- موجودات أخرى بالعملات الأجنبية		3 548 150	6 019 656
موجودات لدى المؤسسات المالية الدولية	3	9 846 591	10 104 122
- اكتتاب في شريحة الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي		2 152 611	2 195 742
- موجودات من حقوق السحب الخاصة		7 317 075	7 549 635
- اكتتاب لدى صندوق النقد العربي		376 905	358 744
مساعدات مالية للدولة		-	-
- تسبيقات تعاقدية		-	-
- تسبيقات برسم تسهيلات الصندوق		-	-
- مساعدات مالية أخرى		-	-
ديون على مؤسسات الائتمان ومثيلاتها المغربية	4	42 209 670	19 158 436
- قيم مستحفظة		-	-
- تسبيقات للبنوك		42 152 864	19 102 446
- ديون أخرى		56 806	55 990
سندات الخزينة - عمليات السوق المفتوحة		-	-
أصول أخرى	5	5 114 561	5 470 646
قيم ثابتة	6	3 096 800	3 265 796
مجموع الأصول		295 374 535	284 346 407

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

الحصيلة (الخصوم)

جدول 2.2.3: الخصوم في 31 دجنبر 2017

بآلاف الدراهم	إيضاحات	2017	2016
أوراق بنكية وقطع نقدية متداولة	7	**231 783 652**	**215 746 812**
- أوراق بنكية متداولة		228 591 884	212 678 862
- قطع نقدية متداولة		3 191 768	3 067 949
التزامات بالذهب والعملات الأجنبية	8	**8 476 715**	**10 049 885**
- التزامات بالذهب		-	-
- التزامات بالعملات الأجنبية		8 476 715	10 049 885
التزامات بالدرهم القابل للتحويل	9	**230 932**	**213 277**
- التزامات تجاه المؤسسات المالية الدولية		222 578	206 858
- التزامات أخرى		8 354	6 419
ودائع والتزامات بالدرهم	10	**30 619 347**	**33 779 848**
الحساب الجاري للخزينة العامة		1 888 850	2 782 845
ودائع والتزامات بالدرهم تجاه البنوك المغربية		23 781 564	25 409 006
-حسابات جارية		23 781 564	25 409 006
-حسابات سحب السيولة		-	-
-حسابات تسهيلات الودائع		-	-
- ودائع الإدارات والمؤسسات العمومية		1 921 892	2 097 777
- حسابات أخرى		3 027 042	3 490 221
خصوم أخرى	11	**10 232 029**	**10 348 126**
مخصصات حقوق السحب الخاصة	3	**7 459 290**	**7 619 820**
رساميل ذاتية ومثيلاتها	12	**5 529 664**	**5 531 046**
- رأس المال		500 000	500 000
- احتياطيات		5 001 340	5 001 340
- مرحل من جديد		26 140	25 547
- رساميل ذاتية أخرى		2 184	4 158
نتيجة صافية للسنة المالية		**1 042 906**	**1 057 593**
مجموع الخصوم		**295 374 535**	**284 346 407**

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

خارج الحصيلة[1]

جدول 3.2.3: خارج الحصيلة في 31 دجنبر 2017

بالآلاف الدراهم	إيضاحات	2017	2016
عمليات الصرف بالناجز			
العملات المتوقع تسليمها بالناجز		-	-
الدراهم المتوقع تحصيلها بالناجز		-	-
عمليات الصرف لأجل			
العملات المتوقع تحصيلها لأجل		-	-
العملات المتوقع تسليمها لأجل		-	-
عمليات الصرف - الودائع بالعملات الأجنبية	**13**	**1 679 310**	**1 064 500**
عمليات الصرف عمليات المفاضلة	**13**		
العملات الأجنبية المتوقع تحصيلها		505 629	1 677 200
العملات الأجنبية المتوقع تسليمها		504 553	1 668 994
تعديل العملات خارج الحصيلة		-	-
التزامات على المنتجات المالية المشتقة		-	-
التزامات على السندات	14		
سندات محصلة على التسبيقات الممنوحة		41 128 646	18 647 940
سندات محصلة على التسبيقات المتوقع منحها		13 462 900	12 159 100
ضمانات أخرى محصلة على التسبيقات الممنوحة		3 656 100	1 584 898
تسبيقات من المتوقع منحها		12 789 755	-
سندات أجنبية متوقع تحصيلها		363 851	716 804
سندات أجنبية متوقع تسليمها		-	202 467
التزامات أخرى	15		
ضمانات محصلة على الصفقات		47 989	66 173
التزامات بالضمانات المحصلة برسم القروض الممنوحة للموظفين		825 609	934 239
التزامات بالتمويل ممنوحة للموظفين		35 300	36 569
التزامات أخرى ممنوحة		1 000	1 000

1 يمسك البنك محاسبة خاصة بالالتزامات خارج الحصيلة تتضمن الالتزامات التي يمنحها البنك ويتلقاها. وتكون حسابات خارج الحصيلة مدينة إذا ما نفذ الالتزام عند أجل استحقاقه أو في حالة تحققه من خلال حركة مدينة في حساب الحصيلة. وتكون حسابات خارج الحصيلة دائنة في حالة العكس. ويتضمن بيان التزامات خارج الحصيلة الالتزامات بالعملات الأجنبية والالتزامات الخاصة بالسندات والالتزامات الأخرى.

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

حساب العائدات والتكاليف

جدول 4.2.3: حساب العائدات والتكاليف في 31 دجنبر 2017

بآلاف الدراهم	إيضاحات	2017	2016
العائدات		**5 538 620**	**5 340 854**
فوائد محصلة على الموجودات والتوظيفات بالذهب والعملات الأجنبية	16	2 917 861	2 935 852
فوائد محصلة على الديون على مؤسسات الائتمان ومثيلاتها	17	956 308	361 654
فوائد محصلة أخرى	18	12 958	10 813
عمولات محصلة	19	844 960	1 272 479
عائدات مالية أخرى	20	120 499	153 418
مبيعات السلع والخدمات المنتجة	21	271 242	228 188
عائدات مختلفة	22	27 477	26 195
عمليات سحوبات على الاستخمادات		-	-
مؤونات مسترجعة	23	316 721	335 105
عائدات غير جارية	24	70 595	17 150
التكاليف		**4 495 714**	**4 283 261**
فوائد ممنوحة على الالتزامات بالذهب والعملات الأجنبية	25	77 778	19 428
فوائد ممنوحة على الودائع والالتزامات بالدرهم	26	271 095	207 998
عمولات ممنوحة	27	16 609	18 800
تكاليف مالية أخرى	28	1 645 436	1 340 239
تكاليف خاصة بالموظفين	29	739 420	727 835
شراء المواد والأدوات	30	250 114	233 182
تكاليف خارجية أخرى	31	321 385	307 197
مخصصات للاستخمادات والمؤونات	32	522 696	738 480
تكاليف غير جارية	33	2 132	6 352
ضريبة على النتيجة	34	649 049	683 750
نتيجة صافية		**1 042 906**	**1 057 593**

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

3.3 تذكير بالقواعد المحاسبية الرئيسية وطرق التقييم ومنظومة تدبير المخاطر المالية

1.3.3 القواعد المحاسبية الرئيسية وطرق التقييم

1.1.3.3 الإطار التنظيمي

يتم إعداد القوائم التركيبية لبنك المغرب وتقديمها طبقا للمخطط المحاسبي للبنك الذي صادق عليه المجلس الوطني للمحاسبة في ماي 2007.

ويطبق البنك الأحكام المحاسبية المنصوص عليها في المعيار المحاسبي العام بالنسبة لكل ما هو مشترك مع المقاولات في ما يخص تقييم المخزون والأصول الثابتة المجسدة وغيرها من الأصول الثابتة. ويطبق تقييمات محددة بالنسبة لجميع عملياته الخاصة.

وتضم القوائم التركيبية، كما نصت عليها المادة 55 من القانون رقم 76.03 المتعلق بالقانون الأساسي لبنك المغرب، الحصيلة وخارج الحصيلة وحساب العائدات والتكاليف وبيان المعلومات التكميلية.

2.1.3.3 طرق التقييم

عمليات الصرف

يقصد بعمليات الصرف عمليات بيع وشراء العملات الأجنبية بالناجز ولأجل، سواء كانت للحساب الخاص لبنك المغرب أو في إطار الوساطة مع البنوك. ويتم تقييد هذه العمليات في الحسابات الموافقة في خارج الحصيلة عند تاريخ الالتزام، ثم تُسجل في حسابات الحصيلة بتاريخ احتساب القيمة أو تسليم السيولة.

الموجودات والالتزامات بالذهب والعملات الأجنبية

يتم تحويل الموجودات والالتزامات بالذهب والعملات الأجنبية إلى الدرهم وفق أسعار الصرف المعمول بها عند اختتام السنة.

يقصد بعمليات الصرف عمليات بيع وشراء العملات الأجنبية بالناجز ولأجل، سواء كانت للحساب الخاص لبنك المغرب أو في إطار الوساطة مع البنوك. ويتم تقييد هذه العمليات في الحسابات الموافقة في خارج الحصيلة عند تاريخ الالتزام، ثم تُسجل في حسابات الحصيلة بتاريخ احتساب القيمة أو تسليم السيولة.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

وتسجل الأرباح والخسائر المترتبة عن هذه العملية في حساب إعادة تقييم احتياطيات الصرف المدرج في خصوم حصيلة البنك، وذلك طبقا لأحكام الاتفاقية المنظمة لهذا الحساب والمبرمة بتاريخ 29 دجنبر 2006 بين بنك المغرب والدولة.

وتحدد هذه الاتفاقية الحد الأدنى لهذا الحساب في رصيد إيجابي قدره 2,5% من الموجودات الخارجية الصافية لبنك المغرب. وفي حالة ما أدت خسارة في الصرف إلى انخفاض رصيد "حساب تقييم احتياطيات الصرف" عن الحد الأدنى المطلوب، يتم خصم مبلغ الخصاص من حساب النتيجة الخاص ببنك المغرب برسم السنة المالية المعنية، في حدود 10% من الربح الصافي لتلك السنة، ويودع في حساب "احتياطيات تغطية خسارة الصرف" .

وفي حالة ما تجاوز الخصاص 10% من الربح الصافي للبنك، يمكن تحويل الأموال من حساب النتيجة الخاص ببنك المغرب إلى حساب "احتياطيات تغطية خسارة الصرف" على مدى عدة سنوات.

ويتم إرجاع رصيد حساب "احتياطيات تغطية خسارة الصرف" الى الخزينة عندما يتجاوز رصيد "حساب تقييم احتياطيات الصرف" الحد الأدنى المطلوب.

ولا ينتج عن عملية إعادة التقييم هذه أي أثر ضريبي.

السندات

تُصنف السندات التي يشتريها البنك في إطار تدبير احتياطيات الصرف إما ضمن محفظة المعاملات أو التوظيف أو الاستثمار، وذلك حسب الغرض من حيازتها.

محفظة المعاملات: تتكون من السندات المشتراة بغرض إعادة بيعها في أجل قصير. ويتم تقييدها بسعر شرائها، مع احتساب مصاريف الشراء، وعند الاقتضاء الفوائد المستحقة غير المؤداة. وتدرج فوائض أو نواقص القيمة الناجمة عن التقييم اليومي لهذه السندات حسب سعر السوق في حسابات النتيجة الموافقة.

محفظة الاستثمار: تتكون من السندات المشتراة بغرض حيازتها إلى غاية حلول أجل استحقاقها. ويتم تقييدها حسب القواعد التالية:

يتم تقييدها بسعر شرائها، دون احتساب المصاريف، وعند الاقتضاء دون احتساب الفوائد المستحقة غير المؤداة؛

- لا يتم تقييد فوائض القيمة المتعلقة بهذه السندات.
- لا يتم تقييد نواقص القيمة المتعلقة بهذه السندات إلا عندما يفترض البنك أن السند الذي يسجل ناقص

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

قيمة قد تتم إعادة بيعه خلال السنة المقبلة وعند احتمال تخلف جهة الإصدار عن الأداء.

• يتم استخماد الفوارق بين سعر شراء السندات وقيمة تسديدها (تخفيض أو مكافأة) بشكل ثابت طيلة المدة المتبقية للسندات.

إلى حدود 31 دجنبر 2017، لم يتم تسجيل أي مؤونة لهذه المحفظة.

محفظة التوظيف: تتكون من باقي السندات التي ليست مدرجة ضمن محفظة المعاملات أو الاستثمار. ويتم تقييدها في الحسابات وفق القواعد التالية:

• تسجل الإدراجات في المحفظة على مستوى الحصيلة حسب سعر الشراء، دون احتساب مصاريف الشراء، وعند الاقتضاء، دون احتساب الفوائد المستحقة غير المؤداة؛

• لا يتم استخماد الفوارق بين سعر شراء هذه السندات وسعر تسديدها (تخفيض أو مكافأة) طيلة مدة حيازتها؛

• ينتج عن نواقص القيمة غير المحققة الناجمة عن الفارق بين القيمة المحاسبية لهذه السندات وقيمتها في السوق تكوينُ مؤونات لنقصان القيمة على أساس يومي. وفي المقابل، لا يتم تقييد فوائض القيمة غير المحققة.

ويجدر التذكير أن البنك أحدث، منذ أكتوبر 2008، فئة فرعية لسندات التوظيف قصد إدراج سندات التوظيف ذات الفوائد المحتسبة مسبقا. ويتم تقييد هذه السندات حسب سعر تسديدها. ويتم توزيع الفوائد المحتسبة مسبقا على مدة السندات ويتم تقييدها في حسابات العائدات أو التكاليف على أساس يومي.

موجودات أخرى بالعملات الأجنبية

يتوفر البنك على محفظة سندات محررة بالدولار الأمريكي يتم تفويض تدبيرها للبنك الدولي في إطار عقود التوكيل.

وتُقيَّد هذه السندات بداية حسب قيمة شرائها. ويتم تقييد فوائض أو نواقص القيمة في حسابات العائدات والتكاليف الموافقة، وذلك على أساس قيمة تصفية هذه السندات التي يعلنها الوكلاء المفوضون بالتدبير وتدققها مصالح البنك.

الأصول الثابتة المجسدة وغير المجسدة

تقيد الأصول الثابتة المجسدة وغير المجسدة حسب كلفة شرائها. وتدرج في جانب الأصول بقيمة صافية مكونة من كلفة شرائها، ناقص الاستخمادات المتراكمة.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

ويتم استخماد الأصول الثابتة، بما في ذلك النفقات التابعة، وفق طريقة القسط الثابت حسب المدة المحتملة لاستعمال الأصل المعني مع تطبيق نسب الاستخماد المعمول بها.

وتتمثل آجال الاستخماد المعتمدة، حسب طبيعة كل أصل ثابت، في ما يلي:

جدول 1.3.3: آجال استخماد الأصول الثابتة

المباني	20 سنة
الاستصلاح والتهيئة والتجهيز	5 سنوات
معدات دار السكة	10 سنوات
معدات المكاتب والمعدات والبرامج المعلوماتية والعربات والمعدات الأخرى	5 سنوات
أثاث مكتبي	10سنوات

الأصول الثابتة المالية

تقيد سندات المساهمة في المؤسسات المالية المغربية والأجنبية في جانب الأصول بقيمتها الصافية التي تقابل كلفة الشراء ناقص المؤونات المكونة في تاريخ حصر الحسابات. أما المساهمات الأجنبية، فيتم تحويل قيمتها إلى الدرهم بالسعر التاريخي للعملة الأجنبية.

ويتم تقييم المؤونات عن نقصان قيمة هذه السندات غير المدرجة في البورصة عند تاريخ حصر الحسابات وفق طريقة الأصول الصافية المحاسبية على أساس آخر القوائم التركيبية المنشورة.

المخزونات

تتكون المخزونات ما يلي:

- المواد واللوازم القابلة للاستهلاك؛
- المواد الأولية المستعملة في صنع القطع والأوراق النقدية (الورق والمداد والقوالب)؛
- المنتجات المصنعة والمنتجات الموجودة في طور التصنيع (الوثائق المؤمنة والأوراق البنكية الأجنبية الموجهة للخارج)؛
- القطع النقدية التذكارية.

وتُقيد المواد واللوازم القابلة للاستهلاك في الحصيلة حسب سعر الشراء، مع اقتطاع المؤونة المكونة برسم تدني القيمة عند الاقتضاء في تاريخ حصر الحسابات.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

وتقيد المواد الأولية في الحصيلة حسب كلفتها، التي تتكون من سعر الشراء مع إضافة المصاريف المرتبطة باستلام هذه المواد، واقتطاع المؤونات المكونة برسم تدني القيمة عند الاقتضاء.

وتقيد المنتجات المصنعة والموجودة في طور التصنيع الموجهة للبيع في الحصيلة بكلفة إنتاجها مع اقتطاع المؤونة المكونة برسم نقصان القيمة، عند الاقتضاء.

2.3.3 منظومة تدبير المخاطر المالية

من أجل الاطلاع على منظومة تدبير المخاطر المالية، يُرجع إلى الجزء 2 المتعلق بإنجازات البنك في إطار مهامه.

4.3 إيضاحات مرفقة

إيضاح رقم 1: الموجودات والتوظيفات بالذهب

يتضمن هذا البند مقابل القيمة بالدرهم للموجودات من الذهب المودعة بالمغرب ولدى ودعاء أجانب، وكذا مقابل القيمة بالدرهم للتوظيفات بالذهب مع أطراف مقابلة أجنبية. ومنذ نهاية سنة 2006، بدأ تقييم هذه الموجودات والتوظيفات وفق سعر السوق. وتدرج الأرباح والخسائر الناجمة عن هذه العملية في حساب إعادة تقييم احتياطيات الصرف، وذلك وفقا لأحكام الاتفاقية المنظمة لهذا الحساب والتي تم إبرامها سنة 2006 بين بنك المغرب والدولة.

جدول 1.4.3: الموجودات والتوظيفات بالذهب

	2017	2016
ثمن أوقية ذهب بالدرهم[1]	12 096	11 702
الكمية بأوقية الذهب	710 712	710 467
القيمة السوقية [2]	8 596 562	8 314 084
مخزون الذهب (بالطن)	22,11	22,10

(1) سعر الذهب بالدولار الأمريكي/بالدرهم المغربي.

(2) بآلاف الدراهم.

وسجل مقابل القيمة بالدرهم للموجودات والتوظيفات من الذهب ارتفاعا بنسبة 3% سنة 2017، ارتباطا بارتفاع سعر الذهب بنسبة 12% ليصل إلى 1 296,5 دولار أمريكي للأوقية في نهاية دجنبر 2017، والذي خفت حدة تأثيره بانخفاض سعر صرف الدولار إلى 9,33 درهم في نفس التاريخ. وظل مخزون الذهب الذي يحوزه بنك المغرب تقريبا بدون تغيير عند 710 712 أوقية (أي ما يعادل 22 طنا). وارتفعت التوظيفات بالذهب في الخارج من 100 000 أوقية إلى 680 000 أوقية من نهاية سنة إلى أخرى.

إيضاح رقم 2: الموجودات والتوظيفات من العملات الأجنبية

بموجب المادة 8 من قانونه الأساسي، يحوز بنك المغرب ويدبر احتياطيات الصرف المكونة من الموجودات من الذهب وحقوق السحب الخاصة والعملات الأجنبية. ويتضمن هذا البند مقابل القيمة بالدرهم للموجودات من العملات الأجنبية القابلة للتحويل. وتتم حيازة هذه الأخيرة على الخصوص في شكل ودائع تحت الطلب وودائع لأجل وسندات اقتراض أجنبية.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

جدول 2.4.3: التوزيع حسب نوع التوظيفات

بآلاف الدراهم	2017	الحصة %	2016	الحصة %
حسابات تحت الطلب	16 997 789	8	554 835	1
حسابات لأجل	23 527 587	10	10 095 667	4
سندات التوظيف [1]	31 476 987	14	58 652 034	25
سندات الاستثمار	144 570 491	64	161 257 880	67
سندات المعاملات	2 192 182	1	-	-
موجودات وتوظيفات أخرى [2]	7 745 313	3	7 472 906	3
المجموع	226 510 350	100	238 033 323	100

[1] بما في ذلك مخصصات انخفاض قيمة السندات

[2] تتضمن الفوائد المستحقة وتفويضات التدبير والأوراق البنكية الأجنبية.

وبعد ارتفاعها لأربع سنوات متتالية، تراجعت الموجودات والتوظيفات بالعملات الأجنبية بنسبة 5% بنهاية سنة 2017 لتصل إلى 350 510 226 ألف درهم، نتيجة انخفاض احتياطيات الصرف. وبالتالي، تراجعت حصة هذا البند في الحصيلة من 84% إلى 77% من سنة إلى أخرى.

جدول 3.4.3: التوزيع حسب المدة المتبقية(*)

	2017	2016
أقل من أو تساوي سنة	%48	%16
أكثر من سنة	%52	%84
المجموع	%100	%100

(*) المحافظ التي يتم تدبيرها داخليا.

وفيما يتعلق بتركيبتها، استمرت هيمنة التوظيفات في سندات الاقتراض، حيث مثلت حوالي 79% من هذه الموجودات بدل 92% سنة 2016. وضمن هذه الفئة، انخفضت محفظة التوظيفات بنسبة 46% لتصل إلى 987 476 31 ألف درهم، نتيجة بالأساس لتفويت السندات التي استخدمت في تمويل تراجع احتياطيات الصرف خلال الفصل الأول من سنة 2017. كما انخفضت محفظة الاستثمارات بواقع 10% لتصل إلى 491 570 144 ألف درهم، علاقة بتعليق الاستثمارات فيما يخص فائض الاحتياطيات، تماشيا مع الاستراتيجية المتبعة وإعادة تخصيص العائدات لصالح شريحة الاحتياطيات الوقائية.

وارتفعت حصة التوظيفات في السوق النقدية من 4% إلى 10%، من سنة لأخرى، لتصل إلى 587 527 23 ألف درهم، عقب الرفع من حجم الاحتياطيات الوقائية.

إيضاح رقم 3: موجودات لدى المؤسسات المالية الدولية

عرف هذا البند، الذي يتضمن الوضعيات لدى صندوق النقد الدولي وصندوق النقد العربي، تقلصا بنسبة 3% ليصل إلى 591 846 9 ألف درهم، ارتباطا على الخصوص بانخفاض مقابل قيمة الموجودات من حقوق السحب الخاصة، الناتج بدوره عن تدني قيمة الدولار الأمريكي (8-%).

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

الوضعية لدى صندوق النقد الدولي

في جانب الأصول:

• الاكتتاب في شريحة الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي الذي يمثل الجزء (18,1%) الذي يتحمله بنك المغرب من حصة المغرب في رأسمال صندوق النقد الدولي، ويشمل:

– الجزء القابل للتصرف: الذي يبلغ 147,02 مليون وحدة من وحدات حقوق السحب الخاصة (1 953 372 ألف درهم) ويمثل مساهمة بنك المغرب بالعملات الأجنبية في صندوق النقد الدولي. ويُحتسب هذا الدين، الذي يمكن للمغرب استعماله عند الحاجة، ضمن موجودات الصرف الرسمية للبنك. وتجدر الإشارة إلى أن البنك سبق أن أدى في فبراير 2016 مبلغ 76,55 مليون وحدة من وحدات حقوق السحب الخاصة الذي يمثل حصته (25%) في زيادة حصة مساهمة المغرب في رأسمال صندوق النقد الدولي، بموجب المراجعة العامة الرابع عشرة لحصص المساهمة في هذه المنظمة.

جدول 4.4.3: الوضعية لدى صندوق النقد الدولي

بآلاف الدراهم	2017	2016	التغير%
الأصول			
الاكتتاب في شريحة الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي	2 152 611	2 195 742	%-2
الموجودات من حقوق السحب الخاصة	7 317 075	7 549 635	%-3
المجموع	**9 469 687**	**9 745 378**	**%-3**
الخصوم			
مخصصات حقوق السحب الخاصة	7 459 290	7 619 820	%-2
حسابات رقم 1 و2	199 280	200 553	-1%
المجموع	**7 658 569**	**7 820 372**	**%-2**

• الشريحة المعبأة: التي تبلغ 14,69 مليون وحدة من وحدات حقوق السحب الخاصة (199 240 ألف درهم) وتمثل اكتتاب بنك المغرب بالعملة الوطنية المودع في «الحساب رقم 1» لصندوق النقد الدولي المفتوح لدى البنك.

• الموجودات من حقوق السحب الخاصة: تمثل مقابل قيمة موجودات بنك المغرب لدى صندوق النقد الدولي. وتسجل في الجانب المدين لهذا الحساب عمليات شراء حقوق السحب الخاصة من طرف البنك والفوائد الممنوحة من طرف صندوق النقد الدولي. أما في الجانب الدائن، فيتم تسجيل أداء العمولات على مخصصات حقوق السحب الخاصة على أساس فصلي وتسديدات اقتراضات المغرب. وقد ارتفعت هذه الموجودات بشكل كبير في

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

سنة 2014، على إثر شراء 320 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة بغية استعادة وضعية محايدة تجاه صندوق النقد الدولي. و في متم سنة 2017، تراجع مقابل قيمة الموجودات من حقوق السحب الخاصة بنسبة 3% ليصل إلى 075 317 7 ألف درهم. ودفع البنك خلال هذه السنة إلى صندوق النقد الدولي مبلغ 160 969 5 وحدة من وحدات حقوق السحب الخاصة (أي ما يعادل 800 79 ألف درهم) برسم عمولة الاكتتاب المتعلقة بخط الوقاية والسيولة.

ويشمل جانب خصوم الحصيلة بند «مخصصات حقوق السحب الخاصة» الذي يوافق القيمة بالدرهم لمخصصات حقوق السحب الخاصة التي يمنحها صندوق النقد الدولي إلى المغرب بصفته بلدا عضوا. وفي سنة 2009، سُجل في الجانب المدين لهذا الحساب مبلغ 5,7 مليار درهم، الذي يمثل حصة المغرب من المخصصات العامة والخاصة (475,8 مليون وحدة من وحدات حقوق السحب الخاصة) التي يمنحها صندوق النقد الدولي لفائدة البلدان الأعضاء. ويدفع البنك لصندوق النقد الدولي عمولات فصلية على هذه المخصصات. وقد ظل مستوى هذه العمولات بدون تغيير مقارنة بالسنة السابقة، أي 561,42 مليون وحدة من وحدات حقوق السحب الخاصة، بينما انخفض مقابل قيمتها بالدرهم بنسبة 2% نتيجة على الخصوص لتدني قيمة الدولار الأمريكي.

الاكتتاب لدى صندوق النقد العربي:

يمثل هذا الحساب الجزء الذي يتحمله البنك من الاكتتاب المدفوع في رأسمال صندوق النقد العربي.

وتصل مساهمة المغرب في هذه المؤسسة إلى 39,95 مليون دينار عربي، موزعة بين بنك المغرب والخزينة على النحو التالي:

- 200 ألف دينار عربي محررة بالعملة الوطنية ومودعة في حساب صندوق النقد العربي لدى بنك المغرب. ويبلغ الجزء الذي يتحمله البنك 150 ألف دينار عربي (108 6 ألف درهم)؛
- 20,31 مليون دينار عربي مكتتبة بالعملة الأجنبية، تصل مساهمة بنك المغرب فيها إلى 9,46 مليون دينار عربي مدفوعة من طرف البنك (905 376 ألف درهم) بدل 8,81 مليون دينار عربي، عقب أداء الدفعة الرابعة في شهر أبريل 2017 بمبلغ 0,65 مليون دينار عربي برسم مساهمته في زيادة رأسمال صندوق النقد العربي، والتي من المرتقب أن يتم تسديدها من طرف الدول الأعضاء خلال الفترة 2014-2018؛
- 19,44 مليون دينار عربي، منها 9,11 مليون مكتتبة من طرف بنك المغرب برسم عمليات الزيادة في رأسمال صندوق النقد العربي عن طريق إدماج الاحتياطيات، والتي تمت في سنة 2005 (5,88 مليون دينار عربي) وفي سنة 2013 (3,23 مليون دينار عربي).

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

إيضاح رقم 4: ديون على مؤسسات الائتمان ومثيلاتها المغربية

يشمل هذا البند عمليات إعادة تمويل مؤسسات الائتمان في إطار تطبيق السياسة النقدية وفقا للمادة 6 من القانون الأساسي لبنك المغرب.

شهد تطور وضعية السيولة البنكية في سنة 2017 ثلاث مراحل، مما دفع البنك إلى تعديل حجم تدخلاته في السوق النقدية:

- خلال الفصل الأول، استمر تقلص عجز السيولة الذي لوحظ في الفصل الرابع من 2016 ليصل إلى 15,7 مليار درهم في المتوسط، ارتباطا على الخصوص بانخفاض حجم النقد المتداول. وفي هذا السياق، حافظ البنك على نفس حجم السيولة التي ما فتئ يضخها منذ بداية 2017 والذي بلغ 884 502 18 ألف درهم بنهاية الفصل؛

- خلال الفصل الثاني، عرفت السوق النقدية ضغطا على السيولة، إذ تفاقم العجز بشكل كبير إلى 34,9 مليار درهم في المتوسط، نتيجة بالأساس لانخفاض ملموس في احتياطيات الصرف. ولمواجهة هذه الوضعية، قام بنك المغرب بالرفع تدريجيا من مبالغ التسبيقات التي يقدمها للبنوك التي وصلت إلى 441 483 68 ألف درهم بمتم الفصل؛

- خلال النصف الثاني من السنة، وبعد أن بلغ العجز ذروته في شهر غشت حيث وصل إلى 68,7 مليار درهم في المتوسط، لاسيما بسبب الارتفاع الموسمي لحجم النقد المتداول (موسم الصيف والدخول المدرسي وعيد الأضحى)، بدأت حدته تخف تدريجيا، إذ بلغ في نهاية السنة 40,9 مليار درهم، بفضل ارتفاع احتياطيات الصرف ابتداء من شهر غشت. وبذلك، تراجعت مبالغ عمليات إعادة التمويل في نهاية السنة إلى 864 152 42 ألف درهم، وهي موزعة على النحو التالي:

– 864 002 39 ألف درهم برسم التسبيقات لمدة 7 أيام بناء على طلبات عروض، الممنوحة بسعر الفائدة الرئيسي؛

– 000 150 3 ألف درهم برسم أربعة قروض مضمونة مدتها سنة. وتندرج هذه العمليات في إطار برنامج دعم تمويل المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة الذي تم وضعه في دجنبر 2013.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

جدول 5.4.3: بنية الديون على مؤسسات الائتمان

بآلاف الدراهم	2017	2016	التغير %
عمليات إعادة الشراء	39 002 864	15 002 446	>100
التسبيقات لمدة 7 أيام	39 002 864	11 001 599	>100
التسبيقات لمدة 24 ساعة	-	4 000 847	-
عمليات إعادة الشراء	-	-	-
القروض المضمونة	**3 150 000**	**4 100 000**	**-23**
المجموع	**42 152 864**	**19 102 446**	**>100**

إيضاح رقم 5: أصول أخرى

يشمل بند الأصول الأخرى، من جملة أمور، حسابات التحصيل وحسابات التسوية التي تتكون على الخصوص من تكاليف توزع على عدة سنوات وتكاليف محتسبة مسبقا وعائدات منتظر تحصيلها وكل المبالغ المدينة الموجودة قيد التسوية. وقد تراجع هذا البند بنسبة 7% بين 2016 و2017 ليصل إلى 561 114 5 ألف درهم.

إيضاح رقم 6: الأصول الثابتة

جدول 6.4.3: الأصول الثابتة

بآلاف الدراهم	2017	2016	التغير %
قروض ثابتة	732 977	727 061	1
سندات المساهمة و استخدامات مماثلة	439 685	439 755	-0,02
أصول ثابتة مجسدة وغير مجسدة	6 414 906	6 286 208	2
الأصول الثابتة الإجمالية	**7 587 569**	**7 453 023**	**2**
الاستخمادات والمخصصات	-4 490 769	-4 187 227	7
الأصول الثابتة الصافية	**3 096 800**	**3 265 796**	**-5**

بلغت القيمة الصافية للأصول الثابتة للبنك 800 096 3 ألف درهم، مسجلة انخفاضا بنسبة 5% مقارنة بالسنة السابقة، نتيجة تقييد مخصصات الاستخمادات المتعلقة بسنة 2017 بمبلغ 776 310 ألف درهم.

سندات المساهمة والأصول المماثلة لها

بقيت القيمة الإجمالية لمحفظة سندات المساهمة لبنك المغرب شبه مستقرة في مبلغ 685 439 ألف درهم بنهاية 2017، بعد أن ارتفعت بقوة في 2016 عقب مساهمة البنك في رأسمال صندوق إفريقيا 50 ومنح تسبيق في الحسابات الجارية للشركاء في هيئة القطب المالي للدار البيضاء (يرجع للجدول أسفله: ديون مرتبطة بمساهمات).

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

جدول 7.4.3: سندات المساهمة والأصول المماثلة لها

بآلاف الدراهم	2017	2016	التغير %
السندات المملوكة في المؤسسات المغربية و استخدامات مماثلة (منها)	**198 373**	**198 373**	-
دار الضمان	1 265	1 265	-
الوديع المركزي (ماروك لير)	4 000	4 000	-
هيئة القطب المالي للدارالبيضاء	50 000	50 000	-
الشركة المغربية لتدبير صناديق ضمان الودائع البنكية	59	59	-
ديون متعلقة بمساهمات	141 549	141 549	-
السندات المملوكة في المؤسسات المالية الأجنبية	**241 313**	**241 382**	**-0,03**
يوباك كيراساو (Ubac Curaçao)	23 228	23 228	-
سويفت (Swift)	519	519	-
صندوق النقد العربي	6 108	6 177	-1
برنامج تمويل التجارة العربية	16 856	16 856	-
- إفريقيا 50 لتمويل المشاريع	175 142	175 142	-
- إفريقيا 50 لتطوير المشاريع	19 460	19 460	-
إجمالي سندات المساهمة و استخدامات مماثلة	**439 685**	**439 755**	**-0,02**

أصول ثابتة مجسدة وغير مجسدة

جدول 8.4.3: أصول ثابتة مجسدة وغير مجسدة

بآلاف الدراهم	المبلغ الاجمالي 2016	الزيادة	الانخفاض	المبلغ الاجمالي 2017
مباني تشغيلية	1 798 706	25 126	-	1 823 831
منقولات ومعدات تشغيلية	2 331 758	43 911	13 855	2 361 813
أصول مجسدة تشغيلية أخرى	743 792	41 015	855	783 951
أصول مجسدة غير تشغيلية	783 024	3 596	2 016	784 604
أصول غير مجسدة	628 929	63 720	31 943	660 707
المجموع	**6 286 208**	**177 367**	**48 669**	**6 414 906**

في متم سنة 2017، بلغ إجمالي المبلغ الجاري لاستثمارات البنك من الأصول الثابتة المجسدة وغير المجسدة 6 414 906 ألف درهم، مسجلا زيادة قدرها 145 425 ألف درهم وموزعا أساسا على النحو التالي:

- 22% تتعلق بالاستثمارات التي تندرج في إطار مشروع البنية التحتية والنظام المعلوماتي، وتهم على الخصوص شراء رخص البرمجيات، وتطوير نسخة نظام مسك الحسابات (BACETE) عقب تطبيق نظام الصرف الجديد، وتحديث مركز تشخيص وثائق الهوية؛

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

- 17% برسم الاستثمارات العقارية المرتبطة، من جهة، بمشاريع الاستغلال التي تهم على الخصوص مشروع تهيئة الإدارة المركزية بالرباط ووكالة طنجة وتوسيع بنايات مديرية دار السكة، ومن جهة أخرى بمشاريع ذات طابع اجتماعي، المتمثلة في بناء مركز الاصطياف بالرأس الأسود (Capo Negro)؛
- 32% تتعلق بشراء الأثاث والمعدات الاعتيادية، لاسيما تجديد المعدات المعلوماتية وشراء أثاث ومعدات المكاتب وسيارات الحراسة، إضافة إلى تحديث آلات إنتاج ومعالجة القطع والأوراق النقدية والوثائق المؤمنة؛
- 21% مخصصة بالأساس لتعزيز وتحديث تجهيزات الأمن والسلامة، وتأهيل النظم الكهربائية وأسلاك الشبكة وأشغال النجارة والصباغة وتهيئة مختلف بنايات البنك.

أما نواقص القيمة التي بلغ مقدارها 727 16 ألف درهم، فقد همت بالأساس عمليات تفويت الأثاث والمعدات التي لم تعد صالحة في مختلف وكالات البنك وكذلك على مستوى مراكز الاصطياف.

إيضاح رقم 7: أوراق بنكية وقطع نقدية متداولة

يمارس بنك المغرب، بموجب المادة 5 من قانونه الأساسي، امتياز إصدار الأوراق والقطع النقدية. ويساوي مبلغ هذا البند الفارق بين الأوراق البنكية والقطع النقدية التي أصدرها البنك وتلك الموجودة في صناديق وكالاته.

وسجّل حجم النقد المتداول، الذي يظل المكون الرئيسي للخصوم بنسبة 78%، ارتفاعا قدره 7% ليصل إلى 652 783 231 ألف درهم في نهاية 2017.

إيضاح رقم 8: الالتزامات بالذهب والعملات الأجنبية

تتضمن هذه الالتزامات على الخصوص ودائع البنوك الأجنبية وغير المقيمين المحررة بالعملات الأجنبية. وقد وصل مقدارها إلى 715 476 8 ألف درهم، مسجلة انخفاضا سنويا بنسبة 16%.

إيضاح رقم 9: الالتزامات بالدرهم القابل للتحويل

يتضمن هذا البند التزامات البنك بالدرهم القابل للتحويل تجاه البنوك الأجنبية والمؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير) وغير المقيمين.

ويشكل «الحساب رقم 1» لصندوق النقد الدولي المكون الأساسي لهذا البند. وبنهاية سنة 2017، بلغت الموجودات في هذا الحساب وفي «الحساب رقم 2» لصندوق النقد الدولي، التي يتم تعديلها سنويا لتأخذ في الاعتبار تطور سعر صرف الدرهم مقابل حقوق السحب الخاصة، ما مجموعه 280 199 ألف درهم.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

جدول 9.4.3: التزامات بالدرهم القابل للتحويل

بآلاف الدراهم	2017	2016	التغير %
التزامات تجاه المؤسسات المالية الدولية	222 578	206 858	8
التزامات تجاه البنوك الأجنبية	18 982	2 764	>100
الحسابات العادية للمؤسسات المالية الدولية	203 596	204 094	-0,2
التزامات أخرى	8 354	6 419	30
المجموع	230 932	213 277	8

إيضاح رقم 10: الودائع والالتزامات بالدرهم

يتضمن هذا البند أساسا:

- الحساب الجاري للخزينة الذي يمسكه بنك المغرب بموجب المادة 12 من قانونه الأساسي. وتؤدى عنه الفوائد حسب الشروط التالية، طبقا للاتفاقية الموقعة بين وزارة الاقتصاد والمالية وبنك المغرب بتاريخ 28 يوليوز 2009:

– بالنسبة للشريحة التي تقل عن أو تعادل مليارى درهم، يؤدى عنها سعر الفائدة الخاص بالتسبيقات لمدة 7 أيام ناقص خمسين نقطة أساس؛

– أما الشريحة التي تفوق مليارى درهم ولا تتعدى 3 ملايير درهم، فيطبق عليها سعر الفائدة الخاص بالتسبيقات لمدة 7 أيام ناقص مائة نقطة أساس؛

– ولا يؤدى أي سعر فائدة على الشريحة التي تتجاوز 3 ملايير درهم.

- حسابات البنوك المغربية المخصصة بشكل رئيسي للوفاء بالتزاماتها برسم الاحتياطي الإلزامي، المُحدث وفق المادة 25 من القانون الأساسي للبنك. ويحدد المبلغ الأدنى الإلزامي برسم هذا الاحتياطي في نسبة 4% من الودائع تحت الطلب لدى البنوك، بناء على قرار مجلس البنك في يونيو 2016. ويجب التقيد بالمبلغ الأدنى الإلزامي لهذا الاحتياطي في المتوسط خلال فترة الملاحظة.

- ودائع الإدارات والمؤسسات العمومية، بما فيها حساب صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وفي سياق فائض السيولة، قد يتضمن هذا البند أيضا:

- عمليات سحب السيولة لمدة 7 أيام على شكل ودائع بدون ضمانات بناء على طلبات عروض بسعر الفائدة الرئيسي ناقص خمسين نقطة أساس؛

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

• تسهيلات الإيداع لمدة 24 ساعة التي تمكن البنوك، بمبادرة منها، من توظيف فائض الخزينة. ويؤدى عن هذه الودائع سعر فائدة يعادل سعر الفائدة الرئيسي ناقص مائة نقطة أساس.

وقد سجلت الودائع والالتزامات بالدرهم انخفاضا بنسبة 9% لتصل إلى 347 619 30 ألف درهم، ارتباطا على الخصوص بانخفاض موجودات البنوك المغربية بمقدار 442 627 1 ألف درهم.

جدول 10.4.3: لودائع والالتزامات بالدرهم

بآلاف الدراهم	2017	2016	التغير %
الحساب الجاري للخزينة العامة	1 888 850	2 782 845	-32
الحسابات الجارية للبنوك المغربية	23 781 564	25 409 006	-6
عمليات سحب السيولة	-	-	-
تسهيلات الودائع	-	-	-
ودائع الإدارات والمؤسسات العمومية	1 921 892	2 097 777	-8
حسابات أخرى	3 027 042	3 490 221	-13
المجموع	**30 619 347**	**33 779 848**	**-9**

إيضاح رقم 11: خصوم أخرى

تشمل أبرز الخصوم الأخرى ما يلي:

• الدائنون المختلفون، ويشمل هذا البند بالأساس الاقتطاعات برسم الضرائب والرسوم، والمبالغ الأخرى المستحقة للدولة والأغيار والمساهمات الموجودة قيد التسوية في الهيئات وصناديق الاحتياط الخاصة بالتغطية الاجتماعية. وقد بلغ رصيد هذا البند في متم 2017 ما مجموعه 953 382 ألف درهم.

• حسابات التسوية، التي تتكون على الخصوص من العمليات التي تتم بين وكالات البنك، والتكاليف المستحقة الدفع والعائدات المحتسبة مسبقا، بالإضافة إلى كل المبالغ الدائنة الموجودة قيد التسوية؛

• المستوجبات بعد التحصيل بما فيها الحسابات التي تشكل مقابلات القيم المسلمة للتحصيل؛

• المؤونات عن المخاطر والتكاليف التي تمكن من تقييد وجود خسائر وتكاليف مرتبطة بعمليات تم الشروع فيها خلال السنة ويحتمل تحققها. ولقد بلغ هذا البند بتم سنة 2017 مستوى قريبا من السنة السابقة قدره 773 187 ألف درهم. ويشمل على الخصوص 000 150 ألف درهم الذي يمثل المؤونة المكونة برسم السنوات من 2014 إلى 2016 والمخصصة لتغطية التزامات التقاعد؛

• حساب إعادة تقييم احتياطيات الصرف، الذي تقيد فيه تغيرات مقابلات القيمة الناتجة عن تقييم الموجودات والالتزامات بالذهب والعملات الأجنبية، على أساس متوسط أسعار الصرف في نهاية السنة، وذلك طبقا

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

لأحكام الاتفاقية المنظمة لهذا الحساب المبرمة بين بنك المغرب ووزارة الاقتصاد والمالية. وتحدد هذه الاتفاقية كيفيات تطبيق المادة 24 من القانون الأساسي للبنك المتعلقة بالتقييم الدوري للموجودات من الذهب والعملات الأجنبية. وتنص هذه الاتفاقية أيضا على أنه في حالة عدم كفاية الرصيد الأدنى المطلوب، يتم تكوين احتياطي لتغطية خسائر الصرف يقتطع من الربح الصافي. ولا يمكن إدراج الرصيد الدائن لهذا الحساب ضمن عائدات السنة أو توزيعه أو تخصيصه لأي استعمال آخر.

جدول 11.4.3: خصوم أخرى

بآلاف الدراهم	2017	2016	التغير %
عمليات أخرى على السندات	361	361	-
دائنون مختلفون	3829 53	598 022	-36
حسابات التسوية	1782 81	209 654	-15
مستوجبات بعد التحصيل	6213	142 834	-96
مؤونات عن المخاطر والتكاليف	187773	188 434	-0,4
حساب إعادة تقييم احتياطيات الصرف	9476448	9 208 822	3
المجموع	**102320 29**	**10 348 126**	**-1**

إيضاح رقم 12: الرساميل الذاتية ومثيلاتها

بموجب المادة 2 من القانون الأساسي لبنك المغرب، حدد رأسمال البنك في 500 000 ألف درهم تحوزه الدولة كاملا. ويمكن أن يزاد في رأسمال البنك بمقرر يصدره مجلس البنك، بعد الاستماع إلى مندوب الحكومة، شريطة الموافقة على ذلك بنص تنظيمي.

وتم أيضا تشكيل الصندوق العام للاحتياطيات، طبقا للمادة 56 من القانون الأساسي لبنك المغرب، باقتطاع نسبة 10% من الربح الصافي إلى حين وصوله إلى مبلغ الرأسمال. وبلغ صندوق الاحتياطيات الخاصة، الذي يشكل الحصة الكبرى من الرساميل الذاتية، 340 501 4 ألف درهم بتم سنة 2017.

جدول 12.4.3: الرساميل الذاتية

بآلاف الدراهم	2017	2016
الرأسمال	**500 000**	**500 000**
الاحتياطيات	**5 001 340**	**5 001 340**
الصندوق العام للاحتياطيات	500 000	500 000
صندوق الاحتياطيات الخاصة	4 501 340	4 501 340
رساميل ذاتية أخرى	**2 184**	**4 158**
مرحل من جديد	**26 140**	**25 547**
المجموع	**5 529 664**	**5 531 046**

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

إيضاح رقم 13: عمليات الصرف

جدول 13.4.3: عمليات الصرف

بآلاف الدراهم	2017	2016
عمليات الصرف - الودائع بالعملات الأجنبية	1 679 310	1 064 500
عمليات الصرف - عمليات المفاضلة		
عملات أجنبية متوقع تحصيلها	505 629	1 677 200
عملات أجنبية متوقع تسليمها	504 553	1 668 994

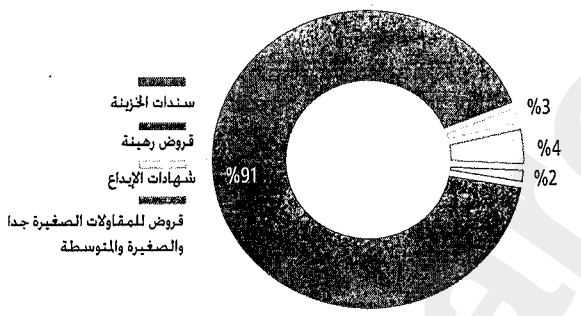
إيضاح رقم 14: التزامات على السندات

تقيد في هذا البند بالأساس السندات التي يستلمها بنك المغرب كضمانة على مختلف التسبيقات التي يمنحها للبنوك.

جدول 14.4.3: التزامات على السندات

بآلاف الدراهم	2017	2016
سندات محصلة على التسبيقات الممنوحة	41 128 646	18 647 940
سندات محصلة على التسبيقات المتوقع منحها	13 462 900	12 159 100
ضمانات أخرى محصلة على التسبيقات الممنوحة	3 656 100	1 584 898
تسبيقات من المتوقع منحها	12 789 755	-
سندات أجنبية متوقع تحصيلها	363 851	716 804
سندات أجنبية متوقع تسليمها	-	202 467

رسم بياني 1.4.3: بنية الإلتزامات على السندات المحصلة(*)



(*) ضمان متوصل به برسم التسبيقات التي يمنحها البنك في إطار عمليات السياسة النقدية

إيضاح رقم 15: التزامات أخرى

جدول 15.4.3: التزامات أخرى

بآلاف الدراهم	2017	2016
ضمانات محصلة على الصفقات	47 989	66 173
التزامات بالضمانات المحصلة برسم القروض الممنوحة للموظفين	825 609	934 239
التزامات بالتمويل ممنوحة للموظفين	35 300	36 569
التزامات أخرى ممنوحة	1 000	1 000

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

إيضاح رقم 16: فوائد محصلة على الموجودات والتوظيفات بالذهب والعملات الأجنبية

يشمل هذا البند الفوائد التي تفرزها عمليات التوظيف بالذهب وحقوق السحب الخاصة والعملات الأجنبية، التي يقوم بها البنك في إطار مهمة تدبير احتياطيات الصرف الموكلة إليه بموجب قانونه الأساسي:

- التوظيفات في سوق سندات الاقتراض (محافظ الاستثمار والتوظيف)؛
- التوظيفات في السوق النقدية الدولية ولدى البنوك التجارية المغربية (محفظة السيولة)؛
- الموجودات من حقوق السحب الخاصة وشريحة الاحتياطي القابلة للتصرف لدى صندوق النقد الدولي؛
- عمليات إقراض السندات الأجنبية وإقراض الذهب.

جدول 16.4.3: فوائد محصلة على الموجودات والتوظيفات بالذهب والعملات الأجنبية

بآلاف الدراهم	2017	2016	التغير %
التوظيفات بالذهب	9 168	18 556	-51
التوظيفات في سندات الاقتراض	2 770 302	2 862 171	-3
التوظيفات النقدية	79 155	39 025	>100
ديون على صندوق النقد الدولي	46 366	7 451	>100
فوائد أخرى (*)	12 870	8 649	49
المجموع	**2 917 861**	2 935 852	**-1**

(*) تشمل الفوائد المؤداة عن قروض السندات الأجنبية وعلى الموجودات

بعد تسجيل ارتفاع قوي خلال السنتين السابقتين (56+% و48+% على التوالي)، انخفضت الفوائد المترتبة عن التوظيفات بالعملات الأجنبية بشكل طفيف بنسبة 1% لتصل إلى 861 917 2 ألف درهم، وذلك بفعل التأثير المزدوج لانخفاض المبالغ الجارية للتوظيفات وتحسن سعر الفائدة على التوظيفات بالدولار ومردود حقوق السحب الخاصة.

وتراجعت الفوائد المترتبة عن التوظيفات في سندات الاقتراض بنسبة 3% لتصل إلى 302 770 2 ألف درهم. ويغطي هذا الانخفاض تراجعا بنسبة 29% في الفوائد على سندات التوظيف إلى 319 462 ألف درهم وارتفاعا بنسبة 4% في الفوائد على سندات الاستثمار إلى 984 307 2 ألف درهم.

وسجلت عائدات التوظيفات النقدية ارتفاعا بمقدار 129 40 ألف درهم، لتصل إلى 155 79 ألف درهم. ويعكس هذا التطور تحسن أوضاع التوظيفات بالدولار التي عوضت إلى حد كبير الخسائر المسجلة في التوظيفات بالأورو وكذا تحصيل فوائد من الودائع في البنوك المغربية خلال الأربعة أشهر الأولى من السنة فاقت الفوائد التي تمنحها البنوك الأجنبية.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

وارتفعت الفوائد المحصلة من ديون حقوق السحب الخاصة من 451 7 ألف درهم إلى 366 46 ألف درهم، ارتباطا بارتفاع متوسط مردود حقوق السحب الخاصة بنسبة 44 نقطة أساس (0,52%).

وانخفضت الفوائد المترتبة عن عمليات إقراض الذهب من 556 18 ألف درهم إلى 168 9 ألف درهم، مسجلة تراجعا سنويا بواقع 51%، بسبب تدني كل من المبلغ الجاري وأسعار الفائدة على التوظيفات.

إيضاح رقم 17: فوائد محصلة على ديون مؤسسات الائتمان المغربية ومثيلاتها

يتضمن هذا البند الفوائد المحصلة من طرف البنك على التسبيقات الممنوحة لمؤسسات الائتمان في إطار عمليات السياسة النقدية (يرجع للإيضاح رقم 4 بالنسبة لشروط أداء الفوائد).

وقد عرفت هذه الفوائد ارتفاعا مهما بمقدار 655 594 ألف درهم، حيث انتقلت من 654 361 ألف درهم إلى 308 956 ألف درهم، لتسجل بذلك قطيعة مع الانخفاض المتتالي الذي عرفته خلال السنوات الثلاث السابقة. ويفسر هذا التطور برفع البنك لحجم تدخلاته في السوق النقدية لمواجهة ارتفاع حاجيات البنوك من السيولة.

وفيما يلي الفوائد المحصلة حسب كل أداة رئيسية:

- أفرزت التسبيقات لمدة 7 أيام، والتي ارتفع متوسط مبلغها الجاري من 247 237 9 ألف درهم إلى 643 536 37 ألف درهم، فوائد بمبلغ 574 844 ألف درهم، أي بارتفاع سنوي قدره 208 634 ألف درهم؛
- انخفضت الفوائد المتأتية من عمليات القروض المضمونة بنسبة 34-% لتصل إلى 836 94 ألف درهم، نتيجة تراجع متوسط المبلغ الجاري لهذه العمليات بنسبة 31% إلى 417 215 4 ألف درهم.

جدول 17.4.3: فوائد محصلة عن التسبيقات الممنوحة لمؤسسات الائتمان

بآلاف الدراهم	2017	2016	التغير %
(منها)			
تسبيقات لمدة 7 أيام	844 574	210 366	>100
عمليات إعادة الشراء	-	-	-
تسبيقات لمدة 24 ساعة	16 880	8 022	>100
قروض مضمونة	94 836	143 074	-34
المجموع	**956 308**	**361 654**	**>100**

إيضاح رقم 18: فوائد محصلة أخرى

يضم هذا البند بالأساس الفوائد التي يحصلها البنك من القروض التي يمنحها لمستخدميه. وقد ارتفعت هذه الفوائد بنهاية السنة إلى 958 12 ألف درهم، مسجلة زيادة بنسبة 20% مقارنة بسنة 2016.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

إيضاح رقم 19: عمولات محصلة

يقوم البنك باقتطاع عمولات عن العمليات البنكية التي ينجزها لحساب زبنائه تشمل على الخصوص عمليات الصرف ومَرْكزة عمليات المزايدة على سندات الخزينة.

ويعزى انخفاض هذا البند بنسبة 34% إلى 960 844 ألف درهم إلى تحقيق ربح استثنائي سنة 2016 بمبلغ 874 618 ألف درهم يتعلق بتسوية هامش الوساطة في عمليات صرف الأوراق النقدية الأجنبية في الفترة الممتدة من يونيو 2012 إلى دجنبر 2014.

جدول 18.4.3: عمولات محصلة

بآلاف الدراهم	2017	2016	التغير %
عمولات عن عمليات الصرف	775 072	1 201 612	-35
تدبير سندات الخزينة	53 863	52 413	3
عمولات أخرى	16 025	18 455	-13
المجموع	**844 960**	**1 272 479**	**-34**

وارتفع مبلغ عمولات الصرف سنة 2017 إلى 072 775 ألف درهم، ارتباطا بنمو حجم عمليات الصرف المنجزة، خصوصا مع الوسطاء المعتمدين.

كما عرفت العمولات التي اقتطعها البنك برسم مَرْكزة عمليات المزايدة على سندات الخزينة ارتفاعا طفيفا بنسبة 3% إلى 863 53 ألف درهم.

إيضاح رقم 20: عائدات مالية أخرى

تشمل العائدات المالية الأخرى أساسا فوائض القيمة التي تفرزها العمليات الخاصة بالعملات الأجنبية، وتوزيع التخفيضات عن السندات الأجنبية.

جدول 19.4.3: عائدات مالية أخرى

بآلاف الدراهم	2017	2016	التغير %
فوائض القيمة عن تفويت سندات التوظيف	40 159	28 921	39
توزيع التخفيضات عن السندات الأجنبية	63 691	61 168	4
فوائض القيمة عن تفويضات التدبير	-	43 254	-
فوائض القيمة على سندات المعاملات	13 774	-	-
عائدات أخرى	2 874	20 074	-86
المجموع	**120 499**	**153 418**	**-21**

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

بلغت هذه العائدات 499 120 ألف درهم في متم سنة 2017، مسجلة انخفاضا بنسبة 21% مقارنة بمستواها في سنة 2016 حيث كانت قد سجلت فائض قيمة صاف قدره 286 23 ألف درهم برسم تفويض التدبير مقابل ناقص قيمة خلال هذه السنة قدره 353 30 ألف درهم يعزى بالأساس لانخفاض سعر صرف الدولار (يرجع للجدول 21.4.3 من الإيضاح رقم 28).

إيضاح رقم 21: مبيعات السلع المنتجة

يتضمن هذا البند عائدات بيع مختلف السلع التي ينتجها البنك والتي تشمل بالخصوص الوثائق المؤمنة، بما فيها جواز السفر البيومتري، والأوراق النقدية الأجنبية الموجهة للخارج. ويتم تحديد أسعار بيع هذه السلع استنادا بالأساس على معطيات النظام التحليلي للبنك. وتسجل في هذا البند كذلك تغيرات مخزونات المنتجات المصنعة وتلك الموجودة في طور التصنيع والقطع النقدية التذكارية.

وبنهاية سنة 2017، ارتفعت المبيعات إلى 424 271 ألف درهم، أي بزيادة قدرها 054 43 ألف درهم مقارنة بنهاية 2016. ويعزى هذا التطور من جهة إلى ارتفاع مبيعات كل من الوثائق المؤمنة التي بلغت 687 186 ألف درهم (2+%) والأوراق النقدية الأجنبية التي وصل مبلغها إلى 955 56 ألف درهم (9+%)، ومن جهة أخرى إلى تغيرات إيجابية في المخزونات التي بلغت 709 26 ألف درهم مقابل تغيرات سلبية بقيمة 653 8- ألف درهم في متم سنة 2016.

إيضاح رقم 22: عائدات مختلفة

يتضمن بند العائدات المختلفة، في جملة أمور، مساهمة البنوك في النظام المغربي للأداءات الإجمالية واسترداد المصاريف المؤداة من طرف بنك المغرب. وقد وصل رصيد هذا البند إلى 477 27 ألف درهم، أي بارتفاع قدره 282 1 ألف درهم، نتيجة بالأساس لارتفاع مساهمة البنوك في النظام المغربي للأداءات الإجمالية، بعد تسوية البنوك التشاركية لواجبات الانخراط في هذا النظام.

إيضاح رقم 23: مؤونات مسترجعة

وصل مبلغ المؤونات المسترجعة سنة 2017 إلى 721 316 ألف درهم، منها 145 293 ألف درهم تمثل المؤونات المسترجعة المكونة برسم تدني قيمة سندات التوظيف الأجنبية (يرجع إلى الجدول 26.4.3 من الإيضاح رقم 32).

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

إيضاح رقم 24: عائدات غير جارية

يتضمن هذا البند العائدات الاستثنائية غير الاعتيادية التي تكتسي أهمية سواء كقيمة مطلقة أو كقيمة نسبية.

وقد انتقلت هذه العائدات، من سنة لأخرى، من 150 17 ألف درهم إلى 595 70 ألف درهم. وتعزى هذه الزيادة إلى أداء تعويض لفائدة البنك إثر تسوية نزاع لصالحه.

إيضاح رقم 25: فوائد ممنوحة على الالتزامات بالذهب والعملات الأجنبية

بلغت هذه الفوائد 778 77 ألف درهم، مسجلة ارتفاعا سنويا بمبلغ 351 58 ألف درهم، منها:

- 905 32 ألف درهم برسم العمولات المؤداة من قبل البنك عن مخصصات حقوق السحب الخاصة التي بلغت 267 39 ألف درهم، ارتباطا بارتفاع سعر العائد على حقوق السحب الخاصة؛
- و446 25 ألف درهم تتعلق بالفوائد المؤداة من قبل البنك عن الودائع النقدية بالأورو، والتي بلغت 512 38 ألف درهم، نتيجة ارتفاع حجم التوظيفات بالأورو التي كانت بأسعار فائدة أكثر سلبية من سنة 2016.

إيضاح رقم 26: فوائد ممنوحة على الودائع والالتزامات بالدرهم

يشمل هذا البند الفوائد الممنوحة من طرف البنك، خاصة على موجودات حساب صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والحساب الجاري للخزينة (بالنسبة لشروط أداء الفوائد، يرجع للإيضاح رقم 10) وكذلك برسم الاحتياطي الإلزامي الذي أحدثت فائدة خاصة به بموجب قرار مجلس البنك في يونيو 2016.

ويمكن أن يشمل هذا البند أيضا، في حالة فائض السيولة، الفوائدَ التي يمنحها البنك في إطار عمليات امتصاص السيولة وتسهيلات الإيداع وعمليات مبادلة الدرهم بالعملات الأجنبية.

وقد وصل مبلغ الفوائد المؤداة عن الاحتياطي الإلزامي إلى 007 38 ألف درهم متم سنة 2017 مقابل 197 6 ألف درهم سنة 2016. ويحتسب مبلغ هذه الفوائد استنادا إلى سعر فائدة بنسبة 0,75% يمنح على الاحتياطي الإلزامي الإضافي للبنوك (الذي يتجاوز معدل الاحتياطي الإلزامي بنسبة 2%) التي تفوق وتيرة نمو مبالغ القروض التي تمنحها للمقاولات غير المالية متوسط ما تمنحه كافة البنوك، وذلك طبقا للأحكام التي وضعها البنك.

ومن جهتها تراجعت الفوائد الممنوحة على موجودات الحساب الجاري للخزينة بنسبة 4% إلى 471 43 ألف درهم، نتيجة على الخصوص لتراجع متوسط المبلغ الجاري المؤداة عنه فوائد بنسبة 3%.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

جدول 20.4.3: فوائد ممنوحة على الالتزامات بالدرهم

بآلاف الدراهم	2017	2016	التغير %
(منها)			
حسابات الاحتياطي النقدي	38 007	6 197	>100
حسابات أخرى (منها)	221 223	182 848	21
الحساب الجاري للخزينة العامة	43 471	45 415	-4
المجموع	**271 095**	**207 998**	**30**

إيضاح رقم 27: عمولات ممنوحة

تؤدى هذه العمولات مقابل الخدمات المالية المقدمة للبنك. وقد بلغت 16 609 ألف درهم، مسجلة انخفاضا بنسبة 12% مقارنة بسنة 2016، ارتباطا على وجه الخصوص بتدني رسوم حفظ السندات الأجنبية بنسبة 11% إلى 996 11 ألف درهم، عقب انخفاض حجم محفظة سندات الاقتراض.

إيضاح رقم 28: تكاليف مالية أخرى

يشمل هذا البند الخسائر التي سُجلت في العمليات المنجزة بالعملات الأجنبية، بما في ذلك نواقص القيمة عن عمليات تفويت سندات التوظيف (نظرا لطبيعة السندات التي تتكون منها المحفظة) والتوزيع الزمني لمكافآت سندات الاستثمار.

جدول 21.4.3: تكاليف مالية أخرى

بآلاف الدراهم	2017	2016	التغير %
نواقص القيمة الخاصة بتفويت سندات التوظيف	523 467	369 123	42
التوزيع الزمني للمكافآت على السندات الأجنبية	1 080 060	945 980	14
نواقص القيمة على تفويضات التدبير	30 353	19 969	52
تكاليف أخرى	11 556	5 167	>100
المجموع	**1 645 436**	**1 340 239**	**23**

وقد بلغت هذه التكاليف 436 645 1 ألف درهم في نهاية 2017، مسجلة ارتفاعا سنويا قدره 198 305 ألف درهم. ويعزى هذا الارتفاع إلى تزايد نواقص القيمة الناجمة عن العمليات المكثفة لتفويت السندات الأجنبية (344 154+ ألف درهم)، وأيضا إلى التوزيع الزمني لمكافآت سندات الاستثمار (080 134+ ألف درهم)، ارتباطا على الخصوص بارتفاع قيمة الأورو خلال هذه السنة.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

إيضاح رقم 29: تكاليف خاصة بالموظفين

يتضمن هذا البند أساسا أجور والرواتب والتعويضات والمكافآت المدفوعة لمستخدمي البنك، والمساهمات الأساسية والتكميلية التي يدفعها البنك بصفته مشغلا في صندوق التقاعد الخاص بمستخدمي بنك المغرب، ومساهماته في الصندوق التعاضدي، فضلا عن مختلف أقساط التأمين عن المستخدمين وتكاليف التكوين المهني.

وبلغت نفقات الموظفين 420 739 ألف درهم، مسجلة ارتفاعا بنسبة 2% مقارنة بسنة 2016، نتيجة بالأساس للارتفاع المتحكم فيه لكتلة الأجور.

جدول 22.4.3: تكاليف خاصة بالموظفين

بآلاف الدراهم	2017	2016	التغير %
رواتب المستخدمين والتحملات الاجتماعية	715 380	707 085	1
تكاليف التكوين	7 529	6 838	10
تحملات أخرى	16 510	13 912	19
المجموع	**739 420**	**727 835**	**2**

إيضاح رقم 30: شراء المواد واللوازم

يشمل هذا البند تكاليف شراء المواد الأولية (الأوراق والمداد والقوالب النقدية والشرائح الإلكترونية والمعادن النفيسة) المستخدمة في صناعة الأوراق البنكية والقطع النقدية والوثائق المؤمنة والقطع النقدية التذكارية. وتقيد في هذا البند أيضا تغيرات مخزون المواد الأولية واللوازم والتخفيضات والتنزيلات والتعويضات الممنوحة للبنك من طرف مورديه على المشتريات التي يقوم بها.

ويعزى ارتفاع هذا البند بنسبة 7% إلى 250 114 ألف درهم أساسا إلى:

- التأثير المزدوج لارتفاع نفقات شراء القوالب النقدية والغلاف الإلكتروني لجواز السفر البيومتري وانخفاض نفقات الورق والمداد؛
- إجراء دراسات وخبرات جديدة من طرف متعهدين خارجيين في سنة 2017، من بينها التشخيص الاستراتيجي للنظام المعلوماتي المستعمل من قبل مديرية الإشراف البنكي وإصلاح المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9؛
- ارتفاع تغير مخزونات المواد واللوازم إلى 352 14 ألف درهم مقابل 838 6 ألف درهم في 2016.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

جدول 23.4.3: شراء المواد والأدوات

بآلاف الدراهم	2017	2016	التغير %
مشتريات المواد الأولية	175 906	168 555	4
مشتريات المواد والأدوات القابلة للاستهلاك	34 255	29 105	18
مشتريات أخرى	39 953	35 522	12
المجموع	**250 114**	**233 182**	**7**

إيضاح رقم 31: تكاليف خارجية أخرى

يشمل هذا البند المصاريف العامة والنفقات الجارية للبنك التي تتعلق على الخصوص بالصيانة المعلوماتية وصيانة العقارات والإيجار واستهلاك الماء والكهرباء والهبات والمساعدات ومختلف الضرائب والرسوم.

وقد بلغ مجموع هذه التكاليف 385 321 ألف درهم، مسجلا ارتفاعا سنويا بمقدار 5% ناتج بالأساس عن ارتفاع تكاليف استئجار البرامج المعلوماتية ورسوم الاشتراك في خدمات المعلومات والمساهمات في هيئات متعددة.

جدول 24.4.3: تكاليف خارجية أخرى

بآلاف الدراهم	2017	2016	التغير %
نفقات صيانة وإصلاح الأصول الثابتة	82 191	82 405	-0,3
إيجارات	43 707	35 772	22
نفقات الماء والكهرباء وشراء المحروقات	28 772	26 554	8
نفقات البريد والاتصالات	29 746	27 142	10
ضرائب ورسوم	18 954	16 901	12
نفقات أخرى	118 015	118 424	-0,3
المجموع	**321 385**	**307 197**	**5**

إيضاح رقم 32: مخصصات للاستخمادات والمؤونات

مخصصات للاستخمادات

جدول 25.4.3: مخصصات للاستخمادات

بآلاف الدراهم	2017	2016	التغير %
مخصصات عن استخمادات الأصول الثابتة المجسدة وغير المجسدة	**310 776**	**334 658**	**-7**
المباني[1]	91 044	110 828	-18
الأثاث والمعدات	167 501	171 810	-3
أصول ثابتة أخرى مجسدة	13	13	-
أصول ثابتة غير مجسدة	52 218	52 008	0,4
مخصصات عن استخمادات التكاليف الأخرى مرحلة على عدة سنوات	**4 386**	**5 742**	**-24**
مخصصات عن استخمادات السنوات السابقة	**5 216**	**3 874**	**35**
المجموع	**320 379**[2]	**344 275**	**-7**

[1] بما في ذلك أشغال الاستصلاح والتهيئة والتجهيز.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

مخصصات للمؤونات

جدول 26.4.3: المؤونات

بآلاف الدراهم	المبلغ الجاري 2016/12/31	المخصصات	عمليات استعادة	تغيرات أخرى	المبلغ الجاري 2017/12/31
مؤونات عن نقصان القيمة					
سندات الخزينة الأجنبية ومثيلاتها	428 966	170 356	293 145	-42	306 135
قيم ومخزونات مختلفة	6 333	12 238	6 333		12 238
سندات مساهمة مغربية	8 300	3 900		4 400	8 300
سندات مساهمة أجنبية	1 180	6 995			8 175
مؤونات أخرى	3 125	47			3 172
مؤونات عن المخاطر والتحملات المسجلة ضمن الخصوم					
مؤونات عن المخاطر والتحملات (منها)	188 045	12 682	13 343		187 384
مؤونات برسم التزامات التقاعد	150 000				150 000
مؤونات أخرى	389				389
المجموع		**202 317** [1]	**316 721**		

[1] يصل مجموعها إلى 696 522 ألف درهم وهو ما يعادل مبلغ بند مخصصات الاستخمادات والمؤونات « في حساب العائدات والتكاليف»

بالنسبة لشروط تكوين المؤونات واسترجاعها، يرجع إلى الجزء المتعلق «بطرق التقييم» والإيضاح رقم 11.

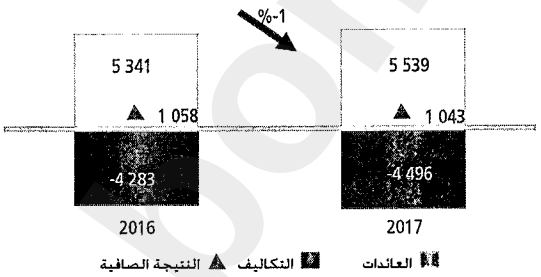
إيضاح رقم 33: تكاليف غير جارية

تراجعت التكاليف غير الجارية إلى 132 2 ألف درهم مقابل 352 6 ألف درهم في 2016. ويعود ذلك بالخصوص إلى انخفاض التكاليف المتعلقة بتسديد قيمة الأوراق النقدية الملغاة من التداول وتسوية الضريبة على القيمة عقب تغيير المعدل التناسبي للخصم.

إيضاح رقم 34: الضريبة على النتيجة

تحدد نسبة الضريبة على النتيجة في 37% طبقا للمادة 19 من المدونة العامة للضرائب، وهي نفس النسبة المطبقة على مؤسسات الائتمان. وقد تراجع مبلغ الضريبة على النتيجة، ما بين سنتي 2016 و2017 من 750 683 ألف درهم إلى 049 649 ألف درهم.

رسم بياني 2.4.3: تطور العائدات والتكاليف والنتيجة الصافية (بملايين الدراهم)



Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

5.3 التقرير العام لمراقب الحسابات

بنك المغرب
التقرير العام لمراقب الحسابات عن السنة المالية
من فاتح يناير إلى 31 دجنبر 2017

طبقا للمهمة الموكلة إلينا من طرف مجلس البنك، قمنا بمراجعة وتدقيق القوائم التركيبية لبنك المغرب للسنة المالية المنتهية في 31 دجنبر 2017 و المرفقة بهذا التقرير و التي تتضمن الحصيلة وحساب العائدات والتكاليف و قائمة المعلومات التكميلية المتعلقة بالسنة المالية المنتهية بهذا التاريخ. و طبقاً لهذه القوائم التركيبية تم تسجيل مبلغ للرساميل الذاتية والرساميل المماثلة قدره 664 529 5 الف درهم مغربي وربح صافي بمبلغ 906 042 1 الف درهم مغربي خلال السنة المالية 2017.

مسؤولية إدارة البنك :

تعتبر إدارة البنك مسؤولة عن الإعداد و العرض السليم لهذه القوائم التركيبية وذلك طبقاً للمعايير المحاسبية الجاري بها العمل في المغرب. و تشمل هذه المسؤولية تهيئة و إقامة و متابعة أنظمة الرقابة الداخلية المتعلقة بإعداد و عرض قوائم تركيبية لا تحتوي على أي خلل ملموس ، و كذلك حصر تقديرات محاسبية معقولة مع اعتبار الظرفية.

مسؤولية مراقب الحسابات :

تقتصر مسؤوليتنا في إبداء الرأي حول هذه القوائم التركيبية استناداً إلى ما قمنا به من تدقيق للحسابات.
و قد قمنا بتدقيق الحسابات وفقاً لمعايير التدقيق المتعارف عليها في المغرب. و تتطلب منا هذه المعايير الاحترام للقوانين الأخلاقية و التخطيط و الإنجاز لعملية التدقيق للحصول على قناعة معقولة بأن القوائم المالية لا تحتوي على أي خلل ملموس.

و يشمل هذا التدقيق القيام بإجراءات من أجل الحصول على وثائق ذات مصداقية و مؤيدة للمبالغ والمعلومات المعروضة في القوائم التركيبية. و تبقى لمراقب الحسابات حرية اختيار الإجراءات المناسبة و تقييم مخاطر احتواء القوائم على اختلالات ملموسة. و لتقييم هذه المخاطر ، يأخذ المراقب بعين الاعتبار أنظمة الرقابة الداخلية الجاري بها العمل داخل البنك و المتعلقة بإعداد و عرض القوائم التركيبية و ذلك بغرض تحديد إجراءات المراجعة الملائمة، و دون إبداء رأي حول فعاليتها. كما تشمل المراجعة تقييماً لمدى ملائمة المعايير المحاسبية المتبعة و كذا لمدى ملائمة التقديرات التي استندت إليها إدارة البنك، بالإضافة إلى تقييم كيفية عرض القوائم التركيبية بصفة عامة.

ونحن نعتقد بأن العناصر الإثباتية التي تم تجميعها كافية وتشكل أساسا لرأينا.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

ابداء الرأي حول القوائم التركيبية :

نقر أن القوائم التركيبية المشار إليها في الفقرة الأولى أعلاه هي قوائم منتظمة وصريحة تعطي صورة صادقة، من جميع الجوانب الملموسة، لنتيجة عمليات البنك خلال السنة المالية المنتهية و كذلك عن الوضعية المالية والذمة المالية لبنك المغرب في 31 دجنبر 2017 و ذلك طبقاً للمعايير المحاسبية المتفق عليها بالمغرب.

ودون إعادة النظر في الرأي المعبر عنه أعلاه، نحيطكم علما بأنه تم اعتماد المبادئ المفصلة في القائم **(A1)** من قائمة المعلومات التكميلية، قصد تقييم الممتلكات والتعهدات من الذهب والعملات الاجنبية.

التحقيقات و المعلومات الخاصة:

و قد تحققنا من مطابقة المعلومات التي يتضمنها التقرير السنوي للبنك مع القوائم التركيبية.

الدار البيضاء، في 23 مارس 2018

مراقب الحسابات
Mazars Audit et Conseil

السيد عبده سولاي ديوب
شريك مسير

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

6.3 مصادقة مجلس البنك

طبقا للمادة 55 من القانون رقم 03-76 المتعلق بالنظام الأساسي لبنك المغرب، يعرض الوالي القوائم التركيبية على المجلس من أجل المصادقة عليها.

وخلال اجتماعه المنعقد في 20 مارس 2018، وبعد اطلاعه على رأي مراقب الحسابات حول دقة القوائم التركيبية ومطابقتها للمعلومات الواردة في تقرير تسيير البنك، صادق مجلس البنك على القوائم التركيبية وعلى توزيع النتيجة الصافية لسنة 2017.

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

الملحقات الإحصائية

جدول م 1 المؤشرات الاقتصادية الرئيسية

(المبالغ بملايير الدراهم)

	2015	*2016	**2017
الاقتصاد العالمي [1]			
النمو الاقتصادي (بالنسبة المئوية)			
العالم	3,5	3,2	3,8
منطقة الأورو	2,1	1,8	2,3
الولايات المتحدة الأمريكية	2,9	1,5	2,3
بريطانيا	2,3	1,9	1,8
البرازيل	3,5-	3,5-	1,0
الصين	6,9	6,7	6,9
التضخم (بالنسبة المئوية)			
العالم	2,8	2,8	3,0
منطقة الأورو	0,0	0,2	1,5
الولايات المتحدة الأمريكية	0,1	1,3	2,1
بريطانيا	0,0	0,7	2,7
البرازيل	9,0	8,7	3,4
الصين	1,4	2,0	1,6
البطالة (بالنسبة المئوية)			
العالم [2]	5,5	5,5	5,6
منطقة الأورو	10,9	10,0	9,1
الولايات المتحدة الأمريكية	5,3	4,9	4,4
بريطانيا	5,4	4,9	4,4
البرازيل	8,3	11,3	12,8
الصين	4,1	4,0	3,9
الاقتصاد الوطني [3]			
الحسابات والمجمعات الوطنية			
بسعر السنة السابقة (التغير السنوي) (%)			
الناتج الداخلي الخام	4,5	1,1	4,1
الناتج الداخلي الخام غير الفلاحي	3,7	3,1	2,7
القيمة المضافة غير الفلاحية	1,8	2,2	2,7
الضرائب على المنتجات الصافية من الدعم	18,1	8,8	2,8
الاستهلاك النهائي للأسر	2,2	3,7	3,5
الاستهلاك النهائي للإدارات العمومية	2,4	1,5	1,5
الاستثمارات	0,9	11,6	4,0
بالأسعار الجارية (بملايير الدراهم)			
الناتج الداخلي الخام	988,0	1.013,6	1.063,3
الدخل الوطني الإجمالي المتاح	1.043,3	1.074,4	1.124,8
الادخار الوطني الإجمالي (بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي)	28,8	28,4	28,9
نسبة الاستثمار (بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي)	30,8	32,6	32,6
الحاجيات / القدرات على التمويل	19,7-	43,3-	39,6-
الحاجيات / القدرات على التمويل (بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي)	2,0-	4,3-	3,7-

(*) أرقام مراجعة.

(**) أرقام مؤقتة.

(1) المصدر: آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي

(2) المصدر: منظمة العمل الدولية

(3) المصدر : المندوبية السامية للتخطيط.

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

جدول م 1 المؤشرات الاقتصادية الرئيسية (تابع)

(المبالغ بملايير الدراهم)

	2015	*2016	**2017
الاقتصاد الوطني			
سوق الشغل			
معدل النشاط (%)	-	47,0	46,7
صافي مناصب الشغل المحدثة	-	37.000-	86.000
معدل البطالة (%)	-	9,9	10,2
نسبة بطالة الشباب (15 إلى 24 سنة) في الوسط الحضري (%)	-	41,8	42,8
الأسعار			
التضخم	1,6	1,6	0,7
التضخم الأساسي	1,4	0,8	1,3
الحسابات الخارجية			
الصادرات الإجمالية (فوب)	218,0	225,7	248,5
الواردات الإجمالية (كاف)	372,2	410,6	437,3
الميزان التجاري(بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي)	15,6-	18,2-	17,8-
مداخيل الأسفار (التغيربالنسبة المئوية)	1,4-	5,0	11,9
مداخيل تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج (التغير بالنسبة المئوية)	4,8	4,0	5,7
رصيد حساب العمليات الجارية بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي	2,1-	4,2-	3,6-
مداخيل الاستثمارات المباشرة الأجنبية بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي	4,0	3,5	3,2
المالية العمومية (بالنسبة الناتج الداخلي الإجمالي)			
رصيد الميزانية(1)	4,2-	4,5-	3,6-
المبلغ الجاري للدين للخزينة (الدين المباشر)	63,7	64,9	65,1
المبلغ الجاري للدين الداخلي للخزينة	49,4	50,8	50,7
المبلغ الجاري للدين الخارجي العام	30,5	30,8	31,3
النقد والظروف النقدية			
السيولات البنكية	33,2-	14,7-	41,4-
سعر الفائدة الرئيسي(2) (بالنسبة المئوية)	2,50	2,25	2,25
أسعار الفائدة القروض(3) (بالنسبة المئوية)	5,70	5,24	5,52
سعر الفائدة ما بين البنوك(3) (بالنسبة المئوية)	2,51	2,27	2,28
الإحتياطات الدولية	222,1	249,2	240,9
الاحتياطيات الدولية الصافية بالأشهر من الواردات	6,0	6,2	5,7
القروض البنكية(التغيربالنسبة المئوية)	2,8	4,2	3,1
القروض البنكيةللوحدة غير المالية(التغيربالنسبة المئوية)	0,3	3,9	3,8
نسبة الديون المعلقة الأداء (بالنسبة المئوية)	7,3	7,5	7,5
الكتلة النقدية(م3) (بملايير الدراهم)	1.148,0	1.202,4	1.268,5
سعر الصرف الفعلي الحقيقي (التغير السنوي)	0,1	2,4	0,7-

(*) أرقام مراجعة.
(**) أرقام مؤقتة.
(1) بدون احتساب موارد الخوصصة.
(2) إلى متم شهر دجنبر.
(3)معدل المتوسط المرجح.
المصدر : المندوبية السامية للتخطيط، مكتب الصرف، وزارة الاقتصاد والمالية و بنك المغرب.

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

جدول م 1.2 الناتج الداخلي الإجمالي بأسعار السنة الماضية (الأساس 2007)

(التغيرات بالنسبة المئوية)

	2013	2014	2015	*2016	**2017
الناتج الداخلي الإجمالي	**4,5**	**2,7**	**4,5**	**1,1**	**4,1**
القطاع الأولي	**17,8**	**2,3-**	**11,5**	**12,5-**	**13,2**
الفلاحة، استغلال الغابات وأنشطة الخدمات ذات صلة	17,2	2,2-	11,9	13,7-	15,4
الصيد البحري	26,8	4,0-	7,3	1,1	8,3-
القطاع الثانوي	**0,6**	**3,5**	**1,8**	**1,0**	**3,1**
الصناعات الاستخراجية	1,2-	3,0	2,1-	0,1	16,5
الصناعات التحويلية	0,7-	4,1	2,3	0,7	2,2
الماء و الكهرباء	14,9	1,3	6,2	2,5	3,3
البناء والأشغال العمومية	1,6	2,6	0,7	1,6	0,7
القطاع الثالثي	**1,9**	**2,3**	**1,7**	**2,9**	**2,7**
التجارة	2,0-	1,6	0,5	5,2	2,6
الفنادق و المطاعم	4,7	2,2	1,3-	3,6	11,5
النقل	1,0	3,6	3,2	0,7	4,3
البريد و الاتصالات	2,9	5,2	2,8	6,9	0,7
الأنشطة المالية والتأمين	0,2	2,5	2,6	0,2	3,6
العقارات والتأجير والخدمات للشركات	1,5	2,7	4,2	4,4	4,0
الإدارات العمومية والضمان الاجتماعي	3,7	2,5	0,5	1,6	3,1
التعليم والصحة والعمل الاجتماعي	5,0	1,4	0,1	1,4	2,1-
خدمات أخرى غير مالية	2,9	0,2	3,4	3,0	1,0
القيمة المضافة غير الفلاحية	**1,8**	**2,7**	**1,8**	**2,2**	**2,7**
القيمة المضافة الإجمالية	**3,7**	**2,0**	**3,0**	**0,1**	**4,3**
صافي الضرائب من الإعانات على المنتجات	**14,6**	**9,7**	**18,1**	**8,8**	**2,8**

(*) أرقام مراجعة.
(**) أرقام مؤقتة.
المصدر : المندوبية السامية للتخطيط.

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

جدول م 2.2 الناتج الداخلي الإجمالي حسب فروع النشاط الاقتصادي

(بالأسعار الجارية)

(بملايين الدراهم)

	2013	2014	2015	*2016	**2017
الناتج الداخلي الإجمالي	**897.923**	**925.376**	**987.950**	**1.013.559**	**1.063.297**
القطاع الأولي	**120.228**	**107.905**	**124.759**	**121.556**	**131.623**
الفلاحة، استغلال الغابات وأنشطة الخدمات ذات صلة	112.195	99.167	114.841	110.550	120.297
الصيد البحري	8.033	8.738	9.918	11.006	11.326
القطاع الثانوي	**234.973**	**245.138**	**257.796**	**263.384**	**277.798**
الصناعات الاستخراجية	30.027	22.691	22.692	20.639	24.324
الصناعات التحويلية	139.296	152.599	159.425	159.864	167.330
الماء و الكهرباء	15.269	16.272	21.095	24.988	27.014
البناء والأشغال العمومية	50.381	53.576	54.584	57.893	59.130
القطاع الثالثي	**463.212**	**477.665**	**491.424**	**509.991**	**531.184**
التجارة	75.832	77.157	76.968	81.735	84.268
الفنادق و المطاعم	19.728	20.998	21.175	22.489	26.656
النقل	30.524	32.679	36.290	37.762	40.863
البريد و الاتصالات	23.017	22.203	21.298	21.244	21.163
الأنشطة المالية والتأمين	42.989	44.003	46.868	46.119	48.025
العقارات والتأجير والخدمات للشركات	95.063	98.513	102.832	109.473	115.250
الإدارات العمومية والضمان الاجتماعي	84.200	88.038	90.630	93.491	98.069
التعليم والصحة والعمل الاجتماعي	79.318	81.053	81.816	83.603	82.565
خدمات أخرى غير مالية	12.541	13.021	13.547	14.075	14.325
القيمة المضافة غير الفلاحية	**706.218**	**731.541**	**759.138**	**784.381**	**820.308**
القيمة المضافة الإجمالية	**818.413**	**830.708**	**873.979**	**894.931**	**940.605**
صافي الضرائب من الإعانات على المنتجات	**79.510**	**94.668**	**113.971**	**118.628**	**122.692**

(*) أرقام مراجعة.
(**) أرقام مؤقتة.
المصدر : المندوبية السامية للتخطيط.

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

جدول م 3.2 حساب السلع والخدمات

(بالأسعار الجارية)

(بملايين الدراهم)

	2013	2014	2015	2016*	2017**	التغير % 2016*/2015	التغير % 2017**/2016
الموارد							
الناتج الداخلي الإجمالي	897.923	925.376	987.950	1.013.559	1.063.297	2,6	4,9
واردات السلع والخدمات	424.205	436.221	418.871	460.613	495.717	10,0	7,6
الاستعمالات							
نفقات الاستهلاك النهائي للأسر	533.903	550.793	562.842	585.359	610.693	4,0	4,3
نفقات الاستهلاك النهائي للإدارات العمومية	178.309	184.303	190.450	195.644	201.198	2,7	2,8
نفقات الاستهلاك النهائي للمؤسسات غير الربحية	4.242	4.923	5.424	5.845	6.007	7,8	2,8
التكوين الإجمالي للرأسمال الثابت	276.496	276.237	280.271	303.237	302.226	8,2	0,3-
التغير في المخزونات	34.860	24.861	24.027	27.564	44.284	14,7	60,7
صادرات السلع والخدمات	294.318	320.480	343.807	356.523	394.606	3,7	10,7

(*) أرقام مراجعة.
(**) أرقام مؤقتة.
المصدر : المندوبية السامية للتخطيط.

جدول م 4.2 الدخل الوطني الإجمالي المتاح وتخصيصه

(بالأسعار الجارية)

(بملايين الدراهم)

	2013	2014	2015	2016**	2017**	التغير % 2016*/2015	التغير % 2017**/2016
الدخل الوطني الإجمالي المتاح	**958.628**	**985.064**	**1.043.299**	**1.074.399**	**1.124.759**	**3,0**	**4,7**
الناتج الداخلي الإجمالي	897.923	925.376	987.950	1.013.559	1.063.297	2,6	4,9
الدخل و التحويلات الخارجية الصافية	12.243 -	21.677 -	18.895 -	18.816-	23.042-	0,4-	22,5
الدخل الوطني الإجمالي	885.680	903.699	969.055	994.743	1.040.255	2,7	4,6
التحويلات الجارية المتأتية من الخارج	72.948	81.365	74.244	79.656	84.504	7,3	6,1
الدخل الوطني الإجمالي المتاح	**958.628**	**985.064**	**1.043.299**	**1.074.399**	**1.124.759**	**3,0**	**4,7**
نفقات الاستهلاك النهائي	716.454	740.019	758.716	786.848	817.898	3,7	3,9
للأسر	533.903	550.793	562.842	585.359	610.693	4,0	4,3
للإدارات العمومية	178.309	184.303	190.450	195.644	201.198	2,7	2,8
للمؤسسات الغير الربحية	4.242	4.923	5.424	5.845	6.007	7,8	2,8
التوفير الوطني الإجمالي	242.174	245.045	284.583	287.551	306.861	1,0	6,7

(*) أرقام مراجعة.
(**) أرقام مؤقتة.
المصدر : المندوبية السامية للتخطيط.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

جدول م 5.2 الاستثمار و التوفير

(بالأسعار الجارية)

(بملايين الدراهم)

	2013	2014	2015	*2016	**2017	التغير % *2016/2015	التغير % **2017/2016
الموارد							
التوفير الوطني الإجمالي	242.174	245.045	284.583	287.551	306.861	1,0	6,7
تحويلات صافية بالرساميل المتلقاة	1-	19	9	0	0	-	-
الاستعمالات							
التكوين الإجمالي للرأسمال الثابت	276.496	276.237	280.271	303.237	302.226	8,2	0,3-
التغير في المخزونات	34.860	24.861	24.027	27.564	44.284	14,7	60,7
قدرة\حاجيات التمويل	69.183 -	56.034 -	19.706 -	43.250 -	39.649-	119,5	8,3-

(*) أرقام مراجعة.

(**) أرقام مؤقتة.

المصدر : المندوبية السامية للتخطيط.

جدول م 6.2 الفلاحة

(المساحة بالألف هكتار / الإنتاج بملايين قنطار،و المردود بقنطار/هكتار)

	الموسم الفلاحي 2015 - 2016			الموسم الفلاحي 2016 - 2017		
	المساحة	الإنتاج	المردود	المساحة	الإنتاج	المردود
الحبوب الرئيسية	**3.621**	**33,5**	**9,3**	**5.385**	**95,6**	**17,7**
القمح الطري	1.576	18,6	11,8	2.296	48,9	21,3
القمح الصلب	838	8,7	10,4	1.087	22,0	20,2
الشعير	1.208	6,2	5,1	2.001	24,7	12,3
القطاني	**231,0**	**1,1**	**4,7**	**305,5**	**2,7**	**8,8**
زراعات الخضر	**218,5**	**65,7**	**300,9**	**253**	**74,3**	**293,2**

المصدر: وزارة الفلاحة والصيد البحري و التنمية القروية و المياه و الغابات.

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

جدول م 7.2 الصيد البحري

(بآلاف الأطنان)

	*2016	**2017
الصيد الساحلي	**1.383**	**1.311**
استهلاك المنتجات الطرية	**323**	**327**
التحويل	**1059**	**983**
المصبرات	232	234
دقيق وزيت السمك	172	92
التجميد	656	657

(*) أرقام مراجعة.
(**) أرقام مؤقتة.
المصدر: وزارة الفلاحة والصيد البحري و التنمية القروية و المياه و الغابات.

جدول م 8.2 إنتاج الطاقة

(جيكاواط الساعة)

	2014	2015	*2016	**2017	التغير % **2017/2016
الإنتاج المحلي الصافي (1)	**27.647**	**29.604**	**30.395**	**31.482**	**3,6**
الطاقة الحرارية	23.988	25.048	25.652	26.616	3,8
الطاقة المائية	2.033	2.282	1.662	1.565	5,9-
الطاقة الريحية	1.774	2.380	2.858	2.898	1,4
الواردات	**6.138**	**5.138**	**5.289**	**6.058**	**14,5**

(1) يتم حساب الفارق بين الإنتاج المحلي الصافي ومجموع الإنتاج حسب المصدر عن طريق مقاصة مساهمة الأطراف الوطنية الأخرى من جهة، والطاقة الكهربائية التي تستعملها محطات تحويل الطاقة عن طريق الضخ وملحقات محطات الضخ التابعة لشبكات توزيع الطاقة ذات الجهد العالي والجهد العالي جدا، من جهة أخرى.
(*) أرقام مراجعة.
(**) أرقام مؤقتة.
المصدر : المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

جدول م 9.2 مؤشرات الإنتاج الصناعي

(الأساس 100: 2010)

القطاع و الفرع	2016	2017	التغير % 2017/2016
الصناعات الاستخراجية	**101,9**	**122,4**	**20,1**
المعادن الحديدية	105,6	106,7	1,0
صناعات استخراجية أخرى	101,7	124,7	22,6
الصناعات التحويلية باستثناء تكرير النفط	**110,7**	**113,0**	**2,1**
صناعات غذائية	117,4	120,4	2,6
صناعة التبغ	111,7	111,5	0,2-
صناعة النسيج	95,1	95,8	0,7
صناعة الملابس و الفرو	108,6	114,9	5,8
صناعة الجلد والأحذية	82,3	81,9	0,5-
نجارة الخشب وصناعة مواد من الخشب	83,8	81,4	2,9-
صناعة الورق والورق المقوى	95,8	95,1	0,7-
نشر، طباعة واستنساخ	124,7	127,9	2,6
صناعة كيماوية	121,7	129,6	6,5
صناعة المطاط والبلاستيك	106,9	106,6	0,3-
صناعة منتوجات أخرى غير معدنية	94,0	92,8	1,3-
صناعة المواد المعدنية	99,7	92,4	7,3-
تحويل المواد المعدنية	111,9	110,7	1,1-
صناعة الآلات والتجهيزات	98,0	101,5	3,6
صناعة الآلات والأجهزة الكهربائية	95,8	92,5	3,4-
صناعة أجهزة الراديو ،التلفزة والاتصال	114,7	116,8	1,8
صناعة أجهزة الطب والدقة والنظر وصناعة الساعات	176,2	173,1	1,8-
صناعة السيارات والهياكل	129,4	135,1	4,4
صناعة وسائل أخرى للنقل	138,8	153,2	10,4
صناعة الأثاث وصناعات مختلفة	87,3	87,1	0,2-
الكهرباء	**132,8**	**136,5**	**2,8**

المصدر : المندوبية السامية للتخطيط.

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

جدول م 10.2 السياحة

(بالوحدة)

	2015	2016	2017	التغير % 2017-2016
مجموع السياح الوافدين	**10.176.762**	**10.331.731**	**11.349.347**	**9,8**
السياح الأجانب	**5.151.704**	**5.103.204**	**5.864.920**	**14,9**
دول الاتحاد الأوروبي	**3.825.869**	**3.621.872**	**4.104.559**	**13,3**
فرنسا	1.563.568	1.449.757	1.614.011	11,3
إسبانيا	626.896	615.720	710.730	15,4
ألمانيا	286.328	260.255	331.185	27,3
المملكة المتحدة	504.475	458.561	486.262	6,0
إيطاليا	227.961	219.334	246.313	12,3
دول أخرى أوروبية	**297.133**	**307.783**	**373.145**	**21,2**
أمريكا	**333.008**	**379.454**	**480.371**	**26,6**
الولايات المتحدة	181.468	197.858	254.531	28,6
كندا	82.837	96.436	111.394	15,5
البرازيل	25.684	32.447	44.736	37,9
الشرق الأوسط[1]	**198.229**	**208.655**	**203.499**	**2,5-**
المغرب العربي	**195.214**	**209.823**	**207.885**	**0,9-**
إفريقيا	**162.834**	**179.105**	**200.311**	**11,8**
آسيا	**105.125**	**162.190**	**252.381**	**55,6**
بلدان أخرى	**34.292**	**34.322**	**42.769**	**24,6**
المغاربة المقيمون بالخارج	**5.025.058**	**5.228.527**	**5.484.427**	**4,9**

(1) بما فيها مصر.

المصدر : وزارة السياحة و النقل الجوي و الصناعة التقليد ية والاقتصاد الاجتماعي.

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

جدول م 1.3 مؤشرات الشغل والبطالة

(السكان بالآلاف والمعدلات بالنسب المئوية)

	الوسط الحضري			الوسط القروي			المستوى الوطني		
	*2016	2017	تغير مطلق 2017/2016	*2016	2017	تغير مطلق 2017/2016	*2016	2017	تغير مطلق 2017/2016
السكان البالغون 15 سنة فما فوق	**15.840**	**16.244**	**404,0**	**9.238**	**9.289**	**51,0**	**25.078**	**25.533**	**455**
السكان النشيطون البالغون 15 سنة فما فوق	**6.806**	**6.887**	**81,0**	**4.974**	**5.028**	**54,0**	**11.780**	**11.915**	**135**
السكان النشيطون المشتغلون	5.840	5.872	32,0	4.773	4.827	54,0	10.613	10.699	86
السكان النشيطون العاطلون	966	1.015	49,0	201	201	0,0	1.167	1.216	49
معدل النشاط [1]	**43,0**	**42,4**	**0,6-**	**53,8**	**54,1**	**0,3**	**47,0**	**46,7**	**0,3-**
معدل البطالة	**14,2**	**14,7**	**0,5**	**4,0**	**4,0**	**0,0**	**9,9**	**10,2**	**0,3**
حسب الجنس									
ذكور	11,4	11,8	0,4	4,4	4,3	0,1-	8,6	8,8	0,2
إناث	24,0	25,0	1,0	3,1	3,1	0,0	14,1	14,7	0,6
حسب فئات السن									
15 إلى 24 سنة	41,8	42,8	1,0	11,2	11,4	0,2	25,8	26,5	0,7
25 إلى 34 سنة	20,9	21,6	0,7	5,2	5,0	0,2-	15,1	15,4	0,3
35 إلى 44 سنة	6,7	7,0	0,3	2,0	1,9	0,1-	4,9	5,1	0,2
45 سنة فما فوق	3,6	3,7	0,1	1,0	0,9	0,1-	2,4	2,5	0,1
حسب المستوى التعليمي									
غير الحاصلين على شهادة	6,3	6,7	0,4	2,1	1,9	0,2-	3,8	3,8	0,0
الحاصلون على شهادة	19,4	19,6	0,2	10,8	10,7	0,1-	17,6	17,9	0,3

(1) نسبة السكان النشيطين البالغين 15 سنة فما فوق على السكان البالغين 15سنة فما فوق.

(*) تم تحديث الأرقام بعد تعديل منهجية البحث الوطني على التشغيل ، عندما تم نشر نتائج العام 2017

المصدر : المندوبية السامية للتخطيط..

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

جدول م 2.3 تطور التشغيل حسب فروع النشاط الاقتصادي[1]

(بالآلاف)

	السنوات		التغيرات	
	2016	2017	مطلق	بالنسبة المئوية
المجموع	**10.613**	**10.699**	**86**	**0,8**
الفلاحة، الغابة والصيد البحري	4.036	4.078	42	1,0
الصناعات (بما فيها الصناعة التقليدية)	1.205	1.212	7	0,6
البناء والأشغال العمومية	1.037	1.048	11	1,1
الخدمات	4.325	4.351	26	0,6

(1) يهم تشغيل الأشخاص، البالغين 15 سنة فما فوق.

النتائج السنوية الأولى لنشاط سوق الشغل والبطالة ، المندوبية السامية للتخطيط

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

جدول م 1.4 التضخم

(التغير السنوي)

(الأساس 100: 2006)

السنوات و الشهور	التضخم	المواد الغذائية والمشروبات غير الكحولية	المشروبات الكحولية، التبغ والمنشطات	الملابس والأحذية	المسكن، الماء، الغاز ومحروقات أخرى	الأثاث والمعدات المنزلية وأدوات الصيانة اليومية للمساكن	الصحة	النقل	التواصل	الترفيه والثقافة	التعليم	المطاعم والفنادق	سلع وخدمات مختلفة
2013	1,9	2,2	5,4	1,6	1,1	0,2	0,9	3,2	9,2-	0,4	5,5	3,2	1,3
2014	0,4	1,2-	1,7	2,1	2,5	0,8	0,2-	2,6	4,6-	0,9-	3,4	2,5	1,2
2015	1,6	2,6	4,0	0,6	3,3	0,3	0,3-	3,2-	0,2	0,3	2,9	2,3	0,6
2016	1,6	2,8	1,5	1,1	1,0	0,6	0,3	0,1-	0,2-	1,6	2,3	2,5	0,2
2017	0,7	0,0	1,1	1,4	1,2	0,5	0,7	1,7	0,2-	0,5	2,7	3,2	0,8
2017 يناير	2,1	2,9	0,0	1,0	1,1	0,6	0,3	3,6	0,2-	1,6	2,9	2,5	0,4
فبراير	1,6	1,7	0,1	1,3	1,1	0,7	0,5	3,8	0,2-	1,1	2,9	3,1	0,4
مارس	0,1	1,8-	0,1	1,3	1,1	0,7	0,8	3,3	0,2-	1,2	2,9	3,9	0,4
أبريل	0,3	1,1-	0,1	1,1	1,1	0,6	0,8	2,1	0,2-	0,6	2,9	4,0	0,6
ماي	0,3	0,6-	0,1	1,2	1,1	0,5	0,6	0,9	0,2-	0,6	2,9	3,1	0,9
يونيو	0,3	0,7-	0,1	1,6	1,1	0,5	0,7	0,1-	0,2-	0,3	2,9	3,2	0,9
يوليوز	0,1-	1,6-	2,1	1,5	1,1	0,5	0,7	0,2-	0,2-	0,4	2,9	2,9	0,7
غشت	0,3	1,3-	2,1	1,5	1,1	0,6	0,8	1,3	0,2-	0,2	2,9	3,1	0,8
شتنبر	0,4	0,9-	2,1	1,6	1,2	0,5	0,8	1,2	0,2-	0,2	2,3	3,3	1,0
أكتوبر	0,6	0,4-	2,1	1,6	1,4	0,5	0,9	1,2	0,0	0,2	2,1	3,2	0,9
نونبر	1,3	1,3	2,1	1,7	1,2	0,5	0,9	1,5	0,0	0,2	2,0	3,0	1,0
دجنبر	1,9	2,7	2,1	1,5	1,2	0,5	0,9	1,3	0,0	0,2	2,0	2,8	1,0

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

جدول م 2.4 التضخم الأساسي

(التغير السنوي)

(الأساس 100: 2006)

السنوات و الشهور	المنتجات الغذائية مستبعدة من التضخم الأساسي	الوقود ومواد التشحيم	المنتجات المقننة السعر	التضخم الأساسي											
				المقياس العام	المنتجات الغذائية المدرجة في التضخم الأساسي	الملابس والأحذية	المسكن الماء الغاز ومحروقات أخرى (2)	الأثاث والمعدات المنزلية وأدوات الصيانة اليومية للمساكن	الصحة (2)	النقل (1)	التواصل	الترفيه والثقافة (1)	التعليم	المطاعم والفنادق	سلع وخدمات مختلفة (2)
2013	3,3	8,0	1,3	1,5	1,6	1,6	2,2	0,2	0,9	1,2	9,2-	0,5	5,5	3,2	1,6
2014	5,6-	7,0	1,6	1,2	1,0	2,1	1,7	0,8	2,6	1,1	4,6-	0,9-	3,4	2,5	1,5
2015	4,3	16,1-	2,7	1,4	1,8	0,6	1,1	0,3	1,0	0,3	0,2	0,3	2,9	2,3	0,7
2016	7,5	1,7-	0,7	0,8	0,6	1,1	1,0	0,6	1,0	0,2	0,2-	1,6	2,3	2,5	0,3
2017	3,1-	8,8	0,8	1,3	1,6	1,4	1,1	0,5	2,4	0,4-	0,2-	0,6	2,7	3,2	0,9
2017 يناير	6,3	19,4	0,7	1,2	1,6	1,0	1,0	0,6	0,2	0,3-	0,2-	1,7	2,9	2,5	0,6
فبراير	1,9	20,8	0,7	1,3	1,7	1,3	0,9	0,7	2,4	0,4-	0,2-	1,2	2,9	3,1	0,5
مارس	9,1-	18,5	0,8	1,5	1,9	1,3	0,9	0,7	2,6	0,8-	0,2-	1,3	2,9	3,9	0,6
أبريل	7,5-	11,2	0,7	1,6	2,1	1,1	1,1	0,6	2,6	0,5-	0,2-	0,6	2,9	4,0	0,8
ماي	5,3-	6,5	0,6	1,4	1,9	1,2	1,1	0,5	2,6	0,8-	0,2-	0,6	2,9	3,1	1,0
يونيو	5,7-	1,3	0,6	1,5	2,0	1,6	1,1	0,5	2,8	0,8-	0,2-	0,3	2,9	3,2	1,0
يوليوز	7,5-	0,4	0,9	1,3	1,5	1,5	1,1	0,5	2,6	0,7-	0,2-	0,4	2,9	2,9	0,8
غشت	6,2-	6,6	0,9	1,2	1,3	1,5	1,2	0,6	2,3	0,5-	0,2-	0,2	2,9	3,1	1,0
شتنبر	5,1-	5,8	0,9	1,2	1,5	1,6	1,2	0,5	2,3	0,3-	0,2-	0,2	2,3	3,3	1,3
أكتوبر	3,8-	5,5	0,9	1,3	1,5	1,6	1,5	0,5	2,7	0,0	0,0	0,2	2,1	3,2	1,2
نونبر	1,5	6,6	0,9	1,2	1,3	1,7	1,3	0,5	2,7	0,1	0,0	0,2	2,0	3,0	1,3
دجنبر	5,8	6,7	0,9	1,1	1,3	1,5	1,4	0,5	2,7	0,4-	0,0	0,2	2,0	2,8	1,2

(1) باستثناء المنتجات والخدمات المقننة السعر والوقود ومواد التشحيم.
(2) دون احتساب المواد والخدمات المقننة السعر.
المصدر : محسوب على أساس معطيات المندوبية السامية للتخطيط.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

جدول م 3.4 تغيرات مؤشر أسعار السلع التجارية وغير التجارية (على أساس سنوي)

السنوات	أسعار السلع التجارية	أسعار السلع غير التجارية
2013(*)	1,3	1,7
2014(*)	1,3	1,0
2015(*)	1,4	1,3
2016(*)	0,6	1,1
2017(*)	0,9	1,8
2017 (*) يناير	1,1	1,3
فبراير	1,2	1,6
مارس	1,0	2,0
أبريل	1,1	2,1
ماي	0,8	2,0
يونيو	0,9	2,0
يوليوز	0,9	1,7
غشت	0,8	1,7
شتنبر	0,8	1,9
أكتوبر	0,9	1,8
نونبر	0,9	1,6
دجنبر	0,8	1,6

المصدر : محسوب على أساس معطيات المندوبية السامية للتخطيط.
(*) أرقام مراجعة.

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

جدول م 4.4 مؤشرات أسعار الإنتاج الصناعي

(الأساس 100: 2010)

	المتوسط السنوي 2016	2017				المتوسط السنوي 2017	التغير %	
		الفصل الأول	الفصل الثاني	الفصل الثالث	الفصل الرابع		2016/2015	2017/2016
صناعة النسيج	100,3	99,1	99,0	99,2	99,2	99,1	0,1	1,2-
صناعة الأثاث	105,4	107,4	107,7	107,7	108,9	107,9	0,2-	2,4
صناعات تحويلية أخرى	101,9	102,3	102,7	102,7	102,7	102,6	0,0	0,7
صناعات وسائل النقل الأخرى	100,4	100,4	100,4	100,4	100,4	100,4	0,0	0,0
صناعة السيارات	99,7	99,1	99,0	99,0	99,0	99,0	0,2-	0,7-
صناعة الآلات وتجهيزات غير مصنفة في موضع آخر	103,1	103,1	103,1	103,1	103,0	103,1	0,1	0,0
صنع الأجهزة الكهربائية	101,8	101,7	102,6	105,8	109,0	104,8	3,1-	2,9
نجارة الخشب وصنع منتجات من الخشب والفلين عدا الأثاث وصناعة منتجات من القصب والحلفاء	114,9	114,3	114,3	114,6	114,9	114,5	0,7	0,3-
صنع تجهيزات معلوماتية ومنتجات الكترونية وبصرية	101,0	101,2	102,1	101,1	100,3	101,2	0,1-	0,2
صنع منتجات معدنية باستثناء الآلات والمعدات	98,7	99,6	101,1	101,5	101,7	101,0	0,3-	2,3
التعدين	101,7	101,9	102,2	102,0	102,3	102,1	2,2-	0,4
صنع منتجات أخرى غير معدنية	106,7	105,7	107,3	108,4	108,2	107,4	0,7-	0,7
صناعة كيماوية	111,1	113,4	113,3	113,5	113,6	113,4	0,2-	2,1
صناعة الأد وية	94,9	94,9	94,5	94,5	94,5	94,6	0,7-	0,3-
صناعة الملابس	106,9	107,3	106,5	106,3	107,4	106,9	0,8	0,0
الطباعة ونسخ التسجيلات	103,5	103,5	103,5	103,5	103,5	103,5	0,0	0,0
صنع الورق والورق المقوى	97,9	98,0	98,1	98,2	98,2	98,1	2,3-	0,2
صنع منتجات من المطاط والبلاستيك	114,3	113,9	113,9	113,5	113,4	113,7	2,6	0,5-
صناعة الجلد والأحذية باستثناء الملابس الجلدية	108,1	110,8	111,1	111,2	111,1	111,0	0,1	2,7
الصناعات الغذائية	107,4	107,9	107,3	107,8	107,9	107,7	0,4-	0,3
صنع منتجات التبغ	117,0	117,0	117,0	117,0	117,0	117,0	2,4	0,0
صناعة المشروبات	116,6	116,6	116,7	116,6	116,6	116,6	0,0	0,0
المقياس العام باستثناء التكرير	**106,3**	**106,7**	**106,8**	**107,1**	**107,3**	**107,0**	**0,4-**	**0,7**

المصدر : المندوبية السامية للتخطيط.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

جدول م 1.5 الواردات حسب أبرز المنتجات

(الوزن بآلاف الأطنان؛ القيمة بملايين الدراهم)

	2016*		2017**		التغير				النسبة ب% 2017***	
	الوزن	القيمة	الوزن	القيمة	الوزن		القيمة		الوزن	القيمة
					مطلق	%	مطلق	%		
إجمالي الواردات	**53.455**	**410.584**	**52.961**	**437.277**	**493,8-**	**0,9-**	**26.693,6**	**6,5**	**100**	**100**
أغذية، مشروبات و تبغ	**13.204**	**44.600**	**10.459**	**42.525**	**2.745,5-**	**20,8-**	**2.074,5-**	**4,7-**	**19,7**	**9,7**
قمح	6.288	12.783	3.630	8.341	2.658,1-	42,3-	4.442,0-	34,7-	34,7	19,6
السكر الخام أو المكرر	1.061	4.628	1.163	4.951	101,6	9,6	322,3	7,0	11,1	11,6
الذرة	2.029	3.908	2.380	4.414	350,9	17,3	506,9	12,9	22,8	10,4
كسب و مخلفات أخرى من الصناعات الغذائية	1.870	4.519	1.827	4.274	43,0-	2,3-	245,2-	5,4-	17,5	10,0
شاي	68	1.958	73	2.142	5,0	7,4	183,8	9,4	0,7	5,0
مواد غذائية أخرى	1.888	16.803	1.387	18.403	501,8-	26,6-	1.600,4	9,5	13,3	43,3
الطاقة والمحروقات	**20.589**	**54.507**	**21.639**	**69.466**	**1.050,2**	**5,1**	**14.959,1**	**27,4**	**40,9**	**15,9**
الغازوال وزيوت الوقود	7.048	26.145	7.566	34.291	517,8	7,3	8.146,1	31,2	35,0	49,4
غاز البترول ومحروقات أخرى	3.594	11.102	3.637	13.789	43,1	1,2	2.686,8	24,2	16,8	19,9
زيوت بترولية ومواد تشحيم	912	5.360	1.036	6.781	124,2	13,6	1.421,1	26,5	4,8	9,8
الفحم؛ فحم الكوك ووقود صلبة مماثلة	7.951	5.207	8.338	6.024	387,2	4,9	816,6	15,7	38,5	8,7
طاقة كهربائية	0	2.312	0	3.526	0,0	-	1.213,8	52,5	0,0	5,1
مواد طاقية أخرى	1.084	4.380	1.062	5.055	22,1-	2,0-	674,6	15,4	4,9	7,3
منتجات خام من أصل نباتي وحيواني	**1.737**	**11.655**	**1.796**	**12.993**	**58,8**	**3,4**	**1.337,7**	**11,5**	**3,4**	**3,0**
زيت الصوجا الخام أو المكرر	452	3.472	502	3.928	49,4	10,9	456,5	13,1	27,9	30,2
خشب خام	745	2.674	702	2.591	42,5-	5,7-	82,9-	3,1-	39,1	19,9
الحبوب و الفواكه الزيتية	93	1.086	67	1.062	26,2-	28,2-	24,4-	2,2-	3,7	8,2
المنتجات الحيوانية غير الصالحة للأكل	16	564	17	746	1,9	12,1	181,5	32,2	1,0	5,7
قطن	10	154	9	175	0,5-	4,9-	20,9	13,6	0,5	1,3
منتجات خام من أصل نباتي وحيواني أخرى	421	3.705	498	4.491	76,7	18,2	786,1	21,2	27,7	34,6
المنتجات الخام من أصل معدني	**5.626**	**6.183**	**6.360**	**7.724**	**734,2**	**13,0**	**1.541,1**	**24,9**	**12,0**	**1,8**
الكبريت الخام وغير المكرر	4.975	4.393	5.467	5.002	491,9	9,9	609,0	13,9	85,9	64,8
الخردة والنفايات وبقايا النحاس و الصلب و الحديد و الفولاذ وغيرها	312	746	518	1.499	206,1	66,1	752,9	100,9	8,1	19,4
خيوط النسيج	36	508	34	510	1,2-	3,3-	1,7	0,3	0,5	6,6
الرمل و الكوارتز و الكاولين أنواع أخرى من الطين	150	157	150	155	0,1-	0,1-	1,9-	1,2-	2,4	2,0
المطاط الصناعي	6	96	6	139	0,7	12,5	43,5	45,4	0,1	1,8
منتجات خام من أصل معدني أخرى	148	282	185	417	36,8	24,9	135,8	48,2	2,9	5,4

(*) أرقام مراجعة.

(**) أرقام مؤقتة.

(***) يمثل حصة كل منتج ضمن مجموعة الاستخدام الخاصة به

المصدر : مكتب الصرف

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

جدول م 1.5 الواردات حسب أبرز المنتجات (تابع)

(الوزن بآلاف الأطنان؛ القيمة بملايين الدراهم)

	*2016		**2017		التغير				البنية ب% ***2017	
					الوزن		القيمة			
	الوزن	القيمة	الوزن	القيمة	مطلق	%	مطلق	%	الوزن	القيمة
أنصاف المنتوجات	**9.833**	**91.565**	**10.221**	**95.552**	**388,4**	**3,9**	**3.987,3**	**4,4**	**19,3**	**21,9**
البلاستيك والمدائن المتنوعة	714	11.517	787	13.050	73,1	10,2	1.532,7	13,3	7,7	13,7
المواد الكيميائية	2.157	9.232	2.356	10.507	199,1	9,2	1.275,2	13,8	23,1	11,0
الورق والورق المقوى	561	5.801	568	5.900	7,1	1,3	99,0	1,7	5,6	6,2
أسلاك و قضبان و قطع مجنبة من النحاس	64	3.387	66	4.022	2,1	3,3	635,4	18,8	0,7	4,2
الأمونياك	1.041	2.811	1.448	4.008	406,3	39,0	1.196,9	42,6	14,2	4,2
أسلاك وقضبان وقطع مجنبة من الحديد أو الفولاذ غير السبيكة	639	3.678	576	3.429	63,0-	9,9-	249,5-	6,8-	5,6	3,6
الصفائح المجنبة الحديدية أو الفولاذية غير السبيكة	431	3.359	376	3.317	55,1-	12,8-	41,3-	1,2-	3,7	3,5
الأسمدة الطبيعية والكيميائية	753	2.356	1.015	2.822	262,1	34,8	465,6	19,8	9,9	3,0
منتجات نصف مصنعة من الحديدأو الفولاذ غير السبيكة.	1.185	3.805	618	2.721	567,9-	47,9-	1.084,7-	28,5-	6,0	2,8
اكسسوارات الأنابيب والبناء المعدني	141	4.836	91	2.519	50,3-	35,7-	2.316,9-	47,9-	0,9	2,6
المكونات الإلكترونية (الترانزستورات)	1	1.942	1	1.995	0,0	3,6	52,6	2,7	0,0	2,1
منتجات نصف مصنعة أخرى	2.145	38.841	2.320	41.264	175,0	8,2	2.422,4	6,2	22,7	43,2
مواد التجهيز الفلاحي	**34**	**1.750**	**40**	**2.100**	**6,3**	**18,4**	**349,5**	**20,0**	**0,1**	**0,5**
أدوات الحرث و الجرارات الآلية	12	788	14	962	2,2	18,5	173,8	22,1	35,3	45,8
الأدوات والآلات الفلاحية	22	954	26	1.126	3,9	17,7	172,7	18,1	64,2	53,6
منتجات التجهيز الفلاحي الأخرى	0	8	0	11	0,2	350,8	3,0	35,4	0,5	0,5
مواد التجهيز الصناعي	**910**	**101.922**	**892**	**106.544**	**17,8-**	**2,0-**	**4.622,8**	**4,5**	**1,7**	**24,4**
الأسلاك والكابلات وغيرها من الموصلات المعزولة للكهرباء	55	8.728	56	9.356	1,4	2,6	628,0	7,2	6,3	8,8
آلات وأجهزة متنوعة	72	7.019	88	8.958	16,2	22,6	1.939,4	27,6	9,9	8,4
اجهزة لقطع أو توصيل الدوائر الكهربائية والمقاومات	29	8.492	25	8.635	-3,6-	12,6-	142,6	1,7	2,8	8,1
محركات المكبس و محركات أخرى وأجزاؤها (معدات صناعية)	81	8.100	83	8.295	1,4	1,7	195,5	2,4	9,3	7,8
أجزاء من الطائرات وغيرها من العربات الجوية أو الفضائية	2	3.316	3	5.438	0,8	35,4	2.121,7	64,0	0,4	5,1
السيارات النفعية	63	4.721	68	5.249	5,1	8,0	528,1	11,2	7,7	4,9

(*) أرقام مراجعة.
(**) أرقام مؤقتة.
(***) يمثل حصة كل منتج ضمن مجموعة الاستخدام الخاصة به
المصدر : مكتب الصرف

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

جدول م 1.5 الواردات حسب أبرز المنتجات (تابع)

(الوزن بآلاف الأطنان؛ القيمة بملايين الدراهم)

	2016*		2017**		التغير				البنية ب% 2017***	
	الوزن	القيمة	الوزن	القيمة	الوزن		القيمة		الوزن	القيمة
					مطلق	%	مطلق	%		
المضخات والضواغط	22	2.632	45	3.925	23,0	103,6	1.292,7	49,1	5,1	3,7
الضمادات والإطارات	58	2.786	64	3.030	6,2	10,8	244,3	8,8	7,2	2,8
آلات معالجة البيانات الآلية وأجزائها	3	2.580	3	2.207	0,2-	7,2-	373,3-	14,5-	0,3	2,1
آلات فرز ، سحق ، طحن أو تكتل	20	1.048	18	836	1,6-	7,8-	212,4-	20,3-	2,1	0,8
قطع غيار وقطع غيار للسيارات الصناعية	9	430	8	430	0,8-	9,5-	0,2-	0,0	0,9	0,4
غيرها من منتجات المعدات الصناعية الجاهزة	495	52.071	430	50.188	65,8-	13,3-	1.883,6-	3,6-	48,2	47,1
المنتجات النهائية للاستهلاك	**1.522**	**98.321**	**1.553**	**100.259**	**31,6**	**2,1**	**1.937,9**	**2,0**	**2,9**	**22,9**
السيارات السياحية	201	21.030	200	21.140	1,2-	0,6-	110,0	0,5	12,8	21,1
قطع غيار وأجزاء السيارات السياحية	265	16.307	240	14.544	24,6-	9,3-	1.763,2-	10,8-	15,5	14,5
أقمشة وخيوط من الياف اصطناعية	60	6.589	64	7.113	3,3	5,5	524,3	8,0	4,1	7,1
الأدوية والمستحضرات الصيدلانية الأخرى	9	5.873	8	6.141	0,3-	4,0-	267,8	4,6	0,5	6,1
منتجات أخرى من مواد بلاستيكية	76	4.058	85	4.426	8,6	11,3	367,7	9,1	5,4	4,4
ملابس داخلية	53	4.037	60	4.333	7,3	13,8	295,8	7,3	3,9	4,3
كراسي و أثاث و أفرشة و منتجات للإضاءة (الاستهلاك)	96	3.172	103	3.453	6,8	7,1	281,5	8,9	6,6	3,4
أثواب من القطن و الألياف	29	3.060	29	3.082	0,2	0,6	21,9	0,7	1,9	3,1
مستقبلات الراديو والتلفزيون	12	2.641	15	2.741	3,1	26,4	99,4	3,8	1,0	2,7
غيرها من المنتجات النهائية للاستهلاك	721	31.553	750	33.286	28,4	3,9	1.732,8	5,5	48,3	33,2
ذهب صناعي	**0**	**81**	**0**	**114**	**0,1**	**86,9**	**32,6**	**40,3**	**0,0**	**0,0**

(*) أرقام مراجعة.
(**) أرقام مؤقتة
(***) يمثل حصة كل منتج ضمن مجموعة الاستخدام الخاصة به
المصدر : مكتب الصرف.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

جدول م 2.5 الصادرات حسب أبرز المنتجات

(الوزن بآلاف الأطنان؛ القيمة بملايين الدراهم)

	2016*		2017**		التغير				البنية ب% 2017***	
	الوزن	القيمة	الوزن	القيمة	الوزن		القيمة		الوزن	القيمة
					مطلق	%	مطلق	%		
إجمالي الصادرات	**26.111**	**225.651**	**31.940**	**248.493**	**5.829,2**	**22,3**	**22.842,1**	**10,1**	**100,0**	**100,0**
المنتجات الغذائية والمشروبات والتبغ	**3.190**	**45.591**	**3.444**	**49.128**	**254,1**	**8,0**	**3.536,7**	**7,8**	**10,8**	**19,8**
القشريات والرخويات والمحار	131	8.890	114	9.209	16,6-	12,7-	318,9	3,6	3,3	18,7
أسماك معلبة	170	6.430	185	6.770	14,2	8,4	339,3	5,3	5,4	13,8
الطماطم الطازجة	527	5.032	528	5.630	0,4	0,1	597,9	11,9	15,3	11,5
الخضروات الطازجة ، المجمدة أو في الماء المالح	402	5.064	380	5.081	22,8-	5,7-	16,9	0,3	11,0	10,3
الحوامض	608	3.559	682	3.730	74,0	12,2	170,7	4,8	19,8	7,6
مواد غذائية أخرى	1.352	16.616	1.557	18.709	204,8	15,2	2.092,9	12,6	45,2	38,1
منتجات الطاقة وزيوت التشحيم	**619**	**1.878**	**411**	**2.275**	**208,1-**	**33,6-**	**397,4**	**21,2**	**1,3**	**0,9**
زيوت النفط و زيوت التشحيم	601	1.743	406	2.247	194,7-	32,4-	504,0	28,9	98,9	98,8
مواد طاقية أخرى	18	135	4	28	13,4-	75,6-	106,7-	79,0-	0,9	1,0
المنتجات الخام من أصل نباتي وحيواني	**248**	**4.724**	**266**	**5.279**	**18,6**	**7,5**	**554,5**	**11,7**	**0,8**	**2,1**
المنتجات الحيوانية غير الصالحة للأكل	14	476	13	834	1,5-	10,8-	357,8	75,2	4,8	15,8
الشحوم والزيوت السمكية	35	813	35	713	0,9-	2,6-	100,4-	12,3-	13,0	13,5
الزيوت النباتية الأخرى الخام أو المكررة	25	618	23	570	1,9-	7,7-	47,1-	7,6-	8,7	10,8
زيت الزيتون الخام والمكرر	26	641	22	544	4,1-	15,5-	97,2-	15,2-	8,3	10,3
الأغرة	1	260	1	298	0,1	8,5	38,4	14,8	0,4	5,6
النباتات الحية ومنتجات زراعة الزهور	7	173	7	203	0,5	7,2	30,1	17,4	2,7	3,8
منتجات خام من أصل نباتي وحيواني أخرى	139	1.744	166	2.117	26,5	19,0	372,9	21,4	62,2	40,1
المنتجات الخام من أصل معدني	**10.567**	**12.503**	**14.091**	**15.218**	**3.524,5**	**33,4**	**2.714,8**	**21,7**	**44,1**	**6,1**
الفوسفاط	7.903	7.412	11.061	8.370	3.157,9	40,0	958,3	12,9	78,5	55,0
الخردة والنفايات و بقايا مشتقة من النحاس و الحديد و الصلب وغيرها	115	1.474	91	1.905	24,1-	21,0-	431,0	29,2	0,6	12,5
النحاس	115	879	166	1.592	51,4	44,9	712,6	81,1	1,2	10,5
كبريتات الباريوم	556	583	932	818	376,0	67,7	235,0	40,3	6,6	5,4
الرصاص	53	662	59	805	6,3	11,9	142,6	21,5	0,4	5,3
مواد أخرى من أصل معدني	1.825	1.494	1.782	1.729	42,9-	2,4-	235,3	15,8	12,6	11,4

(*) أرقام مراجعة.

(**) أرقام مؤقتة

(***) يمثل حصة كل منتج ضمن مجموعة الاستخدام الخاصة به

المصدر : مكتب الصرف.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

جدول م 2.5 الصادرات حسب أبرز المنتجات (تابع)

(الوزن بآلاف الأطنان؛ القيمة بملايين الدراهم)

	2016*		2017**		التغير				البنية ب% 2017***	
					الوزن		القيمة			
	الوزن	القيمة	الوزن	القيمة	مطلق	%	مطلق	%	الوزن	القيمة
أصناف المنتوجات	**10.569**	**46.678**	**12.725**	**52.317**	**2.156,0**	**20,4**	**5.639,6**	**12,1**	**39,8**	**21,1**
الأسمدة الطبيعية والكيميائية	6.605	21.025	8.182	25.203	1.577,0	23,9	4.178,3	19,9	64,7	48,2
حامض الفوسفوريك	1.900	11.162	2.001	10.637	100,6	5,3	525,4-	4,7-	15,7	20,3
المكونات الإلكترونية (الترانزستورات)	3	4.047	2	4.272	0,9-	34,4-	224,8	5,6	0,0	8,2
منتجات فضية وشبه فضية	0	1.215	0	1.129	0,0	6,9-	85,4-	7,0-	0,0	2,2
منتجات مسطحة من الحديد أو الصلب وغير سبكية	98	687	135	938	37,2	37,9	250,2	36,4	1,1	1,8
منتوجات نصف مصنعة أخرى	1.963	8.542	2.405	10.139	442,2	22,5	1.597,1	18,7	18,5	19,4
مواد التجهيز الفلاحي	**0**	**112**	**0**	**135**	**0,1**	**11,9**	**23,4**	**21,0**	**0,0**	**0,1**
الأدوات والآلات الفلاحية	0	7	0	8	0,0	30,5	1,0	14,2	29,5	6,2
أدوات الحرث و الجرارات الفلاحية	0	2	0	7	0,0	35,1	5,4	319,6	30,9	5,2
غيرها من مواد التجهيز الفلاحي	0	103	0	120	0,0	9,7-	17,0	16,6	39,6	88,6
مواد التجهيز الصناعي	**220**	**39.496**	**239**	**45.144**	**18,3**	**8,3**	**5.648,0**	**14,3**	**0,7**	**18,2**
الأسلاك والكابلات وغيرها من الموصلات المعزولة للكهرباء	152	23.538	163	26.321	11,4	7,5	2.783,1	11,8	68,3	58,3
جهاز لقطع أو توصيل الدوائر الكهربائية والمقاومات	13	5.772	15	6.498	1,8	13,9	726,1	12,6	6,2	14,4
أجزاء من الطائرات وغيرها من العربات الجوية أو الفضائية	2	4.261	3	5.531	0,7	34,1	1.270,5	29,8	1,1	12,3
محركات نفاثة ومحركات مروحية توربينية وأجزاؤها	0	31	0	279	0,0	10,9	248,7	812,3	0,0	0,6
السيارات النفعية	5	359	3	263	1,5-	31,0-	96,5-	26,9-	1,4	0,6
مواد التجهيز الصناعي الأخرى	49	5.536	55	6.252	6,0	12,2	716,2	12,9	23,0	13,8
المنتجات النهائية للاستهلاك	**698**	**73.523**	**764**	**78.403**	**65,7**	**9,4**	**4.880,0**	**6,6**	**2,4**	**31,6**
سيارات سياحية	343	28.875	384	30.974	40,5	11,8	2.099,5	7,3	50,2	39,5
ملابس جاهزة	68	21.953	75	23.297	6,4	9,3	1.344,2	6,1	9,8	29,7
ملابس داخلية	43	7.462	46	7.553	2,5	5,8	90,9	1,2	6,0	9,6
أغطية و مفروشات و مواد نسيجية مصنعة	12	3.188	11	2.874	0,9-	7,3-	313,8-	9,8-	1,5	3,7
أحذية	12	2.299	11	2.255	0,1-	1,0-	44,2-	1,9-	1,5	2,9
غيرها من المنتجات النهائية للاستهلاك	220	9.747	237	11.450	17,3	7,9	1.703,5	17,5	31,1	14,6
الذهب الصناعي	**0**	**1.147**	**0**	**595**	**0,0**	**49,0-**	**552,3-**	**48,2-**	**0,0**	**0,2**

(*) أرقام مراجعة.

(**) أرقام مؤقتة

(***) يمثل حصة كل منتج ضمن مجموعة الاستخدام الخاصة به

المصدر : مكتب الصرف.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

جدول م 3.5 التوزيع الجغرافي للمبادلات

(بملايين الدراهم)

	الواردات باعتبار التكلفة والتأمين والشحن		الصادرات بدون احتساب التكلفة والتأمين والشحن		الأرصدة	
	*2016	**2017	*2016	**2017	*2016	**2017
مجموع المبادلات	**410.584**	**437.277**	**225.651**	**248.493**	**184.933-**	**188.784-**
أوروبا	**264.665**	**285.543**	**158.395**	**176.539**	**106.270-**	**109.005-**
إسبانيا	64.246	73.787	52.925	58.835	11.320-	14.952-
فرنسا	54.463	51.941	48.152	56.789	6.312-	4.848
ألمانيا	25.005	26.440	6.177	7.001	18.828-	19.439-
إيطاليا	22.289	25.397	10.372	11.452	11.917-	13.946-
تركيا	18.143	19.251	7.431	6.876	10.713-	12.375-
هولندا	7.905	7.228	4.939	5.388	2.966-	1.840-
المملكة المتحدة	7.823	9.910	6.573	5.875	1.251-	4.034-
دول أوروبية أخرى	64.790	71.589	21.827	24.323	-42.964	47.266-
آسيا	**82.834**	**81.308**	**23.246**	**24.285**	**59.588-**	**57.023-**
الصين	37.324	39.560	2.239	2.975	35.085-	36.585-
الهند	6.216	5.988	7.433	6.426	1.217	438
اليابان	5.017	4.435	1.851	1.931	3.166-	2.504-
دول أسيوية أخرى	34.277	31.325	11.723	12.953	22.554-	18.373-
أمريكا	**45.012**	**52.576**	**18.016**	**22.205**	**26.996-**	**30.371-**
الولايات المتحدة الأمريكية	26.012	29.932	7.794	9.781	18.218-	20.151-
البرازيل	6.410	6.951	5.784	7.339	626-	388
كندا	4.009	4.116	1.623	1.637	2.386-	2.479-
المكسيك	830	1.935	592	1.236	239-	698-
دول أمريكية أخرى	7.750	9.642	2.223	2.211	5.528-	7.431-
إفريقيا	**15.817**	**15.100**	**22.484**	**22.094**	**6.667**	**6.994**
الجزائر	6.156	5.277	2.317	1.927	3.839-	3.350-
تونس	1.881	2.074	964	891	917-	1.183-
ليبيا	108	197	879	726	771	529
موريطانيا	2	3	1.704	1.788	1.702	1.784
دول أفريقية اخرى	7.669	7.549	16.619	16.762	8.950	9.213
أوقيانوسيا ومناطق أخرى	**2.257**	**2.750**	**3.510**	**3.370**	**1.254**	**621**

(*) أرقام مراجعة.
(**) أرقام مؤقتة.
المصدر : مكتب الصرف.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

جدول م 4.5 ميزان الأداءات

(بملايين الدراهم)

	2017*		
	المداخيل	النفقات	الأرصدة
حساب المعاملات الجارية			
السلع والخدمات	**374.817,4**	**478.651,3**	**- 103.833,9**
السلع	**208.151,8**	**383.939,5**	**- 175.787,7**
البضائع العامة	207.356,0	383.831,7	-176.475,7
صافي صادرات التجارة	655,8	-	+ 655,8
الذهب غير النقدي	140,0	107,8	+32,2
الخدمات	**166.665,6**	**94.711,8**	**+71.953,8**
خدمات تصنيع مدخلات مادية في حوزة الأغيار	13.895,0	39,0	+ 13.856,0
خدمات الصيانة والإصلاح (غير مدرجة في بنود أخرى)	2.279,2	874,0	+ 1.405,2
النقل	29.804,2	38.781,2	- 8.977,0
النقل البحري	10.133,0	24.698,9	- 14.565,9
النقل الجوي	15.462,8	10.164,0	+ 5.298,8
نقل آخر	4.107,2	3.911,7	+195,5
خدمات البريد والإرساليات	101,2	6,6	+94,6
الأسفار	**71.883,8**	**17.009,5**	**+ 54.874,3**
أسفار مهنية	3.234,8	1.500,4	+ 1.734,4
أسفار شخصية	68.649,0	15.509,1	+ 53.139,9
بنايات	7.084,0	8.161,9	- 1.077,9
خدمات التأمين والتقاعد	1.225,7	733,4	+ 492,3
خدمات مالية	587,1	1.203,6	- 616,5
تكاليف استعمال الملكية الفكرية (غير مدرجة في بنود أخرى)	58,3	1.276,9	- 1.218,6
خدمات الاتصال والمعلوميات والمعلومات	14.441,6	2.245,4	+ 12.196,2
خدمات أخرى للمقاولات	17.306,6	13.445,6	+ 3.861,0
خدمات شخصية وثقافية وترفيهية	959,3	230,5	+ 728,8
سلع وخدمات للإدارات العمومية (غير مدرجة في بنود أخرى)	7.140,8	10.710,8	- 3.570,0
مدخول أولي	**7.469,2**	**26.898,8**	**- 19.429,6**
مداخيل الاستثمارات	6.738,1	26.859,5	- 20.121,4
استثمارات مباشرة	3.147,6	17.036,4	- 13.888,8
استثمارات المحفظة	-	3.646,4	- 3.646,4
استثمارات أخرى	258,7	6.176,7	- 5.918,0
الأصول الاحتياطية	3.331,8	-	+ 3.331,8
مداخيل أولية أخرى	731,1	39,3	+ 691,8
مداخيل ثانوية	**90.944,9**	**5.689,0**	**+ 85.255,9**
عمومية	12.980,6	1.204,1	+ 11.776,5
خاصة	77.964,3	4.484,9	+ 73.479,4
رصيد حساب المعاملات الجارية	**473.231,5**	**511.239,1**	**- 38.007,6**
القدرة على (+)/ الحاجة إلى (-) التمويل	**-**	**-**	**- 38.007,6**

(*) الأرقام الأولية

المصدر : مكتب الصرف.

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

جدول م 4.5 ميزان الأداءات

(بملايين الدراهم)

	2017*		
	صافي مقتنيات الأصول	صافي زيادة الالتزامات	الرصيد
الحساب المالي			
الاستثمارات المباشرة	**9.308,0**	**25.697,0**	**16.389,0-**
أسهم وحصص صناديق التوظيف الجماعي في القيم المنقولة	8.597,0	18.664,0	10.067,0-
أدوات الدين	711,0	7.033,0	6.322,0-
استثمارات المحفظة	**97,0**	**1.119,7-**	**1.216,7+**
مشتقات مالية	**1.415,6-**	**1.407,7-**	**7,9-**
استثمارات أخرى	**18.238,4**	**20.622,6**	**2.384,2-**
مساهمات أخرى	211,8	-	211,8+
العملة الائتمانية والودائع	18.041,4	16.631,1-	34.672,5+
السلفات	328,0-	22.148,3	22.476,3-
القروض التجارية والتسبيقات	313,2	18.133,4	17.820,2-
حسابات أخرى مستحقة القبض / مستحقة الدفع	-	**3.028,0-**	**3.028,0+**
الأصول الاحتياطية	**9.059,6-**	-	**9.059,6-**
مجموع تغيرات الأصول/الالتزامات	**17.168,2**	**43.792,2**	**26.624,0-**
القدرة على (+)/ الحاجة إلى (-) التمويل	-	-	**26.624,0-**
صافي مجموع حالات الخطأ والسهو	-	-	11.383,6+

(*) الأرقام الأولية

المصدر : مكتب الصرف.

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

جدول م 5.5 الوضعية المالية الخارجية الإجمالية

(بملايين الدراهم)

	2016*			2017**		
	الأصول	الخصوم	الرصيد	الأصول	الخصوم	الرصيد
الاستثمارات المباشرة	**52.533**	**553.102**	**500.569-**	**55.346**	**588.670**	**533.324-**
سندات المساهمة وحصص صناديق التوظيف الجماعي	**47.845**	**509.356**	**461.511-**	**49.243**	**537.871**	**488.627-**
المستثمرون المباشرون في مقاولات الاستثمار المباشر	47.845	509.356	461.511-	49.243	537.871	488.627-
أدوات الدين	**4.688**	**43.746**	**39.057-**	**6.103**	**50.799**	**44.697-**
ديون المستثمر المباشر على مؤسسات الاستثمار المباشر	4.688	43.746	39.057-	6.103	50.799	44.697-
استثمارات المحفظة	**17.785**	**108.251**	**90.466-**	**10.804**	**110.188**	**99.384-**
سندات المساهمة وحصص صناديق التوظيف الجماعي	**15.712**	**32.064**	**16.351-**	**10.021**	**33.139**	**23.118-**
مؤسسات الإيداع غير البنك المركزي	933	12.354	11.420-	1.054	13.335	12.281-
قطاعات أخرى	14.779	19.710	4.931-	8.967	19.804	10.837-
شركات مالية أخرى	8.952	990	7.962	3.220	1.171	2.049
شركات غير مالية، أسر ومؤسسات غير ربحية في خدمة الأسر	5.827	18.720	12.893-	5.747	18.633	12.886-
سندات الدين	**2.072**	**76.187**	**74.115-**	**782**	**77.049**	**76.266-**
مؤسسات الإيداع غير البنك المركزي	1.229	2.067	838-	637	3.345	2.708-
الإدارات العمومية	0	45.530	45.530-	0	45.570	45.570-
قطاعات أخرى	843	28.590	27.747-	145	28.134	27.989-
شركات مالية أخرى	817	0	817	145	0	145
شركات غير مالية، أسر ومؤسسات غير ربحية في خدمة الأسر	27	28.590	28.563-	0	28.134	28.134-
مشتقات مالية (غير الاحتياطيات) وخيارات الأسهم الممنوحة للموظفين	**1.129**	**1.076**	**53**	**245**	**320**	**75-**
استثمارات أخرى	**59.044**	**392.774**	**333.731-**	**78.188**	**388.091**	**309.903-**
سندات مساهمة أخرى	**1.791**	**0**	**1.791**	**2.016**	**0**	**2.016**
العملة الائتمانية والودائع	**31.378**	**52.614**	**21.236-**	**49.519**	**35.934**	**13.585**
البنك المركزي	1.029	4.276	3.247-	609	3.449	2.840-
مؤسسات الإيداع غير البنك المركزي	27.420	48.338	20.918-	46.357	32.485	13.872
قطاعات أخرى	2.930	0	2.930	2.553	0	2.553
شركات مالية أخرى	1.010	0	1.010	938	0	938
شركات غير مالية، أسر ومؤسسات غير ربحية في خدمة الأسر	1.920	0	1.920	1.615	0	1.615
سلفات	**403**	**263.978**	**263.575-**	**470**	**286.514**	**286.044-**
مؤسسات الإيداع غير البنك المركزي	403	4.513	4.110-	470	3.517	3.047-
الإدارات العمومية	0	97.595	97.595-	0	107.785	107.785-
قطاعات أخرى	0	161.870	161.870-	0	175.212	175.212-
شركات مالية أخرى	0	1.077	1.077-	0	868	868-
شركات غير مالية، أسر ومؤسسات غير ربحية في خدمة الأسر	0	160.792	160.792-	0	174.344	174.344-
قروض تجارية وتسبيقات	**25.471**	**65.566**	**40.095-**	**26.183**	**58.184**	**32.001-**
قطاعات أخرى	25.471	65.566	40.095-	26.183	58.184	32.001-
شركات غير مالية، أسر ومؤسسات غير ربحية في خدمة الأسر	25.471	65.566	40.095-	26.183	58.184	32.001-
حقوق السحب الخاصة (المخصصات)	0	7.620	7.620-	0	7.459	7.459-
الأصول الاحتياطية	**256.081**	**0**	**256.081**	**244.286**	**0**	**244.286**
الذهب النقدي	8.314		8.314	8.597		8.597
حقوق السحب الخاصة	7.444		7.444	7.213		7.213
شريحة الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي	1.995		1.995	1.953		1.953
أصول احتياطية أخرى	238.328		238.328	226.523		226.523
مجموع الأصول/الخصوم	**386.570**	**1.055.202**	**668.632-**	**388.869**	**1.087.269**	**698.400-**

(*) أرقام مراجعة.

(**) أرقام مؤقتة.

المصدر : مكتب الصرف.

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

جدول م 1.6 وضعية موارد وتحملات الخزينة

(بملايين الدراهم)

	يناير-دجنبر 2016			يناير-دجنبر 2017			تغير نسبة الإنجاز
	الإنجاز*	قانون المالية	نسبة تنفيذ قانون المالية	الإنجاز**	قانون المالية	نسبة تنفيذ قانون المالية	
الموارد العادية [1]	**240.502**	**245.945**	**97,8**	**254.265**	**251.408**	**101,1**	**5,7**
الموارد الجبائية	**211.608**	**215.484**	**98,2**	**224.914**	**225.814**	**99,6**	**6,3**
الضرائب المباشرة	85.075	85.505	99,5	91.989	89.382	102,9	8,1
الضريبة على الشركات	42.962	44.255	97,1	49.971	45.555	109,7	16,3
الضريبة على الدخل	39.036	38.614	101,1	39.307	40.855	96,2	0,7
ضرائب مباشرة أخرى	3.077	2.636	116,7	2.711	2.972	91,2	11,9-
الضرائب غير المباشرة [2]	101.631	104.798	97,0	108.647	109.442	99,3	6,9
الضريبة على القيمة المضافة	75.497	79.298	95,2	81.264	82.835	98,1	7,6
(داخلي)	27.626	31.603	87,4	29.867	32.364	92,3	8,1
(استيراد)	47.872	47.695	100,4	51.397	50.471	101,8	7,4
ضريبة الاستهلاك المحلي	26.134	25.500	102,5	27.383	26.607	102,9	4,8
(التبغ)	9.328	9.050	103,1	9.920	9.150	108,4	6,3
(منتجات الطاقة)	15.222	14.850	102,5	15.732	15.912	98,9	3,4
(أخرى)	1.585	1.600	99,0	1.731	1.545	112,0	9,2
الرسوم الجمركية	9.074	7.902	114,8	8.609	8.931	96,4	5,1-
رسوم التسجيل والتنبر	15.827	17.280	91,6	15.669	18.059	86,8	1,0-
الموارد غيرالجبائية [1]	**25.326**	**27.161**	**93,2**	**25.809**	**22.293**	**115,8**	**1,9**
الاحتكارات	7.984	8.330	95,8	7.958	9.067	87,8	0,3-
مداخيل أخرى	17.342	18.830	92,1	17.851	13.226	135,0	2,9
منها هبات مجلس التعاون الخليجي	7.233	13.000	55,6	9.548	8.000	119,4	32,0
موارد بعض الحسابات الخصوصية	**3.568**	**3.300**	**108,1**	**3.542**	**3.300**	**107,3**	**0,7-**
النفقات الإجمالية	**289.268**	**288.563**	**100,2**	**297.019**	**290.377**	**102,3**	**2,7**
النفقات العادية	**225.617**	**235.433**	**95,8**	**230.140**	**234.799**	**98,0**	**2,0**
السلع والخدمات	161.773	167.809	96,4	163.353	167.825	97,3	1,0
نفقات الموظفين	104.859	106.776	98,2	104.598	106.701	98,0	0,2-
خدمات وسلع أخرى	56.914	61.033	93,3	58.755	61.124	96,1	3,2
فوائد الدين	27.098	28.285	95,8	27.078	27.474	98,6	0,1-
الداخلي	23.316	24.299	96,0	23.305	23.764	98,1	0,0
الخارجي	3.782	3.985	94,9	3.773	3.710	101,7	0,2-
المقاصة	14.097	15.550	90,7	15.330	14.650	104,6	8,7
التحويلات للجماعات الترابية	22.649	23.789	95,2	24.379	24.851	98,1	7,6
الرصيد العادي	**14.884**	**10.512**	**-**	**24.125**	**16.608**	**-**	
نفقات الاستثمار	**63.651**	**53.130**	**119,8**	**66.879**	**55.578**	**120,3**	**5,1**
رصيد الحسابات الخصوصية	**3.335**	**6.000**	**-**	**4.911**	**6.000**	**-**	**47,3**
رصيد الميزانية	**45.431-**	**36.618-**	**-**	**37.843-**	**32.969-**	**-**	**16,7-**
تغير متأخرات الأداء	**5.151**			**866-**			
الحاجة أو الفائض إلى التمويل	**40.280-**			**38.709-**			
التمويل الصافي	**40.280**			**38.709**			
التمويل الخارجي	**2.809**			**3.346**			
السحوبات	10.388			16.588			
الاستخمادات	7.579-			13.242-			
التمويل الداخلي	**35.937**			**35.363**			
الخوصصة	**1.535**			**0**			

(1) بدون احتساب موارد الخوصصة.
(2) بما فيها مبلغ الضريبة على القيمة المضافة المسدد للجماعات الترابية.
(*) أرقام مراجعة.
(**) أرقام مؤقتة.
المصدر : وزارة الاقتصاد والمالية

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

جدول م 2.6 تقديرات الميزانية العمومية

(بملايين الدراهم)

	قانون المالية 2015	قانون المالية 2016	قانون المالية 2017
الموارد العادية (1)	**240.197**	**245.945**	**251.408**
الموارد الجبائية	**208.819**	**215.484**	**225.814**
الضرائب غير المباشرة (2)	104.927	104.798	109.442
الضرائب المباشرة	81.750	85.505	89.382
الرسوم الجمركية	7.272	7.902	8.931
رسوم التسجيل والتنبر	14.870	17.280	18.059
الموارد غيرالجبائية	**28.378**	**27.161**	**22.293**
الاحتكارات والاستغلالات	9.517	8.330	9.067
مداخيل أخرى	18.861	18.830	13.226
موارد بعض الحسابات الخصوصية	**3.000**	**3.300**	**3.300**
النفقات الإجمالية	**287.154**	**288.563**	**290.377**
النفقات العادية	**237.919**	**235.433**	**234.799**
السلع والخدمات	164.374	167.809	167.825
نفقات الموظفين	105.509	106.776	106.701
فوائد الدين العمومي	26.560	28.285	27.474
الداخلي	22.776	24.299	23.764
الخارجي	3.784	3.985	3.710
المقاصة	22.900	15.550	14.650
التحويلات للجماعات الترابية	24.084	23.789	24.851
الرصيد العادي	**2.279**	**10.512**	**16.608**
نفقات الاستثمار	**49.235**	**53.130**	**55.578**
رصيد الحسابات الخصوصية للخزينة	5.000	6.000	6.000
رصيد الميزانية	**41.957-**	**36.618-**	**32.969-**
تغير متأخرات الأداء	**0**	**0**	**0**
الحاجيات التمويلية	**41.957-**	**36.618-**	**32.969-**
التمويل الصافي	**41.957**	**36.618**	**32.969**
التمويل الخارجي	**21.589**	**22.209**	**12.507**
السحوبات	25.989	26.796	23.000
الاستخمادات	4.400-	4.587-	10.493-
التمويل الداخلي	**20.368**	**14.409**	**20.462**

(1) بدون احتساب موارد الخوصصة.

(2) بما فيها مبلغ الضريبة على القيمة المضافة المسدد للجماعات الترابية.

المصدر : وزارة الاقتصاد والمالية.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

جدول م 1.7 سعر الصرف التحويلي لأهم العملات الأجنبية المسعرة من طرف بنك المغرب بالدرهم و سعر الصرف الفعلي

متوسط الشهر		2016												2017											
		المتوسط السنوي	دجنبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	ماي	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر	المتوسط السنوي
1 أورو[1]	شراء	10,850	10,613	10,643	10,652	10,670	10,680	10,815	10,879	10,986	11,090	11,127	11,072	11,068	11,098	10,9310
	بيع		10,677	10,706	10,716	10,735	10,745	10,880	10,944	11,052	11,156	11,194	11,138	11,134	11,165	
1 دولارأمريكي [1]	شراء	9,805	10,066	10,024	10,011	9,984	9,970	9,780	9,690	9,539	9,392	9,338	9,417	9,422	9,380	9,6914
	بيع		10,126	10,084	10,071	10,044	10,030	9,839	9,749	9,596	9,448	9,395	9,474	9,479	9,436	
سعر الصرف الفعلي الحقيقي[*]		99,510	100,150			99,560			98,418			98,340			98,840	98,790
سعر الصرف الفعلي الإسمي[*]		106,860	108,010			108,427			107,955			107,674			108,073	108,032

(*) معطيات فصلية
(1) سعر صرف التحويلات
المصدر : بنك المغرب

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

جدول م 2.7 تطور نشاط سوق الصرف

(بملايين الدراهم)

	المتوسط السنوي 2016	2017												المتوسط السنوي 2017
		يناير	فبراير	مارس	أبريل	ماي	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر	
عمليات الصرف بالناجز														
شراء/بيع العملات مقابل العملات مع مراسليها بالخارج	52.720	46.349	43.453	38.309	40.058	65.456	52.702	44.306	49.334	36.833	49.357	57.594	41.918	47.139
شراء/بيع العملات مقابل الدرهم بين البنوك	13.655	13.814	12.498	10.258	9.639	10.660	8.264	19.181	16.324	10.640	10.572	14.853	18.459	12.930
توظيفات العملات بالخارج	7.122	8.422	7.429	5.274	7.722	4.628	9.523	11.894	11.189	6.135	10.425	9.389	6.585	8.218
بيع بنك المغرب للعملات لفائدة البنوك	729	289	2.512	2.611	3.697	18.965	22.150	1.665	0,8685	-	-	-	1.117	4.417
عمليات الصرف الآجلة														
شراء العملات لأجل لحساب زبناء البنوك (تغطية الواردات)	5.922	7.396	6.196	7.264	9.947	12.226	16.906	12.557	8.748	7.842	9.551	11.495	11.317	10.120
بيع العملات لأجل لحساب زبناء البنوك (تغطية الصادرات)	3.432	6.056	2.337	3.321	6.280	4.816	2.309	1.809	2.805	1.815	2.794	2.764	2.877	3.332

المصدر : بنك المغرب

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

جدول م 3.7 العوامل المستقلة للسيولة البنكية وتدخلات بنك المغرب في السوق النقدية [1]

(بملايين الدراهم)

	دجنبر 2016	يناير 2017	فبراير 2017	مارس 2017	أبريل 2017	ماي 2017	يونيو 2017	يوليوز 2017	غشت 2017	شتنبر 2017	أكتوبر 2017	نونبر 2017	دجنبر 2017
الأوراق والقطع النقدية	216.000	215.075	214.015	214.072	214.911	216.535	219.738	222.269	229.249	234.644	230.179	229.679	230.536
الوضعية الصافية للخزينة [2]	3.580-	4.051-	4.349-	5.071-	4.262-	4.272-	4.475-	3.638-	3.587-	4.219-	3.200-	4.217-	3.368-
الموجودات الصافية من احتياطيات الصرف لدى بنك المغرب	244.401	242.529	243.624	239.671	238.322	231.144	209.913	196.795	204.799	215.006	219.134	227.318	232.942
عناصر أخرى	20.220-	18.485-	19.796-	17.839-	17.986-	17.207-	19.064-	18.638-	19.798-	19.879-	20.152-	20.258-	19.983-
الوضعية البنيوية لسيولة البنوك [3]	4.602	4.918	5.464	2.689	1.163	6 871-	33.364-	47.750-	47.835-	43.737-	34.396-	26.836-	20.945-
الاحتياطي النقدي	19.310	19.657	20.023	20.021	19.972	19.984	20.106	20.439	20.864	21.183	21.214	21.204	21.209
الفائض أوالحاجة إلى السيولة	14.708-	14.739-	14.559-	17.332-	18.809-	26.855-	53.470-	68.189-	68.699-	64.920-	55.610-	48.040-	42.154-
تدخلات بنك المغرب في السوق النقدية	**16.414**	**14.250**	**15.000**	**17.500**	**19.250**	**28.678**	**55.954**	**68.075**	**70.378**	**64.890**	**56.828**	**48.795**	**44.350**
تسبيقات لمدة 7 أيام على طلبات العروض	11.800	9.750	10.500	13.000	14.750	22.250	48.704	62.250	65.928	60.440	52.500	45.000	40.000
تسهيلات بمبادرة من البنوك	1.100	0	0	0	0	2.570	4.583	2.750	0	0	2.355	2.580	3.000
القروض المضمونة	4.100	4.500	4.500	4.500	4.500	4.500	4.500	4.450	4.450	4.450	3.150	3.150	3.150

(1) تحتسب على أساس متوسط المبالغ الجارية عند نهاية الأسبوع.

(2) تحتسب الوضعية الصافية للخزينة من خلال الفارق بين مجموع التسبيقات لفائدة الخزينة وأذينات الخزينة وعمليات السوق المفتوحة التي يحوزها بنك المغرب من جهة، ومجموع حسابات الخزينة و صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية من جهة أخرى. وهي تتأثر أساسا بالتغيرات المسجلة على مستوى حساب كل من الخزينة وصندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصاديةوالاجتماعية.

(3) تعكس الوضعية البنيوية لسيولة البنوك التأثير الصافي للعوامل المستقلة على خزائن البنوك. وتحسب كما يلي : الوضعية البنيوية لسيولة البنوك = الموجودات الخارجية الصافية لبنك المغرب + الوضعية الصافية للخزينة + عناصر أخرى – النقد المتداول.

المصدر : بنك المغرب

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

جدول م 4.7 سعر الفائدة في السوق النقدية في 2017

(بالنسبة المئوية)

	معدل تدخلات بنك المغرب		سعر الفائدة في السوق ما بين البنوك	
	تسبيقات لمدة 7 أيام (طلبات العروض)	تسبيقات لمدة 24 ساعة	المتوسط الشهري	نهاية الشهر
يناير	2,25	3,25	2,25	2,26
فبراير	2,25	3,25	2,26	2,26
مارس	2,25	3,25	2,27	2,28
أبريل	2,25	3,25	2,27	2,27
ماي	2,25	3,25	2,29	2,32
يونيو	2,25	3,25	2,31	2,33
يوليوز	2,25	3,25	2,32	2,30
غشت	2,25	3,25	2,30	2,28
شتنبر	2,25	3,25	2,29	2,26
أكتوبر	2,25	3,25	2,27	2,28
نونبر	2,25	3,25	2,27	2,31
دجنبر	2,25	3,25	2,28	2,32

المصدر : بنك المغرب

جدول م 5.7 أسعار الفائدة المطبقة على الودائع

(المعدلات السنوية بالنسبة المئوية)

	2016		2017	
	يناير - يونيو	يوليوز - دجنبر	يناير - يونيو	يوليوز - دجنبر
ودائع لدى البنوك				
حساب تحت الطلب	معدل حر	معدل حر	معدل حر	معدل حر
حسابات على الدفاتر (1)	2,11	1,66	1,81	1,86
حسابات أخرى	معدل حر	معدل حر	معدل حر	معدل حر
الحسابات على دفاتر صندوق التوفير الوطني (2)	1,27	1,17	-	-

(1) يساوي معدل فائدة الودائع في الحسابات على الدفاتر لدى البنوك المعدل المتوسط المرجح لأذينات الخزينة لمدة 52 أسبوع، المصدرة بالمزايدة خلال الستة أشهر الفارطة، يسقط منها 50 نقطة أساسية.

(2) يعادل سعر الفائدة الخاص بالودائع في حسابات صندوق الادخار الوطني متوسط سعر الفائدة على سندات الخزينة لمدة 5 سنوات، الصادرة عن طريق المزايدة خلال نصف السنة السابق، ناقص 200 نقطة أساس عوضا عن 250 نقطة أساس سابقا.

المصدر : بنك المغرب

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

جدول م 6.7 سعر الفائدة المدينة في 2017

(بالنسبة المئوية)

	لأجل 6 أشهر	لأجل 12 شهرا
يناير	2,93	3,35
فبراير	2,85	3,20
مارس	2,79	3,05
أبريل	2,77	3,02
ماي	2,74	3,14
يونيو	2,90	3,13
يوليوز	2,81	3,10
غشت	2,83	3,08
شتنبر	2,78	3,09
أكتوبر	2,74	3,11
نونبر	2,79	3,09
دجنبر	2,87	3,11

المصدر : بنك المغرب

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

جدول م 7.7 السعر المتوسط المرجح لأذينات الخزينة بالمزايدة

(بالنسبة المئوية)

بيان	آجال								
	13 أسبوعا	26 أسبوعا	52 أسبوعا	سنتان	5 سنوات	10 سنوات	15 سنة	20 سنة	30 سنة
2016 يناير	2,49	2,54	2,57	2,69	3,07	3,60	3,98	4,37	4,92
فبراير	2,48	2,51	2,56	2,63	2,88	3,35	3,72	4,20	4,70
مارس	2,29	-	-	2,58	2,82	-	3,62	-	-
أبريل	1,90	-	2,00	2,06	2,32	2,99	3,23	3,71	4,41
ماي	1,84	1,86	1,92	-	2,28	2,74	3,20	3,49	4,31
يونيو	1,65	1,71	1,86	2,04	-	-	-	-	-
يوليوز	2,00	2,12	2,24	2,36	2,60	-	-	-	-
غشت	2,18	2,25	2,38	2,52	-	-	-	-	-
شتنبر	2,18	2,26	2,37	2,57	2,82	3,22	-	-	-
أكتوبر	2,10	2,15	2,30	2,48	2,67	3,08	-	-	-
نونبر	-	2,15	2,27	2,40	2,65	3,08	-	3,86	-
دجنبر	2,10	-	2,34	2,43	2,74	-	-	-	-
2017 يناير	2,19	-	2,37	2,53	2,89	-	-	-	-
فبراير	2,15	2,29	2,35	2,59	2,84	3,28	3,87	-	-
مارس	2,09	2,15	2,27	2,46	2,77	3,26	-	4,02	-
أبريل	-	-	-	2,41	2,76	-	-	-	4,45
ماي	2,09	-	2,26	2,43	2,79	3,27	3,87	4,06	-
يونيو	-	-	-	2,40	2,80	3,27	-	-	-
يوليوز	-	-	-	2,50	2,84	-	3,88	-	-
غشت	2,18	-	2,37	2,48	2,85	-	3,87	-	-
شتنبر	-	2,23	2,35	2,48	2,81	3,32	3,85	-	-
أكتوبر	2,14	-	2,28	2,42	2,77	3,27	3,76	3,98	4,41
نونبر	2,14	2,19	2,27	2,42	-	3,28	3,68	-	-
دجنبر	2,17	2,19	2,32	2,48	-	3,28	3,69	-	-

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

جدول م 8.7 معدلات [1] إصدار سندات الدين القابلة للتداول

(بالنسبة المئوية)

	2016	2017
شهادات الإيداع		
أقل من 32 يوم	2,25	-
من 32 إلى 92 يوم	2,70 - 2,25	2,55 - 2,25
من 93 إلى 182 يوم	2,55 - 2,30	2,63 - 2,25
من 183 إلى 365 يوم	3,60- 2,35	3,70 - 2,30
من 366 يوم إلىسنتين	3,25 - 2,35	2,90 - 2,40
من أزيد من سنتين إلى 3 سنوات	3,31 - 2,50	3,00 - 2,62
من أزيد من 3 إلى 5 سنوات	3,58 - 2,81	3,30 - 2,61
من أزيد من 5 إلى 7 سنوات	3,08	3,71 - 3,33
سندات شركات التمويل		
سنتين	3,40 - 2,98	3,80 - 2,85
من أكثر من سنتين إلى 3 سنوات	2,80 - 2,78	3,40 - 2,92
من أكثر من 3 إلى 5 سنوات	3,72 - 2,81	3,60 - 2,88
من أكثر من 5 إلى 7 سنوات	3,51	-
أوراق الخزينة		
أقل من 32 يوم	5,30- 4,50	3,75 - 3,70
من 32 إلى 92 يوم	5,30 - 2,35	5,30 - 3,70
من 93 إلى 182 يوم	5,30 - 2,30	5,30 - 2,65
من 183 إلى 365 يوم	5,75 - 3,62	5,75 - 2,65

(1) أدنى وأقصى معدل.

المصدر : بنك المغرب

جدول م 9.7 معدلات [1] الفائدة المطبقة على السندات الصادرة في سوق سندات الاقتراض

(بالنسبة المئوية)

	2016	2017
≤ 4 سنوات	5,75-4,20	5,05-3,37
5≤ سنوات < 7	3,16-2,81	5,00-2,91
7≤ سنوات < 10 سنوات	3,44-2,66	3,83-2,79
10≤ سنوات < 15 سنة	4,43-2,77	4,22-2,18
15≤ سنة < 20 سنة	3,92-3,25	4,18-2,97
20≤ سنة < 25 سنة	-	4,42-4,35
25≤ سنة	-	4,9-4,1

(1) أدنى وأقصى معدل.

(-) بدون إصدار.

المصدر : الوديع المركزي مروكلير.

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

جدول م 10.7 أسعار الفائدة المدينة

(بالنسبة المئوية)

الفترة / السعر	مارس 16	يونيو 16	شتنبر 16	دجنبر 16	مارس 17	يونيو 17	شتنبر 17	دجنبر 17
المعدل العام	**5,55**	**5,25**	**5,08**	**5,17**	**5,48**	**5,26**	**5,60**	**5,77**
حسب الغرض الاقتصادي								
الحسابات المدينة و تسهيلات الخزينة	5,44	5,16	4,98	5,24	5,49	5,23	5,69	5,85
قروض التجهيز	5,54	4,98	4,95	4,43	4,78	4,89	5,14	5,31
قروض العقار	5,59	5,44	5,34	5,15	5,35	5,25	5,09	5,42
قروض الاستهلاك	6,91	6,63	6,64	6,64	6,71	6,67	6,60	6,56
حسب الوحدات								
الشركات	7,93	7,54	6,89	7,44	8,08	7,82	8,14	5,57
الخواص	6,02	5,72	5,78	5,71	5,88	5,76	5,69	5,92
المقاولون الأفراد	5,44	5,15	4,98	5,08	5,41	5,17	5,56	5,76

المصدر : بنك المغرب

جدول م 11.7 المعدل الأقصى لنسب الفائدة الاتفاقية لمؤسسات الائتمان (1)

(بالنسبة المئوية)

الفترة / السعر	أبريل 2014 – مارس 2015	أبريل 2015 – مارس 2016	أبريل 2016 – مارس 2017	أبريل 2017 – مارس 2018
المعدل الأقصى للفوائد الاتفاقية	14,38	14,30	13,90	13,60

(1) تحتسب النسبة القصوى لأسعار الفائدة التعاقدية سنويا في فاتح أبريل من كل سنة، اعتبارا للتغير المسجل خلال السنة السابقة لأسعار الفائدة على الودائع لمدة 6 أشهر وسنة واحدة.
المصدر : بنك المغرب

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

جدول م 1.8 المؤشرات الرئيسية النقدية

(بملايير الدراهم)

	2016	2017												على أساس سنوي (%)		
		يناير	فبراير	مارس	أبريل	ماي	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر	2015	2016	2017
المجمع م 1	751,9	744,8	746,2	753,2	754,5	751,3	769,4	769,3	781,3	790,6	781,5	785,2	810,5	7,0	6,3	7,8
المجمع م 2	898,1	891,7	893,6	900,9	902,5	899,4	918,7	918,9	931,7	942,5	934,2	938,4	964,3	6,9	6,2	7,4
المجمع م 3	**1.202,4**	**1.194,1**	**1.191,0**	**1.197,3**	**1.202,2**	**1.203,1**	**1.219,8**	**1.223,7**	**1.237,7**	**1.243,4**	**1.241,4**	**1.254,4**	**1.268,5**	**5,7**	**4,7**	**5,5**
مجمعات التوظيفات السائلة	**587,1**	**582,0**	**588,0**	**600,9**	**596,8**	**604,6**	**600,8**	**601,3**	**601,7**	**609,9**	**624,0**	**632,1**	**642,0**	**13,7**	**7,7**	**9,3**
التداول الائتماني	203,2	202,7	202,0	202,7	204,4	205,1	208,7	211,7	224,9	219,3	217,0	218,1	218,8	7,4	5,5	7,7
الودائع البنكية ذات الطابع النقدي[1]																
الودائع تحت الطلب لدى البنوك	496,6	487,6	489,4	489,3	492,7	489,5	506,4	504,6	502,5	516,8	507,7	510,1	533,8	7,0	6,7	7,5
ودائع لأجل وسندات الصندوق لدى البنوك	163,3	158,7	153,8	154,3	154,3	154,4	156,2	155,5	152,8	149,5	151,8	152,4	155,8	7,4	4,5-	4,6-
سندات مؤسسات التوظيف الجماعي النقدية	60,7	61,3	61,1	61,3	58,7	63,4	55,7	56,8	59,7	60,3	63,3	67,0	60,6	1,5	2,9-	0,0
الاحتياطيات الدولية الصافية[*]	**249,2**	**247,4**	**248,1**	**243,7**	**241,6**	**229,7**	**205,7**	**204,1**	**217,3**	**223,3**	**227,9**	**238,4**	**240,9**	**23,7**	**12,2**	**3,3-**
الديون الصافية على الإدارة المركزية	**142,4**	**161,5**	**156,7**	**148,0**	**153,4**	**147,7**	**156,5**	**160,6**	**165,0**	**164,2**	**159,7**	**162,0**	**167,8**	**3,0**	**3,8-**	**17,8**
ديون على الاقتصاد	**957,6**	**943,8**	**939,4**	**957,3**	**958,2**	**962,1**	**991,1**	**982,3**	**977,0**	**984,3**	**984,2**	**988,9**	**989,4**	**1,6**	**5,9**	**3,3**
ديون مؤسسات الإيداع الأخرى	**825,8**	**809,6**	**806,6**	**818,1**	**815,8**	**819,9**	**848,7**	**839,8**	**836,3**	**839,7**	**840,1**	**844,6**	**850,4**	**2,0**	**4,4**	**3,0**
قروض بنكية	**818,1**	**799,3**	**793,6**	**804,3**	**808,5**	**811,5**	**842,2**	**831,2**	**827,1**	**830,2**	**832,1**	**834,1**	**843,1**	**2,8**	**4,2**	**3,1**
حسب الغرض الاقتصادي																
قروض العقار	246,9	250,0	250,0	251,5	251,4	252,4	254,3	255,1	255,2	255,2	257,7	257,5	257,7	1,7	2,5	4,4
تسهيلات الخزينة[2]	172,7	160,3	161,5	164,6	170,3	170,8	182,5	176,5	170,6	171,4	169,7	166,9	167,4	4,9-	0,5	3,1-
قروض التجهيز	152,9	152,5	152,9	151,9	152,2	151,4	157,5	158,6	162,5	165,2	166,4	170,9	170,6	0,7-	8,1	11,6
قروض للاستهلاك	48,7	49,0	49,2	49,4	49,6	50,0	50,2	50,5	50,9	50,8	50,9	51,0	51,0	4,9	5,4	4,6
ديون مختلفة على الزبناء	135,5	125,4	117,8	124,9	121,9	123,9	135,4	127,5	124,1	124,2	123,4	124,4	132,9	19,0	6,6	1,9-
ديون معلقة الأداء	61,4	62,2	62,2	62,0	63,2	63,0	62,3	63,0	63,8	63,4	64,2	63,5	63,6	9,3	6,8	3,7
حسب القطاع الاقتصادي																
مؤسسات مالية أخرى	122,7	113,0	106,0	113,1	113,0	114,8	127,4	116,0	111,7	111,9	111,2	111,4	121,2	20,4	6,0	1,3-
قطاع عمومي[3]	62,2	58,4	58,5	56,0	58,2	56,5	58,0	61,0	60,7	63,8	65,5	68,8	66,6	7,1	18,0	7,2
قطاع خاص	633,2	627,9	629,1	635,2	637,3	640,2	656,8	654,2	654,7	654,5	655,4	653,9	655,3	-0,2	2,7	3,5

(1) مجموع الودائع المفتوحة من طرف حائزي النقود لدى النظام البنكي باستثناء الودائع المقننة وودائع الضمان.
(2) بما فيها الحسابات المدينة.
(3) باستثناء الإدارة المركزية
(*) أرقام مراجعة في 2016.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

جدول م 2.8 المجمعات النقدية

(بملايير الدراهم)

	2016	2017												على أساس سنوي (%)		
		يناير	فبراير	مارس	أبريل	ماي	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر	2015	2016	2017
التداول الائتماني [1]	203,2	202,7	202,0	202,7	204,4	205,1	208,7	211,7	224,9	219,3	217,0	218,1	218,8	7,4	5,5	7,7
الأوراق البنكية والقطع النقدية المتداولة	215,7	214,8	213,7	214,7	215,6	217,4	222,8	224,4	239,5	232,0	229,9	231,3	231,8	7,5	4,8	7,4
الموجودات لدى البنوك	12,5	12,2	11,7	12,0	11,2	12,3	14,1	12,7	14,6	12,7	12,9	13,1	12,9	10,0	5,6-	3,5
النقود الكتابية	548,6	542,1	544,2	550,5	550,2	546,2	560,8	557,6	556,4	571,3	564,5	567,1	591,6	6,9	6,7	7,8
الودائع تحت الطلب لدى بنك المغرب	2,2	4,3	4,4	4,0	3,4	2,9	2,4	2,7	2,3	2,4	2,3	2,1	1,9	48,6	16,5-	16,5-
الودائع تحت الطلب لدى البنوك	496,6	487,6	489,4	489,3	492,7	489,5	506,4	504,6	502,5	516,8	507,7	510,1	533,8	7;0	6,7	7,5
الودائع تحت الطلب لدى الخزينة	49,8	50,2	50,5	57,2	54,0	53,8	51,9	50,4	51,6	52,1	54,5	54,9	56,0	4,3	7,7	12,4
المجمع م 1	751,9	744,8	746,2	753,2	754,5	751,3	769,4	769,3	781,3	790,6	781,5	785,2	810,5	7,0	6,3	7,8
التوظيفات تحت الطلب	146,2	146,9	147,4	147,7	147,9	148,1	149,2	149,7	150,4	151,9	152,7	153,2	153,9	6,4	5,6	5,2
الحسابات على الدفاتر لدى البنوك	146,2	146,9	147,4	147,7	147,9	148,1	149,2	149,7	150,4	151,9	152,7	153,2	153,9	6,4	5,6	5,2
المجمع م 2	898,1	891,7	893,6	900,9	902,5	899,4	918,7	918,9	931,7	942,5	934,2	938,4	964,3	6,9	6,2	7,4
أصول نقدية أخرى	304,3	302,4	297,4	296,4	299,7	303,7	301,2	304,8	306,0	300,9	307,3	315,9	304,2	2,4	0,6	0,0
حسابات لأجل وسندات الصندوق لدى البنوك	163,3	158,7	153,8	154,3	154,3	154,4	156,2	155,5	152,8	149,5	151,8	152,4	155,8	7,4	4,5-	4,6-
سندات مؤسسات التوظيف الجماعي النقدية	60,7	61,3	61,1	61,3	58,7	63,4	55,7	56,8	59,7	60,3	63,3	67,0	60,6	1,5	2,9-	0,0
ودائع بالعملات الأجنبية [2]	43,2	42,0	41,9	41,2	40,9	41,0	40,1	39,3	38,3	38,5	39,3	40,9	41,1	12,3	10,0	5,0-
اتفاقات إعادة الشراء	5,6	9,5	11,6	9,4	13,9	11,5	12,0	13,6	15,8	14,3	14,7	16,0	9,9	41,1-	97,3	76,0
شهادات الإيداع التي تقل مدتها المتبقية أو تساوي سنتين	20,0	19,3	18,2	18,8	19,1	20,8	24,3	24,3	24,8	25,6	24,8	24,6	22,5	20,3-	8,3	12,5
ودائع لأجل لدى الخزينة	7,7	7,7	7,7	7,9	7,9	7,6	7,2	8,5	8,5	8,5	8,1	8,4	8,6	10,0	28,3	11,5
ودائع أخرى [3]	3,8	3,9	3,1	3,5	4,8	5,1	5,8	6,7	6,0	4,2	5,3	6,7	5,7	61,4-	56,4	50,6
المجمع م 3	1.202,4	1.194,1	1.191,0	1.197,3	1.202,2	1.203,1	1.219,8	1.223,7	1.237,7	1.243,4	1.241,4	1.254,4	1.268,5	5,7	4,7	5,5

(1) التداول الإئتماني = الأوراق والقطع النقدية المتداولة -الموجودات لدى البنوك.
(2) ودائع تحت الطلب ولأجل لدى البنوك.
(3) اقتراضات البنوك لدى المؤسسات المالية الأخرى.
المصدر : بنك المغرب

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

جدول م 3.8 مجمعات التوظيفات السائلة

(بملايير الدراهم)

	2016	2017												على أساس سنوي (%)		
		يناير	فبراير	مارس	أبريل	ماي	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر	2015	2016	2017
مجمع التوظيفات السائلة 1	**363,0**	**357,1**	**359,9**	**368,3**	**362,5**	**368,0**	**357,6**	**353,2**	**354,5**	**355,9**	**364,3**	**363,1**	**370,7**	**13,0**	**5,3**	**2,1**
أذينات الخزينة القابلة للتداول	**355,5**	**348,4**	**350,8**	**359,1**	**353,3**	**357,2**	**347,6**	**342,4**	**343,3**	**345,9**	**353,7**	**352,3**	**359,9**	**13,0**	**6,2**	**1,2**
مؤسسات مالية أخرى	351,6	346,0	348,7	357,0	351,0	354,9	344,9	340,2	341,6	343,1	351,3	349,7	356,6	12,3	6,0	1,4
مؤسسات غير مالية	3,9	2,4	2,1	2,1	2,3	2,3	2,7	2,2	1,7	2,7	2,4	2,6	3,2	248,7	26,0	17,0-
سندات شركات التمويل	**5,0**	**5,2**	**5,0**	**5,7**	**5,6**	**5,6**	**6,7**	**6,9**	**8,0**	**7,0**	**7,6**	**8,0**	**8,1**	**35,6**	**29,0-**	**61,9**
مؤسسات مالية أخرى	5,0	5,2	5,0	5,7	5,6	5,6	6,7	6,9	8,0	7,0	7,6	8,0	8,0	35,6	29,0-	61,2
أوراق الخزينة	**0,9**	**1,0**	**1,2**	**1,3**	**1,3**	**1,3**	**1,2**	**1,2**	**1,2**	**1,3**	**1,3**	**1,0**	**1,0**	**58,3-**	**19,3-**	**8,4**
مؤسسات مالية أخرى	0,9	1,0	1,2	1,2	1,2	1,3	1,2	1,2	1,2	1,3	1,3	1,0	1,0	61,5-	14,7-	12,5
سندات مؤسسات التوظيف الجماعي التعاقدية	**1,6**	**2,5**	**2,8**	**2,1**	**2,4**	**3,8**	**2,0**	**2,7**	**2,1**	**1,7**	**1,6**	**1,8**	**1,7**	**82,6**	**9,1-**	**6,5**
مؤسسات مالية أخرى	0,2	0,3	0,3	0,2	0,1	0,3	0,3	0,3	0,3	0,2	0,2	0,3	0,4	41,3-	18,1	124,0
مؤسسات غير مالية	1,3	2,0	2,2	1,9	2,2	3,3	1,6	2,2	1,7	1,4	1,3	1,4	1,2	232,0	12,2	5,4-
أفراد ومغاربة مقيمون بالخارج	0,1	0,2	0,2	0,1	0,1	0,2	0,1	0,1	0,1	0,1	0,1	0,1	0,1	42,0-	6,9-	39,3-
مجمع التوظيفات السائلة 2	**185,4**	**179,5**	**184,4**	**190,9**	**191,7**	**193,4**	**194,2**	**198,1**	**197,2**	**202,1**	**206,9**	**213,8**	**218,9**	**17,8**	**8,9**	**18,1**
سندات مؤسسات التوظيف الجماعي في سندات الاقتراض	**185,4**	**179,5**	**184,4**	**190,9**	**191,7**	**193,4**	**194,2**	**198,1**	**197,2**	**202,1**	**206,9**	**213,8**	**218,9**	**17,8**	**8,9**	**18,1**
مؤسسات مالية أخرى	138,4	132,8	136,4	144,5	143,2	144,4	144,8	146,1	145,5	156,3	159,0	164,3	171,8	17,7	13,3	24,1
مؤسسات غير مالية	31,4	31,2	32,1	32,7	34,3	34,6	38,6	40,4	40,2	34,7	36,1	37,3	32,6	31,7	3,9-	3,8
أفراد ومغاربة مقيمون بالخارج	15,5	15,5	15,9	13,6	14,2	14,4	10,8	11,6	11,5	11,1	11,8	12,2	14,5	2,8-	0,8	6,9-
مجمع التوظيفات السائلة 3	**38,7**	**45,4**	**43,7**	**41,8**	**42,5**	**43,2**	**49,1**	**50,0**	**50,0**	**51,9**	**52,8**	**55,2**	**52,4**	**1,3**	**27,7**	**35,4**
سندات مؤسسات التوظيف الجماعي في الأسهم والأسهم وسندات الاقتراض معا	**38,7**	**45,4**	**43,7**	**41,8**	**42,5**	**43,2**	**49,1**	**50,0**	**50,0**	**51,9**	**52,8**	**55,2**	**52,4**	**1,3**	**27,7**	**35,4**
مؤسسات مالية أخرى	30,9	36,2	34,8	31,5	32,0	32,6	37,1	37,8	37,7	38,9	39,6	41,4	39,4	0,7	30,3	27,5
مؤسسات غير مالية	0,8	0,9	0,9	1,1	1,1	1,1	1,9	1,9	1,9	2,0	2,0	2,1	2,3	24,7	33,1-	200,2
أفراد ومغاربة مقيمون بالخارج	7,0	8,4	8,1	9,3	9,4	9,6	10,1	10,3	10,3	10,9	11,1	11,7	10,7	0,4-	29,0	51,8
مجمع التوظيفات السائلة	**587,1**	**582,0**	**588,0**	**600,9**	**596,8**	**604,6**	**600,8**	**601,3**	**601,7**	**609,9**	**624,0**	**632,1**	**642,0**	**13,7**	**7,7**	**9,3**

المصدر : بنك المغرب

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

جدول م 4.8 مقابلات المجمع م3

(بملايير الدراهم)

	2016	2017												على أساس سنوي (%)		
		يناير	فبراير	مارس	أبريل	ماي	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر	2015	2016	2017
ديون للاقتصاد	**957,6**	**943,8**	**939,4**	**957,3**	**958,2**	**962,1**	**991,1**	**982,3**	**977,0**	**984,3**	**984,2**	**988,9**	**989,4**	**1,6**	**5,9**	**3,3**
بنك المغرب	1,1	1,1	1,1	1,1	1,2	1,2	1,3	1,3	1,5	1,6	1,7	1,6	1,2	16,7	16,1	7,8
مؤسسات الإيداع الأخرى	956,6	942,8	938,3	956,2	957,0	960,8	989,9	981,0	975,6	982,7	982,5	987,3	988,2	1,6	5,9	3,3
الديون الصافية على الإدارة المركزية	**142,4**	**161,5**	**156,7**	**148,0**	**153,4**	**147,7**	**156,5**	**160,6**	**165,0**	**164,2**	**159,7**	**162,0**	**167,8**	**3,0**	**3,8-**	**17,8**
الديون الصافية المستحقة لبنك المغرب	0,3-	1,0-	1,8-	4,1-	1,5-	1,2-	1,2-	1,2-	2,2-	0,0	0,2	0,1	0,2	974,2	78,1-	165,2-
الديون الصافية المستحقة لمؤسسات الإيداع الأخرى	142,6	162,5	158,5	152,2	155,0	149,0	157,7	161,8	167,3	164,2	159,6	161,9	167,6	3,7	4,4-	17,5
الاحتياطيات الدولية الصافية(*)	**249,2**	**247,4**	**248,1**	**243,7**	**241,6**	**229,7**	**205,7**	**204,1**	**217,3**	**223,3**	**227,9**	**238,4**	**240,9**	**23,7**	**12,2**	**3,3-**
موارد ذات طابع غير نقدي	**185,8**	**189,4**	**185,6**	**187,3**	**189,8**	**189,3**	**188,3**	**190,6**	**190,6**	**193,5**	**197,3**	**195,7**	**201,6**	**2,3**	**9,8**	**8,5**
رأسمال واحتياطيات	133,7	139,0	136,0	134,5	136,5	136,4	133,4	136,3	136,7	138,1	140,2	140,5	137,9	2,9	4,7	3,2
بنك المغرب	15,8	16,0	16,6	15,5	15,7	15,7	15,7	16,0	16,6	16,8	17,0	17,2	16,1	4,2-	3,6	1,6
مؤسسات الإيداع الأخرى	117,9	122,9	119,3	119,0	120,8	120,7	117,7	120,3	120,1	121,4	123,2	123,4	121,8	4,0	4,8	3,4
التزامات غير نقدية لمؤسسات الإيداع	52,1	50,5	49,6	52,8	53,3	53,0	55,0	54,3	53,9	55,4	57,0	55,2	63,7	0,2	25,6	22,3
الودائع المستثناة من المجمع م 3	9,2	7,1	6,7	7,0	6,9	7,4	7,1	7,2	7,5	7,1	7,9	7,9	8,2	12,0-	37,2	10,8-
اقتراضات	10,2	10,1	10,1	10,3	9,4	10,2	12,6	12,4	11,7	12,5	12,5	11,4	15,6	22,0-	40,8	53,5
سندات عدا الأسهم المستثناة من المجمع م 3	32,5	32,9	32,5	35,2	36,3	34,5	34,4	33,9	34,1	35,0	36,0	35,3	39,2	12,7	18,7	20,9
موارد أخرى	0,3	0,3	0,3	0,4	0,7	0,9	0,8	0,7	0,7	0,7	0,7	0,7	0,7	17,2-	21,9	115,8
مقابلات أخرى للمجمع م3(*)	**38,9**	**30,8**	**32,4**	**35,5**	**38,8**	**53,0**	**54,8**	**67,2**	**69,0**	**65,0**	**66,9**	**60,8**	**72,0**	**12,8**	**9,6-**	**85,1**
مقابلات الودائع لدى الخزينة	57,5	57,9	58,2	65,1	62,0	61,4	59,1	58,9	60,1	60,7	62,6	63,4	64,6	4,9	10,1	12,3
بنود صافية أخرى (1)(*)	10,8-	19,8-	17,7-	23,0-	19,7-	18,2-	22,6-	16,1-	15,6-	17,0-	16,8-	23,8-	13,9-	85,5	1,9-	29,5
الديون الصافية لمؤسسات الإيداع الأخرى على غير المقيمين	1,8-	1,1-	2,5-	0,9-	2,3	15,6	24,5	30,3	30,4	27,4	27,3	27,5	27,7	-	121,8-	-
مخصصات من حقوق السحب الخاصة والالتزامات أخرى	7,7	7,7	7,8	7,8	7,8	7,6	7,5	7,6	7,6	7,6	7,6	7,5	7,5	4,8	1,1-	2,0-
أصول خارجية أخرى لبنك المغرب(2)	1,6	1,4	2,2	2,2	2,0	1,8	1,5	1,7	1,6	1,5	1,3	1,2	1,2	26,4-	40,7	25,1-
مجموع المقابلات (3)	**1.202,4**	**1.194,1**	**1.191,0**	**1.197,3**	**1.202,2**	**1.203,1**	**1.219,8**	**1.223,7**	**1.237,7**	**1.243,4**	**1.241,4**	**1.254,4**	**1.268,5**	**5,7**	**4,7**	**5,5**

(1) تتكون من تعديلات التجميع والميزان الصافي للعناصر المختلفة

(2) الموجودات والالتزامات الخارجية لبنك المغرب المستثناة من الاحتياطيات الدولية الصافية

(3) مجموع المقابلات = صافي الاحتياطيات الدولية + الديون الصافية على الإدارة المركزية + الديون على الاقتصاد – الموارد غير النقدية+ مقابلات أخرى للمجمع م3

(*) أرقام مراجعة في 2016.

المصدر : بنك المغرب

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

جدول م 5.8 الاحتياطيات الدولية الصافية

(بملايير الدراهم)

	2016	2017												على أساس سنوي (%)		
		يناير	فبراير	مارس	أبريل	ماي	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر	2015	2016	2017
الاحتياطيات الدولية الصافية (1) (*)	**249,2**	**247,4**	**248,1**	**243,7**	**241,6**	**229,7**	**205,7**	**204,1**	**217,3**	**223,3**	**227,9**	**238,4**	**240,9**	**23,7**	**12,2**	**3,3-**
الاحتياطيات الرسمية الدولية (2)(*)	**253,5**	**251,9**	**252,1**	**250,3**	**248,3**	**236,1**	**212,1**	**211,3**	**223,8**	**229,8**	**234,2**	**241,3**	**244,3**	**23,0**	**12,5**	**3,6-**
الذهب النقدي	8,3	8,5	9,0	8,8	8,9	8,7	8,5	8,5	8,7	8,6	8,6	8,6	8,6	2,8-	11,2	3,4
العملات الأجنبية	2,6	2,7	2,7	2,7	2,3	3,1	2,3	6,5	10,5	8,0	4,1	3,1	3,7	54,7	34,0-	40,6
الودائع والسندات المدرجة في الاحتياطيات الدولية (3)(*)	233,1	231,3	231,0	229,2	227,6	214,9	192,1	187,0	195,3	204,1	212,3	220,5	222,9	24,7	13,5	4,4-
الوضع الاحتياطي في صندوق النقد الدولي	2,0	2,0	2,0	2,0	2,0	2,0	2,0	2,0	2,0	2,0	2,0	2,0	2,0	4,8	-	2,1-
الموجودات من حقوق السحب الخاصة	7,4	7,4	7,5	7,6	7,4	7,4	7,3	7,3	7,3	7,2	7,2	7,2	7,2	3,3	1,5-	3,1-
التزامات أجنبية قصيرة الأجل بالعملات الأجنبية	**4,2**	**4,5**	**4,1**	**6,6**	**6,7**	**6,4**	**6,5**	**7,2**	**6,5**	**6,5**	**6,3**	**2,9**	**3,4**	**10,4-**	**27,8**	**19,7-**
أصول أجنبية أخرى	**1,6**	**1,4**	**2,2**	**2,2**	**2,0**	**1,8**	**1,5**	**1,7**	**1,6**	**1,5**	**1,3**	**1,2**	**1,2**	**26,4-**	**40,7**	**25,1-**
التزامات أجنبية أخرى	**7,7**	**7,7**	**7,8**	**7,8**	**7,8**	**7,6**	**7,6**	**7,5**	**7,6**	**7,6**	**7,6**	**7,5**	**7,5**	**4,8**	**1,1-**	**2,0-**
مخصصات من حقوق السحب الخاصة	7,6	7,6	7,7	7,6	7,6	7,6	7,5	7,5	7,5	7,5	7,5	7,5	7,5	4,8	1,1-	2,1-
الديون الصافية لمؤسسات الإيداع الأخرى على غير المقيمين	**1,8-**	**1,1-**	**2,5-**	**0,9-**	**2,3**	**15,6**	**24,5**	**30,3**	**30,4**	**27,4**	**27,3**	**27,5**	**27,7**	**-**	**-**	**-**
ديون على غير المقيمين	**34,6**	**36,1**	**34,9**	**35,1**	**40,1**	**47,9**	**52,7**	**58,0**	**56,8**	**51,2**	**51,5**	**53,2**	**54,1**	**21,7**	**9,2-**	**56,2**
موجودات بالعملة الأجنبية	0,5	0,5	0,5	0,5	0,7	0,6	0,6	1,9	1,8	0,6	0,5	0,5	0,8	22,6-	1,6	51,1
ودائع	8,7	9,7	8,4	10,8	10,7	17,6	16,1	22,2	16,2	13,8	14,4	14,2	17,2	49,2	38,1-	98,0
قروض	8,1	8,1	8,3	8,3	9,7	10,5	16,9	14,6	14,7	12,9	13,3	14,5	13,4	5,8	27,6	66,0
سندات ما عدا الأسهم	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	0,5	5,2	5,2	4,6	5,2	3,5	14,9	4,8-	-
أسهم وسندات مساهمة أخرى	16,9	17,4	17,3	15,1	18,6	18,7	18,6	18,7	18,7	18,6	18,5	18,6	19,1	12,9	0,5	12,9
ديون أخرى	**0,1**	**0,1**	**0,1**	**0,1**	**0,1**	**0,1**	**0,1**	**0,2**	**0,1**	**0,1**	**0,1**	**0,1**	**0,1**	**7,3**	**9,6**	**39,4-**
التزامات إزاء غير المقيمين	**36,4**	**37,2**	**37,4**	**36,1**	**37,8**	**32,3**	**28,2**	**27,7**	**26,4**	**23,9**	**24,2**	**25,7**	**26,4**	**4,6-**	**22,2**	**27,5-**
ودائع (*)	29,0	29,9	30,2	28,9	30,7	25,5	20,5	19,9	18,6	17,7	16,5	17,9	18,8	2,4-	30,7	35,1-
قروض (4)(*)	4,0	4,0	3,8	3,8	3,6	3,6	4,6	4,8	4,8	3,1	4,6	4,7	4,4	5,2-	3,2-	9,8
سندات مؤسسات التوظيف الجماعي النقدية	0,3	0,3	0,3	0,2	0,2	0,3	0,2	0,2	0,2	0,2	0,2	0,2	0,1	71,9	11,0-	62,1-
التزامات أخرى	3,1	3,1	3,1	3,0	3,2	2,9	2,9	2,9	2,9	2,9	2,9	2,8	3,0	20,9-	0,4-	1,7-

(1) موجودات الاحتياطيات الرسمية ناقص التزامات بنك المغرب القصيرة الأمد تجاه غير المقيمين
(2) الموجودات الخارجية المتاحة فورا لبنك المغرب وتحت مراقبته الفعلية
(3) ابتداء من شهر ماي 2012، قام البنك بتوظيفات لدى البنوك المقيمة بالعملة الأجنبية، وتم استثناء مبلغ هذه التوظيفات من الاحتياطيات الرسمية
(4) الاقتراضات المالية والديون الثانوية
(*) أرقام مراجعة في 2016.
مصدر : بنك المغرب

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

جدول م 6.8 الديون الصافية على الإدارة المركزية

(بملايير الدراهم)

	2016	2017												على أساس سنوي (%)		
		يناير	فبراير	مارس	أبريل	ماي	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر	2015	2016	2017
الديون الصافية المستحقة لمؤسسات الإيداع على الإدارة المركزية	**142,4**	**161,5**	**156,7**	**148,0**	**153,4**	**147,7**	**156,5**	**160,6**	**165,0**	**164,2**	**159,7**	**162,0**	**167,8**	**3,0**	**3,8-**	**17,8**
الديون الصافية المستحقة لبنك المغرب	**0,3-**	**1,0-**	**1,8-**	**4,1-**	**1,5-**	**1,2-**	**1,2-**	**1,2-**	**2,2-**	**0,0**	**0,2**	**0,1**	**0,2**	**-**	**78,1-**	**-**
ديون	**4,7**	**4,7**	**4,7**	**4,5**	**4,5**	**4,5**	**4,4**	**4,4**	**4,4**	**4,5**	**4,5**	**4,5**	**4,1**	**5,2**	**1,8-**	**13,4-**
قروض	4,0	4,0	4,0	3,6	3,6	3,6	3,6	3,6	3,6	3,6	3,6	3,6	3,6	0,0	0,0	10,0-
غيرها [1]	0,7	0,7	0,7	0,8	0,9	0,9	0,7	0,8	0,8	0,9	0,9	0,9	0,5	44,8	11,2-	33,2-
التزامات	**4,9**	**5,7**	**6,4**	**8,6**	**6,0**	**5,7**	**5,5**	**5,6**	**6,6**	**4,5**	**4,4**	**4,4**	**3,9**	**28,4**	**17,0-**	**21,4-**
حساب صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية	0,4	0,4	1,5	0,4	1,0	0,3	0,3	0,3	1,5	0,5	0,2	0,4	0,4	18,2-	29,1-	10,6
الحساب الجاري للخزينة العمومية	2,8	2,6	2,8	6,1	3,1	2,8	3,3	3,5	3,4	2,2	2,5	2,4	1,9	54,7	15,1-	32,1-
الديون الصافية المستحقة لمؤسسات الإيداع الأخرى	**142,6**	**162,5**	**158,5**	**152,2**	**155,0**	**149,0**	**157,7**	**161,8**	**167,3**	**164,2**	**159,6**	**161,9**	**167,6**	**3,7**	**-4,4-**	**17,5**
ديون	**157,8**	**176,4**	**175,2**	**169,3**	**168,3**	**164,5**	**173,7**	**175,3**	**177,8**	**176,4**	**174,3**	**175,2**	**177,6**	**5,4**	**4,6-**	**12,5**
قروض	23,7	23,6	23,4	24,0	24,7	24,4	24,7	23,8	24,2	23,2	22,6	21,4	24,7	2,7-	8,8	4,4
سندات الخزينة	**129,9**	**146,2**	**147,7**	**141,2**	**139,6**	**136,0**	**143,8**	**146,8**	**148,8**	**147,8**	**146,0**	**148,0**	**148,6**	**7,6**	**5,7-**	**14,4**
البنوك	107,5	122,7	125,0	121,4	120,0	116,4	126,5	128,6	130,3	128,6	125,8	126,8	127,2	0,7	7,6-	18,3
سندات مؤسسات التوظيف الجماعي النقدية	22,4	23,5	22,6	19,8	19,6	19,6	17,4	18,2	18,5	19,2	20,2	21,2	21,5	72,6	5,2	4,2-
ديون أخرى	4,3	6,6	4,1	4,1	4,0	4,1	5,2	4,7	4,7	5,4	5,7	5,8	4,2	10,9-	28,2-	1,1-
التزامات [2]	**15,2**	**13,9**	**16,7**	**17,1**	**13,3**	**15,5**	**16,0**	**13,5**	**10,6**	**12,2**	**14,7**	**13,3**	**9,9**	**23,8**	**6,3-**	**34,4-**
مقابلات الودائع لدى الخزينة	**57,5**	**57,9**	**58,2**	**65,1**	**62,0**	**61,4**	**59,1**	**58,9**	**60,1**	**60,7**	**62,6**	**63,4**	**64,6**	**4,9**	**10,1**	**12,3**

(1) مبالغ مستحقة للدولة، لا سيما برسم الدفعة الخاصة بالضريبة على النتائج والضريبة على القيمة المضافة القابلة للاسترداد.
(2) مكونة أساسا من الأموال المستحقة للدولة، وكذا من الصناديق الخصوصية للضمان التي تهدف إلى ضمان القروض الموزعة.
المصدر : بنك المغرب

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

جدول م 7.8 ديون على الاقتصاد

(بملايير الدراهم)

	2016	2017												على أساس سنوي (%)		
		يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر	2015	2016	2017
ديون على الاقتصاد	**957,6**	**943,8**	**939,4**	**957,3**	**958,2**	**962,1**	**991,1**	**982,3**	**977,0**	**984,3**	**984,2**	**988,9**	**989,4**	**1,6**	**5,9**	**3,3**
ديون مستحقة لمؤسسات الإيداع الأخرى	**956,6**	**942,8**	**938,3**	**956,2**	**957,0**	**960,8**	**989,9**	**981,0**	**975,6**	**982,7**	**982,5**	**987,3**	**988,2**	**1,6**	**5,9**	**3,3**
قروض مؤسسات الإيداع الأخرى	**825,8**	**809,6**	**806,6**	**818,1**	**815,8**	**819,9**	**848,7**	**839,8**	**836,3**	**839,7**	**840,1**	**844,6**	**850,4**	**2,0**	**4,4**	**3,0**
قروض بنكية	**818,1**	**799,3**	**793,6**	**804,3**	**808,5**	**811,5**	**842,2**	**831,2**	**827,1**	**830,2**	**832,1**	**834,1**	**843,1**	**2,8**	**4,2**	**3,1**
حسب الغرض الاقتصادي																
تسهيلات الخزينة [1]	172,7	160,3	161,5	164,6	170,3	170,8	182,5	176,5	170,6	171,4	169,7	166,9	167,4	4,9-	0,5	3,1-
قروض التجهيز	152,9	152,5	152,9	151,9	152,2	151,4	157,5	158,6	162,5	165,2	166,4	170,9	170,6	0,7-	8,1	11,6
قروض العقار	**246,9**	**250,0**	**250,0**	**251,5**	**251,4**	**252,4**	**254,3**	**255,1**	**255,2**	**255,2**	**257,7**	**257,5**	**257,7**	**1,7**	**2,5**	**4,4**
قروض السكن [*]	188,7	189,3	190,0	191,2	191,7	192,9	193,5	194,1	194,5	195,0	195,7	195,3	195,8	5,5	5,2	3,8
قروض مقدمة للمنعشين العقاريين	55,5	57,6	57,3	57,6	57,2	57,3	58,4	58,9	58,7	58,5	59,7	59,7	60,1	10,2-	4,6-	8,3
قروض الاستهلاك	48,7	49,0	49,2	49,4	49,6	50,0	50,2	50,5	50,9	50,8	50,9	51,0	51,0	4,9	5,4	4,6
ديون مختلفة على الزبناء	135,5	125,4	117,8	124,9	121,9	123,9	135,4	127,5	124,1	124,2	123,4	124,4	132,9	19,0	6,6	1,9-
ديون معلقة الأداء	61,4	62,2	62,2	62,0	63,2	63,0	62,3	63,0	63,8	63,4	64,2	63,5	63,6	9,3	6,8	3,7
حسب القطاع الاقتصادي																
شركات مالية أخرى	122,7	113,0	106,0	113,1	113,0	114,8	127,4	116,0	111,7	111,9	111,2	111,4	121,2	20,4	6,0	1,3-
القطاع العام	**62,2**	**58,4**	**58,5**	**56,0**	**58,2**	**56,5**	**58,0**	**61,0**	**60,7**	**63,8**	**65,5**	**68,8**	**66,6**	**7,1**	**18,0**	**7,2**
إدارات محلية	15,1	15,2	15,4	15,2	14,6	14,9	14,5	15,3	14,9	15,5	16,0	17,2	17,3	6,6	6,7	14,7
شركات غير مالية عمومية	47,1	43,3	43,1	40,8	43,7	41,6	43,5	45,7	45,8	48,3	49,5	51,6	49,3	7,3	22,1	4,8
القطاع الخاص	**633,2**	**627,9**	**629,1**	**635,2**	**637,3**	**640,2**	**656,8**	**654,2**	**654,7**	**654,5**	**655,4**	**653,9**	**655,3**	**0,2-**	**2,7**	**3,5**
شركات غير مالية خصوصية	331,2	325,2	327,5	331,7	331,4	331,6	346,5	343,9	342,5	341,3	341,6	340,1	341,2	3,4-	1,9	3,0
قطاعات مقيمة أخرى	302,0	302,7	301,6	303,5	305,8	308,6	310,4	310,3	312,2	313,2	313,8	313,8	314,1	3,6	3,6	4,0
سندات	**102,1**	**104,3**	**103,5**	**109,9**	**113,3**	**113,0**	**112,0**	**112,1**	**110,5**	**112,0**	**113,4**	**113,4**	**108,1**	**4,7-**	**20,6**	**5,8**
سندات باستثناء الأسهم	18,3	18,0	18,0	18,4	19,0	19,8	20,2	19,5	17,9	18,4	18,1	18,4	18,1	8,7-	2,7-	1,2-
البنوك	8,4	8,9	8,9	9,5	9,7	10,2	10,7	10,6	9,4	9,3	9,4	9,9	8,5	6,5-	3,3-	1,4
مؤسسات التوظيف الجماعي النقدية	9,9	9,0	9,2	8,9	9,3	9,6	9,5	8,9	8,5	9,1	8,6	8,5	9,5	10,6-	2,1-	3,4-
أسهم وسندات مساهمة أخرى	83,8	86,4	85,5	91,6	94,3	93,3	91,8	92,6	92,6	93,7	95,3	95,0	90,0	3,5-	27,2	7,4
البنوك	83,5	85,9	85,0	91,1	93,7	92,8	91,3	92,3	92,2	93,4	94,6	94,4	89,4	3,9-	27,8	7,0
غيرها [2]	**28,7**	**28,8**	**28,2**	**28,1**	**27,9**	**27,9**	**29,2**	**29,0**	**28,8**	**30,9**	**29,0**	**29,3**	**29,8**	**9,8**	**5,1**	**3,7**
ديون مستحقة لبنك المغرب	**1,1**	**1,1**	**1,1**	**1,1**	**1,2**	**1,2**	**1,3**	**1,3**	**1,5**	**1,6**	**1,7**	**1,6**	**1,2**	**16,7**	**16,1**	**7,8**
قروض	0,7	0,7	0,7	0,7	0,7	0,7	0,7	0,7	0,7	0,7	0,7	0,7	0,7	7,9	2,0	0,8

(1) بما فيها الحسابات المدينة.
(2) تتكون أساسا من مقابل الودائع لدى البريد بنك.
(*) أرقام مراجعة في 2016.
المصدر : بنك المغرب

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

جدول م 8.8 التصنيف المتقاطع للقروض البنكية حسب الغرض الاقتصادي والقطاع المؤسساتي [1]

(بملايير الدراهم)

	2016	2017												على أساس سنوي (%)		
		يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر	2015	2016	2017
القرض البنكي	818,1	799,3	793,6	804,3	808,5	811,5	842,2	831,2	827,1	830,2	832,1	834,1	843,1	2,8	4,2	3,1
الحسابات المدينة وتسهيلات الخزينة	172,7	160,3	161,5	164,6	170,3	170,8	182,5	176,5	170,6	171,4	169,7	166,9	167,4	4,9-	0,5	3,1-
شركات مالية أخرى	2,5	2,4	2,6	2,4	5,8	5,7	7,9	3,9	3,2	3,5	3,4	3,0	4,0	4,0-	14,3-	60,5
شركات غير مالية أخرى	12,9	7,7	7,2	6,8	8,0	6,8	7,4	8,2	4,8	5,1	6,7	6,8	5,9	14,8	48,5	53,9-
شركات غير مالية خاصة	141,6	134,7	136,4	140,1	140,8	141,4	150,8	148,6	146,4	146,6	143,9	140,9	140,5	4,4-	1,5-	0,8-
الأسر	15,2	15,2	14,8	14,7	15,2	16,4	16,1	15,4	15,6	15,7	15,2	15,6	16,3	16,5-	5,4	6,9
القروض للتجهيز	152,9	152,5	152,9	151,9	152,2	151,4	157,5	158,6	162,5	165,2	166,4	170,9	170,6	0,7-	8,1	11,6
الإدارات المحلية	15,1	15,2	15,4	15,2	14,6	14,9	14,5	15,3	14,9	15,5	16,0	17,2	17,3	6,6	6,7	14,7
شركات مالية عمومية	32,3	33,7	33,8	31,8	32,9	32,4	33,9	36,2	39,0	41,7	41,7	44,2	41,8	2,4	19,4	29,6
شركات غير مالية خاصة	91,6	90,3	90,3	91,1	90,9	90,1	94,8	93,1	94,4	93,9	94,3	95,4	97,0	4,5-	1,9	6,0
القروض للعقار [2]	246,9	250,0	250,0	251,5	251,4	252,4	254,3	255,1	255,2	255,2	257,7	257,5	257,7	1,7	2,5	4,4
شركات غير مالية خاصة	49,7	51,4	52,3	52,2	51,5	51,0	52,3	52,4	51,8	51,3	52,7	52,9	52,9	6,3-	3,0-	6,5
الأسر	197,3	198,2	197,2	198,6	199,2	200,5	201,4	202,3	203,0	203,5	204,6	204,1	203,9	4,1	4,0	3,4
القروض للسكن(*)	188,7	189,2	189,9	191,1	191,6	192,8	193,4	194,0	194,5	194,9	195,7	195,3	195,8	5,5	5,2	3,8
القروض الممنوحة للمنعشين للعقاريين	8,2	8,4	6,7	7,1	7,1	7,3	7,3	7,6	7,7	7,5	7,9	7,8	7,3	13,6-	15,8-	11,6-
القروض للاستهلاك	48,7	49,0	49,2	49,4	49,6	50,2	50,0	50,5	50,9	50,8	50,9	51,0	51,0	4,9	5,4	4,6
ديون مختلفة على الزبناء	135,5	125,4	117,8	124,9	121,9	123,9	135,4	127,5	124,1	124,2	123,4	124,4	132,9	19,0	6,6	1,9-
شركات مالية أخرى	119,4	109,6	102,5	109,6	106,2	108,1	118,6	111,3	107,6	107,6	106,9	107,5	116,3	21,3	6,5	2,6-
شركات مالية عمومية	2,0	1,6	1,7	1,6	1,7	1,6	1,6	1,5	1,6	1,3	1,0	0,9	0,8	43,9	32,8-	62,6-
شركات غير مالية خاصة	9,7	10,2	9,7	10,0	10,0	10,3	11,3	10,9	11,1	11,6	11,6	12,0	12,1	18,4-	60,4	25,5
ديون معلقة الأداء	61,4	62,2	62,2	62,0	63,2	63,0	62,3	63,0	63,8	63,4	64,2	63,5	63,6	9,3	6,8	3,7
شركات مالية أخرى	0,8	1,0	1,0	1,0	1,0	1,0	0,9	0,9	0,9	0,9	0,9	0,9	0,9	1,3-	18,3	8,7
شركات غير مالية أخرى	38,2	38,2	38,4	37,9	37,9	38,2	37,0	38,5	38,4	37,4	38,8	38,5	38,2	14,6	13,8	0,1-
الأسر	22,3	22,9	22,7	23,1	23,8	23,7	24,4	24,1	24,4	25,0	24,7	24,7	24,5	2,8	3,6-	9,7

(1) قد تلاحظ بعض الفوارق بين مجموع بعض أصناف القروض وتوزيعها حسب القطاعات المؤسساتية، وتعود هذه الفوارق إلى غياب معلومات مفصلة كفاية حول القروض الممنوحة من طرف البنوك لفائدة الشركات غير المالية العمومية والهيآت التابعة للإدارة المركزية.

(2) ابتداء من 2007، عرف نمو قروض الإنعاش العقاري زيادة في حدته، نتيجة، جزئيا، لعمليات إعادة التصنيف التي قامت بها البنوك بطلب من بنك المغرب بغية إدراج التسهيلات الممنوحة للمنعشين العقاريين ضمن القروض للانعاش بعد أن كانت مدرجة ضمن تسهيلات الخزينة.

(*) أرقام مراجعة في 2016.

المصدر : بنك المغرب

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

جدول م 9.8 وضعية الشركات المالية الأخرى تجاه الإدارة المركزية

(بملايير الدراهم)

	2014	2015	2016*				2017				على أساس سنوي (%)		
	دجنبر	دجنبر	مارس	يونيو	شتنبر	دجنبر	مارس	يونيو	شتنبر	دجنبر	2015	2016	2017
ديون الشركات المالية الأخرى على الإدارة المركزية	**177,3**	**205,5**	**228,7**	**233,7**	**228,7**	**243,1**	**252,1**	**242,4**	**247,1**	**259,6**	**15,9**	**18,3**	**6,8**
السندات الصادرة عن الإدارة المركزية والتي في حوزة الشركات المالية الأخرى	**172,0**	**200,6**	**223,6**	**228,6**	**222,8**	**236,6**	**245,6**	**236,1**	**240,5**	**252,8**	**16,6**	**17,9**	**6,8**
صندوق الإيداع والتدبير	29,6	30,3	30,9	29,9	28,7	28,7	28,5	28,7	28,6	33,8	2,3	5,2-	17,6
مؤسسات التوظيف الجماعي غير النقدية	111,0	137,5	159,8	164,7	159,9	172,5	182,6	172,7	177,1	185,1	23,9	25,5	7,3
مؤسسات التوظيف الجماعي السندية	105,6	130,8	152,9	156,6	152,2	164,0	173,3	163,9	166,6	173,7	23,8	25,4	5,9
مؤسسات التوظيف الجماعي في الأسهم وفي الأسهم وسندات الاقتراض	4,2	5,2	6,0	6,9	6,9	7,7	8,2	7,9	8,7	9,5	23,7	47,1	23,9
مقاولات التأمين وإعادة التأمين	18,7	18,9	18,9	18,9	19,3	20,2	19,3	19,3	19,4	19,4	1,1	6,9	3,7-
صناديق التقاعد [1]	11,4	12,6	12,6	13,2	13,2	13,2	13,2	13,6	13,6	13,6	10,6	5,3	3,0
ديون أخرى [2]	**5,3**	**4,9**	**5,1**	**5,1**	**5,9**	**6,5**	**6,4**	**6,3**	**6,6**	**6,8**	**8,4-**	**33,9**	**4,2**
مقاولات التأمين وإعادة التأمين	2,0	1,9	1,8	1,6	1,8	1,9	1,8	1,6	1,8	1,8	1,9-	1,2-	4,8-
صندوق الإيداع والتدبير	1,4	1,0	1,3	1,3	1,6	1,7	1,8	1,8	1,8	1,9	28,6-	73,1	8,5
شركات التمويل	1,9	1,8	1,9	2,1	2,4	2,7	2,7	2,7	2,8	2,8	1,2-	46,9	3,7
البنوك الحرة	0,1	0,1	0,1	0,1	0,1	0,1	0,2	0,2	0,2	0,3	39,6	104,6	80,6
التزامات الشركات المالية الأخرى على الإدارة المركزية	**7,4**	**8,9**	**8,7**	**9,3**	**9,1**	**8,8**	**9,4**	**10,4**	**9,8**	**10,4**	**19,1**	**1,0-**	**19,0**
ودائع لدى صندوق الإيداع والتدبير	2,5	2,4	2,4	2,4	2,5	2,3	2,3	2,4	2,4	2,5	4,2-	5,3-	7,5
التزامات أخرى [3]	4,9	6,4	6,4	7,0	6,6	6,5	7,1	8,0	7,4	8,0	31,1	0,5	23,1
مقاولات التأمين وإعادة التأمين	2,2	3,7	4,2	4,7	4,1	3,6	4,6	5,7	4,8	4,8	66,6	1,3-	31,5
شركات التمويل	2,0	2,0	2,1	2,2	2,4	2,5	2,3	2,1	2,4	2,2	0,1-	22,4	10,9-
صندوق الإيداع والتدبير	0,6	0,6	0,0	0,0	0,0	0,3	0,0	0,1	0,0	0,8	6,2	56,6-	174,7

(1) التابعة للقطاع المالي، أي الصندوق المهني المغربي للتقاعد والصندوق الوطني للتقاعد والتأمينات.
(2) مبالغ مستحقة على الدولة برسم التسبيقات على الحساب للضريبة على الأرباح والرسم على القيمة المضافة القابلين للاسترجاع
(3)مبالغ مستحقة على الدولة، وكذا على صندوق التضامن للتأمينات
(*) أرقام مراجعة
المصدر : بنك المغرب

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

جدول م 10.8 وضعية الشركات المالية الأخرى تجاه الأسر

(بملايير الدراهم)

	2014	2015	2016*				2017				على أساس سنوي (%)		
	دجنبر	دجنبر	مارس	يونيو	شتنبر	دجنبر	مارس	يونيو	شتنبر	دجنبر	2015	2016	2017
ديون الشركات المالية الأخرى على الأسر	**58,5**	**59,4**	**59,6**	**61,6**	**61,7**	**61,5**	**64,2**	**65,6**	**66,2**	**67,7**	**1,6**	**3,5**	**9,9**
الديون الممنوحة من طرف شركات التمويل	**45,7**	**46,9**	**46,7**	**48,1**	**48,6**	**49,3**	**51,2**	**52,4**	**53,0**	**53,5**	**2,7**	**5,1**	**8,5**
القروض للاستهلاك	26,6	26,9	26,8	26,7	26,6	26,7	26,7	26,9	27,1	27,1	1,2	0,5-	1,5
القروض الإيجارية	10,1	10,6	10,9	11,8	12,6	13,2	14,4	14,8	15,2	15,6	5,0	24,4	18,1
الديون الممنوحة من طرف جمعيات القروض الصغرى	**5,5**	**5,9**	**6,1**	**6,4**	**6,6**	**6,4**	**6,5**	**6,6**	**6,5**	**6,6**	**8,6**	**7,7**	**3,7**
القروض الموجهة للقروض الصغرى	4,9	5,3	5,4	5,7	5,8	5,8	5,8	5,8	5,7	5,9	8,7	8,1	2,1
القروض للسكن	0,3	0,3	0,3	0,4	0,4	0,4	0,4	0,4	0,4	0,5	4,8	20,3	18,1
القروض المضمونة	2,5	2,1	2,0	1,9	1,8	1,8	2,2	2,1	2,0	2,8	15,9-	17,5-	59,8
القروض للسكن	2,5	2,1	2,0	1,9	1,8	1,8	1,7	1,6	1,5	2,4	15,9-	17,5-	37,6
القروض للاستهلاك	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,6	0,5	0,4	0,4	-	-	-
التسبيقات وحسابات التسوية لمقاولات التأمين (1)	**4,6**	**4,2**	**4,5**	**4,7**	**4,3**	**3,8**	**4,1**	**4,3**	**4,5**	**4,5**	**7,9-**	**8,5-**	**16,1**
التسبيقات وحسابات التسوية لصناديق التقاعد	**0,1**	**0,1**	**0,1**	**0,3**	**0,3**	**0,1**	**0,1**	**0,1**	**0,1**	**0,1**	**15,1-**	**26,6-**	**10,4**
التزامات الشركات المالية الأخرى على الأسر	**210,3**	**221,3**	**226,5**	**232,2**	**234,6**	**237,3**	**241,8**	**246,1**	**250,0**	**253,6**	**5,3**	**7,2**	**6,9**
احتياطيات تقنية للتأمينات	**111,9**	**117,5**	**120,3**	**123,1**	**123,8**	**124,5**	**127,5**	**130,6**	**132,6**	**132,6**	**5,0**	**6,0**	**6,6**
تأمينات الحياة	59,1	63,8	65,4	67,1	68,2	69,4	71,4	73,5	73,6	73,6	7,8	8,8	6,2
عمليات التأمين غير تأمين الحياة	52,7	53,7	54,9	56,1	55,6	55,1	56,1	57,1	59,0	59,0	1,9	2,6	7,0
المؤونات التقنية لصناديق التقاعد (2)	**50,0**	**54,8**	**54,8**	**56,8**	**56,8**	**60,5**	**60,5**	**63,2**	**63,2**	**63,2**	**9,5**	**10,5**	**4,3**
التقاعد	48,1	52,6	52,6	54,4	54,4	57,8	57,8	60,4	60,4	60,4	9,3	10,0	4,4
المعاشات	1,9	2,2	2,2	2,5	2,5	2,7	2,7	2,8	2,8	2,8	15,7	22,4	2,4
سندات مؤسسات التوظيف الجماعي غير النقدية	**21,6**	**21,0**	**22,9**	**23,3**	**24,2**	**22,7**	**23,0**	**21,0**	**22,1**	**25,3**	**2,7-**	**8,1**	**11,1**
مؤسسات التوظيف الجماعي السندية	15,9	15,4	17,0	17,7	18,4	15,5	13,6	10,8	11,1	14,5	2,8-	0,8	6,9-
مؤسسات التوظيف الجماعي في الأسهم	3,5	3,0	3,1	2,9	3,0	3,8	4,4	5,0	5,3	5,6	13,8-	26,1	49,1
مؤسسات التوظيف الجماعي في الأسهم وسندات الاقتراض	2,0	2,5	2,6	2,6	2,7	3,3	5,0	5,1	5,6	5,1	22,6	32,5	55,0
مؤسسات التوظيف الجماعي التعاقدية	0,3	0,2	0,2	0,1	0,1	0,1	0,1	0,1	0,1	0,1	42,0-	6,9-	39,3-
التزامات أخرى	**26,8**	**28,0**	**28,5**	**29,0**	**29,7**	**29,5**	**30,7**	**31,3**	**32,1**	**32,5**	**4,7**	**5,4**	**10,1**
ودائع الضمان لدى شركات التمويل	5,3	5,9	5,5	5,8	6,4	6,8	7,6	7,9	8,3	8,5	10,6	15,1	24,9
الودائع المقننة لدى صندوق الإيداع والتدبير(3)	19,5	20,1	20,9	20,8	20,9	20,4	20,6	20,8	21,2	21,6	3,2	1,7	5,9

(1) تتكون بالخصوص من أموال الغير المودعة من طرف الموثقين والمحامين وكذا الودائع برسم الأمانات

(2) الصنا ديق التابعة للقطاع المالي ، أي الصندوق المغربي للمعاشات التقاعدية والصندوق الوطني للمعاشات والتأمينات

(3) تتألف بشكل رئيسي من أموال الأطراف الثالثة من كتاب العدل والحانات والودائع

(*) أرقام مراجعة .

المصدر : بنك المغرب

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

جدول م 11.8 وضعية الشركات المالية الأخرى تجاه الشركات غير المالية

(بملايير الدراهم)

	2015	2016*				2017				على أساس سنوي (%)		
	دجنبر	مارس	يونيو	شتنبر	دجنبر	مارس	يونيو	شتنبر	دجنبر	2015	2016	2017
ديون الشركات المالية الأخرى على الشركات غير المالية الخاصة	**154,9**	**155,3**	**161,6**	**164,4**	**167,4**	**175,8**	**178,4**	**181,3**	**186,9**	**6,6**	**8,0**	**11,7**
القروض	**70,7**	**69,4**	**71,6**	**72,4**	**75,2**	**73,0**	**74,4**	**73,4**	**78,3**	**3,0**	**6,3**	**4,2**
شركات التمويل	**51,1**	**49,6**	**50,7**	**50,0**	**52,1**	**51,2**	**51,5**	**51,1**	**53,0**	**1,2**	**2,0**	**1,7**
قروض تحصيل الديون	5,6	4,6	5,8	4,5	5,1	4,2	4,0	3,7	4,1	6,2-	8,6-	20,5-
القروض الإيجارية	41,6	41,3	41,2	41,4	42,8	43,4	43,6	43,4	45,0	2,2	2,9	5,2
البنوك الحرة	**10,7**	**10,5**	**11,9**	**13,1**	**14,0**	**12,7**	**13,1**	**11,9**	**13,4**	**13,6-**	**30,8**	**4,8-**
تسهيلات الخزينة	7,7	7,4	9,0	8,7	9,1	7,6	8,0	7,0	8,5	11,5-	18,8	6,9-
قروض التجهيز	2,8	2,8	2,7	4,3	4,8	4,6	4,6	4,7	4,7	16,7-	70,4	1,1-
صندوق الإيداع والتدبير	**8,2**	**8,7**	**8,2**	**8,5**	**8,4**	**8,5**	**9,1**	**9,7**	**11,2**	**64,8**	**2,3**	**33,2**
تسهيلات الخزينة	4,6	4,8	4,8	5,1	4,9	4,9	5,6	5,9	6,0	79,4	7,2	21,0
قروض التجهيز	3,6	3,9	3,4	3,3	3,3	3,5	3,5	3,6	4,9	49,4	8,8-	47,2
السندات التي في حوزة الشركات المالية الأخرى	**78,9**	**79,8**	**83,2**	**85,9**	**86,5**	**96,7**	**97,4**	**101,2**	**101,9**	**10,4**	**9,7**	**17,8**
السندات باستثناء الأسهم	**23,7**	**22,7**	**22,0**	**21,5**	**19,5**	**24,4**	**21,3**	**21,7**	**21,4**	**5,9**	**17,8-**	**9,5**
سندات مؤسسات التوظيف الجماعي غير النقدية	13,9	13,3	12,7	12,0	10,0	14,0	10,4	10,5	10,0	6,3	28,4-	0,5
مؤسسات التوظيف الجماعي السندية	12,5	12,0	11,5	10,7	8,8	12,6	9,3	9,3	8,8	4,7	29,4-	0,4
مقاولات التأمين وإعادة التأمين	7,8	7,7	7,7	7,9	7,9	8,8	9,3	9,7	9,7	28,0	2,0	22,2
صندوق الإيداع والتدبير	1,5	1,2	1,2	1,2	1,2	1,2	1,2	1,2	1,2	5,9-	20,4-	3,6-
صندوق التقاعد (1)	0,5	0,5	0,4	0,4	0,4	0,4	0,4	0,4	0,4	70,1-	20,3-	0,0
الأسهم	**55,2**	**57,1**	**61,2**	**64,5**	**67,0**	**72,3**	**76,1**	**79,5**	**80,5**	**12,4**	**21,4**	**20,2**
مقاولات التأمين وإعادة التأمين	22,0	24,1	26,1	27,7	26,0	30,8	32,5	34,7	34,7	7,9	18,0	33,6
سندات مؤسسات التوظيف الجماعي غير النقدية	11,4	12,4	12,5	13,8	16,7	17,6	20,3	21,4	22,8	8,4-	47,3	36,3
مؤسسات التوظيف الجماعي في الأسهم	9,2	10,0	9,9	10,6	12,9	13,2	15,4	16,2	17,0	8,7-	39,5	31,4
مؤسسات التوظيف الجماعي في الأسهم وسندات الاقتراض	1,7	1,8	2,0	2,5	3,0	3,5	3,9	4,2	4,6	4,4-	79,4	53,9
صندوق التقاعد (1)	13,7	13,7	14,7	14,7	16,1	16,1	16,2	16,2	16,2	48,1	18,0	0,2
صندوق الإيداع والتدبير	7,5	6,5	7,6	7,6	7,9	7,5	6,8	6,9	6,4	17,3	5,5	19,0-
ديون أخرى	**5,3**	**6,1**	**6,8**	**6,1**	**5,6**	**6,0**	**6,6**	**6,7**	**6,7**	**1,7**	**7,0**	**18,5**
حسابات تسوية مقاولات التأمين(2)	3,8	4,6	5,4	4,7	4,1	4,5	4,9	5,0	5,0	3,0	7,9	21,4
حسابات التسوية لصناديق التقاعد	1,5	1,5	1,4	1,4	1,5	1,5	1,7	1,7	1,7	1,5-	4,7	10,6
ديون الشركات المالية الأخرى على الشركات غير المالية العمومية	**15,3**	**15,7**	**15,4**	**16,1**	**19,2**	**17,9**	**17,4**	**18,5**	**19,4**	**15,9-**	**24,8**	**1,3**
السندات باستثناء الأسهم	**13,8**	**14,5**	**14,1**	**14,6**	**15,7**	**16,2**	**15,4**	**16,6**	**15,4**	**11,3-**	**13,6**	**2,1-**
مؤسسات التوظيف الجماعي السندية غير النقدية	10,2	10,9	10,5	11,0	11,4	11,6	10,6	11,8	10,5	4,9	12,1	7,8-
مؤسسات التوظيف الجماعي السندية	9,4	10,0	9,4	10,1	10,2	10,5	9,4	10,5	9,6	3,7	8,7	6,3-
مقاولات التأمين وإعادة التأمين	2,1	2,1	2,1	2,0	2,0	2,2	2,3	2,4	2,4	52,1-	5,5-	21,8
المستحقات التجارية الموروقة	**0,6**	**0,0**	**0,0**	**0,0**	**2,0**	**0,0**	**0,0**	**0,0**	**2,0**	**8,4-**	**253,6**	**3,6**
التزامات الشركات المالية الأخرى على الشركات غير المالية الخاصة	**43,6**	**46,0**	**41,7**	**42,4**	**44,0**	**45,4**	**52,9**	**48,8**	**47,6**	**25,0**	**0,8**	**8,3**
سندات مؤسسات التوظيف الجماعي غير النقدية	**35,3**	**38,7**	**32,3**	**33,0**	**33,5**	**35,7**	**42,1**	**38,1**	**36,2**	**34,8**	**5,2-**	**8,1**
مؤسسات التوظيف الجماعي السندية	32,7	36,0	29,4	30,5	31,4	32,7	38,6	34,7	32,6	31,7	3,9-	3,8
مؤسسات التوظيف الجماعي في الإسهم	0,6	0,6	0,4	0,5	0,5	0,5	1,4	1,5	1,4	22,2	11,1-	192,6
مؤسسات التوظيف الجماعي في الأسهم وسندات الاقتراض	0,6	0,7	0,2	0,2	0,3	0,5	0,5	0,5	0,9	27,2	52,9-	213,2
مؤسسات التوظيف الجماعي التعاقدية	1,5	1,5	2,4	1,8	1,3	1,9	1,6	1,4	1,2	232,0	12,2-	5,4-
احتياطيات تقنية للتأمينات	**3,2**	**3,3**	**3,3**	**3,3**	**3,3**	**3,4**	**3,4**	**3,5**	**3,5**	**0,7**	**3,5**	**6,6**
الودائع	**5,1**	**4,0**	**6,0**	**6,0**	**7,2**	**6,4**	**7,1**	**7,0**	**7,7**	**6,6-**	**41,4**	**6,5**
حسابات تحصيل الديون لدى شركات التمويل	1,2	0,7	1,7	1,4	1,5	1,3	1,3	1,4	1,3	0,9	27,0	19,2-
ودائع ضمان شركات التمويل	0,6	0,3	0,4	0,5	0,6	0,4	0,5	0,5	0,7	71,0	0,6	17,8
الودائع بالعملة لدى البنوك الحرة	2,6	2,4	2,9	3,1	3,6	3,6	4,1	3,8	4,3	17,5-	38,2	21,7
التزامات الشركات المالية الأخرى نحو الشركات غير المالية العمومية	**3,7**	**3,9**	**4,0**	**3,9**	**3,9**	**4,0**	**4,1**	**4,2**	**4,2**	**1,9**	**4,3**	**7,6**
احتياطيات تقنية للتأمينات	3,2	3,3	3,3	3,3	3,3	3,4	3,5	3,5	3,5	0,7	3,5	6,6

(1) التابعة للقطاع المالي، أي الصندوق المهني المغربي للتقاعد والصندوق الوطني للتقاعد والتأمين

(2) مكونة أساسا من الأقساط الواجب تحصيلها أوغير المؤداة أو المشكوك في تحصيلها والتواصيل المرجعة

المصدر : بنك المغرب

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

جدول م 12.8 حساب الذمة المالية للشركات المالية الأخرى

(بملايير الدراهم)

	2015	2016				2017			على أساس سنوي (%)		
	دجنبر	مارس	يونيو	شتنبر	دجنبر	مارس	يونيو	شتنبر	دجنبر	2015	2016	2017
شركات التمويل												
الأصول	**110,2**	**107,9**	**110,7**	**111,0**	**113,5**	**114,2**	**115,5**	**116,2**	**121,0**	**3,2**	**3,0**	**6,6**
الديون على مؤسسات الإيداع	2,6	2,5	2,5	2,0	2,6	2,3	2,2	2,5	2,7	92,4	0,4	3,0
القروض	101,1	99,1	101,6	102,0	104,1	105,1	106,7	106,8	110,6	1,8	3,0	6,3
السندات	1,2	1,0	0,9	1,1	0,7	0,6	0,4	0,5	0,6	50,3	42,3-	6,7-
الديون على غير المقيمين	0,1	0,1	0,0	0,1	0,1	0,1	0,1	0,1	0,2	31,4-	9,9	89,7
الأصول المستعقرة	1,4	1,4	1,4	1,4	1,4	1,4	1,4	1,4	1,4	3,3	0,6-	1,9-
أصول أخرى	3,9	3,8	4,1	4,4	4,6	4,8	4,7	4,9	5,5	1,7	18,3	19,2
الخصوم	**110,2**	**107,9**	**110,7**	**111,0**	**113,5**	**114,2**	**115,5**	**116,2**	**121,0**	**3,2**	**3,0**	**6,6**
اقتراضات لدى مؤسسات الإيداع	57,8	54,5	53,9	56,0	61,1	60,1	58,2	57,8	58,4	7,2	5,6	4,4-
الودائع	8,3	7,1	8,5	8,8	9,5	9,9	10,3	10,7	11,0	9,9	14,5	15,4
سندات باستثناء الأصول	17,2	16,9	16,5	14,2	12,9	13,5	15,9	16,4	18,7	2,7	25,1-	44,9
التزامات تجاه الإدارة المركزية	2,0	2,1	2,2	2,4	2,5	2,3	2,1	2,4	2,2	0,1-	22,4	10,9-
التزامات تجاه غير المقيمين	0,4	0,4	0,5	0,5	0,4	0,4	0,4	0,5	0,5	8,2	17,9	9,4
أصول وسندات غير مساهمة أخرى	11,7	12,0	11,3	11,6	12,0	12,3	11,5	11,9	12,4	5,9	3,2	3,0
خصوم أخرى	12,9	15,0	17,9	17,4	15,1	15,7	17,0	16,4	18,0	15,3-	17,4	18,7
جمعيات القروض الصغرى												
الأصول	**7,1**	**7,3**	**7,6**	**7,6**	**7,6**	**7,7**	**7,8**	**7,9**	**7,8**	**7,1**	**6,1**	**2,7**
العملة والودائع	0,8	0,9	0,8	0,7	0,8	0,8	0,7	1,0	0,7	0,9-	4,8-	17,4-
القروض	5,9	6,1	6,4	6,6	6,4	6,5	6,6	6,5	6,6	8,6	7,7	3,7
الأصول الثابتة	0,2	0,2	0,2	0,2	0,2	0,2	0,2	0,2	0,3	9,5-	3,7	25,9
أصول أخرى	0,2	0,1	0,2	0,2	0,2	0,2	0,2	0,2	0,2	18,4	4,0	28,4
الخصوم	**7,1**	**7,3**	**7,6**	**7,6**	**7,6**	**7,7**	**7,8**	**7,9**	**7,8**	**7,1**	**6,1**	**2,7**
اقتراضات لدى غير المقيمين	1,0	0,9	1,0	0,9	0,9	0,8	0,8	0,6	0,7	31,9	9,2-	26,0-
اقتراضات لدى المقيمين	2,9	3,0	3,1	3,0	3,1	3,2	3,2	3,6	3,3	5,1-	6,9	6,4
أسهم وسندات مساهمة أخرى	2,3	2,4	2,4	2,5	2,6	2,7	2,8	2,7	2,8	11,2	10,8	8,9
خصوم أخرى	0,9	1,0	1,1	1,2	1,0	1,0	1,1	1,1	1,0	19,8	7,7	0,7
البنوك الحرة												
الأصول	**41,0**	**42,5**	**44,1**	**45,0**	**48,1**	**46,9**	**45,8**	**41,4**	**42,4**	**0,9-**	**17,3**	**11,8-**
الديون على غير المقيمين	9,3	12,0	12,0	11,3	11,1	12,1	14,0	13,3	13,6	1,9	19,4	22,5
الديون على مؤسسات الإيداع	17,5	16,5	16,2	16,3	18,1	17,4	14,7	12,2	11,0	5,5	3,3	39,3-
القروض	10,8	10,7	11,9	13,6	14,7	13,2	13,1	11,9	14,1	19,0-	36,0	4,2-
السندات	3,2	3,2	3,7	3,9	3,9	4,0	3,7	3,6	2,9	60,5	22,5	26,5-
أصول أخرى	0,1	0,1	0,2	0,2	0,2	0,2	0,3	0,4	0,8	51,3-	61,7	238,9
الخصوم	**41,0**	**42,5**	**44,1**	**45,0**	**48,1**	**46,9**	**45,8**	**41,4**	**42,4**	**0,9-**	**17,3**	**11,8-**
التزامات تجاه غير المقيمين	17,1	16,5	18,4	17,0	18,3	18,1	14,7	12,2	12,4	12,1-	6,6	32,0-
التزامات تجاه مؤسسات الإيداع	19,9	21,7	21,4	22,9	24,9	23,4	25,7	23,8	22,2	14,2	25,2	10,6-
ودائع المقيمين بالعملة	2,6	2,4	2,9	3,1	3,6	3,6	4,1	3,8	4,3	18,5-	38,2	21,6
أسهم وسندات مساهمة أخرى	1,1	1,2	0,9	1,1	1,2	1,3	1,0	1,2	1,3	22,4	6,6	4,3
خصوم أخرى	0,3	0,6	0,5	0,9	0,2	0,4	0,4	0,4	2,2	25,6-	28,2-	826,3

المصدر : بنك المغرب

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

جدول م 13.8 تطور السوق ما بين البنوك

(بملايين الدراهم)

	2016	2017											
	المتوسط	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر	المتوسط
متوسط المبلغ الجاري	4.536	7.477	6.893	7.059	7.621	9.432	11.657	9.822	8.654	7.508	8.112	8.646	10.731	8.634
متوسط الحجم المتبادل	2.472	3.945	4.128	3.976	4.022	3.898	5.351	6.641	3.255	3.258	3.911	3.769	4.383	4.211

جدول م 14.8 الاكتتابات في أذينات الخزينة بالمزايدة

(بملايين الدراهم)

آجال الاستحقاق	مجموع 2016	2017											
		يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر	المجموع
مجموع الاكتتابات	**111.364**	**14.260**	**17.988**	**6.754**	**1.138**	**15.938**	**6.819**	**6.549**	**14.948**	**11.670**	**7.372**	**2.920**	**4.326**	**110.680**
مجموع الأمد القصير	**27.367**	**9.331**	**3.083**	**1.235**	**0**	**822**	**0**	**0**	**5.279**	**2.002**	**888**	**503**	**2.207**	**25.350**
13 أسبوعا	5.658	800	544	204	0	672	0	0	898	0	208	100	110	3.535
26 أسبوعا	7.859	0	516	400	0	0	0	0	0	765	0	300	100	2.081
52 أسبوعا	13.850	8.531	2.023	631	0	150	0	0	4.381	1.237	681	103	1.997	19.734
مجموع الأمد المتوسط	**52.370**	**4.930**	**14.452**	**2.736**	**623**	**11.244**	**6.519**	**6.220**	**7.339**	**5.030**	**2.104**	**150**	**400**	**61.747**
سنتان	24.614	816	4.864	1.087	102	4.517	3.780	4.465	2.227	3.284	710	150	400	26.402
5 سنوات	27.757	4.114	9.588	1.649	521	6.726	2.739	1.756	5.113	1.747	1.394	0	0	35.346
مجموع الأمد الطويل	**31.627**	**0**	**452**	**2.784**	**515**	**3.872**	**300**	**329**	**2.329**	**4.638**	**4.379**	**2.267**	**1.718**	**23.583**
10 سنوات	11.433	0	341	2.682	0	2.376	300	0	0	944	1.466	563	201	8.872
15 سنة	7.289	0	111	0	0	996	0	329	2.329	3.694	2.278	1.704	1.518	12.959
20 سنة	7.272	0	0	101	0	501	0	0	0	0	137	0	0	739
30 سنة	5.633	0	0	0	515	0	0	0	0	0	498	0	0	1.013

المصدر : بنك المغرب

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

جدول م 1.9 المبلغ الجاري لأذينات الخزينة بالمزايدة[1]

(بملايين الدراهم)

آجال الاستحقاق	2016*						2017**					
	البنوك	صندوق الإيداع والتدبير (2)	شركات التأمين و مؤسسات الاحتياط	مؤسسات التوظيف الجماعي	مكتتبون آخرون	المجموع	البنوك	صندوق الإيداع والتدبير (2)	شركات التأمين و مؤسسات الاحتياط	مؤسسات التوظيف الجماعي	مكتتبون آخرون	المجموع
مجموع المبلغ الجاري	104.588	29.841	133.685	169.568	52.346	490.028	122.166	33.151	125.336	182.818	53.235	516.706
الأمد القصير	6.660	0	261	10.828	1.301	19.051	10.196	0	160	12.889	3.031	26.276
45 يوما	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
13 أسبوعا	0	0	0	408	0	408	54	0	110	254	0	418
26 أسبوعا	1.370	0	111	4.852	328	6.662	536	0	0	597	32	1.165
52 أسبوعا	5.290	0	150	5.568	973	11.982	9.606	0	50	12.038	2.999	24.693
الأمد المتوسط	55.890	1.974	33.356	76.480	20.165	187.865	62.750	822	32.332	75.805	19.884	191.593
سنتان	17.675	47	8.690	22.154	8.719	57.284	17.652	47	6.388	17.223	9.703	51.012
5 سنوات	38.215	1.927	24.667	54.326	11.446	130.581	45.098	775	25.944	58.582	10.181	140.581
الأمد الطويل	42.037	27.868	100.067	82.260	30.880	283.112	49.220	32.329	92.845	94.124	30.321	298.838
10 سنوات	16.101	3.392	20.132	37.358	13.565	90.549	18.581	3.792	15.630	47.748	12.489	98.240
15 سنة	16.039	22.535	39.667	28.242	10.899	117.381	18.110	22.471	40.090	30.397	12.596	123.665
20 سنة	8.343	1.330	27.440	13.473	5.652	56.238	10.505	1.624	26.607	13.406	4.835	56.977
30 سنة	1.554	611	12.828	3.188	764	18.945	2.023	4.443	10.518	2.573	401	19.958

(1) باستثناء عمليات إعادة المعالجة المرتبطة بتحويلات السندات في إطار معاملات إعادة الشراء.

(2) باستثناء المبلغ الجاري لأذينات الخزينة بحوزة مؤسسات الاحتياط الاجتماعي التي يديرها صندوق الإيداع والتدبير.

المصدر : بنك المغرب

(*) أرقام مراجعة.

(**) أرقام مؤقتة.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

جدول م 2.9 سندات الدين القابلة للتداول

(حسب فئات المكتتبين الأوائل)

(بملايين الدراهم)

فئة السندات	2016					2017				
	مؤسسات الائتمان وصندوق الإيداع والتدبير	شركات التأمين ومؤسسات الاحتياط	مؤسسات التوظيف الجماعي	مكتتبون آخرون	المجموع	مؤسسات الائتمان وصندوق الإيداع والتدبير	شركات التأمين ومؤسسات الاحتياط	مؤسسات التوظيف الجماعي	مكتتبون آخرون	المجموع
المبلغ الجاري	**12.454**	**1.521**	**40.396**	**2.267**	**56.637**	**17.307**	**1.218**	**41.736**	**3.796**	**64.057**
شهادات الإيداع	9.535	1.109	30.669	2.207	43.520	12.762	874	29.151	3.730	46.517
سندات شركات التمويل	2.864	332	8.373	0	11.569	4.415	244	10.794	36	15.488
أوراق الخزينة	55	80	1.354	60	1.549	130	100	1.792	30	2.052
الإصدارات	**8.893**	**628**	**25.152**	**1.783**	**36.456**	**9.506**	**8.067**	**29.793**	**1.777**	**51.811**
شهادات الإيداع	7.414	384	18.675	1.708	28.181	7.300	6.319	20.471	1.708	39.047
سندات شركات التمويل	1.344	139	2.406	0	3.889	1.578	838	4.749	50	7.015
أوراق الخزينة	135	105	4.070	75	4.385	628	910	4.573	20	5.749

المصدر : بنك المغرب

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

جدول م 3.9 سوق سندات الاقتراض

(بملايين الدراهم)

	سنة 2016	2017				سنة 2017
		فصل 1	فصل 2	فصل 3	فصل 4	
المبلغ الجاري	**104.275**	**107.233**	**110.220**	**107.855**	**113.676**	**113.676**
القطاع العمومي	**43.055**	**46.480**	**48.582**	**48.582**	**53.693**	**53.693**
الشركات غير المالية	33.002	36.427	36.467	36.467	36.208	36.208
البنوك	10.053	10.053	12.115	12.115	17.485	17.485
القطاع الخاص	**61.220**	**60.753**	**61.639**	**59.273**	**59.983**	**59.983**
البنوك	28.200	28.200	29.500	29.500	30.150	30.150
الشركات غير المالية	30.489	30.023	29.299	26.683	26.943	26.943
شركات مالية أخرى	2.531	2.531	2.840	3.090	2.890	2.890
الإصدارات	**14.000**	**5.775**	**9.577**	**250**	**9.300**	**24.902**
القطاع العمومي	**7.600**	**3.425**	**5.977**	**0**	**7.070**	**16.472**
البنوك	2.600	0	3.477	0	5.370	8.847
الشركات غير المالية	5.000	3.425	2.500	0	1.700	7.625
القطاع الخاص	**6.400**	**2.350**	**3.600**	**250**	**2.230**	**8.430**
البنوك	6.000	0	2.500	0	1.650	4.150
الشركات غير المالية	150	2.350	300	0	280	2.930
شركات مالية أخرى	250	0	800	250	300	1.350

المصدر : بنك المغرب

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

جدول م 4.9 مؤشرات البورصة (1)

التاريخ	مبلغ المعاملات (بملايين الدراهم)	الرسملة (بملايين الدراهم)	مؤشر «MASI»	مؤشر «MADEX»
2005 دجنبر	48.041,3	252.326,0	5.539,1	4.358,9
2006 دجنبر	36.528,1	417.092,0	9.479,5	7.743,8
2007 دجنبر	137.479,4	586.328,4	12.695,0	10.464,3
2008 دجنبر	59.360,1	531.749,9	10.984,3	9.061,0
2009 دجنبر	36.791,2	508.892,7	10.443,8	8.464,5
2010 دجنبر	29.615,7	579.019,8	12.655,2	10.335,3
2011 دجنبر	18.885,8	516.222,3	11.027,7	9.011,6
2012 دجنبر	16.213,8	445.268,0	9.359,2	7.614,0
2013 دجنبر	18.278,6	451.112,9	9.114,1	7.418,1
2014 دجنبر	49.808,8	484.447,5	9.620,1	7.842,8
2015 دجنبر	20.286,6	453.316,3	8.925,7	7.255,2
2016 يناير	1.421,1	451.369,3	8.899,0	7.257,0
فبراير	2.202,5	450.121,8	8.908,4	7.269,7
مارس	3.997,2	470.393,5	9.328,0	7.610,5
أبريل	2.954,5	502.746,0	9.975,7	8.159,8
ماي	3.668,3	490.603,1	9.757,9	7.966,2
يونيو	5.468,6	477.163,9	9.506,0	7.765,8
يوليوز	21.179,5	512.962,4	9.882,2	8.090,7
غشت	1.341,9	499.699,4	9.860,8	8.077,4
شتنبر	1.296,3	507.495,3	10.039,1	8.214,6
أكتوبر	2.628,4	531.753,3	10.564,6	8.653,2
نونبر	4.462,7	536.675,8	10.672,5	8.739,4
دجنبر	22.115,5	583.380,3	11.644,2	9.547,3
2017 يناير	7.934,8	616.449,2	12.228,9	10.020,8
فبراير	3.100,2	599.445,3	11.926,5	9.764,2
مارس	3.213,0	574.530,5	11.379,7	9.264,3
أبريل	2.182,3	586.609,0	11.637,9	9.489,9
ماي	3.630,9	582.954,2	11.578,0	9.441,7
يونيو	9.016,2	605.443,3	12.015,8	9.831,0
يوليوز	4.039,0	606.679,9	12.201,3	9.953,8
غشت	3.904,5	624.085,2	12.397,1	10.134,0
شتنبر	3.954,5	615.697,9	12.140,5	9.877,2
أكتوبر	3.186,8	626.304,2	12.373,0	10.088,7
نونبر	4.527,7	636.794,4	12.568,4	10.260,9
دجنبر	21.047,7	626.965,4	12.388,8	10.100,3

(1) ابتداء من 3 يناير 2011، ومن أجل التقيد بالمعايير الدولية، قامت بورصة الدارالبيضاء بإدخال تغيير على مستوى نشر أحجام المعاملات ويتم نشر هذه الأخيرة على أساس الشراء فقط عوض الشراء والبيع.

المصدر : بورصة القيم بالدارالبيضاء.

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

جدول م 5.9 مؤشر أسعار الأصول العقارية

	مؤشر أسعار الأصول العقارية		
	2016	2017	التغير بالنسبة المئوية 2017/2016
المجموع	**112,3**	**117,9**	**5,0**
عقارات سكنية	**111,7**	**117,1**	**4,9**
شقق	108,6	115,1	6,0
منازل	125,7	126,8	0,9
فيلات	127,4	130,6	2,5
أراضي حضرية	**116,2**	**122,3**	**5,3**
محلات مهنية	**114,1**	**122,2**	**7,0**
محلات تجارية	117,7	124,7	6,0
مكاتب	100,0	112,2	12,2

المصدر : معطيات الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية وبنك المغرب

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

جدول م 6.9 التغيرالسنوي في حجم المعاملات حسب الفئة

حجم المعاملات	التغير بالنسبة المئوية	
	2016 بالنسبة ل2015	2017 بالنسبة ل2016
المجموع	**8,4**	**7,6-**
عقارات سكنية	**8,3**	**8,7-**
شقق	8,3	8,1-
منازل	8,3	16,2-
فيلات	6,9	16,4-
أراضي حضرية	**9,4**	**4,8-**
محلات مهنية	**7,8**	**3,5-**
محلات تجارية	7,7	4,6-
مكاتب	8,5	4,6

المصدر : معطيات الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية وبنك المغرب

جدول م 7.9 التغيرالسنوي لمؤشر أسعار الأصول العقارية و حجم المعاملات بالمدن الرئيسية

المدن	التغيربالنسبة ل2016(%)	
	مؤشر أسعار الأصول العقارية	حجم المعاملات
اكادير	6,1	4,9-
الدار البيضاء	5,7	4,5
الجديدة	6,4	15,7-
فاس	7,5	10,6-
القنيطرة	4,5	15,5-
مراكش	5,1	12,8-
مكناس	6,9	14,7-
وجدة	4,6	2,9-
الرباط	0,0	18,7-
طنجة	6,7	20,9-

المصدر : معطيات الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية وبنك المغرب

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.